بسم ا الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية " حماس " وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993 - 2007 م

إعداد
تيسير فائق محمد عزام

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين.

2007

التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية " حماس " وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993 - 2007 م

إعداد:

تيسير فائق محمد عزام

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2007/7/10 وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:	**التوقيع**
1. د. رائد نعيرات (مشرفاً ورئيساً)	______________
2. أ.د عبد الستار قاسم (ممتحناً داخلياً)	______________
3. د. عيسى أبو زهيرة (ممتحناً خارجياً)	______________

بسم الله الرحمن الرحيم

" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات "

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى أمي وأبي... الحبيبين

إلى زوجتي العزيزة...

إلى أبنائي... قيس وعروة وشهد

إلى اخوتي واخواتي..

الشموع المضيئة في حياتي

إلى أرواح شهداء فلسطين ... إلى أسرانا البواسل ... إلى وطننا الحبيب

إلى جهاز الشرطة الفلسطينية ...الذي أتشرف بالإنتماء اليه...

إلى كل من كان له فضل في انجاح هذه الدراسة ...

وأخص بالذكر الاستاذ خليل قطماني والسيد خالد عزام اللذان قاما بدقيق الرسالة لغوياً

اليهم جميعاً اهدي هذا الجهد المتواضع الذي أتمنى أن يكون في ميزان حسناتنا..

الشكر والتقدير

لا يسعني وقد أنهيت هذه الدراسة إلا أن اتقدم بجزيل الشكر والامتنان

إلى الدكتور رائد نعيرات

على ما قدمه لي من نصح وارشاد

ومتابعة طوال فترة اعداد هذه الدراسة

كما أتقدم بالشكر والتقدير

إلى كل من ساعدني في اتمام هذه الدراسة

واخراجها إلى الواقع بهذا الشكل

اليكم جميعاً الشكر والتقدير

فهرس المحتويات

التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وأثرها على
الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة (1993-2007)

إعداد:
تيسير فائق محمد عزام
إشراف:
د. رائد نعيرات

الملخص

تغطي الدراسة الفترة 1993-2007 مستعرضةً التجربة السياسية لحماس وانعكاساتها على الأهداف الوطنية الفلسطينية التحررية الديمقراطية. وبناء على ذلك أتت الدراسة في فترة حرجة من تاريخ الشعب الفلسطيني، لتوفر البيانات والتحليلات والتوصيات التي تؤسس لنقاش مجتمعي حول مستقبل الديمقراطية في ظل حركة حماس، ونوع المجتمع الذي تسعى الحركة لبنائه. وعلى الرغم أن الدراسة تقدم تحليلاً نقدياً عميقاً للفترة الماضية، إلا أنها تنظر بتفاؤل لإمكانيات حماس المستقبلية، فهي بإرادتها تستطيع أن تقدم نموذجاً في التنمية والعدالة الاجتماعية والسلم الأهلي والحريات.

ما يميز هذا الجهد أنه لا يقدم وصفات جاهزة لحلول سحرية للقضايا التي اعترضت وتعترض مسيرة حماس في معالجتها لتلك ل القضايا، بل تطرح أسئلة جوهرية حول تلك القضايا الأساسية، متلمسة الإجابات عنها من تقييم واقع تجارب حماس المتراكمة.

ناقشت الدراسة قضية مهمة، وهي العمل السياسي الإسلامي الفلسطيني، في محاولة لتحليل العوامل والتفاعلات ذات الصلة بتجربة حماس وفهمها من زاوية التحول الديمقراطي. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعة الدراسة وأهدافها.

وهدفت هذه الدراسة، إلى الكشف عن قدرة الحركة التنظيمية ومصادر التأثير فيها، وموقفها من السلطة الوطنية، وتأثير هذه العلاقة على التطور الديمقراطي، ورصد وتحليل التطور والتحول والانتقال والترجيح الذي مرت به حماس خلال تجربتها السياسية، ومحاولة استشراف آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، في ظل إمساك الحركة بالسلطة.

وحاولت الدراسة تحديد أوجه التجربة بدءاً من الإرهاصات الأولـى، وانتهـاء بلحظـة الذروة المتمثلة بانخراط حماس في المنتظم السياسي القانوني، وما بين ذلك من محطات ومواقف عديدة تراكمت خلالها خبرة هذه الحركة وتطورت تكتيكاتها وآلياتها.

ووجهت الدراسة النظر إلى العراقيل التي يمكن أن تواجه حماس في تعزيز بناء مجتمع ديمقراطي مسلم، وتعريف هذه العراقيل. ومن خلال تلخيص تطور حماس، بينت الدراسـة، أن الإرادة السياسية لتحقيق العدالة الاجتماعية لا يمكن تعبئتها إلا بمشاركة حماس.

وأشارت الدراسة أيضاً إلى أهم خصائص الحركة: وضوح الأيدولوجيا، وتقديم الرعاية للقاعدة الشعبية، والبرنامج البسيط، والمؤهلات الإسلامية، وقـدرتها القتاليـة، والمرونـة فـي تكتيكاتها.

وقد انطلقت الدراسة من افتراض رئيسي حاول جاهداً أن يثبت أن للحركة دوراً مهمـاً في بناء الديمقراطية في المناطق الفلسطينية وتدعيمها.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، ومن أهمها:

أنه لا يمكن استثناء حماس في أي حل محتمل للقضية الفلسطينية، بعد ما أصبحت جزءاً من النظام السياسي الشرعي. وأن التحول إلى السياسة عند الحركة هو حالياً قيد التنفيذ، ونجاحها السياسي الأخير يزيد من سرعة هـذه التحـولات. وأن سـلوك حمـاس التنظيمـي والإداري والإعلامي والجماهيري، أكسبها مهارات وجلب لها مزيداً من الدعم الشعبي في الآونة الأخيرة.

الفصل الأول

الإطار العام للموضوع

1-1 مقدمه

1-2 مفردات الدراسة

1-3 مشكلة الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 حدود الدراسة

1-6 أهداف الدراسة

1-7 تساؤلات الدراسة

1-8 فرضيات الدراسة

1-9 آلية الدراسة

1-10 مراجعة الأدب

1. الإطار العام للموضوع

1-1 مقدمة

شهدت الساحة الوطنية الفلسطينية وبخاصة في أواخر عام 1987، تشكل حركة فلسطينية نضالية جديدة، ممثلة بحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، التي تتخذ من الإسلام منهجاً للتحرير الوطني والتغيير الديمقراطي. ومع التحولات التي شهدتها الساحة الفلسطينية، برزت حماس وتصاعدت أهميتها ومكانتها في المجتمع الفلسطيني، وباتت بمثابة الشريك غير المباشر مع حركة فتح في التسييس الفلسطيني.

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وسيطرتها على أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وفقاً لاتفاق أوسلو، أقيم نوع من الحكم الذاتي الفلسطيني على تلك الأجزاء، وانقسم الشعب الفلسطيني سياسياً بين مؤيد للتسوية السياسية ومعارض لها، وكان على رأس المعارضين حركة حماس، التي رأت في التسوية ما يناقض العقيدة الإسلامية، وتمسكت بخيار الجهاد بوصفه خياراً وحيداً للتحرير، وعدم الاعتراف بإسرائيل، من منطلق رؤيتها الخاصة في حدود فلسطين الانتدابية، مع عدم رفضها للحل المرحلي، الأمر الذي أدى إلى اصطدام الحركة بالسلطة في أكثر من موقف، واتهمت السلطة حماس بأنها تعمل على إفشال مشروع السلطة. فيما اعتبرت حماس أن مشروع أوسلو مضر بالقضية الوطنية، لذا واجهته من خلال الرفض المطلق له، ومن خلال الاستمرار في نمط (العمليات الاستشهادية).

واتخذت حماس استراتيجية ترمي لبناء تنظيم هرمي محكم خارج سيطرة السلطة، التي تعتبرها الحركة إحدى إفرازات أوسلو المرفوض بالمطلق لديها، باعتبار أن هذا التنظيم المحكم هو الضمانة الحقيقية لوجود الحركة، ولم تفصل كثيراً في مشروعها باستثناء أنه قائم على المقاومة، وتمكنت في دأب ودقة متناهيتين من صقل كفاءة هذا التنظيم وتطوير قدراته، وتغلغل التنظيم في كل تفاصيل وتضاريس ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وابتعد عن المشاركة في مؤسسات السلطة باعتبارها خطاً أحمر التزمت به قيادة التنظيم، وكان رهان حماس على بناء التنظيم وتقويته، وليس السعي للحصول على المشروعية القانونية.

ونجح هذا الرهان في مقابل رهان فتح على احتكـار الحيـاة السياسـية الفلسـطينية السياسية، في ضوء نظام سياسي تتآكل شرعيته الجماهيرية مع مرور الوقت، وفي ظل فصـائل وقوى سياسية معارضة تبحث عن مكان مفترض لها في الساحة الفلسـطينية. فيمـا أصـبحت حماس أقوى تنظيم سياسي ينافس فتح على قيادة الشارع الفلسطيني، وقد أثبت قدرته على الفعل في لعبة سياسية، ولا يبالي بالحصول على رخصة اللعب داخل النظام الفلسطيني، بـل ويصـر على العمل من خارج النظام، ولا يكف عن التباهي بقوته وكفاءته التنظيميـة، وقدرتـه علـى الحشد.

عقب مؤتمر شرم الشيخ عام 1996، دخلت حماس في مرحلة حرجة اسـتمرت حتـى بداية انتفاضة الأقصى، إذ كانت الحركة تشعر بأن المواجهة مع السلطة لن تؤدي إلا إلى مزيـد من التوتر. وباندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 استعادت الحركة عافيتها، وبرزت بوصـفها الفصيل الأقوى على صعيد المقاومة المسلحة، وهو ما عزز من رصيدها الشـعبي وشـرعيتها النضالية. وشهد شهر أيلول عام 2001 أحداثاً وتحولات أثّرت على سلوك حمـاس السياسـي، وتزامن ذلك مع استمرارها بالمقاومة المسلحة، رغم نجاح إسرائيل وأمريكا بوصم نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية- وبخاصة نشاط حماس- بالنشاط الإرهابي، وهو ما أعطى إسرائيل المبرر لاحقاً لتدمير ممنهج لمؤسسات السلطة الوطنية، وضرب فصائل المقاومة بشدة، الأمر الذي حـد من فاعلية التنظيمات الفلسطينية بشكل كبير، وأدخلت المناطق الفلسطينية في حالة من الجمـود السياسي.

وبعد التحولات التي طرأت خاصة بعد عام 2004، وبخاصة رحيل الـرئيس ياسـر عرفـات، وتولي محمود عباس سدة الحكم، دخلت المناطق الفلسطينية في حالـة حـراك سياسـي دفعتـه وفرضته ضغوط داخلية وخارجية، راهنت على رسم صورة المشهد السياسي القادم، وكان مـن أهم معالمه الدخول السياسي العملي الكثيف لحماس في السياسة، التي وجدت نفسها أمام مرحلـة جديدة، بما انتهى إلى تجميدها المطالبة بـ "فلسطين الانتدابية"، على الأقل عمليـاً. والحضـور المكثف والمتصاعد لمفردات خطاب جديد، مثل الإكثار من الحديث عن الاحتكام التام للشـعب، والقبول بمبدأ تداول السلطة، وأن حكم الشريعة مرتهن بقبول الشعب له، وغيرها من مفـردات

ديمقراطية، قياساً بما كان يحدث من قبل من إصرار على المقاومة المسلحة كخيار وحيد. كما أن الشعبية الكبيرة التي فازت فيها الحركة خصوصاً بعد الانتخابات المحلية، أقنعتها أكثر بأن وجودها في الحلبة السياسية بات ضرورياً.

إن الحضور القوي لحركة حماس في الحياة السياسية الفلسطينية وبخاصة بعد الانتخابات التشريعية، يطرح السؤال حول دورها الممكن في عملية التحول الديمقراطي، استناداً إلى موقفها من قضية الديمقراطية السياسية، وهل سيشكل حضورها الكبير عاملاً مساندا للديمقراطية، أم سبباً في تعثرها؟

2-1 مفردات الدراسة:

تتناول الدراسة فحصاً للفرضيات من خلال خمسة فصول، تبدأ بالإطار العام للموضوع في الفصل الأول، ويليها في الفصل الثاني البيئة الفكرية والسياسية لحركة حماس، حيث تفرع عنه مناقشة الديمقراطية في خطاب جماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم دراسة التجربة الديمقراطية للنظام السياسي الناشئ بعد أوسلو. أما الفصل الثالث، فيتطرق إلى حركة حماس وخيارها الشعبي الديمقراطي، حيث يتناول تركيبية حماس التنظيمية، وتأثيره على السلوك السياسي للحركة. فيما يتناول الباب الثاني من الفصل ذاته قضايا التحول الديمقراطي عند حماس، وموقف الحركة تجاه عدة قضايا كالتعددية السياسية، وتداول السلطة، والحزب السياسي، وتطبيق الشريعة وغيرها. أما المحور الآخر، فيتحدث عن تحولات حماس نحو السياسة العملية، ومواءمتها بين الأيدولوجيا الإسلامية والسياسة الواقعية، ويتطرق أيضاً إلى الدمج السياسي للحركة في السياسة الرسمية، ومنافع هذا الدمج وتحدياته. ويذهب الفصل الأخير لمعالجة قضية المشاركة السياسية لحماس في الانتخابات وفوزها وتشكيلها للحكومة، إذ يعالج ابتداء موضوعة حماس والنظام السياسي الفلسطيني، وعلاقتها مع السلطة الوطنية، ومحددات تلك العلاقة، بالتطرق إلى المقاومة المسلحة عند الحركة، وكيف تنظر إلى مسائل التسوية السياسية، ويناقش أيضا سياسة السلطة تجاه حماس، والعمل المجتمعي والإعلامي للحركة. أما المحور الآخر الذي ستناقشه الدراسة فهو تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، وتقديم بعض المعلومات المتعلقة

بحكومة الوحدة الوطنية، وتنتهي الدراسة إلى جملة من النتائج من خلال تحليل آفاق المستقبل لتجربة حماس في السلطة، وما طرأ عليها من تغييرات، وأثر ذلك كله على إمكانات التحول إلى الديمقراطية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

3-1 مشكلة الدراسة:

أثّر اتفاق أوسلو عام 1993 وإفرازاته، على الحياة السياسية الفلسطينية بمجملها، وأدى هذا الاتفاق إلى وجود صيغة جديدة للنظام السياسي الفلسطيني، حيث أصبح لهذا النظام - لأول مرة- حيز إقليمي يسيطر عليه، كما كان الاتفاق سبباً في تحطيم صيغة التوافق الفصائلية السابقة، وإيجاد انقسام سياسي بين الفلسطينيين، وخلخلة مرتكزات النظام السياسي، الذي دخل في أزمة ما زالت ارتداداتها تحكم الحياة السياسية الفلسطينية حتى الآن.

لم يفسح اتفاق أوسلو المجال لكثير من القوى والفصائل الوطنية وعلى رأسها حماس، من أن تكون جزءاً من النظام السياسي الذي تمثله منظمة التحرير، فهي ترفض الحلول السلمية كلياً، ونظراً للتناقض ما بين حماس و م.ت.ف والسلطة الوطنية من حيث الهدف والاستراتيجية والبرنامج، لم يعد هناك نظام سياسي واضح وواحد يحكم الجميع وينظم العمل السياسي برمته .

ساعدت التحولات في أعقاب أحداث 11 أيلول عام 2001، على ترسيخ التوجهات التحررية في الساحات الإسلامية، ومن ضمنها الساحة الفلسطينية، وبخاصة بعد أن وجدت حماس أنه لا مناص لها من الامتثال للآليات الديمقراطية، وذلك على خلفية الضغوط التي خضعت لها السلطة الوطنية تحقيقاً للإصلاحات السياسية. ومع ذلك فإن الحركة لم تول دبرها تماماً لأيديولوجيتها الأولى، فما يزال هناك مشادات بين الأهداف القديمة ذات الصلة بتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وبين الأهداف الجديدة التي منها التأثير السياسي في إطار نظام ديمقراطي تعددي.

وعلى مدى السنوات الماضية وقبل دخولها المكثف في السياسة، قاربت الحركة السلطة بطهارة نضالية، إذ لم تكن السلطة هدفاً لها، بل كانت تنظر إليها على أساس أن الـدخول فـي مؤسساتها يتناقض ومنطق المقاومة.

إن الإشكالية المعرفية التي تتصدى لها هذه الدراسة، تتمثل في معرفة تـأثير تجربـة حمـاس السياسية على الخيار الديمقراطي الشعبي الفلسطيني، وبخاصة بعد نجاحها السياسي الأخير فـي الانتخابات المحلية والتشريعية، وفي ضوء التخوف لدى أوساط مهمة من الجمهـور، مـن أن تستخدم الحركة الآلية الديمقراطية لتقييد خيارات المجتمع الفلسطيني، ومكافحة التعددية السياسية والفكرية. كما أن الحركة وعبر مشاركتها في العملية السياسية، تواجهها أسئلة داخلية وخارجيـة شديدة الأهمية، حول سياستها العملية وعقيدتها وأيديولوجيتها، وكيفية إدارة العملية السياسية، هل بالوطنية، أم بالواجب الشرعي؟

4-1 أهمية الدراسة:

تنبعث أهمية هذه الدراسة، من حجم الأسئلة التي تطرحها تجربة حماس، وما تخلّفه من تداعيات على تشكيل المجال السياسي الفلسطيني، وما يصاحب ذلك من تساؤلات تثـار بصـدد حدود صدقية الخيار الديمقراطي الذي رست عليه الحركة، بعد مراوحات بين المقاومة المسلحة واللعبة السياسة.

وتحاول الدراسة في هذا المجال، أن تقدم مقاربة جديدة في تناول حماس، حيث تحظـى تجربتها باهتمام الباحثين، فهي تجربة إسلامية جديدة تعمل علـى التوفيـق بـين الديمقراطيـة والإسلام، وإقامة تصالح بينهما، وتمسك الحركة التجربة الفلسطينية الديمقراطية بكلتـا يـديها، وتدرسها وتبحث عن مواطن القوة والضعف فيها، والتي من خلالها استطاعت الثبات في الأداء والوجود الوطني، وفي الكينونة الفلسطينية، إذا قيس هذا بعامل الزمن والحداثـة فـي التجربـة السياسية لحماس. ومن هنا أتت الحركة لتأخذ هذا الرصيد الهائل من التجربـة، ولتصـنع منـه زخماً وحدثاً مؤيداً لبرامجها، التي حققت نصراً غير متوقع لها أولاً وللمراقبين ثانياً.

هذه التجربة ينبغي أن تدرس، وليس من الحكمة السياسية إغفالها، كي يتم استلهام الدروس والعبر منها، ولتتسع دائرة النظر في البدائل لدى صناع التغيير، ولعل هذه الدراسة تسهم في تعميق الفهم بأنماط سلوك حماس السياسي والتنظيمي، ودرجة وعي الحركة بشأن التحولات الطارئة، وحاجات الشعب الفلسطيني.

1-5 حدود الدراسة:

أولاً- الإطار الجغرافي للدراسة:

تمثل الضفة الغربية وقطاع غزة الإطار الجغرافي للدراسة، مع عدم إغفال البعد الخارجي (حماس في الخارج)، إلا أن الدراسة تتمحور حول قياس الفعل الصادر عن حماس في الداخل الفلسطيني.

ثانياً- الإطار الزمني:

الإطار الزمني للدراسة يمتد من عام 1993 (اتفاق أوسلو) إلى عام 2007، بالتركيز على فترة ما بعد قرار حماس الانخراط في النظام الفلسطيني. مع ملاحظة أن التحديد الزمني الوارد أعلاه لا يعني استبعاد الارتداد إلى الماضي أحياناً لتفحص المستقبل، وذلك للوقوف على عوامل التغير والثبات في رؤية حماس.

ثالثاً- الإطار الموضوعي:

تنحصر الدراسة في تناول تجربة حماس السياسية/ الكفاحية من زاوية الديمقراطية السياسية، فهي ليست معنية بالعرض التاريخي، ولا بالبحث الشامل في تجربة الحركة في جميع المجالات، مع الاستعانة ببعض المجالات الأخرى بما يخدم البحث.

1-6 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة للكشف عن هدف رئيسي ومجموعة من الأهداف الفرعية، وقد تحدد هدف الدراسة الرئيسي فيما يلي:

محاولة تقديم قراءة علمية سوسيولوجية للتجربة السياسية لحركة حماس، ومـدى تـأثير تلك التجربة الإسلامية على دمقرطة النظام الفلسطيني، ومدى التأثير المتبادل بينهما، وانعكـاس ذلك على النظام السياسي. وتندرج تحت هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية على الوجه التالي:

1- التحليل الهيكلي الداخلي للحركة، ومصادر تأثيرها وتأثير القوى فيها، وقدرتها التنظيمية وبناؤها الداخلي.

2- الكشف عن موقف الخطاب السياسي لحماس من العلاقة مع السلطة الوطنيـة ومنظمـة التحرير، ومحددات هذه العلاقة من زوايا التسوية السياسية والمقاومة والسلم الأهلي.

3- رصد وتحليل إرهاصات التحول والتطور والانتقال والترجيح، الذي مرت به حماس في مسيرتها السياسية.

4- التعرض لدورها السياسي، ومحاولة دمجها في عملية البناء الديمقراطي، فـي السـياق المعقد الذي تتحرك فيه حماس، والمؤثرات الخارجية عليه، وأثر ذلك علـى توجهـات الحركة.

5- دراسة تجربتها النظامية، من خلال تشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة، ومشاركتها في الحكومة الحادية عشرة، ومحاولة التنبؤ بدورها المتوقع مسـتقبلاً، والتـأثير المحتمـل والمتبادل بين حماس (الحركة والحكومة) وبين السلطة السياسية.

لذا رمت هذه الدراسة، إلى مقاربة جوانب غير منظورة في التجربة السياسية للحركـة على الرغم من أنها غائرة، وتشكل في المحصلة قاعدة فكرية وسياسية للفعـل المقـاوم. كمـا حاولت الدراسة مقاربة جوانب محددة في تجربة حماس في إطار الحقل الديمقراطي والفكـري، وبخاصة أن المقاومة المسلحة كانت العنوان الأبرز لهذه التجربة السياسية.

ولئن كانت الحركة قد أحاطت نفسها منذ البداية، ككل حزب جديد في طـور النشـوء، بشكل من أشكال السرية تنظيماً وعملاً، فإن خروجها إلى أشكال العمل السياسـي والعسـكري المعلن والمكشوف، جعل من الممكن أن يقارب الباحث هذا التنظـيم، لتبيـان خطـه الفكـري وملامحه التاريخية والعملية، وأثره على بناء الديمقراطية الفلسطينية.

إن المقاومة التي أبدتها حماس، جعلت من الصعب دراسة القضية الوطنية دون الأخـذ بوجود الحركة ودورها وتأثيرها في الساحة السياسية الفلسطينية والشرق الأوسط برمته، والنظر إلى هذا الدور في وجهيه: الثوري المتمثل في المقاومة الإسلامية الفلسطينية ضد إسرائيل، بكل نتائجه ومفاعيله وانعكاساته المستمرة فلسطينياً وإقليميا ودولياً ، والنظامي- المتمثل في دخـول حماس بقوة النظام السياسي الفلسطيني الرسمي، عبر الانتخابات الأخيرة وتشكيلها للحكومة.

1-7 تساؤلات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة الرئيسية والفرعية، طرح الباحث مجموعـة مـن التسـاؤلات الرئيسية والفرعية أيضاً، وتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة، في معرفة الواقـع الحقيقـي الـذي عايشته تجربة حماس، من أجل معرفة الإمكانيات الحقيقية التي تتمتع بها الحركة وتؤهلها لـدفع وترسيخ ودعم الديمقراطية الفلسطينية، وقدرة الحركة المحتملة على التحول إلى تنظيم سياسـي مدني.

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1- هل يمكن أن تمضي حماس في سياسة التكيف وصولاً إلى الحزب السياسي المدني؟ وما مدى تأثير مفاهيم الأيديولوجية الدينية على ممارسة الحركة ومفاهيمها؟

2- ما موقف الخطاب السياسي لحماس من العلاقات مع منظمة التحرير والسلطة الوطنية؟ وما هي محددات تلك العلاقة؟ وما هو تأثيرها على المجال الديمقراطي الفلسطيني ؟

3- كيف يمكن تفسير ظاهرة التحول والتغير داخل حماس، وما هي اتجاهات هذا التحول؟

4- هل يعد تبني حماس للديمقراطية والدولة المدنية المعاصرة مناورة أم مسايرة، باعتبارها حركة إسلامية تسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية؟ وما الذي يمكـن أن تقدمـه الحركـة للديمقراطية، وماذا ستستفيد الديمقراطية من حماس؟

5- هل سيخدم وصول الحركة إلى السلطة عملية التحول الديمقراطي الوطني الفلسطيني، أم أنه سيشكل عائقاً أمام تحقيق ذلك؟

إن الأسئلة السالفة ليست هي الأسئلة النهائية، بقدر ما تمثل محاولة لفتح نقاش لـم يعـد مقبولاً على المستوى الوطني تأجيله أو تحييده. ومع ذلك، فإن الدراسة سعت للإجابة عن تلـك الأسئلة المطروحة، كما تركت الباب موارباً على إجابات مفتوحة، ستجد لها ما يؤكدها في قابل الأيام.

8-1 فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تبيان مدى صحة الفرضيات التالية:

تقوم الفرضية الأساسية للدراسة على أن:

حركة حماس لها دور مهم في إحداث التغيير السياسي والاجتماعي الـديمقراطي فـي الضفة والقطاع.

ولتوضيح هذه الفرضية، اعتمدت الدراسة الراهنة على افتراضات فرعية تشير إلى كل ما من شأنه الدلالة على الفرضية الرئيسية:

1- العلاقة المتوترة بين السلطة الوطنية وحماس، وبخاصة بعد فوز الأخيرة، شكّلت أحـد معوقات التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني.

2- كان من صالح المدافعين عن حل سلمي، دمج حماس سياسياً فـي الهيكـل السياسـي القومي، على اعتبار أن ذلك سيسفر عن مزيد من العملية والمرونة عند الحركة.

3- هناك عوامل ذاتية وموضوعية ساهمت في نجاح حماس الانتخابي.

4- هناك تطورات داخل السياسة الحمساوية من شأنها إثارة تفاؤل بشأن تطـور الحركـة الديمقراطي، والحياة السياسية الفلسطينية برمتها.

5- وجود حماس في بنية النظام الفلسطيني (البرلمان والحكومة)، لم يسهم في إقامة حكومة مهنية وفاعلة، بسبب التحديات الذاتية والموضوعية التي واجهت أداء الحركة لـدورها السياسي.

1-9 آلية الدراسة (المنهجية):

لمعالجة إشكالية الدراسة، سيحاول الباحث التعمق في مناقشة المسألة كي لا تبقى أسيرة لتحديدات التوصيف السطحية وسرد الوقائع فقط، وتجاوز المقاربة الفصـائلية، وتقـديم قـراءة علمية سوسيولوجية للخطاب السياسي الديمقراطي لحماس، واعتماد المقاربة التركيبية- التحليلية في تناول الطبيعة الديناميكية للحالة السياسية لحماس فيما يخص الأيدولوجيا والسلوك السياسـي لها وصفاً وتحليلاً واستنباطاً(اعتماد المنهج الوصفي التحليلي)، وأثر ذلك على النظام الفلسطيني باتجاه إحداث تحول ديمقراطي.

1-10 مراجعة الأدب (الدراسات السابقة):

نظراً لتشعب الموضوع ما بين رصد للماضي ومعاينة ودراسـة للحاضـر، ومحاولـة لاستشراف المستقبل، فقد حرصت الدراسة على تنوع أساليب البحث، عبر مراجعـة الأدبيـات التي تناولت موضوع حركة حماس، والربط بين الأبعاد الزمنية الثلاثـة: الماضـي والحاضـر (تقييم) والمستقبل (توصيات).

وتجدر الإشارة، إلى أن بعض الباحثين قد تناول فكـر حمـاس السياسـي ومنطلقاتهـا وأهدافها، وأن آخرين ناقشوا سلوكها السياسي ودورها، مع ضرورة التنويه إلـى تـرابط تلـك

الدراسات ككل متكامل حين تتم مناقشة مواقف الحركة تجـاه القضـايا المطروحـة وفهمهـا، واستكشاف أثر توجهاتها على قدرتها في تعزيز ودعم الديمقراطية.

وفيما يلي بعض الدراسات المتعلقة بحركة حماس قيد الدراسة:

الدراسة التي قام بها خالد الحروب بعنوان: حماس الفكر والممارسة السياسية (1996)، حيث تطرق فيها المؤلف إلى الجوانب السياسية للحركة وممارستها العملية، مثل رؤيتها للصراع وعلاقات حماس السياسية، ومواقفها تجاه قضايا التعددية والانتخابات والعمل الأهلـي والعمـل العسكري، شارحاً تصوره لمستقبل الحركة، وفي الخلاصة يتوقع الباحث أن تنحو حماس منحى سياسياً صرفاً، مجمدة العمل العسكري مؤقتاً، مقابل انشقاق محتمل لجناحها العسكري، مؤكداً أن مستقبل أهداف حماس مرتبط بعوامل خارجة عن الإطار الفلسطيني. وتكمن أهمية الكتاب فـي أنه يؤرخ للفكر السياسي لحماس بعيداً عن المناصرة العفوية وعن التبرير للحركة، راصداً اهـم محطات المسيرة السياسية للحركة.

وبالنظر إلى دراسة عبد ا أبو عيد وآخرين بعنوان: دراسة في الفكر السياسي لحركـة المقاومة الإسلامية (حماس) 1987-1996 (أبو عيد، 1997)، تم التطرق فـي الدراسـة إلـى أهداف حماس ووسائلها ومنطلقاتها وعلاقاتها السياسية، ورغم تعدد الباحثين وتنوع خلفياتهم إلا أن الدراسة تبدو وكأنها تسير في اتجاه واحد، إذ يمكن للقارئ أن يلحظ بسهولة التعـاطف مـع حماس في فصول الكتاب. غير أن الكتاب يبتعد عن الجمود، ويقترب مـن مناقشـة الممارسـة السياسية لحماس، وعدم الاقتصار على النظريات الفكرية.

هناك دراسات عديدة، تناولت حماس بشيء من التفصيل والسرد التـاريخي، وحاولـت إضفاء الطابع التحليلي على المعلومات. ففي دراسة لـ أحمد بن يوسف بعنوان: حركة المقاومة الإسلامية "حماس": خلفيات النشأة وآفاق المسير (بن يوسف، 1989)، حاول الكاتـب معالجـة الأفكار والتصورات التي تطرحها الحركة لحل القضية الوطنية.

كذلك هناك دراسة لـ زياد أبو عمرو، تحت عنوان: الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة (أبو عمرو، 1989)، حيث لاحظ الباحث أنه بالرغم من تحقيق الحركة الإسلامية لإنجازات ملموسة، فإن ثمة شكوكاً حقيقية في قدرتها على أن تكون بديلاً لمنظمة التحرير، التي ما زالت تشكل التحدي الأكبر أمام تلك الحركة.

في دراسة إياد البرغوثي، حول الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (البرغوثي، 1990)، تناولت الدور الوطني والسياسي للحركة، وهدفت إلى رصد عملية الأسلمة. وفي دراسات أخرى لإياد البرغوثي بعنوان: الحركة الإسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديد(البرغوثي، 1992). والإسلام السياسي في فلسطين(البرغوثي، 2000)، خلص الباحث إلى أن إنشاء حماس شكّل انتصاراً للسياسي الوطني عل الأيديولوجي العقائدي. أما دراسة تيسير جبارة بعنوان: دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة (جبارة، 1992)، فقد تطرقت إلى دور حماس في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987.

بالنظر إلى دراسة موسى زيد الكيلاني حول: الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين- دراسة وتقييم (الكيلاني، 1995)، خلصت إلى أن مستقبل قيادة الشارع الفلسطيني، هو رهن تقدم حماس بعد انخراط فتح في التسوية. وفي دراسة لـ عماد الفالوجي بعنوان: درب الأشواك: حماس، الانتفاضة، السلطة (الفالوجي، 2002)، ركز الباحث على مسألة حماس الداخل والخارج والعلاقة بينهما. وتشير الدراسة إلى أن قيادة حماس في الخارج قد هيمنت على قرارات وخطط ومواقف الحركة، وأصبح دور قادة الداخل هامشياً نسبياً، كما تحدث عن عمل الحركة السياسي، الذي ابتدأ حسب رأيه منذ إطلاق موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي للحركة آنذاك، مبادرة هدنة لمدة قد تصل إلى عشرين عاماً تحت شروط عدة، وتؤكد الدراسة على أنه قبل هذه المبادرة كانت حماس ترفض الحديث عن العمل السياسي.

بعض الدراسات السابقة ارتقت إلى مستوى متطور في البحث والتحليل، وبعضها لم تتجاوز وقائع السرد التاريخي، وإن حاولت إضفاء نوع من التحليل على الدراسة.

دراسة مهيب النواتي، بعنوان: حماس من الداخل (النواتي، 2002)، تعرضت لتـاريخ حماس وهيكلها التنظيمي وأجهزتها ومؤسساتها ومناقشة مسألة قيادات الداخل والخارج، وقدمت معلومات وتفاصيل مهمة. لكنها بدت متحيزة إلى الداخل، وتنتقد الخارج بقسوة وتورد معلومات لا تُقبل بسهولة، وتبدو حماس في فكر النواتي وكأنها في غزة فقط دون ملاحظة اتسـاعها فـي الضفة الغربية وفي خارج فلسطين، ورغم ذلك فقد كانت الدراسة من الأهميـة بمكـان، حيـث جعلت من هذه المسائل مثار جدل داخلي وزودت القارئ بمعلومات مهمة عـن بنيـة الحركـة التنظيمية.

في دراسة أعدها إياد البرغوثي ومنيب خضر: الحـوار الإسـلامي الـوطني 2001، تناولت رؤية حماس في قضايا العملية السلمية والبناء الوطني والديمقراطية، غيـر أن مسـألة الديمقراطية لم تأخذ حيزاً يعتد به. أما دراسة جميل هلال: التنظيمات السياسية الفلسطينية بـين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني (هلال، 2006)، فقد تنـاول الكاتب فيها واقع التنظيمات الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية، ومحاولات كل من حماس وفتح في الهيمنة على الحقل السياسي، وتوقع هلال أن تبقى الحركتان مهيمنتين على المشهد السياسي الفلسطيني. وبالنظر إلى دراسة عدنان أبو عامر: الحركة الإسلامية في قطاع غزة بين الـدعوة والسياسة (أبو عامر، 2002) رأى الباحث، أن حماس قد نجحت في ترسـيخ أقـدامها كفاعـل رئيسي في كافة مجالات الفعل السياسي الفلسطيني، وبخاصة على صـعيدي المقاومـة والأداء المجتمعي. أما كتاب عبد الإله بلقزيز بعنوان: أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من فتح إلـى حماس (بلقزيز، 2006)، فقد تحدث في الفصل الثاني من الدراسة عن الصراع القائم في حركة فتح، وواقع حماس من الثورة إلى السلطة. وفي دراسة لخالد سليمان، وهي رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: أثر حركة حماس على التنمية السياسية (1987-2004) تناول بالسرد مسـيرة حماس منذ نشأتها، وقد غلب عليها طابع السرد التاريخي، ومع ذلك قدم معلومات مهمـة عـن الحركة.

الدراسات الإسرائيلية أيضا، كان لها دور في معالجة حركة حماس مـن وجهـة نظـر إسرائيلية. ففي دراسة لكل من (شاؤول مشعال) و(ابراهام سـيلع) (1999)، بعنـوان: عصـر

حماس- من العنف إلى التكيف، تناول المؤلفان نشأة حماس، وأهدافها، وأولويتها، وقدرتها على استقطاب الجمهور، والتكيف مع الواقع، وتحدثا عن أيديولوجية وسياسة الحركة وغيرها من المواضيع. أما الدراسة الأخرى لهما فهي بعنوان: حماس الفلسطينية-الرؤية والعنف والتعايش (2000)، فقد تناولت الجذور الاجتماعية والتطور المؤسساتي ومعضلات الحركة، ومواضيع أخرى مثل العنف الموجه، والتعايش مع السلطة وإسرائيل، والمشاركة المحسوبة، وأنماط التكيف، وقدما تحليلاً واضحاً ومتماسكاً لما حققته سياسات الربح والخسارة للحركة، كما أظهرا التأثير المتبادل والمعقد في الحركة بين الدين والسياسة، وضرورة ذلك في البنية الأساسية لحماس.

أما الدراسات الصادرة عن الدوائر الغربية، فقد كانت السمة البارزة فيها تناول حماس بوصفها حركة إرهابية يجب أن تُحارب. فعلى سبيل المثال هناك دراسة (لبيرندشوش) بعنوان: الحركة الإسلامية- تحد في وجه بناء الدولة الفلسطينية (بيرندشوش، 1999)، حيث أن القارئ لا يجد ما يعالج الموضوعة الأساسية التي يحملها الكتاب، وتطرح تساؤلاً مفاده أن الحركة الإسلامية الفلسطينية تشكل تهديداً للدولة الفلسطينية تحت التشكل. بينما تطرح دراسة (ابيفرلي ميلتون ادواردز) (ادواردز، 2000)، أطروحة هي الأكثر جدلاً في الكتاب، حيث تدعي الكاتبة أن تنامي حماس جاء نتيجة تواطؤ إسرائيل ودعمها بأمل إضعاف منظمة التحرير، وتستنتج الكاتبة أيضا أن قوة الإسلام السياسي قد تجذرت في نسيج المجتمع الفلسطيني، وتؤكد أن حماس لم تستطع مصالحة نفسها مع الديمقراطية.

(يونا الكسندر) يناقش في كتابه: حماس والجهاد الإسلامي (الكسندر، 2002)، حماس ودورها الجديد في الحياة السياسية، واحتمال مشاركتها في المؤسسات الوطنية والانتخابات والتصويت. وفي كتابه: حركة حماس وحزب ا -التحدي الأساسي لإسرائيل في الأراضي المحتلة (بليتير، 2004)، رأى (ستيفن بليتير) أن هناك عوامل اقتصادية سلبية تستفيد منها الحركتان (حماس وحزب ا)، وأنهما تسعيان لجعل العالم العربي بأكمله راديكالياً، وهذا القول يعتبر بمثابة تحريض سافر لمحاربة الحركتين.

أما دراسة (ماثيوليفيت): حماس- السياسة والعمل الخيري والإرهاب في خدمة الجهـاد، فإنها تلفت النظر إلى فوز حماس في الانتخابات البرلمانية، وترى أن حماس استخدمت مفـاهيم السياسة والمساعدات والعنف في خدمة الجهاد، وأنها تمتلك أهدافاً إرهابية. ومـن الواضـح أن هدف الكتاب كما تشير المقدمة هو إثبات أن حماس حركة إرهابية، ولا فـرق بـين أجنحتهـا السياسية والاجتماعية والعسكرية، فكلها إرهابية، وتشطح الكاتبـة حينمـا تـدعي أن الحركـة متورطة في الاتجار بالمخدرات، وتزوير بطاقات الاعتماد، والسرقة، والتزييـف، والتهريـب، وأنها تمارس كل أنواع الإرهاب ضد الجمهور الفلسطيني غير الخاضع لها.

ولا شك في أن الباحث قد استفاد من هذه الدراسات القيمة وغيرها، على أن الملاحـظ، قلة الدراسات التي تتجه إلى موضوع بحثه، ومن ثم فهو يحسبه- إن شـاء ا - بحثـاً جديـداً، يرجو أن يكون فيه ما هو صالح ومفيد.

كما أن أغلب الكتابات السابقة تميل إلى السرد التاريخي والتبشيري، الذي يزكي الماضي ويحمل الأعداء الأخطاء والعثرات، لذا أصبح مطالباً بتجاوز مرحلة التبرير لمعالجة الخطـأ، أو لتقديم عبر من الماضي لأجيال المستقبل، خصوصاً مع تزايد حجم التراكم الحاصل في تجربـة حماس. وهذه الدراسة مساهمة في محاولة سد الفراغ الذي أوجدته قلة الكتابات العلمية التي تنتقد ولا تتحامل، تراجع المسيرة ولكنها لا تتنكر لمعطاءات الحركة.

إن الجديد في هذه الدراسة، هو رصد إرهاصـات التحـولات السياسـية مـن زاويـة الديمقراطية السياسية عند حماس، وهو ما لم تركز عليه معظم الدراسات السـابقة، علمـاً بـأن الدراسة لم تقف عند حدود ما كتبته الحركة عن نفسها، بل لجأت إلى تحليلات من شتى ألـوان الطيف السياسي، وخصوم الحركة السياسيين، دون التقييد بتحليلاتهم وأحكامهم أو رفضها جملة وتفصيلاً.

الفصل الثاني

البيئة الفكرية والسياسية لحركة حماس

1-2 الاخوان المسلمون والعملية السياسية

2-1-1 العلاقة بين الديني والسياسي عند جماعة الإخوان

2-1-2 التأصيل الفكري لممارسة الديمقراطية عند الإخوان المسلمين

2-1-3 الفهم الإخواني للمشاركة السياسية الديمقراطية

2-1-4 دمج الحركات الاسلامية المعتدلة في العملية السياسية

2-2 المشاركة السياسية في النظام الفلسطيني

2-2-1 خصوصية النظام الفلسطيني

2-2-1-1 الثقافة السياسية والنظام الفلسطيني

2-2-1-2 القانون الأساسي

2-2-1-3 التجربة الديمقراطية للنظام الفلسطيني

2-2-2 خصوصية النظام الحزبي الفلسطيني والتطور السياسي

2. البيئة الفكرية والسياسية لحركة حماس

قبل الولوج في صلب هذا الفصل، ينبغي تقديم المقدمتين التاليتين اللتين يعـدان منطلقـاً للتحليل، ومسلمات يتأسس عليهما فهم السلوك السياسي لحركة المقاومـة الإسـلامية "حمـاس" وتفسيره.

الأولى: يفترض التسلسل المنطقي للدراسة تناول جماعة الإخوان المسلمين، وبخاصة أن معظم ممارسات حركة حماس المميزة يمكن العثور على جذور لها فـي الجماعـة، ولا يعتقـد الباحث أنه بالإمكان دراسة تجربة حماس السياسية بدقة قبل قـراءة رؤيـة جماعـة الإخـوان السياسية، وبخاصة أن حماس تعد نفسها جزءاً من هذه الجماعة.فحركة حماس تجربتها ضـئيلة في الحكم من جهة، وانشغالها في أولوية التحرر الوطني على البناء الديمقراطي من جهة أخرى. وبالتالي كانت هناك حاجة لاستنباط مواقف حماس من النظام السياسي الفلسـطيني، بـدءاً مـن تجارب وفكر الجماعة وغيرها من الحركات الإسلامية السياسية المعتدلة_بالمفهوم الغربي_[1].

بالنسبة (لمفهوم المعتدلة)، فقد كان التمييز بين الإسلام المعتدل والإسلام المتطرف فـي بعض الأدبيات الأمريكية، يقوم على معيار العنف والطريـق السـلمي، فوصـفت الحركـات الإسلامية التي تستخدم العنف بأنها متطرفة وإرهابية، حتى لو كانت تستخدم العنف ضد المحتل الأجنبي، في حين وصفت الحركات التي تستخدم الطريق السلمي في الصراع السياسـي بأنهـا معتدلة، وعليه، فإن تحديد تعريف الإسلام المعتدل، يتأطر بشكل أساسي بما يتوافق مع المصالح الأمريكية.

إن جماعة الإخوان المسلمين تحديداً، تمتلك رصيد تجربة فكرية وسياسية يمكن لحماس الإفادة منها خاصة في أثناء ممارستها للحكم. وتفترض هذه الجزئية هنـا أن رصـيد التجربـة الفكرية وديناميكية السلوك السياسي لجماعة الإخوان وغيرها من الحركـات الإسـلامية (مثـل

([1]) للمزيد حول هذه المسألة: أنظر مثلاً:

أبو عمر، زياد. الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ط1، عكا: دار الأسوار، 1989

الحركة الإسلامية في تونس والجزائر)، هو المعين الفكري لحماس في أثناء مقارباتها السياسـية للحكم.

الثانية: ستعرج الدراسة لتناول النظام السياسي الفلسطيني الناشئ بعد أوسـلو، والـذي تتحرك حركة حماس في إطاره، وكيفية تأثيرها وتأثرها بهذا النظام، وأثر ذلـك علـى عمليـة التحول الديمقراطي ومدى إمكانية تحققه وفحص مؤسسات ذلك النظام على اعتبار أن المؤسسات الفعالة قد تكون عاملاً مسانداً للحركة في بناء نظرتها تجاه الدولة الفلسطينية المستقبلية.

1-2 الإخوان المسلمون والعملية السياسية

تعد جماعة الإخوان المسلمين حتى الآن أكبر جماعة معارضة وفاعلة في العالم العربي، وتمثل التيار الرئيسي في الحركات الإسلامية السياسية المعتدلة، وتلتزم الطرق السلمية للوصول الى السلطة السياسية، وليس عن طريق العنف، كما هو في حال تنظيم القاعدة على سبيل المثال.

ومنذ نشأة جماعة الإخوان في مصر عام 1928، ظلـت الجماعـة رائـدة الحركـات الإسلامية السنية في العالم العربي، وانتشرت أفرع الجماعة في المشرق العربي منـذ منتصـف السبعينيات من القرن الماضي، ونافست بمرشحين لها في الانتخابات التشريعية، إما بالانضـمام لأحزاب معارضة أخرى، أو – مثلما جرى مؤخراً- بالترشيح كمستقلين.

تقول جماعة الإخوان أنها تحبذ الديمقراطية، وأنها تتبع استراتيجية جديدة تعتمـد علـى الديمقراطية بوصفها أسلوبا للتغيير، لعجزها عن تحقيق نجاح سياسي في ظـل نظـام سياسـي منغلق وسلطوي، ومجتمع فاتر سياسياً، ولما كان الهدف الأساسي لها هو بناء دولـة إسـلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية على الفور، رأت الجماعة أن هذا الهدف صعب التحقيق على أرض الواقع، مما دفعها إلى ممارسة سياسة أكثر اعتدالاً، وكونت رؤيـة عمليـة للواقـع السياسـي، وعرفت مصطلحات الديمقراطية وحقوق الإنسان طريقها إلى خطاب الجماعـة؛ فالديمقراطيـة

ليست متعارضة مع الشريعة الإسلامية، والشورى مثل الديمقراطية تـأمر بـاحترام الحريـات وحقوق المرأة وغيرها. [1]

وفي عام 2004 نشرت الجماعة إعلاناً مكوناً من (50) صـفحة تعلـن فيـه إيمانهـا بالانتخابات والإصلاح والمساءلة، ونبذ العنف. وعلى الرغم من ذلك كله، ظل هناك من يشـكك في الأسانيد الديمقراطية لجماعات الإخوان، استناداً إلى خروج بعض الحركات الجهادية (التـي اتخذت منهج العنف في عملها السياسي) من رحمها، مستذكرين ذلك الإرث التـاريخي بـرفض الإمام حسن البنا مؤسس الجماعة للتعددية الحزبية.

وتعرف جماعة الإخوان المسلمين، لأغراض الدراسة، بأنها تلك الجماعة التـي تسـعى لجعل النظام السياسي والاجتماعي في مجتمعاتها مبنياً على تفسيرها للشريعة الإسـلامية، مـن خلال العمل السياسي السلمي، تمهيداً للصعود إلى السلطة. وينطلق هذا التعريـف مـن أهميـة فحص إشكالات الجماعة على هذه المستويات وغيرها، باعتبارهـا إحـدى أبـرز الحركـات الإسلامية السياسية.

2-1-1: العلاقة بين الديني والسياسي عند جماعة الإخوان

في إطار معالجتها لإشكالية الديني والسياسي، فإن جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الحركات الإسلامية السياسية، تدعو إلى احترام المرجعية الإسلامية، حيث ظهرت المصطلحات ذات الطابع الديني بشكل ملحوظ في ثنايا الخطاب السياسي لهذه الحركات. ويظهر هـذا الـدمج بوضوح عند تلك الحركات، من خلال طرح شعار (الإسلام هو الحل) في السـاحة السياسـية، بحيث يكون الدين إطاراً مرجعياً للسياسة، بالتوازي مع التعـاطي مـع مصـطلحات الحداثـة السياسية، على اعتبار أن الإسلام دين ودنيا. وبالتالي فإن " عضو الإخوان لا ينشط في المجـال العام فقط من أجل الإصلاح السياسي والديمقراطي، وإنما أيضاً ابتغاء وجه ا "[2]. وأن "شـعار

([1]) المجموعة الدولية للأزمات. الحركة الإسلامية في شمال إفريقيا، ج2: فرصة مصر، تقرير شمال إفريقيـا والشـرق الأوسط، القاهرة/ بروكسيل، 20 ابريل 2004 http://www.Crisisgroup.org/home/index

([2]) موقع الإخوان المسلمون. http://www.ikhwanonline.com/article.asp?ID=21273&LevelD=2=109

الإسلام هو الحل... لا يلغي الوطنية، بل ينهض على قاعدة من المواطنة"[1]. هذا يعني _ برأي الباحث_ أن جماعة الإخوان، ترى أن استمداد السلطة من الإسلام لا يعني العودة إلى نمط الدولة الثيوقراطية (الدينية) والحكم الكنسي الكهنوتي، بل إن الإسلام – من خلال الاجتهاد- فتح المجال لتقنين قضايا الحداثة، فليس هناك "نص في القرآن، يقطع بأن نظام الدولة في الإسلام، إنما ينبغي أن يقوم على مقتضى الشريعة."[2]

وما يريد الإخوان المسلمون قوله في هذه المسألة: إن العلاقة بين الدين والسياسة هي من المتانة بمكان، يجعلها غير قابلة للفكاك، بالاستناد إلى أن السياسة من أبواب الشريعة. [3]

في المقابل، يرى العلمانيون حتمية الانتصار الدنيوي على الديني. وهم " يدعون إلى فصل الدين عن الدولة، وعلمنة الدولة، (وعقلنة) التراث"[4]؛ لأن "الدين تحكمه معايير الحلال والحرام، وهي معايير حدية لا تقبل الحلول الوسط، في حين أن السياسة، تحكمها معايير الصواب والخطأ والمنفعة والمصلحة. وإقحام الدين في السياسة، يعني تسويق مشروع سياسي حزبي على أنه حكم الإسلام، ومن يرفضه يرفض الإسلام حتماً"[5]. وهذا يعني أن الدين يعتمد على خلاص النية، فيما تعتمد السياسة على الكسب والتدافع السياسي. إن السجال السياسي بين الإخوان المسلمين والعلمانيين حول جدلية الديني والسياسي. جعل هناك توجهاً – لوحظ مؤخراً- لدى الإخوان، ومن أجل الفوز بالانتخابات " بربط القيم الدينية بالسياسة العلمانية"وهم بذلك يغيرون علاقة الإسلام بالسياسة [6]. وهو ما قد يضعف ادعاء العلمانيين بأن استمرار تأثير العامل الديني في مجال السياسة هو سمة من سمات المجتمع المتأخر.

([1]) العريان، عصام. الإسلاميون والوطنية والقومية، 2006/3/28، http://www.miniaonline.com/article.php?page=cases&id=403

([2]) بلقزيز، عبد الإله. ضبط العلاقة بين الثنائيات في السياسات العربية، مجلة شؤون عربية، ع123، 2005، ص42

([3]) بلقزيز، عبد الإله. الحركات الإسلامية والديمقراطية، في دراسات في الفكر والممارسة، مجد حماد وآخرون، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص141.

([4]) النعامي، محمد. الدولة والدين والمجتمع والعلمانية، http://www.arabianobserve.ocm/2006/07.htm

([5]) الدمشقي، شهاب. طريق النهوض الحضاري بين الإسلاميين والعلمانيين، Http://213.18647.139/Ladeeni/forum/printvie.

([6]) نصر، فالي. نهوض الديمقراطية الإسلامية، (ترجمة): سهيل نجم 2006/7/8 . http://www.demosilam.om/modules.php?name=News&file=519

ويرى بعضهم في خطاب كل من العلمانيين والإخوان المسلمين نوعـاً مـن المفارقـة؛ فالعلمانيون ينادون بضرورة علمنة الدولة الحديثة، وكأن هذه الدولة دينية بكل ما في الكلمة من معنى، في حين يتحدث الإخوان عن إقامة دولة إسلامية، وكأن الدول العربية علمانية. وتفسـير هذه المفارقة هو إغراق العلمانيين في التغريب، فيما يحكم الإخوان هاجس الدولة المثالية خاصة في نظرتهم إلى دولة الرسول عليه السلام، وما تلاها من عهد الخلفاء الراشدين، دون النظر إلى المستجدات الطارئة بفعل عوامل عدة. (1)

وكغيرهم من بين إخوانهم المسلمين في البلدان الأخرى، تهتم حركـة حمـاس بتطبيـق النماذج المتعارف عليها ضمن الأحكام الإسلامية في الحقل السياسي، وهو ما ستوضحه الدراسة في باب تطبيق الشريعة الإسلامية، فهي حركة دينية سياسية وامتداد فكري لمدرسـة الإخـوان المسلمين التي لا تجد مبرراً للفصل بين الدين والسياسة.

2-1-2: التأصيل الفكري لممارسة الديمقراطية عند الإخوان المسلمين

اجتهدت جماعة الإخوان المسلمين في تحديد الديمقراطية وآليات تطبيقها، وأصلت لهـا وأعلنت قبولها لها، وشاركت فيها، هذا التأصيل سيفيد حماس حالياً لجهـة إقنـاع عناصـرها والآخرين في سياق انخراطها بالعملية الديمقراطية، وهو تطور متأخر في جدل الإخوان، وتعتمد الجماعة على السنة النبوية في تأصيل الطروحات السياسية الإسلامية. وعلى خلفية النظر الفقهي مثل قاعدة: الضرورات تبيح المحظورات، الأحكام الثانوية، قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(2). والتقدير المصلحي، تتبنى جماعة الإخوان قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسـية، وذلك لعدم وجود أي نص في القرآن الكريم يوضح شكل النظـام السياسـي، وعلاقـة الحـاكم بالمحكوم وغيرها. فالهدف من ذلك هو: " الاستفادة من الدين لبنـاء الشـرعية"(3)، ومـا يـتم استخلاصه من الدين من مواقف ليس نظرية إسلامية، بل هو اجتهاد بشري ليس إلا. غيـر أن

([1]) عبد الإله بلقزيز. الحركات الإسلامية والديمقراطية، م.س.ذ، ص142.

([2]) عبـد الـرازق، صـلاح. مشـاركة الإسـلاميون فـي السـلطة: الأسـس الشـرعية والمتطلبـات السياسـية، http://www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=159

([3]) غليون، برهان. نقد السياسة: الدولة والدين، ط3، المغرب: المركز الثقافي المغربي، 2004

سعي الجماعة إلى تطبيق المنهج الديمقراطي في إدارة الدولة يواجه بمعوقات منها: تناقض المقولتين حكم الشعب وحكم ا . وفي وثيقتي الإخوان عام 1994 و 2004، فرقوا بين المرجعية الدينية المقدسة، والسلطة السياسية(1).

إن النقاش السابق، لا يعني أن هناك اتفاقاً على إمكانية القبول بالديمقراطية بشكل كامل بل إن التباين يأخذ حيزاً لا بأس به داخل جماعة الإخوان وغيرها من حركات إسلامية سياسية، فمنهم من رفضها بشكل مطلق وعدها مخالفة للإسلام نصاً وروحاً؛ فالباحث حافظ صالح وهو من قيادات الإخوان المسلمين مثلاً، يرى أن الديمقراطية تقول بفصل الدين عن الحياة العامة، وتجعل من الحرية مبدأً في الحياة الاجتماعية، وهذا يخالف الشرع وتعاليم الإسلام(2). ومن جانب آخر، هناك من يتفاعل بشكل إيجابي مع الديمقراطية، ويرى أن لا خلاف حول ضرورة الديمقراطية، بل الخلاف حول ما تعنيه في دلالتها الاجتماعية والسياسية. والشيخ يوسف القرضاوي على سبيل المثال، يرى أنه " لا يجوز نقل الديمقراطية كما هي، بل لا بد من أن نضفي عليها قيمنا وفكرنا، بحيث لا تبدو دخيلة على نظامنا بل جزءاً مكوناً له(3). وهنا تتم المقاربة بين مبادئ إسلامية سياسية مثل الشورى بمبادئ ديمقراطية حديثة، ويتطور الموقف كثيراً من مسألة الديمقراطية لدى بعض من يعملون في جماعة الإخوان، فالمراقب العام السابق للإخوان المسلمين في سوريا، عدنان سعد الدين _مثلاً_ يرى أن النظام الديمقراطي يقوم على ركائز ثلاث: حكم الأكثرية، والمشاركة في الحكم، وحرية الاختيار للشعب(4). وثمة اتجاه آخر آخذ في التبلور، يدعو إلى التعامل الإيجابي مع قضية الديمقراطية كخيار لا يجوز رفضه، طالما أنه يشرع وجوده (تيار الحركات الإسلامية) ويبيح له فرصة العمل والممارسة السياسية والمنافسة على السلطة، وبخاصة بعد أن تحولت الحركات الإسلامية في العديد من البلدان العربية إلى حركات جماهيرية.

---

(4) السيد، رضوان. الدولة الدينية لدى الإسلاميين المعاصرين، 2005/2/21 http://islamonline/arbic/contemparary/2005/02/article03.shtml

(2) صالح، حافظ . الديمقراطية وحكم الإسلام فيها، بيروت: دار النهضة الإسلامية، 1988، ص39.

(3) القرضاوي، يوسف.اولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1991، ص157-158

(4) بشارة، عزمي. مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التدين، في: حوار حول الخيار الديمقراطي- دراسات نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 94-95.

وبكلمات أخرى، فإن جماعة الإخوان المسلمين أكدت في أدبياتها الحديثة، تقبلها للديمقراطية كآلية لإدارة الدولة، إلا أن اختزالها إلى آليات ووسائل لها متطلباتها قد يصطدم مع بعض مبادئ العقيدة الإسلامية، وهي معضلة تواجه مختلف الحركات الإسلامية السياسية المعتدلة، التي تسعى إلى تكييف مفاهيم المشاركة السياسية في سلطة غير إسلامية مع الأصول الدينية؛ أي إدارة العملية السياسية المضبوطة بالشرع.

هذا التباين في المواقف الذي لم تكن حماس بعيدة عنه، حيث توجد فيها أصوات حرمت سابقا المشاركة في الانتخابات، مثل الشيخ أحمد نمر –أحد أبرز قادة حماس في جنوب قطاع غزة-. جعل "من الصعب الإمساك بأفكارها الحقيقية بطريقة ملموسة، لذلك يمكن للممارسة والتطبيق فقط، أن يكونا مصدراً للحكم على هذه الأفكار" (1). ولعل هذا يرد على تساؤل الكثيرين، حول مدى جدية تمسك جماعة الإخوان وغيرها من الحركات الإسلامية بالخيار الديمقراطي، فليس من مهمة الباحث التفتيش في نواياها بقدر ما هو بحث عن الحقائق الناجمة عن الممارسة، وما بين التشكيك ومزاعم الإخوان المسلمين، يحتاج الأمر إلى تجارب ولو كانت محددة لترجيح كفة المزاعم على التشكيك أو العكس. وفي المقابل هناك تشكيك من قبل بعض الحركات الإسلامية بفضاء الديمقراطية، وهل سيسمح لها إذا اتخذت الديمقراطية نموذجاً من أن تحكم؟ و تجربة حماس في الحكم قد تكون دليلاً على صحة هذه الشكوك.

ويلاحظ_ مما تقدم _ عدم وجود تيار فكري إسلامي، يستطيع الادعاء بأنه يمتلك التأصيل القاطع للموقف من الديمقراطية، وعلاقتها بالإسلام كنظام وأسلوب حكم، أو باعتبارها تتفق أو لا تتفق مع الشورى، الأمر الذي منح جماعة الإخوان المسلمين(بما فيها حماس) مساحة جيدة من حرية التفسير وإعادة التأصيل، والاستناد إلى أكثر من رأي فقهي في تحديد مقاربتها السياسية من ماهية النظام السياسي، وشكل الحكم، وقضايا الديمقراطية، بحيث يمكنها التعامل بدرجة عالية من المرونة مع العديد من عناصر الممارسة الديمقراطية وآلياتها، لكنها ستبقى في نهاية الأمر محكومة بسقف الشريعة والنصوص الدينية.

---

(1) حيدر، إبراهيم علي. التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص75.

2-1-3: الفهم الإخواني للمشاركة السياسية الديمقراطية

إن طرح مسألة العلاقة بين الإخوان والديمقراطية، يفترض التعرف على أمرين: أولهما: طريقة فهم الجماعة لمسألة الديمقراطية. وثانيهم: التعاطي الاخواني مع آليات الديمقراطية وإشكالاتها.

أما بالنسبة للأمر الأول: لا يوجد حتى الآن في أدبيات الجماعة مفهوم محدد وواضح للديمقراطية، وكثيرا ما يجري الحديث عن الشورى باعتبارها بديلا عن الديمقراطية. وهكذا تغدو الديمقراطية أحدى تطبيقات الشورى؛ لان الديمقراطية مضمون غربي، والجماعة ترفض التغريب. ومع ذلك لا ترى ضيرا في طرح المبادئ الديمقراطية كشعار سياسي حاليا، ما دامت هذه المبادئ تحقق مصالحها في أسلمة المجتمع ببطء، وعلاجا لآفة التسلط والاستبداد السياسي. ولهذا يشير أحد الكتّاب بقوله:" فلما اطمأن الجيل الإسلامي الجديد، إلى إمكانية حماية الشريعة في ظل حياة ديمقراطية سليمة، اندفع في ممارسة الخيار الديمقراطي"[1].

أما بالنسبة للأمر الآخر: فيمكن الافتراض أن الجماعة في هذا الإطار كانت أسرع من غيره، حيث طورت الجماعة أداءها السياسي، وحاولت تقديم اطروحات متقدمة نوعا ما فيما يخص إشكالات الديمقراطية. فقد "انخرطت بكثافة في إطار المساحة التي تأذن بها ديمقراطية محصورة جدا، إن في مستوى النقابات أو الصحف أو التحالف مع أحزاب علمانية وصولا للبرلمان"[2].

وفيما يخص المشاركة السياسية للحركات الإسلامية، فإن هناك تفاوتاً بين بلد وآخر، فبعض البلدان لا تسمح مطلقاً بالعمل السياسي لهذه الحركات، كما في العراق في عهد صدام حسين وسوريا وتونس وليبيا والسعودية والإمارات وعمان. فيما تسمح بعض الدول بشكل محدود لنشاطات هذه الحركات كما في مصر، حيث نشطت جماعة الإخوان في الشارع المصري والإعلام والنقابات المهنية، كما أظهرت الجماعة اهتماما متزايدا بالمشاركة في العملية

([1]) السلطان، جمال. الاسلاميون يتصالحون مع الديمقراطية، موقع الشبكة الإسلامية/ 2005/3/31، www.islamweb.net

([2]) الغنوشي، راشد. الاسلاميون هم أبرز المنادون بالديقمراطية وأكثر ضحاياها، www.aawsat.com

السياسية، حيث نشطت بصورة متقطعة في السياسة الانتخابية في الماضـي، إلا أن مشـاركتها مؤخرا أصبحت ملموسة أكثر وناجحة أكثر من السابق. ففي سنة 2005 فاز الإخوان بعشـرين بالمئة من مقاعد مجلس الشعب المصري، لكنه ما زال ممنوعاً عليها تشكيل حزب سياسي حتى الآن. وعلى الرغم من أن الإخوان في مصر قوة سياسية منظمة وفاعلـة، إلا أنهـم يفتقـدون للترخيص القانوني بهدف عزلهم عن التأثير في الشأن السياسي، [1] والتخوف من التأثير الشعبي لها، واحتمال فوزها وتسلّمها للسلطة كما يزعم أبناء الجماعة ومناصروها.

وفي المقابل توجد دول أخرى تسمح بالعمل السياسي لجميع الحركات السياسية بما فيها الإسلامية، مثل لبنان والمغرب والكويت والبحرين والأردن والعراق بعد سقوط نظـام صـدام حسين، وتركيا والباكستان وماليزيا وإندونيسيا وبنغلادش.

وتعمل كثير من الحركات الإسلامية منذ فترة طويلة نسبياً بحرية نسـبية فـي بلـدانها، وتشارك في الانتخابات البرلمانية ويدخل نوابها فيها، والدخول في حكومات ائتلافية مع حركات أخرى والحصول على حقائب وزارية، مثل جماعة الإخوان في الأردن. ووصل بعضها إلى قمة السلطة، وتسلّم رئاسة الحكومة مؤخراً (حركة حماس نموذجاً).

وفي الواقع، أن هذه الحركات لا تملك أي سجل على الإطلاق في بلوغ السلطة بطريـق ديمقراطية إلا في تركيا وفلسطين مؤخرا، حيث لا زالت التجربـة حديثـة، لدرجـة لا تسـمح باستخلاص الكثير من العبر، ورغم ذلك فإن هناك بعض الأدلة التي تشير إلـى أنهـا تحتـرم القواعد الحاكمة لمشاركتها في العملية السياسية، والمشاركة في البرلمانات بشكل فاعل.

والسؤال المثار حالياً هو: هل ستستأثر جماعة الإخوان وغيرها من الحركات الإسلامية بالسلطة فيما لو وصلت إليها أم ستشارك الآخرين؟ يقول محفـوظ النحنـاح- أميـر الإخـوان

---

[1] حبيـب، رفيـق. النظـام والإخـوان: الرهـان علـى الجمـاهير، 2005/6/1
http://www.kihwan.net/vb/showthread.php?t=1255

المسلمين في الجزائر- " نحن معشر الإسلاميين، الحكم عندنا مغرم وليس مغنماً، وما دام غرماً فلماذا نتحمله وحدنا، لماذا لا يحمل معنا الآخرون؟" [(1)].

ويفهم من ذلك الإعلان أن الحركات الإسلامية المعتدلة لا ترغب في الاستفراد بالسلطة، وتطرح نفسها من منظور المشاركة لا المغالبة، بل حرصت على التأكيد أنها جزء من الحركـة الديمقراطية الإصلاحية، وتسعى مع الآخرين لمقاومة الاستبداد؛ ففي مصر قاص الإخوان مـن مرشحيهم في الانتخابات، وقرروا خوضها في أقل من 30% من الدوائر حتى يقللوا من نسـبة نجاحهم. علماً أن بعضهم فسر ذلك على أنه هروب من تحمل مسؤولية إدارة الدولة فيمـا لـو نجحت بأغلبية كبيرة، في حين رأى آخرون، أن هدفهم هو التأكيد على المشاركة في السلطة لا الاستفراد بها، وفي مشروعهم السياسي عام 2004، أكد الإخوان على مبدأ المشـاركة ولـيس الانفراد بالحكم. يقول محمد البلتاجي في 2007/1/23 _ أمين عام الكتلة البرلمانية للجماعة في مصر_ : "الدليل على عدم احتكار الساحة والاستئثار بالمقاعد انتخابات النقابات وآخرها نقابـة المحامين، وعدم ترشح الإخوان لمنصب النقيب على الرغم من قدرتهم على اكتساحه، ولكن من مبدأ المشاركة تركناه"[(2)]، على اعتبار أن الاستئثار بالحكم لا يفرز إلا سلطة متسـلطة. وهـذه حماس اليوم تتبع نفس المنهجية، إذ تعرض على الفصائل الفلسطينية أن تشاركها فـي تشـكيل الحكومة، حتى يتحمل الجميع عبء المسؤولية، مع أن عدد المقاعد التي فـازت بهـا الحركـة تؤهلها لتشكيل الحكومة وحدها، وهذا هامش من المناورة، سيفيد حماس سياسيا دون أن يكلفهـا ذلك التورط في الحكم مباشرة.

وبعد الصعود اللافت لجماعة الإخوان في مصر وحماس في الضفة الغربيـة وقطـاع غزة، رأى بعضهم أن جماعة الإخوان انتقلت، " من مجرد المشاركة في السلطة إلى السـيطرة عليها"[(3)]. غير أن الباحث لا يتفق مع هذا القول، إذ إن الهـدف الأساسـي لمعظـم الحركـات

([1]) الأحمد، خالد. الإخوان المسلمون والمشاركة السياسية، مركز الشرق العربي http://www.asharqalarabi.uk/r-m/b-mushact-r-b1.htm

([2]) الموقع الرسمي للكتلة البرلمانية للاخوان المسلمين، www.nouwabikhwan.com/index

([3]) جاموس، عبد الرحيم. هـل تغيـر الإخـوان المسـلمون أم تغيـرت قواعـد اللعبـة ؟ http://www.alhayat-j.com/detail.php?email8opt=1/2006/21.htm

الإسلامية في الوطن العربي ليس الحكم المباشر_ على الأقل في المدى المنظور_،لأنهـا_فـي أغلبها_ تعتقد أنها غير جاهزة للحكم حاليا، وإنما يتمثل هدفها في تحقيـق وحمايـة حضـورها السياسي عبر المشاركة في الانتخابات والتمثيل في البرلمانات. إلا أن الأنظمة العربية الحـاكم، تظل مسكونة بهواجس صعود وشعبية الحركات الإسلامية؛ إذ ترى الباحثة الأمريكية (جـويس ديفنز) أن التهديد القادم (لهذه الأنظمة) لا يتمثل في العنف، بل في صناديق الانتخابات(1).حيـث تلجأ إليها الحركات الإسلامية المعتدلة، بهدف – كما يقول الباحث الأمريكي توماس فلدمان _ " المشاركة في الدفاع عن السيادة الوطنية، والبناء الديمقراطي"(2).

2-1-4: دمج الحركات الإسلامية المعتدلة في العملية السياسية

دار جدل في الأوساط السياسية حول مسألة إشراك الحركات الإسلامية المعتدلة- ومـن ضمنها جماعة الإخوان المسلمين _ في العملية السياسية. وبرز اتجاهان في الـدوائر الغربيـة، وبخاصة الأمريكية: الأول: يؤيد دمجها سياسياً، على اعتبار أن ذلك قد يساهم وبدرجة كبيرة في إرساء مبادئ الديمقراطية، وتشكيل معارضة قوية للحكومات على أرضية ديمقراطية، وسيمكنها ذلك – على المدى البعيد - من التمتع بالمزيد من العملية، ويرى (غراهـام فـولر): أن هـذه المشاركة ستعمل على "رفع وطأة ضغوط الحياة المدنية، وتقدم إطاراً أخلاقياً وقيما عاماً، يحافظ على التماسك والانضباط الاجتماعي"، وأنها ستكون " من أهم أدوات الإصـلاح والتغييـر فـي مجتمعاتها"(3).

ويرى (مايجن ستاك) أيضا، أن إشراك هذه الحركات في عملية التحـول الـديمقراطي، سيكسبها " خبرة عملية في المساومة والتسوية في خدمة الأهداف القومية، وتفيد هذه الخبرة فـي

(1) الربيعـو، تركـي. الإسـلام السياسـي واسـتحقاقات التجربـة القادمـة، http://www.libyaforum.org/index.php?option=com-content8task=view&id=14/2006/04/04

(2) الأسـود، طـاهر. فـي إطـار تحليـل الرؤيـة الأمريكيـة لمسـألة الديمقراطيـة السياسـية فـي تـونس، http://www.aqlamonline.com/archives/nolo/lassoued1.htm/2006/06/18

(3) فـولر، غراهـام. مسـتقبل الإسـلام السياسـي، http://www.islamtoday.net/articales/show-articles-content.Cfm?id=177

إبعادهم عن تناول المشاكل السياسية بطريقة عقائدية جامدة أو بطريقة دينية"[1]، ويسود اعتقـاد لدى الكثيرين بأن الإسلام ديانة قابلة للتكيف، وقادرة على العمل داخل المؤسسات الحديثة، وتقبل بقواعد العمل السياسي.

وهكذا، سيصبح مشروع دمج تلك الحركات داخل عملية التطور السياسي، ليس فقط حلاً لإشكالية بقائها خارج العملية السياسية، بل أيضاً هو عملية دمج لكتلة كبيرة من المواطنين داخل هذه العملية، وهو بلا شك يحسب لصالح التطور السياسي في الوطن العربي.

لكن هناك اتجاهاً آخراً في الإدارة الأمريكية يرفض دمـج الحركـات الإسـلامية فـي الأنظمة السياسية خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، معتبراً أن تلـك الحركـات وإن ادعـت إيمانها بالإصلاح الديمقراطي، إلا أنها ليست قوى ديمقراطية. ويشير (مايكل روبن)- الباحـث الأمريكي- بأن (الإسلاميين) مناهضون للديمقراطية في جوهرهم؛ لأن هـذه الحركـات تقـيم شرعيتها على أساس سلطة أعلى، وبالتالي ليس لديهم الاستعداد لقبول التأنيب الشعبي الذي يمكن أن يطالهم[2]. ويقصد بذلك المرجعية الدينية التي تتبناها تلك الحركات، وأن ا هو الذي سيحكم بعد أن تصل إلى السلطة. على اعتبار أن تلك الحركات تحمل مشروع أسلمة الدولة والمجتمـع، وأنها تتخذ الديمقراطية أداة لتحقيق هدف الإمساك بالسلطة، ومن ثم الانقلاب عليها، كما حـدث في السودان مثلا.

إن جماعة الإخوان وغيرها من الحركات الإسلامية المعتدلة، مضطرة في خضـم هـذا الجدل – دوماً-، إلى التأكيد بأن خيارها الديمقراطي هو خيار إسلامي قبل كل شيء، وهو خيار استراتيجي وليس تكتيكياً، وتحاول تهدئة المخاوف من خلال إعلانها بأن " هدف إقامـة الدولـة الإسلامية، هو هدف في المستقبل البعيد، ويعتمد على الموافقة الشعبية"[3]. وتتبنى مفهوم الدولـة المدنية، وتخوض حملتها الانتخابية ببرنامج يدعو لحكومة نظيفة، وتركز على مسائل الإصـلاح

([1]) ستاك، مايجن: زلزال حماس: اختبار للحركات الإسلامية، (ترجمة): وليد نـور 31 ينـاير 2006، مجلـة العصـر http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentId=7384

([2]) روبـــن، مايكـــل. الإســـلاميون مناهضـــون للديمقراطيـــة فـــي جـــوهرهم http://arabic.tharwproject.com/Aff.Sec/Blint/Blint-2-05.htm

([3]) http://www.annabaa.org/nabanews/55/039.htm

السياسي، بعد أن نحت جانباً- ولو مؤقتاً- البرامج الاجتماعية المحافظة. وهذا بالضبط هو حال حماس؛ فالتدقيق بالبرنامج الانتخابي للحركة عام 2005 وميثاقها عام 1988، يجد فارقاً شاسعاً في لغة الخطاب السياسي لها، حيث أن الميثاق احتوى على خطاب سياسي ديني وطنـي يكـاد يخلو من مصطلحات الديمقراطية مع أنه تحدث عن الآخر السياسي والآخر الديني، أما البرنامج فهو عكس ذلك؛ فالميثاق " يتعامل بالأساس مع القضايا الأيديولوجية الأساسية، وفي المقابل يؤكد البرنامج الانتخابي على سعي حماس إلى إحداث الإصلاحات المدنية في جملة من القضايا مثـل مكافحة الفساد" [1] وغيرها.

إن استبعاد الحركات الإسلامية من لعبة السياسة، سيترتب عليـه " جمـود إصـلاحي، ونشوء هياكل استبدادية وتجميد ميكانيكية المنافسة السياسية، ويفـرز مواجهـات مبنيـة علـى العنف". [2] وهناك كتاب صدر عن مركز الأهرام في مصر بعنوان: (إسلاميون وديمقراطيون)، دعا إلى دمج الحركات الإسلامية في الحياة العامة ودمقرطتها.

يرى الباحث بعد هذا التفصيل، أن الحل الديمقراطي هو الخيار الأصلح لتلك الحركات، سواء في إدارة الدولة أو لتحقيق إنجازات سياسية، بحيث يلازم هذا الخيار الحركات الإسـلامية قبل تسلّم السلطة وبعده، وهو ما ينبغي لحماس الانتباه له وهي تعمل في مجـال إدارة المجتمـع والدولة، فالديمقراطية "خيار أساسي (للإسلاميين) اليوم، ليس فقط لأنهـا تتوافـق مـع مفهـوم الشورى والعدل، بل لأن الإسلاميين على قناعة بأنك إن لم تستطع أدلجة الحكم، فعليك أن تصبح براغماتياً مع أيديولوجيتك". [3] وربما لدى جماعة الإخوان – تحديداً- دافع قوي لمراقبة التطور الديمقراطي، لأنها بحكم تنظيمها السياسي المتقدم، أكثـر مـن سـيربح مـن عمليـة التحـول الديمقراطي، والدليل على ذلك نجاح حماس السياسي الأخير.

([1]) موقع مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب (الإسـرائيلي) 2006/2/18. ميثـاق حركـة حمـاس 1988 http://www.terrorism-information.com/?act=articles&sid=223

([2]) فيرينفكيز، ايزابيل. تجـارب دول المغـرب العربـي مـع الأحـزاب الاسـلاموية، (ترجمـة): عـارف حجـاج http://www.nawaat.org/portial/article.php3?id-article2006/04/05

([3]) مجلة قراءات سياسية. ندوة حول الإسلام والمشاركة في الحكم، ع2، السنة الثالثة، لندن 1993، ص176 .

الملاحظ_ كما يبدو للباحث_ أنه في غالب المقاربات في هذا السياق، لا نجد حديثًا واضحا عـن الدولة أو النظام السياسي والتغييرات التي يمكن أن تطاله، لكـي يشـهد ولادة تيـار إسـلامي ديمقراطي ودمجه داخل النظام، وهو ما يطرح سؤالاً مهماً: إذا قبلت الحركات الإسلامية قواعد اللعبة الديمقراطية، فهل تقبلها اللعبة نفسها؟ إن حماس ليست بعيدة عن ذلك، وستتطرق الدراسة لاحقاً إلى فحص بنية النظام الفلسطيني الذي تتحرك فيه الحركة ودرجة ديمقراطيته.

خاتمة

نعم لقد أقرت جماعة الإخوان بالديمقراطية والتعددية السياسية ليس كفكر فقـط، وإنمـا كأسلوب حكم أيضا، ولا تجد الجماعة تناقضاً بين الشورى والديمقراطية، وترى أنهـا الخيـار الأفضل لمحاربة الاستبداد والظلم.

والشواهد العملية المدنية من مصر والأردن وغيرها، تشير إلـى أن الجماعـة، حينمـا تشارك في اللعبة السياسية وما يترتب عليها فإنها تحترم قواعد اللعبة، وهكذا كان سلوك حماس. فالمشاركة السياسية النشطة لأي تيار فكري حتى لو بدا متطرفاً تجعله يصبح بمرور الوقت أكثر اعتدالاً، وهذا ما حدث للمسيحيين الكاثوليك في أوروبا على سبيل المثال.

2-2 المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني

شهدت الساحة الفلسطينية ولا تزال، حالة من التداخل الشديد بين المهمات التحررية والمهمـات الديمقراطية، وعليه فإن آلية المشاركة السياسية تنبع بالأساس من أولوية المهمة التحررية، التي تفترض تشكيل ائتلاف واسع وموحد لتحقيق الأهداف الوطنية، من خلال مشاركة واسـعة فـي القرار الفلسطيني.

وفي هذه الجزئية من الدراسة، سيتم إلقاء الضوء على البناء السياسي للسـلطة بشـكل مختصر، والذي تمارس حماس في إطاره نشاطاتها، حتى يمكن فهم دور تلك الحركة وطبيعـة صلاتها بباقي القوى السياسية والمجتمع الفلسطيني بعامة، كما ستحاول الإجابـة عـن بعـض الأسئلة المتعلقة بإمكانيات الديمقراطية في المجتمـع الفلسـطيني، ودراسـة النظـام السياسـي

الفلسطيني وبيئته السياسية، لمعرفة مدى تأثر التنظيمات السياسية الفلسـطينية، وعلـى رأسـها حركة حماس- موضوع الدراسة- ببيئة النظام السياسي والاجتماعي الذي تتواجد فيه. فالأحزاب السياسية- كما يرى كثير من الباحثين- تعبر عن القيم السائدة في هذه البيئة، وما بها من نقـاط قوة أو أوجه ضعف.

وستحاول الدراسة، معرفة إذا ما كانت هناك إمكانية لإحداث تغييـرات جوهريـة فـي النظام السياسي، ومدى جاهزيته لتقبل عملية الانتقال نحو الديمقراطية، وما هـي فاعليتـه فـي صياغة بيئة مناسبة لعملية التطور؟ وهل الحالة الفلسطينية تمثل حالة ديمقراطية؟ مع القناعة بأن الإجابة ستكون جزئية؛ لأنها تتناول فقط الجوانب السياسية التي تؤثر وتتأثر بحالة الديمقراطيـة في الواقع الفلسطيني دون التركيز على الجوانب الأخرى.

1-2-2: خصوصية النظام السياسي الفلسطيني

تتناول الدراسة هنا، فحص بيئة النظام السياسي ومدى إمكانية تغييـره ليتسـع لقبـول برنامج حركة حماس، وفيما إذا كانت هناك علاقة ما بـين نظـام الحكـم، وعمليـة التحـول الديمقراطي تحت ولاية السلطة الوطنية، ومدى قدرة النظام على الاستجابة للإصلاح السياسـي والإداري، كل ذلك بهدف تقييم فرص التحول إلى الديمقراطية تحت ولاية حركة حماس، وقدرة هذه الحركة في التغيير السلمي للنظام السياسي، واستشراف مدى جاهزية هـذا النظـام لقبـول التغير السياسي بعد انخراط حماس فيه.

ولعله من المفيد التعرف على بيئة النظام السياسي والاجتماعي، لمعرفة كيف يؤثر على حماس، وهل تؤدي هذه البيئة إلى تسهيل أو تعقيد مهمة حماس في أدوارها المفترضة؟ إن فهـم الواقع السياسي الفلسطيني، يعرفنا أساساً بنوع الاختيارات المتاحة لحماس، والنتائج التي يمكنها تحقيقها من خلال مشاركتها السياسية.

عرفت موسوعة العلوم السياسية النظام السياسي بأنـه: "مجمـوع التفـاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة، التي تتعلق بالتخصص السلطوي للقيم؛ أي بتوزيع الأشـياء ذات القيمـة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع(ديفيد أستون)، أو التي تتضـمن الاسـتخدام الفعلـي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع، في سبيل تحقيق تكامـل وتكيـف المجتمـع علـى الصعيدين الداخلي والخارجي (جابرييل الموند)، أو التي تدور حول القوة والسـلطة والحكـم (روبرت دال) أو التي تتعلق بتحديد المشكلات وصنع وتنفيذ القرارات السياسية"[1].

أما بالنسبة للنظام الفلسطيني، فليس هناك تعريف محدد وواضح لهـذا النظـام. "لكـن التعريف الصحيح هو الذي يتعامل مع الحركة الوطنية الفلسـطينية بكـل اتجاهاتهـا الفكريـة والسياسية، باعتبارها النظام السياسي الفلسطيني"[2].

ربما يكون نوعاً من المبالغة أو المجاز إطلاق مصطلح النظام السياسي الفلسطيني على التركيبة السياسية الفلسطينية، نظراً لافتقاد الساحة الوطنية لمقومات النظـام السياسـي بمعنـاه الحرفي، الذي يفترض وجود سلطة معينة، ولكن خصوصية الحالـة الفلسـطينية جعلـت هـذا المصطلح واقعاً ملموساً. وعليه، يتم التحدث عن نظام سياسي هو دون الدولة. فهو " نظام لإدارة مرحلة انتقالية"، [3]حيث أدخلت اتفاقات أوسلو الحركة الوطنية الفلسطينية في منعطف حاد.

أما بخصوص بيئة النظام السياسي الفلسطيني، فيرى الباحث الفلسطيني تيسير محيسـن، أن النظام السياسي مر منذ نشأته في ثلاثة أطوار رئيسة:

شهد في طوره الأول، ولادة م.ت.ف وصعود الفصائل الفلسطينية بعـد عـام 1964، وتميز هذا الطور بالقيادة المنفردة للرئيس الراحل ياسر عرفات. وفي طوره الثاني، تم تشـكيل

([1]) موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، 1994، ص 514.

([2]) نوفل، ممدوح. نشوء النظام الفلسطيني، 1999/5/1. www.mnofl.ps/articles

([3]) تركمـاني، عبـد ا . مقاربـة حـول واقـع النظـام السياسـي الفلسـطيني وآفاقـه المسـتقبلية (2) (3) http://www.mokarabat.com/s596.htm

السلطة الوطنية، وتميز أيضا في صعود حماس كمنافس حقيقي من خارج المنظمة والسلطة فـي آن واحد، وهو الآن يدخل طوره الثالث مع صعود حماس إلى مركز النظام. (1)

نشأت حماس أواخر عام 1987، وانخرطت في الحياة السياسـية الفلسـطينية بصـفتها كبرى حركات المعارضة الإسلامية، وبقيت خارج إطار م.ت.ف، لا تعترف بمكانتها وتمثيلهـا وطرحت نفسها كقوة منافسة حقيقية للمنظمة، وكان من الممكن أن يكون لانطلاقة حمـاس أثـر كبير ومباشر على النظام الفلسطيني، حيث صعد نفوذها بشكل لافت، نظراً لـدورها الكفـاحي الكبير ونشاطها المجتمعي البارز. ورغم هذا الأمر فقد كان تأثيرها في بناء النظـام السياسـي الديمقراطي محدوداً، ولم يكن هناك أي صيغة تضمن لها دوراً في تشكيل النظام السياسي يعبـر عن وزنها ونفوذها. إلا أن حماس وبالرغم من كونها خارج إطار م.ت.ف، فقد كانـت عـاملاً مؤثراً في العمل الوطني والقرار السياسي، وبالتالي في بنية النظام السياسي، وهو ما أملى على السلطة فيما بعد أن تتعامل مع الوجود الملموس للحركة، وأخذه بالاعتبـار فـي عمليـة رسـم السياسات الوطنية.

ويحدد جميل هلال أهم معالم النظام السياسي المتشكل بعد أوسلو بـ ـ: تشـكل سـلطة وطنية على إقليمها، ودخول الحركة الإسلامية في الحقل السياسي الفلسـطيني، وإعـادة إنتـاج خطاب " الحوار الوطني والوحدة الوطنية"، وتراجع تأثير اليسار في الحقـل السياسـي(2). لقـد شكلت اتفاقات أوسلو نقلة نوعية في شكل النظام السياسي، إذ تم إنشاء السلطة الوطنيـة علـى أثرها، بحيث بات الاهتمام جلياً بالمسألة الديمقراطية، وتوفرت فرصة أمام النظـام الفلسـطيني عبر الممارسة الديمقراطية(الانتخابات عام 1996)، لكي يعاد بناؤه على أسس جديدة، بعد أن كان متعذراً تناول الانتخابات بسبب عدة عوامل من بينها: الاحتلال الإسرائيلي واتفاقات أوسلو. فقيام السلطة جاء مكبلاً بالتزامات أوسلو، التي شكلت عائقاً كبيراً أمـام عمليـة التحـول إلـى

([1]) محيسن، تيسير. آفاق التحـولات البنيويـة فـي النظـام السياسـي الفلسـطيني 2006، موقـع الحـوار المتمـدن http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=67282

([2]) هلال، جميل. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو- دراسة تحليلية نقدية، ط1، رام ا : مواطن، تمـوز1998، ص 75-105

الديمقراطية[1]. غير أن ذلك لم يحدث، لعدة اعتبارات من بينها امتناع معظم الفصائل الفلسطينية عن المشاركة في تلك الانتخابات، الأمر الذي أضر بالتعددية السياسية، وحال دون تمكين النظام الفلسطيني من أن يصبح نظاماً مدنياً.

ويلاحظ أن من أهم ملامح هذا النظام السياسي المتبلور بعـد أوسـلو وولادة السـلطة الوطنية:

أولاً : ضعف وانتقاص السيادة، إذ يمثل النظام الفلسطيني حالة استثنائية، فهو لا يمارس سيادة على إقليم معين، نظراً لافتقاد هذا النظام لمقومات النظام السياسي بمعناه الحرفي، الـذي يفترض توفر شرط الاستقلال السياسي. " فليس الشعب أمة ذات سيادة، ولا توجـد حتـى الآن دولة فلسطينية، وحتى بعد صيغة أوسلو، لـم تتـوفر سـلطة لهـا سـيادة، يمكـن مطالعتهـا ديمقراطياً"[2].

ثانياً: تداخل مرحلتي البناء والتحرير، حيث يعتقد بعضهم أن الديمقراطية تشكل إحدى ركائز عملية التحرير، بينما يرى آخرون، ومن ضمنهم حماس، أن موضوع الديمقراطية يجـب أن يؤجل إلى ما بعد إنجاز التحرر الوطني. وبتصور الباحث، فإن مرحلة التحرر ومرحلة البناء السياسي تتبادلان التأثير، إذ إن وجود الديمقراطية في الحالة الفلسطينية يعزز من صمود الشعب الفلسطيني أمام المحتل الإسرائيلي. ومنذ أوسلو بدأت مرحلة جديدة تداخلت فيها مهام العمليتين، وبالتالي لا بد أن تتخللهما الديمقراطية " من أجل إنجاز العمليـة المـذكورة (عمليـة التحـرر الوطني)" [3].

([1]) جرباوي، علي. البيئة القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام ا : مواطن، 1999، ص 45.

([2]) الأزعر، محمد خالد. النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط1، رام ا : مواطن، تشـرين أول 1996، ص11.

([3]) سالم، وليد. المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، رام ا : مواطن، 2000، ص17.

إن تفحص إعادة البناء الوطني الديمقراطي، قد يكشف الصعوبات التـي تواجـه بنـاء الديمقراطية في مجتمع فلسطيني يرزح تحت نير الاحتلال، وقد دار جدل واسـع حـول هـذا الموضوع؛ فهناك من يرى أنه من غير الممكن وجود تحول ديمقراطي فـي ظـل الاحـتلال، مبررين ذلك بالاتفاقات المبرمة بين منظمة التحرير وإسرائيل، من حيـث إن هـذه الاتفاقـات أعطت الأولوية للنواحي الأمنية على حساب الديمقراطية وضروراتها في الواقـع الفلسـطيني، وكانت هناك ضغوط إسرائيلية على السلطة الوطنية لضبط المعارضة للعملية السـلمية آنـذاك. وهذا نابع بالأساس " من اهتمام إسرائيل الأساسي بأمنها".[1] وبالتالي كان على السـلطة تنفيـذ التزاماتها الأمنية، وهو ما كان ذا أثر سلبي على المجتمع الفلسطيني والحياة المجتمعية. وقد أدى ذلك " إلى فقدان الكثير من المقومات المهمة للحياة المدنية"، [2] وضرب الحريات العامة.

من الواضح أن إسرائيل من أكثر الأطراف المؤهلة للتأثير في عرقلة عمليـة التطـور السياسي الفلسطيني، كونها الطرف المتحكم بكل تفاصيل الحياة هنا. وبالتالي ستكون "اسـتحالة للبناء الديمقراطي والاجتماعي في ظل الاحتلال"، [3]الذي يلتهم فوائد الديمقراطية.

أما الفريق الآخر، فيرى أن بناء الديمقراطية وتعايشها مع الاحتلال في المسـتطاع؛لأن خصوصية الديمقراطية الفلسطينية التي تبنى في ظل الاحتلال، تؤهل الشعب للدخول عتبة البناء الفعلي للسياسة والمجتمع، وربما تدلل الانتخابات البرلمانية الثانية عام 2006 على ذلك، مع مـا واجهته هذه التجربة الديمقراطية من تأثيرات في سبيل إحباطها.

ثبت بالتجربة_برأي الباحث_، أن إجراء الانتخابات الديمقراطية_ كآلية من آليات بنـاء الديمقراطية_ تحت الاحتلال أمر ممكن، وبخاصة إذا تم النظـر للانتخابـات كوسـيلة كفـاح ومقاومة، وكهدف يمكنه تعزيز صمود المجتمع أمام المحتل، وبالرغم من كل ما يقـال عـن أن

([1]) كوانت، وليم. التوق إلى الديمقراطية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع19، صيف 1994، ص49.

([2]) قسيس، مضر. الانتخابات الفلسطينية: إشكالياتها وقضايا تقرير المصير، الدراسات الفلسطينية، ع23، صيف 1995، ص21.

([3]) ملوح، عبد الرحيم. اليسار الفلسطيني ما بعد الأزمة:التغيرات البنيوية وآفاق التجديد، في مؤتمر التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل 22-23 تشرين أول 1998، رام ا : مواطن، 1999، ص171

إجراء الانتخابات في ظل الاحتلال يجعلها تعاني من نقص حاد في منسوب الشرعية السياسـية والوطنية. وتمثل – إلى حد ما- قبولاً عملياً بالقاعدة القانونية والسياسية التي تجري الانتخابـات على أساسها، خاصة أن أوسلو نصت على إجراء الانتخابات، وبالتالي مسألة القبول باستحقاقاتها أو عدم القبول، تظل إشكالية تعاني منها الأطراف الداخلة في سلطة ناجمة بالأساس عن اتفاقات أوسلو، وهو ما يجب على حماس إدراكه، ومن ثم إيجاد البديل الأنسب لحل تلك الإشكالية. ومع ذلك، لا ينبغي لأي كان الانسحاب من عملية التطور السياسي بدعوى التفرغ للمقاومة المسلحة؛ لأن المقاومة والتحرير بحاجة إلى أرضية تستندان إليها، تلك هي الديمقراطية التي تشكل رافعة للانتصارات الوطنية. فوجود الاحتلال " لا ينفي شكلاً من الممارسة الديمقراطية عنـد الشـعب المحتل، سواء لاختيار قيادته، أو توزيع المهام، أو تحديد استراتيجيات العمل الوطني"[1].

2-2-1-1: الثقافة السياسية والنظام السياسي الفلسطيني

من المسلمات أن النظام الديمقراطي مؤسس على انتشار ثقافة سياسية ديمقراطيـة، وأن الثقافة السياسية تساهم في تشكيل النظام السياسي، فهل هذه الرؤية تنطبق على الحالة الوطنية؟

بتلمس الثقافة السياسية الفلسطينية من حيث اقترابها أو ابتعادها عن معنى الديمقراطيـة، ومن خلال فحص هذه الثقافة التي ينطلق منها خطاب حماس السياسي والديني، وما تركه هـذا الخطاب من أثر على الثقافة السياسية الجماهيرية، نجد أن النظام السياسي الفلسطيني عمل فـي ظل بيئة ثقافة سياسية تهيمن عليها تجربة م.ت.ف، ثم تجربة السلطة الوطنية الحديثة فيما بعد.

وقد أشارت الأدبيات الفلسطينية، إلى أن هناك نزوعاً ديمقراطياً في الثقافـة السياسـية الفلسطينية[2]. فيما أشار بعضهم، إلى أن قيم الثقافة السائدة في المجتمع الفلسـطيني هـي قـيم سلطوية مفككة، تحتاج إلى التهذيب وإعادة التأهيل[3]. وبناء على ما سبق، فإنـه رغـم وجـود

(1) أبـــــــراش، إبـــــــراهيم. مـــــــا بعـــــــد الانســـــــحاب 2005/6/6، http://www.alhaqaeq/defaultch.asp?action=showarticle&issueid=58articleid

(2) انظر مثلاً: الشقاقي، خليل. عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحول نحو الديمقراطيـة فـي فلسـطين، مجلـة الدراسات الفلسطينية، ع25، 1996، ص24-28.

(3) للمزيد راجع: ميعاري، محمود. الثقافة السياسية في فلسطين، (تحرير): وسام رفيدي، رام ا : مؤسسة الناشر للدعاية والإعلام، 2003، ص81-82.

بعض القيم السياسية التي تسير الثقافة السياسية الفلسطينية مثـل التعدديـة السياسـية ودوريـة الانتخابات، فإن هذه القيم لا تعني وجود ثقافة ديمقراطية في الساحة الوطنية، التي تسيطر فيهـا قيم سلبية مثل: المحسوبية، والتراث الحزبي، والعشائرية، وغياب مفهوم سيادة القـانون، وروح التعصب والشللية وغيرها. وهو ما يعني أن الثقافة السياسية الفلسطينية إذا لـم تسـهل عمليـة الانتقال إلى الديمقراطية فلن تكون معيقة لتلك العملية، ذلك أن هذه الثقافة "ليسـت ديمقراطيـة، ولكنها أيضاً ليست تسلطية، وإنما هي مزيج من هذا وذاك".[1] وهذا يدل على أن للثقافة السياسية الفلسطينية دورين متناقضين أحدها: إيجابي يتمثل في أن هذه الثقافة أداة تمكين وتعزيز للتـرابط داخل المجتمع، أما الدور السلبي: فيتمثل بإعاقتها للتطور الطبيعي للمجتمع.

ويتصور بعضهم، أن وجود حركة فلسطينية مثل حماس، تدعو إلى إقامة دولة إسلامية، لا يبرهن على أن الثقافة السياسية تنحو باتجاه الديمقراطية، وهـو ادعـاء ستناقشـه الدراسـة باستفاضة. ويمكن القول أن حماس، رغم تواجدها في بيئة ثقافة سياسية معلقة بين الديمقراطيـة واللاديمقراطية، قد نجحت في تعبئة جمهور عريض نسبياً، ما يجعلها صاحبة أثر كبيـر فـي الفكر السياسي والثقافة الشعبية الفلسطينية.

2-2-1-2: القانون الأساسي

يلعب الدستور بشكل عام، دوراً هاماً في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، والعمل علـى ترسيخ التوجه الديمقراطي. فهل فعلاً هذا ما ساهم به الدستور المؤقت الفلسطيني؟

لا شك في أن بنية القانون الفلسطيني الأساسي متقدمة، حيث نصت على جميع المبـادئ الديمقراطية مثل: الفصل بين السلطات، استقلال القضاء، مع وجود بعض العيوب فيه مثـل: أن السلطة التنفيذية لها أن تتدخل في استقلال القضاء.

ولكن القانون الأساسي حديث جداً، وقد وضع في ظروف احتلال، ولمواكبة متطلبـات المرحلة الانتقالية التي نصت عليها اتفاقات أوسلو، وهو ما دعا بعضهم، إلى التأكيد على أنه " لا

([1]) المرجع السابق، ص 63.

يشكل فعل سيادة، بل قانون محدد باتفاقيات بين إسرائيل والمنظمة"[1]، ولا يساوي بين أضـلاع السلطة الوطنية؛ لأن موقع الرئاسة يبقى الأهم، ثم الحكومة وأخيراً البرلمان (ممثـل الشـعب). فالقانون الأساسي منح رئيس السلطة الوطنية صلاحيات واسعة، تقابلها صـلاحيات غامضـة للحكومة الفلسطينية، وهي إشكالية أدت إلى التضارب والتداخل بين مؤسستي الرئاسة والحكومة منذ تعديله عام 2003، وقد برز ذلك جلياً أثناء حكومة محمود عباس عام 2003، وبرز أكثـر بعد صعود حماس للسلطة وتشكيلها للحكومة العاشرة، وهو ما ستناقشه الدراسة لاحقـاً. ورغـم ذلك يبقى هذا القانون، وبخاصة إذا ما تم حل تلك الإشكالات، هو الخيـار الأفضـل لترسـيخ الديمقراطية الفلسطينية.

أكد المشاركون في حلقة نقاش أقامها مركز دراسات الشرق الأوسـط بتـاريخ 4/12/ 2006، أن القانون الأساسي الذي يعد بمثابة الدستور بالنسبة للسلطة الفلسطينية، هو " المرجعية الحاكمة والذي يعد من القوانين الناظمة للسلطات، حيث يفترض أن تنسجم القـوانين الأخـرى معه، ومن ذلك ألا تتوسع صلاحيات أي جهة على حساب جهة أخرى خارج ما حدده القـانون الأساسي". ودعوا إلى "اعتماد القانون كمرجعية أساسية حاكمة، والعمل علـى تنقـيح القـوانين الأخرى على أساسه فيما يتعلق بالصلاحيات". [2]وبخاصة أن فوز حماس يفـرض مـن جديـد الاحتكام إلى القانون الأساسي، وتحديد الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسـة (فـتح) والحكومـة (حماس)، حيث نشأ صراع صلاحيات بينهما.

2-2-1-3: التجربة الديمقراطية للنظام الفلسطيني

هناك من اعتبر أن التجربة السياسية للمنظمة وللسلطة لم تكـن ديمقراطيـة بـالمطلق، استناداً إلى احتكار صنع القرار، وضعف البناء المؤسساتي داخل أجهزتها وفردانيـة النفـوذ[3]، بالإضافة إلى الارتجال والاستئثار السياسي للمتنفذين في مؤسسات الجهازين. وبعضهم اعتبر أن

---

(1) خليـــل، عاصـــم. النظـــام الدســـتوري فـــي فلســـطين، تشـــرين الثـــاني 2003 http://www.falsetee.com/article.php3?id=article=678

(2) مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن. مستقبل الديمقراطية الفلسطينية في ظل تنازع الصـلاحيات بـين الرئاسـة والحكومة، http:/mesc.com.jo/mesc/15-01/.html

(3) وليد سالم. المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، م.س.ذ، ص 26-27.

الديمقراطية وجدت مع قيام المنظمة ومن ثم قيام السلطة، ويدللون على ذلك، بوجـود التعدديـة السياسية، ووجود أطر ومؤسسات منتخبة داخل السلطة.

وبتصور الباحث، أنه ليس صحيحاً القول أن المنظمة والسلطة تفتقران إلى الديمقراطيـة السياسية بالمعنى الكامل، وأنه ليس صحيحاً أيضا أنهما تمتلكانها بشكل صحيح؛ إذ إن المنظمـة مثلاً، تتكون من هيئات مسئولة ومؤسسات متعددة، وطريقة عملها تتم بالمناقشة بصـورة شـبه ديمقراطية (الديمقراطية المركزية).

وبمراجعة الأدبيات التي ناقشت وحللت تجربة السلطة الوطنية الديمقراطية_ وبخاصـة أن موضوع الديمقراطية برز بشكل جلي مع قدوم السلطة_ فقد تناولت تجربة السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتمركز النفوذ وصنع القرار في حركة فتح، التي هيمنت بشخص زعيمها الراحـل ياسر عرفات على تينك المؤسستين وفقاً لبعضهم، وتهميش البرلمان والسلطة القضائية. مقابـل سطوة السلطة التنفيذية بذراعها الأمني على مجمل النشاط السياسي والاقتصـادي الفلسـطيني، وتداخل الصلاحيات بين السلطات الثلاث والعلاقة الملتبسة بينها، وهو ما أدى إلى عرقلة بنـاء نموذج ديمقراطي حقيقي.

وبتقدير الباحث، فإن تعثر تجربة السلطة الديمقراطية، جعل حمـاس تقـوم باسـتغلال اللحظة، نظراً لعدم مقدرة السلطة على البناء السياسي الديمقراطي، بسبب عوامل عديدة منهـا: أداء السلطة السيئ في بعض المجالات، وعجزها عن قيادة المرحلة نحـو الأفضـل، وتقييـدها بالتزامات أمنية، وهي عوامل حدت من التطور الديمقراطي، إضافة إلـى دور إسـرائيل فـي التدمير الممنهج لمؤسسات السلطة، وهو ما أفقد السلطة نفوذها هادفة إلى القضاء على دورهـا السياسي والخدماتي، الأمر الذي أسهم في إضعافها وتدمير بنيتها التحتية، حتى أصبحت السلطة عاجزة عن القيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع، أضف على ذلك ازدواجية السلطة، كما أن التـأثير الخارجي لم يكن بريئاً من عرقلة البناء الديمقراطي، من خلال الضغوط على السلطة الوطنيـة لحماية ما يسمى السلام، والتلويح بمسألة الدعم المالي.

لقد واجهت السلطة الوطنية عقبات عدة، تتمثل في حداثة التجربة، وصعوبات التحـول من حركة تحرر إلى دولة، وهي نفس الحالة _ تقريباً _ التي تمر بها حماس حالياً، وما يتركـه ذلك من إشكاليات تؤثر على اندماجها في عملية التطور السياسي الديمقراطي.

وبسبب المعطيات السابقة، تجد الدراسة أن التقاليد المؤسسية الحقة في النظام السياسـي ضعيفة، لكن هذا لا يعني أن الفلسطينيين لا يصلحون للديمقراطية، وإنما لا يمكن التعامل معهـا في الواقع الفلسطيني بصفتها واقعاً منجزاً، فهي هدف دائم يحتاج إلى بناء، وعندما تُبنى تحتـاج إلى صيانة وحماية.

2-2-2: خصوصية النظام الحزبي الفلسطيني والتطور السياسي

تشكل النظام الحزبي بعد قيام السلطة الوطنية، من قوى سياسية مؤيـدة ومشـاركة فـي السلطة مثل حركة فتح وحزب فدا، في مقابل قوى معارضة تأخذ على السلطة لا شرعيتها، مثل حركة حماس، والجبهتين الشعبية والديمقراطية. وهذا ينقلنا مباشرة إلى مناقشة علاقـة النظـام الحزبي الفلسطيني بالديمقراطية.

إن إشكالية الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، لا تعني بأي حال تجربـة السـلطة أو المنظمة فقط، وإنما أيضاً القوى السياسية والاجتماعية، بل وحتى التنظيمات الشعبية، وهكذا فإن تحليل مسألة الديمقراطية والفصائل الفلسطينية، ينتهي في نهاية المطاف إلى توكيد الصلة بـين السلطة والفصائل، وأن هذه الأخيرة، لا يمكن دراستها دراسة تاريخية مستقلة؛ لأنهـا لا تتمتـع بتاريخها الخاص. حيث تلعب الأحزاب السياسية بشكل عام دوراً هامـاً فـي عمليـة التطـور السياسي في أي نظام، تكون فيه أهم أدوات التنمية، كما أنها يمكن أن تكون أهم المؤسسات التي توجه وتنظم عملية المشاركة السياسية من داخل القنوات الشرعية، ولكن المشكلة في المنـاطق الفلسطينية هي أن البيئة المعاشة تحت الاحتلال غير مواتية لأداء الفصائل الوطنية لهذه الأدوار المفترضة، بما تشكله من إعاقة للفصائل في أدائها، كما أن الديمقراطية داخـل تلـك الفصـائل مشكوك فيها أصلاً.

ويلاحظ أن هناك تراجعاً كبيراً في تأثير الفصائل الوطنية فـي التطـور الـديمقراطي، ويتضح ذلك في عضوية تلك القوى وحجم تواجدها في مؤسسات المجتمع المدني، بحيث يمكـن القول: إنها انسحبت من العمل المجتمعي الفاعل – باستثناء حماس وحركة فتح إلى حـد مـا- مركزة على المقاومة المسلحة. وقد حاولت القوى السياسية ممارسة ضغوط على السلطة للبـدء في عملية الإصلاح السياسي وإطلاق الحريات، إلا أنها فشلت فـي بلـورة "أيـة أطروحـات ديمقراطية متكاملة، للتعامل مع السياق الفلسطيني، وقد فشلت –أيضاً- في ممارسـة الأسـلوب الديمقراطي أحياناً"[1]، وهو ما ينسحب على جميع التنظيمات الفلسطينية، كمـا سـاهمت هـذه التنظيمات " في فقدان الأمن الشخصي والاجتماعي في الضفة والقطاع"[2]. وهذا يدل على مدى ضعف الأحزاب الفلسطينية في التحول إلى قوة فعل حقيقية في المجال السياسـي، يقابـل هـذا الانحدار الخطير في مكانتها صعود لافت للانتماءات الجهوية والعشائرية والعائلية والشللية.

أما فيما يتعلق بالحياة الديمقراطية الداخلية، فتجمع الأدبيات العربية على ضعف ممارسة الأحزاب العربية عامة للديمقراطية الداخلية، من حيث ندرة المؤتمرات الحزبية، وقلة الانتخابات الدورية، والتكالب على المناصب الحزبية، وتوليد ثقافة الطاعة، وتشـجيع الانتهازيـة وعبـادة الفرد. وتقر التنظيمات الفلسطينية- بأغلبها- طبقاً لرأي زيـاد أبـو عمـرو، بغيـاب الحيـاة الديمقراطية داخلها[3]. وهناك من شخّص حالة هذه التنظيمات، بأنها لا تمتلك تقاليد ديمقراطيـة راسخة، وغير متسامحة مع المختلف السياسي أو حتى العشائري أو الشخصي، ويسـود فيهـا أسلوب حسم الصراعات بالانشقاقات[4]. إن هذا تشخيص يعطي صورة جلية عمـا هـي عليـه التنظيمات الفلسطينية، وهو ما سيكون له أثر سيء في ممارستها للديمقراطيـة فـي المجتمـع، وسيجعل من مساهمتها في عملية البناء السياسي الديمقراطي الفلسطيني مثاراً للجدل.

([1]) أبو عمرو، زياد. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، (تقديم): سعد الدين إبراهيم، القاهرة: مركز ابـن خلدون، بدون تاريخ، ص112..

([2]) هلال، جميل. حيثيات تشكيل قطب سياسي ثالث في الساحة الفلسطينية، مجلة دراسـات فلسـطينية، شـتاء 1996، ص42-43.

([3]) أبو عمرو، زياد. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، م.س.ذ، ص 112

([4])الأزعر، محمد خالد. النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، م.س.ذ، ص 46.

إن ضعف قاعدة المشاركة والتعددية الحزبية، قد ألحق ضـرراً واضـحاً فـي صـيغة العلاقات السياسية- الوطنية الداخلية، وهو ما حد من قدرة النظام السياسي _في ظـل السـلطة المكبلة باتفاقات أمنية_على تحقيق الحد الأدنى من الإجماع اللازم لمواصلة السعي لتحقيق برامج التحرر والبناء الديمقراطي، وخلّف وراءه سلبيات، وشكّل أحد عوامل توتير العلاقات الداخليـة للنظام الفلسطيني، وأضر بالديمقراطيـة ، بحيـث اتسـع الخـلاف بـين الطـرفين (السـلطة والمعارضة)، حول المشروع السياسي للسلطة(المشروع الوطني والمشروع الإسلامي) بشـكل أكثر حدة من مسألة كيفية إدارة السلطة للشأن الداخلي، إلى جانب الإجراءات التي قامـت بهـا السلطة التي أشاعت مناخاً من التوتر السياسي في النظام السياسي، وقيـام حمـاس (بعمليـات استشهادية) التي رأت فيها السلطة إحراجاً لهيبتها أمام العالم، إذ لم تكن الحركة تفـرد مسـاحة كافية للتحرك السياسي، لاعتقادها بأن المقاومة هي الخيار الوحيد للتحرير، فضلاً عن قناعتهـا بأن مسار أوسلو لن يصل إلى نتيجة، لذا فقد أراحت نفسها من المنافسـة السياسـية، وتركـت لحركة فتح أن تحتكر العملية السياسية برمتها.

خاتمة

لا شك في أن العملية الديمقراطية الفلسطينية لم تكتمل فيها بعد مقومـات بنـاء نظـام سياسي ديمقراطي كامل؛ لأنها تتم في بيئة سياسية تتميز بعدة خصائص منها:

أولاً: أن النظام الفلسطيني_ ورغم أنه لعب دوراً سياسياً مهماً من خلال صيانة الهوية السياسية والكينونة الوطنية الفلسطينية من محاولات طمسها_ غير أنه عـانى مـن تآكـل فـي شرعيته، ومن عدم قدرته على تجديد هياكله السياسية، وهيمنته على المجال السياسـي، الأمـر الذي أضعفه وجعله نظاماً مغلقاً، إلى أن جاء الرئيس محمود عباس، وقام بفتحه أمام الفصـائل المعارضة لدخوله. بحيث شكّل بيئة نمت في ظلها ثقافـة سياسـية، جعلـت مـن المؤسسـات الفلسطينية سريعة التفكك في فاعليتها، وغير واضحة في صلاحيتها بل مشلولة.

ثانياً: التأثير الإسرائيلي السلبي على الديمقراطية، من خلال السعي إلى فرض شـرعية المحتل، والعمل الحثيث بهدف إفشال السلطة الوطنية.علاوة على التأثير الدولي المتحكم بمصادر

التمويل، وهو ما جعل من الحالة الديمقراطية الفلسطينية تعبيراً عن القـرار الخـارجي ولـيس تعبيراً عن التطور الديمقراطي.

ثالثاً: ضعف الفصائل الفلسطينية وفقدانها شعبيتها وفاعليتها_باستثناء فتح وحمـاس_، إذ إن الفصائلية التي تشهدها الحالة الفلسطينية بما تتضمنه من شيوع أمراض التنـاحر والتعصـب واللامؤسسية قد أضرت بالحياة السياسية.

مما سبق يتبين أن عملية تغيير النظام السياسي_بالمواصفات الواردة أعلاه_ سوف تستغرق وقتاً طويلاً، فمستقبل التطور الديمقراطي لن يفرز بالتأكيد توقعات إيجابية، على الأقل في المدى القريب، بحيث تمكن هذا النظام من استيعاب تجربة إسلامية جديدة(حمـاس) لـم تتـورط فـي المشاركة فيه من قبل؛ لأنه يضع أمامها تحديات كبيرة، قد تقلل من فاعليـة الحركـة. فكيـف تتصور حركة حماس دورها في المساهمة بعملية بناء هذا النظام ؟

الفصل الثالث

حركة حماس والخيار الديمقراطي

3-1 انعكاس مشاركة حماس في النظام السياسي على تركيبة حماس التنظيمية

3-1-1 الإطار العام لنشوء حماس

3-1-2 بنية حماس التنظيمية

3-1-2-1 تماسك حماس الداخلي

3-1-2-2 آلية اتخاذ القرار

3-1-2-3 قيادة حماس (الداخل و الخارج)

3-1-2-4 اللامركزية

3-1-2-5 البناء القيادي

3-1-3 الحياة الديمقراطية داخل حماس

3-2 قضايا التحول الديمقراطي عند حماس

3-2-1 الموقف الديمقراطي لحركة حماس

3-2-2 تفسير حماس للمسألة الديمقراطية

3-2-2-1 تطبيق الشريعة الإسلامية

3-2-2-2 علاقة الديني والسياسي في فكر وممارسة حماس

3-2-2-3 الإصلاح السياسي

3-2-2-4 التعددية السياسية والدينية

3-2-2-5 تداول السلطة

3-2-2-6 الموقف من المرأة

3-2-2-7 الأحزاب السياسية

3-3 مقاربة لتحولات حماس نحو السياسة العملية

3-3-1 حماس بين الأيديولوجيا والسياسة

3-3-2 دمج حماس في العملية السياسية

3. حركة حماس والخيار الديمقراطي

3-1 انعكاس مشاركة حماس في النظام الفلسطيني على تركيبة حماس التنظيمية

تتناول هذه الجزئية من الدراسة شكل وبنية حماس التنظيمية، بهدف فحص تأثير تلـك البنية على الأداء السياسي للحركة وعلى تكوينها وطبيعتها، ومحاولة معرفة كيف مكّنت هذه البنية الحركة من أن تكون عملية ودينية، وأن تصل إلى ما وصلت إليه حاليـاً؟ ومحاولـة التوصل أيضاً إلى أي مدى سمحت هذه البنية بنمو تقاليد ديمقراطية فيها؟

3-1-1:الإطار العام لنشوء حركة حماس

تعد حماس جزءاً من الإخوان المسلمين، ولها مرجعيتها العقائدية والسياسية، وتتعـاطى بالسياسة وفقاً لهذه الرؤى، وقد انطلقت من رحم الإخوان المسلمين في فلسطين التي تأسست في مصر عام 1928، على يد الإمام حسن البنا، وهو ما يعني أن الوجود الفكري والعقائدي لحركة حماس، سبق الوجود التنظيمي لها، وبما أن حماس تصف نفسـها علـى أنهـا أحـد أجنحـة الإخوان[1]، فإن " زخم التجربة الإخوانية كله، أصبح رصيداً لهذه الحركة"[2]. وامتداد الحركـة عبر الإخوان، مكّنها – وفي مراحل مختلفة- من امتلاك مرجعية فكرية وسياسية مرنة سـمحت لها أن تكون سياسية ودعوية في آن واحد، وهو ما يشير إلى العلاقة العضـوية بـين حمـاس والإخوان، لكن الحركة ترفض الادعاءات القائلة بوجود علاقة تنظيمية ما بين التنظيمين، كما لا يوجد ما يشير إلى طبيعة العلاقة الرابطة بينهما بعد نشأة حماس، حيث لا نكاد نعثر فـي تلـك الأدبيات على ما يوضح ذلك.

وفي مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين – مؤسس حركة حماس- في 1990/4/25 قال: إننـا "مستقلون في سلوكنا وأعمالنا بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني"[3]. وهو ما لاحظه الباحث محمد

([1]) ميثاق حركة حماس. 1988

([2]) خالد مشعل، حوار في مجلة فلسطين المسلمة، كانون ثاني 1996، ص 7-13

([3]) العجرمي، أشرف. الخطاب الديني وحقوق الإنسان، رام ا : مركز رام ا للدراسات وحقـوق الإنسـان2006، ص 148.

برهومة، الذي أكد أن الحركة " طورت الرؤية السياسية والتجربة الواقعية للإخـوان، وكسـتها عباءة من الخصوصية، بما ينسجم مع الواقع الفلسطيني"[1].

ولا يمكن تفسير نشأة حماس ومن ثم تطورها السياسي بمعزل عن إطـارين محـددين حكما سلوكها السياسي ومنطلقاتها، أولهما: نشأتها في بيئة فلسطينية كفاعل سياسي واجتمـاعي، وطبيعة هذه البيئة التي تتحرك فيها الحركة. وثانيهما: أنها في النتيجة، امتداد لجماعة الإخـوان كما تم ذكره سابقاً، فقد حققت جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، الانتشار الواسـع والنفـوذ المهم، ونتيجة لعوامل كثيرة ومركبة- لا مجال لشرحها- برزت على الساحة الميدانية، حركـة المقاومة الإسلامية، التي أصبحت تعرف باسم حماس [2]. هذه التسمية بالذات لها دلالتها، فهـي تحمل في صلبها بعدين: البعد الديني الفقهي القرآني، والبعد العقائـدي- السياسـي/ الكفـاحي. فالاحتلال الإسرائيلي شكل مدخلاً هاماً لبلورة هوية حماس المقاومة، وفي الوقت نفسه، شـكلت العوامل العقائدية للإسلام بخاصة، والظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية للفلسطينيين بعامة، إطاراً هاماً لبلورة الهوية الأيديولوجية للحركة.

تطورت حماس بسرعة، لتصبح من أكثر التنظيمات الإسلامية فـي فلسـطين نفـوذاً، والمنافس القوي لمنظمة التحرير، التي اتسمت بطابع وطني علماني، وهذا التحـول - حسـب المراقبين- لم يكن بالأمر السهل، فطبيعة الحركة الأيديولوجية جعلت تحدي الاحتلال شرعياً، له أبعاده الدينية والمقدسة، حيث برز شعار(تحرير فلسطين من البحر إلى النهر) شعاراً رمزياً له دلالاته العقائدية، وظهر بوصفه العنصر الأهم في جدول أعمال الحركة.

والواضح أنه رغم كون الحركة تستند إلى واقع وتاريخ جماعة الإخوان المسـلمين، إلا أنها تمثل حالة سياسية مستقلة بدأت تأخذ أبعادها الخاصة، ومرتبطة بالمحلية الفلسطينية، وهـذا

([1]) برهومة، محمد. أهداف حركة حماس، في: دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسـلامية (حمـاس)1987-1996، أبو عيد، وآخرون، (تحرير): جواد الحمد وإياد البرغوثي، ط3، عمان، مركز دراسات الشـرق الأوسـط، 1999، ص57.

([2]) راجع مثلا: الجرباوي، علي. الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزه، بيـروت: دار الطليعـة، 1989، ص102-120

واضح من خلال انخراطها في النظام الفلسطيني. غير أن هذا لا يمنع من القـول: إن الحركـة تفخر بأنها امتداد لجماعة الإخوان في فلسطين، الأمر الذي يترك شكوكاً حول طبيعة تلك العلاقة الرابطة بينهما ونوعها.

إن جماعة الإخوان تمثل الامتداد العقائدي لحماس، على اعتبار أن الإسلام دين ودولـة، وأن القرآن الكريم والسنة النبوية هما أساس الحياة، وتقلـد حمـاس الأداء الفكـري والنظـري والتنظيمي للإخوان في مجالات عدة، كما تبدو الممارسة السياسية للحركة شبيهة إلى حـد مـا بمواقف الجماعة، مع تطويرها لرؤية الجماعة السياسية بما ينسجم مع الخصوصية الفلسطينية.

3-1-2: بنية حماس التنظيمية:

3-1-2-1: تماسك حماس الداخلي

المتتبع للأدبيات الصادرة عن حركة حماس، سواء أكانت نشرات وبيانات وكراسات أم تصريحات قادتها، يرى خلوها من تفاصيل تعين الباحث في الوقـوف علـى ملامـح الهيكـل التنظيمي للحركة، وذلك لدعاوى أمنية وسياسية طبقاً لزعماء حماس، وفي هـذا السـياق رأى الشيخ أحمد ياسين أن " حركة حماس حركة مجاهدة، علنية وسرية، ليس عندي استعداد أن أقول لك ما هي سياستي، وما هو نظامي الداخلي، لكننـي أعمـل بالشـورى، والنظـام الصـحيح والتعاوني".[1] مع هذا، فقد تطرقت بعض الكتابات بشكل أو بآخر إلى الحديث عن بنية الحركة، محاولة استشراف ملامحها، وهو ما ستحاول هذه الدراسة أن تبينه، حتى يتسنى فحـص أثـر تركيبة حماس التنظيمية على وحدة الحركة وتماسكها، وانعكاسات ذلك على سلوكها السياسـي، فيما يتعلق بقضايا السياسة والمجتمع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تأثرت حماس بصفة عامة بالهيكلية الإخوانية، وأقامت بناها التنظيميـة علـى وتيـرة المسلكية التنظيمية للإخوان، وحتى التسميات من قبيل مجلس الشورى، كانت تسميات إخوانيـة خالصة، نظراً لكفاءة تنظيم الإخوان وقوة ترابطه. ويعتقد عبد الستار قاسم، أن الأداء الإخـواني

([1]) النواتي، مهيب. حماس من الداخل، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص39

والعمل المؤسسي والتنظيمي لا يتناسب مع حماس، معتبراً أن الفكر التنظيمي للجماعة هو بمثابة ثغرة أمنية للحركة.[1]

ولا ترى حركة حماس أن التباين الداخلي خطر على الوحدة بل تراه سـياجها، وبـذلك استطاعت المحافظة على تماسك الصف وتنسيق الجهد. فرغم الحـديث عـن حمـاس الـداخل والخارج، الذي جاء على خلفية " الموقف من استمرار العمل العسكري، ونمـط التعـاطي مـع سلطة الحكم الذاتي"[2]. فإن الواقع يشير إلى امتلاك حماس تنظيماً قوياً متماسكاً منظمـاً، رغـم انقسام الحركة بين الداخل والخارج، وهو ما توضح عبر تجربتهـا فـي مختلـف المجـالات، وبالتحديد ما أظهرته الانتخابات المحلية، ومن بعدها الانتخابات التشريعية الأخيـرة. وظهـرت حماس التنظيم الأشد تماسكاً والأكثر تنظيماً على الساحة الفلسطينية بلا منازع؛ لما لهذا التنظـيم من قوة التماسك وترتيب المهام داخلها، وفي هذا السياق يشير القيادي في حماس، محمد نـزال، إلى أن المؤسسة "لعبت دوراً كبيراً في تلافي الثغرات السلبية التي يمكن أن تنشأ عـن غيـاب قادتها، حيث حافظت على وحدتها وتماسكها"[3]. أما القيادي في حماس، جمال منصور، فرفض وجود خلافات وتصدعات داخل حماس، حيث أن " الحركة تحيا اليوم حالـة مـن الاسـتقرار السياسي والفكري والتنظيمي، إذ لا قضايا مثارة حول مرجعيات سياسية في الضـفة والقطـاع للحركة"[4]، كما أنه " لا يوجد على الإطلاق صقور أو حمائم"[5] طبقاً لعبد العزيز الرنتيسـي، القيادي في حماس. وهو ما يشير إلى أن الحركة تفهم الانضباط علـى أنـه الضـامن الوحيـد لوحدتها الداخلية وترفض أي نزوع للاختلاف، معتبرة ذلك خروجاً على الطاعة وإثارة للفتنـة.

كما ترفض حماس القول بوجود خلافات جوهرية في داخلها، وتحاجج بأن الخلاف _ إن وجد _ يكمن في أسلوب الطرح وليس في مضمونه؛ لأن المضمون واحد. إذ اعتبر محمد نزال،

([1]) قاسـم، عبـد السـتار. حمـاس والإخـوان المسـلمين، موقـع شـبكة فلسـطين للحـوار، http://www.palestinianforum.net/formun/showthread.php?t=16899

([2])الزعاترة، ياسر. خلافات حماس واحتمالات الانشقاق، فلسطين المسلمة، تموز 1996، ص20-21.

([3]) نـزال، محمـد. استشـهاد قيـادات حمـاس: المعـاني والـدلالات http://www.fm-m.com/2005/apr2005/story8.thm

([4]) فلسطين المسلمة. مهرجانات حماس: اجتهادات متعددة وحركة واحدة، كانون الثاني 1997، ص9.

([5])موقـع الجزيـرة الالكترونـي. حمـاس والسـلطة الفلسـطينية وحكومـة شـارون، 2001/4/4 http://www.aljazeera.net/channel/archive/archiveId=89579

أن وجود التباينات داخل الحركة إن وجدت، " مجرد اختلاف في وجهات النظر حـول ترتيـب أوليات المرحلة".(1)

وأشار بعضهم، إلى أن الوحدة داخل حماس ما هي إلا وهم زائف؛ لأن الحركة تبدو في الظاهر موحدة، غير أن الخلافات تدب في أوساط الحركة، وهو ما يشكك فـي هـذه الوحـدة، مدللين على ذلك من خلال عدة قضايا محل خلاف مثل: الجناح السياسي والجنـاح العسـكري، وحماس الداخل وحماس الخارج، وقبول الهدنة، ودخول منظمة التحرير، والانتخابات التشريعية، ومؤخراً اختطاف الجندي جلعاد شاليط في عملية الوهم المتبدد. مؤكدين على أن الخلاف علـى هذه القضايا، ووجود " انقسام فكري- سياسي بين قوى الداخل والخارج في هذه الحركـة" قـد يفضي إلى " انشقاق تنظيمي" (2)، و "تهديد حياة شخصيات مثل الزهار في غزة، وجمال سـليم في نابلس، من قبل نشطاء بالجناح العسكري لحماس". (3)وبتقدير الباحث، فإن هـذه التحلـيلات القائلة باحتمالات انشقاق الحركة هي تحليلات متسرعة، فالحركة موحدة لا تعاني مـن صـراع الأجيال في داخلها، كغيرها من الفصائل الوطنية.

كما أن جزءاً لا يستهان به من تماسك الحركة التنظيمية وقدرتها على ضبط عضويتها، يرجع إلى كونها حركة سياسية مسلحة، استفادت من صراعها مع الاحتلال في الحفـاظ علـى تماسكها، وفي سيادة ثقافة السمع والطاعة داخلها.

ويرى بعضهم هنا أن الحركة تحاول، شأنها شأن جماعة الإخوان المسلمين، تـرويض كوادرها وعناصرها على الطاعة للقيادة في مختلف الأوقات، وذلك كله من خلال التربية السليمة التي استخدمها الشيخ أحمد ياسين، وهو ما حافظ إيجابياً على تماسك القيادة السياسية والعسكرية في حماس في أسوأ المحن(4).

---

(1) نزال، محمد. حماس بين الداخل الفلسطيني والشـتات، المركـز الفلسـطيني للإعـلام http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/press/new/nazzal.htm

(2) جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، م.س.ذ، ص 251.

(3) مشـعال، شـاؤول وسـيلع، أبراهـام. عصـر حمـاس: مـن العنـف إلـى التكيـف، يـديعوت أحرونـوت http://www.palestine-info.info/arabic/book/aser/hamas

(4) دلول، أيمن. الشيخ احمد ياسين، http://www.ahmedyaseen. com/showdata.php?id=218

ثقافة الطاعة (إطاعة القادة في المجتمع الفلسطيني) في حركة حماس تتضح جلياً، في قراءة استطلاع لتوجهات الجمهور الفلسطيني تجاه نظام الحكم، حيث تبين أن نسبة المؤيدين من عناصر حماس لمقولة (إطاعة القائد أو الأمير) تصل إلى نحو 56.3% [1].

3-1-2-2: آلية اتخاذ القرار

أما بالنسبة لآلية اتخاذ القرار في حماس، فإنه وبسبب خصوصية الحالة والواقع الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وبعد توالي الضربات التي ألحقتها إسرائيل بقوى المقاومة الفلسطينية – وتحديداً حماس- خاصة في بدايات عملها، فرض هذا الواقع على حماس أن يكون لها امتداد خارجي يعمل كدرع للحركة، وهو ما تمخض عنه تقاسم (الداخل والخارج) صنع القرار بآلية عمل معقدة إلى حد ما، عبر مجلس الشورى، والمكتب السياسي، وقيادة الداخل، وقيادة السجون.

وأكدت قيادة حماس المشاركة الكاملة للداخل والخارج ولمختلف الأجهزة، في صناعة السياسات والقرارات الرئيسية، بوصفها ضماناً " للحفاظ على الحركة موحدة القيادة والتوجه"[2]. وأحرزت تقدماً كبيراً على المستوى التنظيمي، إذ إنها أحدثت هيئتين داخل الحركة، هما: مجلس الشورى: ويعنى بوضع " السياسات العامة، ويقر الخطط والموازنات"[3]. "وتوفير الإسناد الشرعي والأخلاقي لنشاطات الحركة وقراراتها السياسية"[4]. ويحيط الغموض بهذا المجلس، من حيث هوية أعضائه وعددهم، فبحسب أدبيات حماس، فإن هذا المجلس هو أعلى مرجعية للحركة، ويمثل فيه الداخل والخارج، وينتخب المكتب السياسي للحركة. حيث يقول خالد مشعل،

([1]) هلال، جميل. قراءة في مسح لتوجهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه نظام الحكم، في: دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين، (تحرير): نادر سعيد وريم حمامي، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آب 1997، ص74-114.

([2]) قاسم، عبد الستار، أبو أرشيد، أسامة. مدخل إلى حركة حماس، في: دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس)، م.س.ذ، ص47.

([3]) الحروب، خالد. حماس الفكر والممارسة السياسية، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996، ص316.

([4]) عصر حماس، م.س.ذ، نت.

رئيس المكتب السياسي لحماس: إن مجلس الشورى، وهو الإطار القيادي الأعلى، يمتلك "صلاحيات شورية غير تنفيذية، وينتخب مجلس الشورى المكتب السياسي للحركة"[1].

أما الهيئة الثانية، فهي المكتب السياسي: الذي يعنى بالشؤون السياسية، ويعمل " كهيئة مركزية في اتخاذ القرارات"[2]، كما لا يمكن إغفال أهمية الجناح العسكري للحركة، فالقيادة في الحركة تصادق على أي قرار، ويلتزم الجناح العسكري بذلك القرار السياسي، حتى ولو تم الاختلاف حوله. إذ حرصت حماس على فصل الجناح العسكري للحركة عن باقي الأطر التنظيمية، الأمر الذي جعل للجناح قيادة عسكرية مستقلة، تستطيع ممارسة العمل وإصدار القرارات في حال انقطعت عن القيادة السياسية، وهو ما تم بالفعل على مدار تاريخ الحركة، حيث تواصل العمل العسكري في ظل غياب القيادة السياسية في السجون أو الإبعاد.

وبالنسبة لقضية تقاسم القرار السياسي بين الداخل والخارج، فهذا له جانبان _ برأي الباحث _: جانب إيجابي، يتمثل في إفادتها من نتائج الرد المتسرع أحياناً. والجانب الآخر سلبي، حيث يساهم في إبطاء مسألة اتخاذ القرار، وهو ما قد يؤثر سلباً على الحركة. [3]

والثابت أن آلية صنع القرار الحقيقي داخل حماس، وطبيعة الرابطة التنظيمية التي تنظم كل أجهزتها، والكيفية التي تلتئم فيها الحركة سياسياً وعسكرياً وتنظيمياً قد بقي غامضاً، حيث حرصت الحركة على عدم الكشف عن مثل تلك الأمور لأسباب أمنية، فالحركة ليس لديها الاستعداد لتبيان نظامها الداخلي في الظروف الحالية. " وبالتالي هناك عجز في تفسير العديد من الملاحظات على سلوك الحركة، وقد يكون ذلك من أسباب امتلاك الحركة لخيارات مفتوحة في التعامل مع الظروف المتغيرة سياسياً وأمنياً".[4] إن اعتماد حماس على مبدأ الشورى ومشاركة الرأي مع الآخرين، قلّص من مساحة الخلاف داخل الحركة وعزز الوحدة الداخلية، غير أن وصول حماس إلى السلطة يطرح إشكالية استخدام الآلية السابقة في اتخاذ القرارات المحلية

([1]) خالد مشعل في حوار مع صحيفة الحياة. الحلقة الثالثة 2003/12/6 http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar.htm

(3) المصدر نفسه.

([3]) خالد الحروب. حماس الفكر والممارسة السياسية، م.س.ذ، ص 64

([4]) عبد الستار قاسم وأسامة أبو أرشيد. مدخل إلى حركة حماس، م.س.ذ. ص 47.

والإقليمية والدولية، إذ يتوقع أن يستغرق التغيير عند الحركة وقتاً طويلاً بسبب تلك الآلية_الأسلوب المتثاقل والبطيء في صناعة القرار_ إذا لم يتم تطويرها الأداء الحكومي، طبقاً لبعضهم.

إن فهم عملية صنع القرار داخل تنظيم حماس صعب نسبياً؛ لأنه يتمتع بنظام صارم ومحكم وسري ومنضبط، كما أنه من الصعب قياس التأثير الخارجي المفترض عليه سواء من إيران أو سوريا، رغم تأكيدات الحركة بأن قرارها مستقل، وهذا له انعكاساته على سلوك الحركة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

3-1-2-3: قيادة حماس (الداخل والخارج)

كثيراً ما يتم وصف قيادة حماس في الداخل بالمعتدلة، في حين توصف قيادة الخارج بالمتشددة، وقد رأى بعضهم؛ أنه بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين، تحول مركز الثقل في صنع القرار في حماس من الداخل إلى الخارج، لاعتبارات عدة منها: أن الحركة في الداخل قابلة للتأثر والضغط، وأن القيادة في الخارج أقدر على رؤية الصورة بشكل أشمل، إلا أنه لا توجد شواهد تدل على الترتيب الهرمي لقيادة حماس. ومع ذلك استطاع خالد مشعل " تعزيز دور قيادة الخارج، وتوسيع نفوذها وتأثيرها، حيث باتت صمام أمان للحركة، التي تعرضت لضربات قاسية في الداخل كان من الممكن أن تنهيها، أو بالحد الأدنى أن تهمش دورها".[1]

ولاحظ خليل الشقاقي، المحلل السياسي الفلسطيني، أن (التيار المعتدل) في حماس(الداخل) قد تمكن من فرض نفسه على الحركة[2]. وقد ازداد تفاعل جدلية قيادة حماس في الداخل والخارج، خاصة بعد وصول الحركة إلى السلطة، حيث قويت مكانة الحركة في الداخل وأبرزت وزنها حيال الحركة في الخارج. ويرى الباحث الفلسطيني إبراهيم أبو الهيجاء، في مقابلة له مع صحيفة الشرق الأوسط في 2007/3/2، أن " ثقل قيادة الخارج في الماضي كان أكبر في عملية صنع القرار، لكن الداخل والخارج يقفان الآن في نفس المستوى من التأثير، وفي

([1]) الأسمر، حلمي. مؤتمر سري لإضعاف حماس، موقع منتديات مكتوب http://www.maktoobblog.com/helmia/asmar?preDate=2006-01-08%21:48:008post=7573

([2]) جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، م.س.ذ، ص 251.

بعض الأحيان يكون للداخل قدر أكبر"[1]. وهذا قد يفسر الجدل حـول عمليـة أسـر الجنـدي الإسرائيلي (جلعاد شاليط) في عملية الوهم المتبدد، التي نفذها الجناح العسكري لحماس بدعم من قيادة الخارج، كما يزعم الكاتب الأمريكي (جورج سورس) الذي يدعي أنها جاءت لإفشال عملية الاستيعاب السياسية لحماس الداخل[2]، وبلا شك فإن ثنائية القيادة تشكل نقطة من نقاط ضـعف التنظيمات السياسية.

ويحاول بعضهم تحليل اختلاف الخطاب السياسي بين حماس السجون و حماس الـداخل وحماس الخارج، اعتمادا على حالة الارتباك الناجم عن انتقال الحركة من المعارضة إلى الحكم، الأمر الذي يلقي بظلاله أيضا على التماسك بين صفوف حماس.

تجدر الإشارة إلى أن قيادة الداخل، توصف بأنها تيار سياسي يـدعو إلـى أن تصـبح الحركة طرفاً مؤثراً في إطار نظام ديمقراطي تعددي، وبخاصة أنها شبت في مناخ سياسي رغم كونه تحت الاحتلال، إلا أنه في الوقت نفسه منحها مساحة سياسية أكبر في التعاطي مع القضايا الوطنية، ونتيجة لذلك فإنها تبدي حرصا أكبر من قيادة حماس في الخارج في الانفتـاح علـى السياسة، فيما ينظر إلى الأخيرة بأنها تؤيد المقاومة والعمل السري، وتتلقى دعماً مـن إيـران وسوريا، الأمر الذي يؤثر على شكل علاقة حماس مع السلطة وإسرائيل.

أما فيما يتعلق بوجود أجنحة في حماس، فيمكن الإشارة إلى جناحين في الحركة همـا: الجناح السياسي والجناح العسكري، وقد أكدت قيادات الحركة مراراً مبدأ الفصل بين الجهـازين السياسي والإعلامي، والجهاز العسكري للحركة، لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد تنسيق واتفاق بين الجناحين العسكري والسياسي لحماس؛ لأن أعمال الحركة " تعتمد على استراتيجية، هي مقاومة

([1]) موقـــع جريـــدة الشـــرق الأوســـط. حمـــاس مـــن يتخـــذ القـــرار؟
http://www.aawsat.com/details.asp?section=25&issue=10321

([2]) علـوش، إبـراهيم. لعبـة فصـل المسـارات ووحـدة المقاومـة العربيـة، موقـع الصـوت العربـي الحـر
http://www.freearabvoice.org/arabic/maqalat/Lu3batfastAlmasarat.htm

الاحتلال، وتسعى لتطبيق هذه الاستراتيجية، تارة من خلال جناحها السياسي، وتارة عن طريق الجناح العسكري"[1] طبقاً لموسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لحماس.

هذا الفصل هدف إلى تخفيف الضغط عن الجناح السياسي، ورفع القيد عن الجناح العسكري، ليصبحا حركتين مستقلتين(استقلالية التخطيط واتخاذ القرار) عن بعضهما تماماً من الناحية التنظيمية، وعلى كافة المستويات القيادية التخطيط واتخاذ القرار. ولكن مثل هذه السياسة هي سيف ذو حدين: فهي من جهة، تمكّن حماس من أن تكون لها قيادة عسكرية مستقلة تستطيع ممارسة العمل، وإصدار القرارات في حال غياب القيادة السياسية سواء بالاعتقال أو الاغتيال، "ولكن يعيبها أنه في مرحلة متقدمة من العمل، تتراكم الضغوطات على الجناح السياسي، باعتباره الواجهة المعلنة" [2] من جهة أخرى. وقد أعلن قائد حماس العسكري السابق، صلاح شحادة، في أيار 2002، أن"الجهاز السياسي له السيادة على الجهاز العسكري دون التدخل في العمليات العسكرية"[3]، فإن كان هذا صحيحاً، فكيف تمت إذاً عملية الوهم المتبدد مؤخراً؟

بتقدير الباحث، أن الفصل الذي مارسته حماس بين جناحيها السياسي والعسكري، بقدر ما كان فصلاً ذكياً يعبر عن عقلانية سياسية، كان أيضاً حقيقياً، حيث تعلمت من تجربتها الأولى في اعتقال قياداتها عام 1989، فالتقاطع الذي كان بين مختلف الأجهزة في الحركة، هو في احترام التخصص والانضباط في السياسات العامة، ولا شك في أن ممارسة الفصل بين التخصصات كان وما زال مفيداً في تخفيف الضربات الإسرائيلية على أذرع الحركة كافة صعب المنال.

وتعتقد الدراسة أن الجناح العسكري لحماس، جهاز منضبط وليس له سياساته الخاصة، وبالتالي قد يكون الاستنتاج الذي توصل إليه البعض، باحتمالات الانشقاق في الحركة هو احتمال ضعيف تنقصه الحجج المنطقية، على الأقل في المدى المنظور.

([1]) موقع مفكرة الإسلام. 12 يوليو 2006حوار http://islammemo.cc/taqrer/one-news.asp?IDnews=905

([2]) فهمي، احمد. حوار هادئ مع المقاومة الفلسطينية، http://islammemo.cc/KASHAF/one-news.asp?IDnews=583

([3])ليفيت، ماثيو. جناح حماس العسكري: إرهاب بوسائل أخرى http://www.asarqalarabi.org.uk/center/mutabaat-j-h.htm

3-1-2-4: اللامركزية

أكدت المصادر أن اللامركزية عند حماس مبدأ من مبادئ عملها، وهـو نظـام قسـم الحركة جغرافياً ووظيفياً إلى عدة أقسام.

تعمل حماس في أشد الظروف الأمنية تعقيداً، لذا تبنت نظام اللامركزية لأهداف أمنيـة وقائية، ودلت تجربتها على نجاح هذه الاستراتيجية، كما اعترفت مصادر إسرائيلية بذلك. فقـد نشر مركز (جافي) للدراسات الاستراتيجية بجامعة (تـل أبيـب) عـام 2002، علـى موقعـه الالكتروني، دراسة بعنوان: حماس: الإسلام الراديكالي في الصراع الوطني، أعدها كـل مـن (آمات كرز) و(نحمان تال). وتقول الدراسة "... وابتداء من العام الثالث من أعوام الانتفاضة، بدأت حماس تتحول تدريجياً إلى نظام اللامركزية وتوزيع السلطة، وكانـت هـذه التغييـرات، استجابة دفاعية ضد الجهود المضنية التي بذلتها قوات الأمن الإسرائيلية، من أجل الحيلولة بـين حماس، وبين التجذر داخل بنية المجتمع الفلسطيني، وهكذا كانت الحركة قادرة على التكيف مع الظروف الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية ضدها، أو الناتجة عن عوائق أخرى مـن خـلال تعديلات في التنظيم، وتغييرات في توزيع مراكز قوتها. إن منهج عمل التنظيم (حمـاس) كمـا اتضح على مر السنين، يعتمد على فكرة الفصل بين أجنحة التنظيم المسئولة عن مهام مختلفـة، وقد كان هذا الفصل بمثابة الدرع الذي حمى بنية الحركة من اختراق قوات الأمن الإسـرائيلية، ثم من اختراق السلطة الوطنية الفلسطينية لها فيما بعد، وفي ذات الوقت كـان هنـاك اتصـال وتنسيق واضح بين مختلف الوحدات والهياكل. وهكذا فإن مبدأ الفصل بين الأجنحة، كان تعبيراً عن منطق تنظيمي واعتبارات تكتيكية في ذات الوقت" [(1)]، وهو ما يعني أن الظـروف الأمنيـة هي التي فرضت على حماس اللجوء إلى "صيغ قيادية في حقيقتهـا تحقـق مركزيـة القـرار، ومشاركة كل القيادات السياسية في صنعه"[(2)] كما يؤكد ذلك القيادي في حماس، خالد مشعل.

([1]) كرز، آمات وتال ، نحمان. حماس: الإسلام الراديكالي في الصراع الوطني، مركز جافـا للدراسـات الاسـتراتيجية جامعة تل أبيب http://www.tau.ac.il/jcss/links.htm

([2]) مجلة فلسطين المسلمة. حوار، كانون الثاني 1998، ص 7-13.

3-1-2-5: البناء القيادي

البناء القيادي في حماس، عكس بشكل نسبي مدى عمق الروح الجماعية، ولاحظ الأستاذ عمر عبيد حسنة أن " من الإصابات الخطيرة التي لحقت بالحركـات والتنظيمـات الإسـلامية، عجزها وعدم قدرتها على استنبات قيادات متجددة ومعاصرة بالقدر المأمول، تضمن القدرة على التواصل، وغالباً ما تتوهم أن المحافظة على استمرار القيادات، حتى ولو أصبحت عاجزة، نوع من الوفاء، الأمر الذي جعلها تتجمد، وتتحنط، وتتكلس، وتتحول لتقتات بتاريخها، وإنجاز القـادة السابقين".[1] وقد انتبهت حماس إلى تلك المسألة، وهو ما يتضح من خلال تفحص أعمار قياداتها ورموزها، إذ امتلكت القدرة الكافية التي تمكنها من تغيير قيادتها، دون أن يـؤثر ذلـك علـى فاعليتها بشكل كبير، ولعل ما يدلل على ذلك، هو غياب قيادات من الصف الأول للحركة خلال انتفاضة الأقصى، دون أن يحدث ذلك خللاً كبيراً فيها. وحرصت على تغذية القيـادة بعنصـر الشباب، والتجديد في قيادة الحركة، الأمر الذي أعطاها في النتيجة، القدرة علـى التكيـف مـع الظروف المتغيرة، وهو ما اعتبره بعضهم" مؤشراً على ديناميكية الحركة"[2]؛ لأن الحركـة لـم تكن " مرتبطة بأشخاص رغم أهمية وجودهم، بل إن ذلك هو ما عزز صلابتها".[3]

وقد حاولت إسرائيل من جهتها، من خلال عمليات الاعتقال والإبعاد، إضعاف "صفوف القيادة العليا والمتوسطة"[4]، فمن المسلمات أن القضاء على أي حركة تنظيمية لا بـد أن يبـدأ بالرؤوس وتصفية الجيل القيادي، بهدف خلخلة آلية التبادل القيادي، وتحويل حماس إلى حركـة بلا رموز، وذلك بهدف إفقادها حضورها السياسي والإعلامي.

إن الواقع التنظيمي لحركة حماس الذي وصف أعلاه، هو الذي قاد الحركـة لأن تأخـذ باستراتيجيات عمل تهدف إلى إقامة علاقة وثيقة بين المثالية النضالية للحركـة ، وبـين الـدفع

([1])الشنقيطي، محمد. الحركة الإسلامية في السودان، موقع الأحرار http://www.ala7rar.net/files/doc

([2]) شـبكة فلسـطين للحـوار. كيـف تتحـرك حمـاس سياسـياً وتنظيميـاً: كيـف تـدير شـؤونها ؟ http://www.palestinianforum.net/formum/showthread.php?t=18736

([3]) المصدر نفسه.

([4]) عصر حماس، م.س.ذ، نت.

بإنجازاتها على صعيدي الخدمة الاجتماعية وعملها المقاوم قدماً، بهدف تغيير النظام السياسـي القائم مضموناً وغاية في وبخاصة في الآونة الأخيرة.

ويتوقع أن يحكم الاتجاه العملي الواقعي قبضته على الجناح العسكري لحماس وبخاصـة الأعضاء، وذلك إذا ما أخذ بالاعتبار ضعف حماس القيادي، بعد الضربات التي تلقاها الصـف القيادي الأول فيها خاصة في انتفاضة الأقصى.

وتعترف الدراسة بأن حماس نجحت في الحفاظ على تماسك بنيتها التنظيمية، رغم مـا تعرضت له، كما نجحت في امتلاك بناء تنظيمي راسخ ومتنوع المستويات. ولديها – تبعاً لذلك- قدرة أكبر من غيرها على استيعاب أفكار متنوعة، وميل عام نحو التعايش مع التنوع الـ داخلي، رغم صرامة البناء الهرمي، إذ لا يوجد ما يعيننا _في أدبيات الحركة_ في معرفـة مـن هـو صاحب الترتيب الهرمي الأعلى في الحركة، هذا من جهة، أما من جهة أخـرى، فـإن طاعـة المستويات الأدنى لقرارات المستويات العليا بصورة صارمة، تعكس في بعض الأحيـان ثقافـة السمع والطاعة عند الحركة، أكثر من قيم الديمقراطية.

على خلفية ما سبق، فإن انقسام الحركة بصورة عميقة أمر لا يمكن تخيله في المرحلـة الحالية، إنما يمكن فقط تصوره إذا تغير الظرف السياسي وتوسعت حماس بتطبيـق واقعيتهـا، وبخاصة إذا ما انفتحت آفاق سياسية لها، عندها قد ينظر إلى أن حماس تخلت عن ثوابتها، وهو توقع سابق لأوانه، عندها سيكون الحسم الذي لا مناص منه، في انقسام بين مـا يسـمى جيـل الحمائم والصقور، أو بين الداخل والخارج، أو السياسي والعسكري. وتؤيد الدراسة الفكرة القائلة إن " انتقال حماس من موقع المعارضة إلى موقع الحكم، سيرغمها على إحداث تغييرات بنيويـة وأيديولوجية، لكنها لن تصل حد التنصل من منطلقاتها الأساسية"[1]، فالحركة انتبهـت إلـى أن شكل التنظيم يجب أن يتطور ويتشكل بحسب طبيعة كل مرحلة، وعرفـت أن التنظـيم خـادم للأهداف وقد يتغير شكله وبنيته من استراتيجية لأخرى.

([1]) محيسـن، تيسـير. برنـامج حكومـة حمـاس بـين الواقـع والمـأمول (نظـرة تنمويـة)، http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/news/paper-tayseer.html

ما سبق يؤكد أن حماس امتلكت بنية تنظيمية تميزت باتساعها، وشكلت إحـدى ركـائز القدرة السياسية للحركة، بجانب خطابها السياسي المستند إلـى الحقـوق التاريخيـة والدينيـة، والظهور بمظهر المدافع عن حاجات الجماهير، والافتراض القائم حالياً الذي يميل إليه كثير من المراقبين، هو أن حماس أقدر من غيرها على ملء الفراغ الناجم عن ضعف الحركة الوطنيـة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح _في ضوء أزمتها الراهنة وتراجعها اللافت_ فـي التـأثير الفاعل على المسرح السياسي، نظراً لتمتع حماس بكفاءة تنظيمية عالية، كما هي حـال جماعـة الإخوان المسلمين.

ورغم وجود خلافات وتوترات ظاهرة ومخفية داخل الحركة، ويعبر عن تلك الظـاهرة الادعاءات القائلة بحماس الداخل والخارج، والحمائم والصقور، إلا أنه مـن الواضـح جـداً أن الحركة تتمتع بقوة التنظيم، وهو تنظيم متماسك – إلى حد كبير- سيمكنها، على المدى القريـب، من الحفاظ على وحدتها الداخلية، ويحفظها من احتمالات الانشقاق، الأمر الذي يجعـل تصـفية وتفكيك واستئصال الحركة أمراً صعباً للغاية، كما أن قابليتها لإعادة بناء وترميم ما يتم ضـربه في كل مرة قابلية سريعة.

ومما تجدر ملاحظته أخيراً، أن هناك جملة من المعطيات التنظيمية حول حماس ما زال يكتنفها الغموض، وهذا الجزء ربما يشكل أحد مكامن قوة الحركة، وحفظهـا مـن محـاولات الاستئصال والاقتلاع، مثل: التركيبية التنظيمية لحماس في الخارج، وآليات اتخاذ القرار، ورسم السياسات، وطرق التمويل، والشخصيات القيادية الفاعلة في الحركة وتحركاتهـا، إذ إن قيـادة الحركة في الداخل تعمل عن طريق عدة أجنحة متوازية ومتعددة، (تنظيم، عسكري، سياسـي، مؤسسات) ويتضح كذلك وجود خلايا منفصلة، وبنية سرية، وأخرى علنية.

3-1-3: الحياة الديمقراطية داخل حماس

تتوخى هذه الجزئية، فحص حياة حماس من الداخل، وهل هي فعـلاً ديمقراطيـة أم لا؟ ومدى تأثير ذلك على الديمقراطية في الواقع الفلسطيني، خاصة إذا ما تمت معرفـة أن هنـاك

علاقة وثيقة بين الديمقراطيتين.إذ يتوقع أن تصبح الديمقراطية داخل التنظيم السياسي، أداة لدعم وترسيخ الديمقراطية على مستوى الدولة.

وتجدر الإشارة ابتداء، إلى أن حركات التحرر، ومن ضمنها حمـاس، اعتمـدت علـى التأييد الشعبي لها، وليس الانتخابات كمقياس لديمقراطيتها، فكان وجود الاحتلال مسـوغاً لهـذه الحركات بأن تمنع الاجتهاد والتنوع، لكن هل هذا يعني أن حركات التحرر ليست مطالبة بـأن تكون ديمقراطية؟

يقول جمال منصور، إن الوضع " السري وواقع الاحتلال يخلق ظروفاً تصـعب فيهـا الممارسة الديمقراطية" (1)، وهو ما دعا حماس إلى إبراز أولوية التحرر على البناء.

تعتقد حماس، بسبب الظرف الأمني والسياسي، أنه لا يمكن لها اللجوء إلى الانتخابـات لكي تختار قواعد الحركة القيادات التي تفرز بدورها تشكيلات قيادية تنتخب القيادات العليا، كما أن هذا الظرف لا يساعدها على عقد المؤتمرات المهمة في تكـريس الشـورى، والمراجعـات الإدارية والتنظيمية والسياسية للقرارات، ولهذا كثيراً ما تلجأ الحركة إلى طريقة التعيين لاختيار القيادة، إذا تعذر إجراء الانتخابات. فنظام العمل لديها قائم على ركيزتين: " على الانتخابات ومن ثم التعيين"(2). هذا لا يعني أن حماس لا تمارس الانتخابات الداخليـة، فقـد أجـرت الحركـة الانتخابات في ظل الاحتلال بشكل سري، لانتخاب مجلس الشورى، والقيادة السياسية، والمكتب السياسي، " واستطاعت في الخارج أن تجري مؤخراً انتخابات لاختيار المكتب السياسـي" كمـا يؤكد محمود الزهار، القيادي في حماس.(3)

فرض الاحتلال على الفصائل الفلسطينية عامة، أن تتخذ أقصى درجات السـرية فـي نشاطاتها، ولم تكن حماس بعيدة عن ذلك، إذ إنها أمعنت في سريتها، وأفرطت في تطبيق مبـدأ السمع والطاعة، ولم تحاول جدياً شرح التنظيم الهرمي الداخلي للسلطة فيها، ولا لعملية صـنع

---

(1) سليم، جمال و منصور، جمال. الإسلاميون والانتخابات، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، أيـار 1995، ص10.

(2) المصدر نفسه ، ص 10.

(3) موقع مجلة فلسطين المسلمة- ملف حوار http://www.fm-m.com/2005/apr2005/story11.htm

القرار داخلها.وقد أثار هذا الهيكل السري للحركة الشكوك حول مدى التزامها بالمبادئ الديمقراطية، وأضعف الممارسة الديمقراطية داخلها، رغم وجود ديمقراطية نسبياً، ارتباطاً بظروف أمنية وسياسية عايشتها التجربة. بالتالي من الجائز أن يختلف الوضع عندما أصبحت تنظيماً موجوداً تحت الأرض وفوق الأرض في آن واحد، وهذا بحد ذاته قد يدفع الحركة في اتجاه مقدار أكبر من الممارسة الديمقراطية، وهو بلا شك يصب في صالح الحركة، ومن ثم في صالح التطور الديمقراطي.

ورغم ذلك نستطيع تبين وجود نوع من الديمقراطية لدى حماس أكثر من غيرها من الفصائل، حيث نجحت الحركة في عدم تسليم قيادتها لفرد واحد، بنجاحها في تطبيق مبدأ القيادة الجماعية. يقول الشيخ أحمد ياسين: " لا يوجد لدى حماس فردية، بمعنى أن يأخذ شخص قراراً فردياً على عاتقه"[1]، فهي طبقاً للقيادي في حماس، أبو مسامح، " تؤمن بالشورى وإلزاميتها"[2]، وهي، كما يؤكد الشيخ ياسين: ليست حركة ديكتاتورية[3]. كما أن هناك مثالاً عملياً يكاد يكون متميزاً في عالمنا العربي، وهو التغيير في قيادة المكتب السياسي بين مؤسسه أبو مرزوق وخالد مشعل، حيث تحول أبو مرزوق إلى نائب لخالد مشعل في المكتب السياسي، إضافة إلى انتقال رئاسة الحركة من الشيخ ياسين بعد اغتياله من قبل إسرائيل إلى خالد مشعل، وغيرها من الشواهد على الممارسة الديمقراطية في الحركة.

وفي المقابل هناك بعض الشواهد المضادة، ويدلل بعضهم على ذلك بانتقال الحركة من مواقف متشددة إلى مواقف معتدلة دون نقاش داخلي يشمل القاعدة الحزبية ودون اعتراض أحد، بحيث تسود ثقافة السمع والطاعة لقيادة التنظيم، والتي تبدو – في نظرهم- أنها تمتلك الحقيقة، وهو ما يثير الشكوك حول مستوى الديمقراطية لدى الحركة؛ فبنية تنظيم الإخوان المسلمين، كما

([1])مهيب النواتي. حماس من الداخل، م.س.ذ، ص 41.

([2]) مجلة فلسطين المسلمة . حوار، تموز، 1996، ص22.

([3]) مجلة السياسة الفلسطينية. حوار، 1998/17، ص 117-123.

هو حال حماس، تقوم على " قواعد الشورى في القرارات، واختيار القائد بالبيعة العامة، ومن ثم السمع والطاعة للقائد"[1].

وتأسيساً على ما سبق، هناك سؤال مشروع وهو: هل حماس ديمقراطية؟ الجواب: بين نعم ولا، لأنه كيفما قُرئت الحركة فهذا لا يعني أنه تمت إجادة قراءتها، لكن هذا لا يمنع القول: من أن حماس تعتمد ديمقراطية داخلية نسبياً.

ما يلاحظ أن الطبيعة المؤسسية والشورية الجماعية لحركة حماس، قلّصت الكثير من سلبيات الضربات التي تعرضت لها الحركة عبر تجربتها السياسية/ الكفاحية، وخاصة بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وإسماعيل أبو شنب وغيرهم، حيث أن آلية القرار تتم بطريقة تضبط مسارات وسياسة الحركة وفقاً لحاجات المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى أن البنية التنظيمية للحركة تكرس وحدتها الداخلية، وتزيد بناءها قوة وصلابة، وبخاصة عند المنعطفات السياسية الحادة بما يمكنها من رسم السياسات، وتحديد الأولويات بشكل أكثر دقة.

وبتصور الباحث، ما زالت مؤسسات الحركة وآليات العمل فيها برغم رسوخها وأهميتها، لا تتفق ومتطلبات مرحلة العلنية والانتشار، وضرورات التنافس الداخلي، الذي ينبغي على التنظيم السياسي أياً كانت أيديولوجيته التعامل معه باعتباره حقيقة واقعية، تؤشر على الحيوية والتنوع، وما زالت ظروف السرية والعلنية، والعضوية، وقوانين الانتخاب والترشيح، لا تحقق معياراً مؤسسياً كافياً لجماعة سياسية واجتماعية وصلت إلى الحكم في الأراضي الفلسطينية، ومرشحة للتأثير في سياسة المنطقة برمتها. وهذا بالمناسبة، ليس إشكالية حماس فقط أو جماعة الإخوان المسلمين، لكنها إشكالية تقع فيها جميع التنظيمات السياسية وإن بدرجات متباينة، وهو ما ينعكس على دور التنظيم في دمقرطة النظام السياسي.

ورغم ذلك فإن حماس حركة مؤسسية لها مكتب سياسي وجهاز عسكري ونشاط اجتماعي وتربوي ضارب في جذور المجتمع الفلسطيني، وهي حركة لا يرتبط مصيرها أو مسارها بفرد أياً كان حجمه ودوره. أما فيما يتعلق بآلية صنع القرار داخل الحركة، فإن قراراتها

([1]) عبد الستار قاسم. مدخل إلى حركة حماس، م.س.ذ، ص 48.

الحركية تتخذ بالتوافق بين قيادات الداخل والخارج وقيادات السجون، وليس عن طريق قرار الأغلبية، وأن هذه القرارات تميل إلى تحقيق أكبر قدر من الإجماع داخل صفوف الحركة، بسبب قيود الجغرافيا والظروف الأمنية القاهرة وعامل الوقت، التي فرضت على حماس اتخاذ القرارات بشكل توافقي.

خاتمة

إن السياق التنظيمي لحماس الموصوف أعلاه، يشير إلى أن الحركة عرفت مقداراً محدوداً من ممارسة الديمقراطية في هياكلها وأطرها، إلا أن الثابت أنها حركة ممأسسة بشكل جيد، وتمتلك أطراً تنظيمية تشاورية وأهلية ولها مواثيقها، وتأخذ بالمنهج الشوري(الديمقراطي إن جاز التعبير) في أدبياتها وفكرها وأنظمتها، كما أن التعيينات فيها تتم على أسس موضوعية_إلى حد ما_. ويمكن الافتراض أن هذا الإطار التنظيمي سيكون عوناً للحركة في معركة التغيير والإصلاح، ويحفظها من الانقسامات، من خلال حل وتنظيم الاختلافات في وجهات النظر، والسماح بمزيد من التطور الطبيعي الداخلي لبنية الحركة التنظيمية، وبخاصة إذا عمدت إلى تطوير هيكلتها التنظيمية لتنسجم مع موقعها الجديد، وكل ذلك سيدعم البناء الديمقراطي الفلسطيني.

3-2 قضايا التحول الديمقراطي عند حماس

تبين فيما سبق، أن حماس اعتمدت ديمقراطية داخلية نسبياً، فهل سيؤثر ذلك في شكل النظام السياسي الذي تسعى إليه؟ ومدى تطبيق هذه المبادئ الديمقراطية وهي في الحكم؟

هدف الحركة بالطبع ليس بناء الديمقراطية، إنما تحرير فلسطين، لكن هذا لا يمنع من أن تكون هناك مناقشة لمسألة الديمقراطية، والتي تبين فيما سبق، أنها عامل مساعد لإنجاز التحرير. فتجربة حماس في الميدان الديمقراطي قاصرة؛ لأنها تتم في مجتمع لم ينضج بعد لممارسة الديمقراطية الحقيقية، وما زال يتلمس طريقه نحو الديمقراطية، فهو مجتمع قائم على هياكل اجتماعية وذهنية معرقلة لنمو وتطور الديمقراطية بالشكل السليم،وفي نظام سياسي متآكل،

كما سبق مناقشته، من أجل محاولة تبين فرص النمو الـديمقراطي وعقباتهـا لتنظـيم سياسـي إسلامي، مارس المعارضة فيما سبق، وها هو يتسلم الحكـم مـن خـلال آليـة الديمقراطيـة (الانتخابات). فهل يمكن لتجربة حماس الحالية، أن تقود في المسـتقبل إلـى تنفيـذ مشـروع ديمقراطي في الكيان الفلسطيني؟ وماذا تفعل حماس من أجل أن تتوصل إلى ذلـك؟ ومـا هـي علاقتها بالتجربة الديمقراطية؟

شهد خطاب الحركة السياسي تحولات مهمة، تبعاً لتأثر هذا الخطاب بالبيئة الاجتماعيـة والواقع السياسي المحيطين به، فما هي طبيعة هذا التحول ؟ وهل يمكن اعتباره تحولاً في اتجاه الانفتاح الديمقراطي، وقبول التعددية السياسية، أم أن العكس هو الصحيح؟

هذه الجزئية من الدراسة ستحاول بحث إشكالية الديمقراطية عند حماس، سواء إشكالاتها على صعيد المفهوم أو على صعيد الممارسة، وتتبع الخطوط الرئيسية للخطـاب الأيـديولوجي للحركة، والمشاركة السياسية التي أعقبت الانتخابات البلدية ومن ثـم التشـريعية، وسـنجد أن الدراسة تبحث وتتحرى عن كيفية تأثير نتائج تلك الانتخابات في فكر واستراتيجية الحركة.

فيما يتعلق بموقف حماس من الديمقراطية، فإن الحركة أخذت مؤخراً تهتم بشكل متزايد بقضايا احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل المجتمع الفلسطيني، حيث لم تكن مثل هذه القضايا موجودة على جدول أعمالها بهذا الشكل الكثيف الذي نلمسه حاليـاً. ويـرى إيـاد البرغوثي أن تأخر الحركة الإسلامية الفلسطينية في التعاطي مع مسألة الديمقراطية، يعود إلـى عاملين: الأول: عدم تطابق الدين والديمقراطية في مستويات الفكر والحقبة التاريخية المشـكلة لكل منهما. والثاني: الوجود الثقيل للاحتلال الإسرائيلي"[(1)]، وحالياً بروز عامل آخـر ألا وهـو حداثة تجربة الحكم لدى حماس، التي غلّبت فيها منهجية التنظيم أكثر من منهجية الدولة.

شاركت حماس في الحملات السياسية التي أطلقتها المعارضة الفلسـطينية، مـن أجـل مواجهة أية اعتداءات على الديمقراطية، إلا أن مشاركتها هذه لم تكن بالمستوى المطلوب عملياً،

([1]) البرغوثي، إياد. الإسلام السياسي في فلسطين- ما وراء السياسة، القدس: مركز القدس للإعلام والاتصـال، نيسـان 2000، ص64.

" وحيث أنها تعتقد أن بعض حرياتها في الأراضي المحتلة مسلوبة، من قبل الجانـب الـوطني، وبخاصة حركة فتح، فإنها تدعو إلى حرية التعبير من فترة وأخرى[1]. كما أنها باتت مقتنعة بأن " الديمقراطية ستوصل القادة الإسلاميين إلى السلطة، حتى في مدن الضفة الغربية مثل مدينة رام ا المسيحية تقليدياً"[2]، وذلك وفقاً لعبد العزيز الرنتيسي، وهو ما حدث بالفعل مـؤخراً. وقـد حاولت تهدئة مخاوف البعض من احتمالات وصـولها للسـلطة، ومـن ثـم الانقـلاب علـى الديمقراطية، يرى زياد أبو عمرو أن الحركة تتعامل " مع مفهوم الديمقراطية بنوع من المرونة لأسباب تكتيكية[3]، وهو ادعاء ترفضه الحركة؛ لأن دعوتها للممارسة الشورية " ليست تكتيكاً بل هي إيمان راسخ واستراتيجية، ومنهج تؤمن الحركة الإسلامية به"[4]، وطالما دعت إليه السـلطة الوطنية، التي كانت تجربتها في ميدان دمقرطة المجتمع الفلسطيني سيئة في هذا المضمار _من وجهة نظر حماس- ومن أجل ذلك وجهت الحركة نقداً قاسياً للسلطة الوطنية، متهمة إياها بأنهـا حطت من قدر المجتمع الفلسطيني من خلال عجزها، ومن خلال الفسـاد الـذي انتشـر فـي مؤسساتها، وهو ما أضعف قدرتها على مقاومة الاحتلال. ورداً على الاتهامات بأنهـا تسـتخدم الديمقراطية بهدف تفكيك البناء المؤسساتي الذي تنضم إليه بشكل تدريجي، تجزم الحركـة بـأن غيرها – وتقصد السلطة الوطنية– هم من أعاقوا تطور الديمقراطيـة، والـدليل هـو التجربـة السابقة، بينما كان دورها دوماً المطالبة بالديمقراطية.

السؤال المثير للانتباه هو: ما الدور الذي تستطيع حماس تقديمه لترسيخ الديمقراطيـة ؟ فأن تكون الحركة مقتنعة بالديمقراطية كضرورة للمجتمع الفلسطيني، لا يعنـي أنهـا أصـبحت ديمقراطية من الدرجة الأولى، وأنها حلت أو تجـاوزت الإشـكاليات التـي تصـاحب تطبيـق الديمقراطية في المجتمع، ولكي تكون حماس ديمقراطية تحتاج إلى تجاوز الكثير من الإشكاليات حتى تتحقق الديمقراطية.

([1]) البرغوثي، إياد. الحركة الإسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديد، ط1، القدس آذار 1992، ص140

([2]) والاش، جون ووالاش، جانيت. الفلسطينيون الجدد: الجيل الناشئ من القدس، (ترجمة): هيثم علـي حجـازي، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994، ص273.

([3]) أبو عمرو. زياد. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، (تقديم): سعد الدين إبراهيم، القاهرة: مركز ابـن خلدون، بدون تاريخ، بدون طبعة، ص 113.

([4]) جمال سليم وجمال منصور. الإسلاميون والانتخابات، م.س.ذ، ص 9.

لا تهدف هذه الجزئية من الدراسة توضيح فكرة الديمقراطية كموضوع للدراسة، ولكـن من الأهمية بمكان توضيح كيف تنظر حماس للمبادئ الديمقراطية بصورة عامة، وهناك الكثيـر من المسائل كحرية التعبير، وتداول السلطة، والإصلاح السياسي، والتنظيمات السياسية الموجودة على الخارطة الفلسطينية، والسلطة السياسية وغيرها، بحاجة لتقديم رؤى أكثر تطوراً مما هـو موجود في الواقع، وهناك مشاكل الديمقراطية في ذاتها، وهناك مشاكل ما قبل الديمقراطية، فمن الصعوبة أن تكون هناك ديمقراطية في المناطق الفلسطينية لا تستند لثقافة ديمقراطيـة حقيقيـة، وقبل كل هذا وذاك هناك الاحتلال المعيق الأكبر للديمقراطية.

ويقع على عاتق حماس دور مهم على مستوى التطوير والتسريع والتحول الديمقراطي، وينتظر منها تقديم الممارسة الفاعلة بإسهامات يعتد بها في دفع مسيرة الديمقراطية في المجتمع، ليس فقط من باب المشاركة، بل من باب إيجاد ممارسات وآليات وبرامج جديدة تجعل المجتمـع يعيش حالة ديمقراطية، يتخلص بها المجتمع مما يعانيه من فساد واستبداد واحتكار المصير مـن قبل فئات محدودة جداً. في هذه الجزئية سيتم معالجة تقييم حماس لتجربة السلطة الوطنيـة مـن زاوية الديمقراطية، ومن ثم التطرق إلى مسألة تفسير الحركة لقضايا الديمقراطية.

إن ولوج حماس للعمل السياسي لم يتأتّ إلا بعد العديد من عمليات التكيف الـذاتي مـع ضوابط الحقل السياسي الفلسطيني، بحيث انخرطت في عملية تعديل لمنظومتها الأيديولوجيـة، عبر منطق يوطد الخيارات العملية التي يفرضها الواقع السياسي. فبعد مرحلة طويلة ظل فيهـا العمل السياسي الإسلامي الفلسطيني (الإخوان المسلمون في فلسطين) منحصراً في الدعوة الدينية والتركيز على إقامة الدولة الإسلامية، تغير الخطاب الإسلامي مع بداية الانتفاضة الأولى أواخر عام 1987، ببروز حماس التي أبرزت أولوية المقاومة المسلحة وتطعيمهـا بمفـاهيم دينيـة، " وأصبح الشق المتعلق بتحرير فلسطين يحوز على اهتمام أكبر من الشق الإسـلامي العـام"[(1)]، ودمجت حماس بذلك الوطنية الفلسطينية بالدين الإسلامي.

([1]) عصر حماس، م.س.ذ، نت

في مرحلة ثانية وتحديداً فترة أوسلو، كانت حماس أكثر وعياً بالخصوصـيات المحليـة للحقل السياسي الذي يحتضنها، فقل الخطاب التبشيري، وبدأت تبـدي اهتمامـاً أكبـر بتنـاول المواضيع المتصلة بواقع المجتمع الفلسطيني، وواقع الحركة ووضعها داخـل مـوازين القـوى المحلية، والتوجه نحو بناء الشرعية السياسية بجانب الشرعية النضالية التي حازت عليها. فكان ذلك مؤشراً على التحول من خطاب أيديولوجي إلى خطاب سياسـي واجتمـاعي، إذ أظهـرت مواقف أكثر مرونة تجاه مجالات المجتمع والسياسة، فقد "آمنت حماس أن ملامح التغيير يجـب أن تنطلق من القاعدة أو الجماهير، ولهذا صبوا جل اهتمامهم عليها، وابتعدوا عن فكرة التصادم المباشر مع السلطة أو التغيير الراديكالي لها"[1]، في دلالة على عملها في المجتمـع. علـى أن خطاب الحركة ظل احتجاجياً ومطالباً من جانب السياسة ومشـدداً علـى المقاومـة، ورافضـاً للانخراط في النظام السياسي الرسمي، حيث أضاعت الحركة، كما يرى المراقبـون، فرصـة التأثير المباشر والحقيقي على السياسات والإدارة العامة والقرارات والتشريعات، بتفضيلها حالة الانعزال عن السياسة الرسمية، الأمر الذي أضعف عملية بناء المؤسسـات الفلسـطينية، رغـم تأكيداتها المستمرة على أهمية تلك العملية، وهو ما تتوافق عليه الدراسة.

وركزت حماس في هذه المرحلة على خطاب الاحتجاج على أداء السلطة الوطنية فيمـا يخص قضايا الديمقراطية وإدارة الشأن العام، وشاركت في حملات تندد باعتداءات السلطة على الديمقراطية.

وظلت حماس بشكل أساس توجه سهامها للرئيس الراحل عرفـات شخصـياً، ورفـض الواقع القائم، بدلاً من تكوين تصور بناء حول كيفية الارتقاء بهذا الوضـع، ودون إبـداء أيـة محاولة جدية وفاعلة للتأثير على جدول أعمال السلطة الوطنية للإصلاح. وحال هـذا الموقـف دون تطوير تحالف فعال بين المعارضة من أجل الإصلاح، وافتقدت التنظيمات السياسية وسائل اتصال فعالة، وكانت المحصلة عدم إحداث أية مكاسب مهمة في جعل السـلطة تغيـر نهجهـا وتحسن أداءها. وتواصل تطور الحركة في سياق سياسي وثقافي ودعوي بعد مناورات عديـدة

([1]) ملحـم، عـدنان. حمـاس قـراءة فـي أدواتهـا التنظيميـة والفكريـة والسياسـية، http://www.minfo.gov.ps/admin/uploads/others/5-4-06b.htm

واختبارات خاصة، واستطاعت أن تنافس السلطة الوطنية، لكن ميزتها أنها لا تتوفر على برنامج ما، وليس لها أي طرح سياسي واضح بخصوص المساهمة في تدبير الشـأن العـام، فنشـاطها تربوي ومجتمعي ومقاوم. ثم انتقلت إلى محاولة المزج بين التربية الدينية والمقاومة والطمـوح السياسي السلمي مع رفض لأي انخراط في المؤسسات، أو ملامسة الواقع السياسي في الوقـت ذاته؛ لأنها لا تعترف بشرعية السلطة ومؤسساتها وتصفها بالشكلية والفاسدة، وفي الوقت نفسـه عملت على تطوير ذاتها والتكيف مع الواقع، ومحاولة تقديم نفسها على أنها تيـار ناضـج، إلا أنها ظلت بعيدة عن مؤسسات السلطة، رغم تغلغلها في النسيج السوسيولوجي للمجتمع، من أجل أن تتاح له الفرصة غدا أو بعد غد.

أما في المرحلة الثالثة، فظهر أن النزعة العملية عند حماس تتسع شيئاً فشيئاً، وبخاصـة بعد قرارها الانخراط في المجال السياسي؛ فقد تراجع جانب التنظير لصالح الممارسة السياسية، هذا المسار مكنها في النهاية من الاندماج في المجال السياسي الفلسطيني بفوزها في انتخابـات المجلس التشريعي

3-2-1: الموقف الديمقراطي لحركة حماس

تمثل الموقف الديمقراطي للحركة في الفترة التي سبقت قرار المشاركة، بعدم السـكوت عن الاستبداد والفساد، وانتقاد عدم ممارسة السلطة للديمقراطية، وقد تبنـت الحركـة مشـروع الإصلاح، الأمر الذي عزز سمعتها الإصلاحية، رغم انضمامها المتأخر في الانخـراط بشـكل رسمي في العملية الإصلاحية.

وقد اعترفت حماس وعلى لسان موسى أبو مرزوق، بقصور دورهـا فـي تقـويم أداء السلطة، حيث يقول: أننا في الحركة " لم نمارس فعلاً مؤثراً، ولعل ذلك من الأمور التي يجـب استدراكها"[1]. وبالتالي فهي تتحمل جزءاً من المسؤولية إلى جانب السلطة كما يشير المحللـون، إذ لا يمكن إعفاؤها من هذه المسؤولية والتنصل منها، وهي مسؤولية نجمت عن عزوفها عـن المشاركة في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية، مكتفية بوصف المـرض دون تقـديم العـلاج

([1]) مجلة فلسطين المسلمة، حوار ع18، 1998، ص 102.

المناسب له. ويعود سبب عدم الاهتمام بعملية تقويم أداء السلطة فيما يتعلق بعملية البناء، حسب الهندي، إلى " التركيز على الموضوع السياسي، أو بسبب عملية التدافع التي حدثت بين السلطة وحماس"(1)، إلا أن ذلك لم يمنع الحركة من التنديد بممارسات السلطة غير الديمقراطية، إذ دعت للمزيد من احترام التعددية وحرية ممارسة أشكال النضال المختلفة، والكف عـن سياسـة كـم الأفواه، وإغلاق المؤسسات والجمعيات الخيرية. واتهمت السلطة "بالفساد الإداري، والإضـرار بحقوق الإنسان، وإغلاق الصحف الإسلامية مثل الوطن والمستقبل، وعدم تجديد العمل لجمعيات الصدقات"(2)، على أن الحركة، كما يقول موسى أبو مرزوق، ورغم قصور دورها في تقـويم أداء السلطة، " لم تقف صامتة تجاه تجاوزات السلطة في مجـال الفسـاد، وحقـوق الإنسـان، والتعاون الأمني مع العدو"(3).

عند الحديث عن السلطة وأدائها، تبدأ حماس بالحديث حول تجربة م.ت.ف مـن حيـث كونها علمانية، واعتمادها مبدأ المحاصصة، ثم يتم التطرق لنقد المحتوى السياسي للسلطة، ونقد ممارساتها، سواء مع المعارضة أو حتى مع أجهزتها، مثلما هي العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على سبيل المثال، فالحركة تنتقد أداء السلطة السياسي أولاً ومن ثم المجالات الأخرى.

درست حماس تجربة النظام السياسي الفلسطيني الناشئ بعد أوسلو، حيث رأت أن كـل المؤسسات وصلاحياتها في يد السلطة التنفيذية وفي يد الرئيس ياسر عرفات، كمـا أن اتفاقـات أوسلو " أرجأت المقومات الأساسية للسيادة الشرعية والسياسية، لفقـدانها مقومـات قراراتهـا السيادية في إدارة الحياة"(4). فالنظام السياسي هذا " يرسخ مفهوم الفردية الواضحة جداً في كـل مجالات الحياة، وهناك تداخل واضح جداً في السلطات"، وفقاً لإسماعيل هنية .(5)

---

(1) الهندي، خالد. عملية البناء الوطني الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية، نابلس: مركز البحوث والدراسـات الفلسـطينية، آذار1999، ص100.

(2) عصر حماس. م.س.ذ، نت.

(3) مجلة السياسة الفلسطينية، ع18،1998، ص102

(4) منصور، جمال. التحول الديمقراطي الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسـطينية، آذار 1999، ص31.

(5) المعارضـــة الفلســـطينية بـــين الجمـــود الســـلبي والتفاعـــل الايجـــابي، 1998/8/19، http://www.almultaq.org/pdfs/Mo3aradAnalysis.doc

كما أن الحركة تلوم السلطة وتنتقد إجراءاتها الأمنية، خاصة فيما يتعلق بمسألة " السلامة الأمنية"، وهناك تعد على السلطات فالصوت الأمني هو الغالب، حتى التشكيلة الوزارية السياسية يتحكم فيها القرار الأمني، ولا تستند الأجهزة الأمنية على "قانون واحد يصب في مصلحة الديمقراطية"[1]، طبقاً لمحمود الزهار. حيث يستولي النظام السياسي " على الجزء الأكبر من الميزانيات لإنفاقها على الأجهزة الأمنية، وتقوية قدرته على ضبط الأمور، مقارنة مع ما ينفقه على المجالات الهامة كالصحة..." [2] وغيرها، كما تدعي أدبياتها.

لاقى التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الوطنية، اهتماماً خاصاً من قبل حماس، وربما يفسر ذلك ما تعرضت له الحركة بسببه من ضربات من قبل إسرائيل أولاً والسلطة لاحقاً، بسبب عدم التزامها بالتزامات السلطة خاصة الأمنية. بحيث اعتبرت التعاون الأمني مع الطرف الإسرائيلي على أنه " إجرام بحق الشعب الفلسطيني"، كما ورد على لسان الشيخ حسن يوسف[3]، وأنه أوقع الساحة الفلسطينية في مأزق كبير.

ركزت حماس على مشكلة الفساد الموجود في مؤسسات السلطة، بما فيها الفساد الإداري، والمتمثل في تضخم الجهاز الإداري وتضخم في الوظائف العليا في هذا الجهاز، والطوابير الطويلة من الموظفين الذين يستهلكون كل ميزانيات السلطة، ناهيك عن الفساد الإداري بكل أشكاله. ورأت أنه خلخل البناء المؤسساتي والاجتماعي، وأطاح بمبدأ تكافؤ الفرص في التعيين، ولم يحمي المال العام من الهدر [4]، وفقاً لإسماعيل أبو شنب، وبالتالي فقد نادت الحركة بإدخال الإصلاحات في كافة المجالات.

وجهت حماس نقدها أيضا إلى السلطة التنفيذية وتمركز الصلاحيات في يد الرئيس ياسر عرفات، الأمر الذي أضعف السلطتين التشريعية والقضائية، وتحدثت عن كثير من التجاوزات

([1]) الزهار، محمود. القواسم المشتركة ووحدة الهدف، في: السلطة والمعارضة بينهما قواسم مشتركة، مجموعة مؤلفين، ط1، رام ا : منشورات وزارة الإعلام، 1995، ص 22.

([2]) البرغوثي، إياد وخضر، منيب. الحوار الإسلامي الوطني: في قضايا العملية السلمية والبناء الوطني والديمقراطية، (تحرير): سعيد كنعان، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، أيلول 2001، ص 36.

([3]) http://www.alasr.we/index.Cfm?method=hom.co8cententId=6083

([4]) مجلة السياسة الفلسطينية.حوار ع 19، 1998، ص 111.

التي ارتكبتها بحقهما، فهناك الاعتقالات السياسية دون محاكم، وإنشاء محكمة أمن الدولة، وتغول السلطة التنفيذية على المجلس التشريعي مما أضعفه بشكل ملحوظ، حيث تعتقد الحركة أن منهج وقوة المجلس التشريعي في سن القوانين ضعيف أمام هيمنة السلطة التنفيذية، كمـا أن مشـاريع القوانين أعطت حرية كبيرة للسلطة التنفيذية، بهدف كبح جماح القـوى السياسـية ومؤسسـات المجتمع المدني، التي جرت محاولات عديدة ضدها بحجة ارتباطها السياسي مع جهات وقـوى المعارضة السياسية. فقد كان المجلس التشريعي، وفقاً لتصريح موسى أبـو مـرزوق، "سـلطة شكلية رمزية دون فعالية، ليس لديه الشجاعة لمواجهة السـلطة التنفيذيـة، ولا القـدرة علـى المبادرة[1]، لكون المجلس التشريعي – ودائماً حسب مصادر حماس- مسقف بسـقف أوسـلو، "فالكثير من قراراته والقوانين التي يتبناها، لم يصادق عليها ولم تنفذ"[2]، كما يقول جميل حمامي القيادي في حماس، حتى إن هناك في الحركة من وصفه بـ " شربة خرج ولـيس لـه وجـود وكيان"[3].

ومن الناحية الاقتصادية، تجد حماس أن السلطة تعاني من خلل اقتصادي ينقسـم إلـى نوعين: "الأول: يتعلق بالاتفاقية الاقتصادية مع الاحتلال. والنوع الثاني: أنه يوجد احتكار فـي موارد الاقتصاد الفلسطيني"[4]وفقاً لإسماعيل هنية. وترى أن هناك اعتماداً كاملاً على مساعدات الدول المانحة وما ينتج عن ذلك من زيادة في المديونية والارتباط بالخارج، وبروز فئات منتفعة من الوضع الاقتصادي.

لم تسلم السياسة الاجتماعية للسلطة من هجوم حماس أيضاً، فالثروة " أصبحت مركـزة في أيدي فئات اجتماعية محدودة، تتضخم يوماً بعد يوم على حساب الطبقة الوسطى، ما أحـدث اختلالاً في الميزان الاجتماعي"[5]، إضافة إلى ازدياد معدلات البطالة والفقـر. ورأت أيضـاً أن

([1]) مجلة السياسة الفلسطينية. ع 18، 1998، ص102

([2]) وحدة البحوث البرلمانية. وقائع مؤتمر الانتخابات العامة، (المحرر): عدنان عودة، رام ا ، كـانون أول 2002، ص 193.

([3]) بكر أبو بكر. حركة حماس سيوف ومنابر، http://www.baker.bythost.com/tanthemat18.htm

([4]) المعارضة الفلسطينية بين الجمود السلبي والتفاعل الإيجابي، م.س.ذ، نت.

([5]) يحيى موسى. المعارضة الفلسطينية إلى أين؟ السياسة الفلسطينية، ع 19، 1998، ص 143.

"الخدمات المعيشية لم تتحسن بل ازدادت سوءاً، نظراً لاضطراب الإدارة في مؤسسات السلطة، ونزوعها نحو المركزية القاتلة من قبل ياسر عرفات شخصياً، كما أن الديمقراطية في انتخابـات المؤسسات التي مارسها شعبنا تحت الاحتلال، قد فقدها في ظل السلطة"[1]، طبقاً لإبراهيم غوشة القيادي في حماس. وكان موقف السلطة الوطنية من الديمقراطية وطريقة الحكم، وكيفية علاقاتها مع القوى الأخرى، والتعددية السياسية والفكرية، محل انتقاد حماس، حيث اعتبرت الأخيرة ذلك معيقاً لإمكانية التعاون مع السلطة في عملية بناء المؤسسات الوطنية، مؤكدة في بيان لها بتاريخ 1994/11/6، رفضها " القاطع لأساليب الهيمنة وتكميم الأفـواه، واغتيـال الـرأي الآخـر أو تجاهله، ومحاولة طمسه والتقليل من شأنه".

وهكذا نرى الهجوم الشرس من قبل حماس على السلطة ومؤسساتها وأجهزتها، دون أن تقدم بديلاً يحاكي الواقع، ويخرج الحالة الفلسطينية من أوهام الشـعارات إلـى أرض البـرامج والسياسات.

من وجهة نظر الباحث، فقد اكتفت حماس بالشعارات السياسية، أكثر مما اجهدت نفسـها في الولوج إلى عمق العملية السياسية، أو الالتفات إلى الوضع الفلسطيني الداخلي الـذي كـان يتدهور، إذ إنها لم تحسم موقفها من السلطة من حيث كونه شرعي أم لا، وظلت حبيسة الرؤيـة التنظيمية. فالانتقادات التي أطلقتها حماس على النظام الفلسطيني وأوجه القصور الذي تعتريـه، ونقص الديمقراطية فيه، وبروز الكثير من الظـواهر السـلبية، والاتهامـات بالفسـاد لـبعض المستنفذين في السلطة_وهي اتهامات بنت على أساسها برنامجها الانتخابي_ لا يبرر أن لا تقوم حماس بوضع الخطط والبرامج الواقعية لتحسين الوضع الفلسطيني برمتـه، إذ كـان بإمكانهـا خوض معركة الإصلاح والتغيير، وتصويب أداء السلطة، والمساهمة في علاج هـذه القضـايا ومحاربتها منذ العام 1994_الأمر الذي تنبهت إليه في وقت متأخر_ دون أن ينتقص ذلك مـن دورها في المقاومة، لكنها اكتفت بالانتقاد والتفرج على أداء السلطة ومحاولـة الكسـب عليـه،

([1]) مجلة فلسطين المسلمة، ع 18، تشرين أول 1994

وتوظيف ذلك في صالحها، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لاستشراء هـذا الفسـاد فـي مؤسسات السلطة.

فهل انخراط حماس في هذا النظام الفلسطيني الذي وصفته، سيمكن الحركة من تفكيـك بنية الانسداد السياسي، وأن تقدم المساهمة الفاعلة في حفظ المجتمع من سلوكيات الفساد؟

3-2-2:تفسير حماس للمسألة الديمقراطية:

ستحاول الدراسة فيما يلي فحص الاتجاهات السائدة في أيديولوجية حماس، إزاء قضـايا التحول الديمقراطي في المناطق الفلسطينية، وموقفها من جملة القضايا المؤطِرة لعملية المشاركة في فكر الحركة وسلوكها، من قبيل: تطبيق الشريعة الإسـلامية، وطـابع السـلطة الوطنيـة، والتعددية السياسية، وتداول السلطة وغيرها من القضايا؛ بغية تكوين فهم حول ما إذا كان هناك تطور لهذه الحركة في ضوء تجربتها في الاشتراك في السياسة. ستحاول هذه الدراسة، الإسهام في مجال المقاربة بين الحركة والديمقراطية، وأيضاً في مجال البحث فـي إشـكاليات إمكانيـة ديمقراطية حماس.

3-2-2-1: تطبيق الشريعة الإسلامية

أصل بعض المفكرين الإسلاميين للدولة أمثال: طـارق البشـري (مقاربـة الجماعـة الوطنية)، وعبد الوهاب المسيري (مقاربة العلمانية الجزئية والكلية)، أحمد أبو المجد (الإسـلام الليبرالي)، والغنوشي وهويدي (المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسـان)، والشـيخ يوسـف القرضاوي (فقه الدولة الإسلامية) وغيرهم. وهي كتابات أعطت الإخـوان المسـلمين صـك الغفران للتعامل مع الديمقراطية على أنها إسلامية، بقدر ما هي أداة للأمر بـالمعروف والنهـي عن المنكر، وأن المشاركة في الانتخابات شهادة (... وأن التنافس الحزبي نـوع مـن مأسسـة الخلافات السياسية والتعاون على البر والتقوى) [(1)].

([1]) عبد الفتاح، معتز با . شـروخ فـي بنيـة الاسـتبداد العربـي، 2006/2/21 http://www.islamonline.net-politics/2006/02/article19d.htm

ويرى(سبوزيتو) أن معظم الإسلاميين يقبلون بالدولة الحديثة رغم كثـرة ملاحظـاتهم عليها، وأنهم اتجهوا مؤخراً إلى موقف سياسي مشارك تعددي، يؤيد الديمقراطية، ويناصر حقوق الإنسان، والإصلاح الاقتصادي، ورفض العنف، وتهيئة الشعب، وإعداده لنظام إسلامي بدلاً من فرضه عليهم(1)، ولم يقتصر ذلك على التنظير فقط. بل تعداه إلى الممارسة أيضاً، حيث نلاحـظ أن الإخوان المسلمين في المشرق العربي، قدموا مبادرات سياسية متطورة في السنوات الأخيرة كما ذكر سابقاً.

حماس في المقابل، تعتقد أن القانون الأساسي (الدستور المؤقت)، يجب أن تكون جميع سلطاته مبنية على التشريع، لكنها لم تناقش ماهية الحكومة التي تريد أن تؤسس لها الحركة، وما هو دور الإسلام في هذه الحكومة. وتعزو الحركة عدم وجود رؤية سياسية تفصيلية من النظـام السياسي، بعدم وجود دولة مستقلة، فقد كان الشيخ أحمد ياسين يجيب عن سـؤال يوضـح فيـه رؤيته للنظام السياسي، بقوله: "عندما تقوم الدولة أقول ما هو موقفنـا مـن النظـام فيهـا"(2)، فالمسألة في هذا الموضوع معلقة حتى إنجاز الاستقلال لدى الحركة.

وتعتبر حماس مثالاً لأهداف وأساليب الأسلمة الوسطية، فهذه الحركة تتشـارك ونفـس الهدف مع جماعة الإخوان المسلمين على المدى البعيد، ألا وهو إعمـال الشـريعة الإسـلامية كأساس للقانون الوطني، ومع ذلك فقد ألزمت الحركة نفسها مؤخراً من خلال النظام الفلسـطيني الحالي لتحقيق هذا الهدف مستقبلاً.

وفي إطار محاولة سياسيي حماس المحليين بناء سمعة كإداريين محترفين، فقد حـاولوا إزالة المخاوف من احتمال استهدافهم التعددية السياسية والضغط لفرض الأسلمة إجباريا، وعلى المستوى الوطني استمرت الحركة في التأكيد على الحكم الصالح والتنمية الاقتصـادية وضـبط الأمن والنظام، مع عدم ذكر قضايا الشريعة الإسلامية أو إرجاعها إلى موقع خلفي حتـى الآن.

---

(1) سبوزيتو، جون ل. التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة؟ (ترجمة): قاسم عبده قاسم، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2002، ص100.

(2) أبو عمرو، زياد. الإسلاميون والنظام السياسي المستقبلي، في: ما بعد الأزمة- التغيرات البنيوية في الحياة السياسـية الفلسطينية وآفاق العمل، م.س.ذ، ص122.

فعلى سبيل المثال، تحالفت الحركة في بلدية بيت لحم مع الزعيم المسيحي وهو مـن الجبهـة الشعبية العلمانية، وامتنعت عن المس بالوضع الديني القائم، فالمطاعم في بيت لحم (وهي مدينة فيها نسبة كبيرة من المسيحيين تعتمد على السياحة في دخلها) بقيت مفتوحة في رمضـان تبـاع فيها الكحول، رغم وضع حماس المسيطر على الائتلاف البلدي الحـاكم؛ كمـا امتنعـت عـن الاعتراض على الكوتا التي تعطي للمسيحيين مقاعد في المجالس البلدية في مدن عدة، وكزعماء وطنيين فقد تحدثوا في خطبهم وتصريحاتهم بلغة سياسية حديثة.

والنساء الموظفات في البلديات التي تديرها حماس عدد كبير منهن غير منقبات، ومـن غير الواضح عند بعضهم، ما إذا كان لبس الحجاب هو نتيجة توجهات، أو ضغط غير رسمي، أو خيار شخصي، أو لخليط من كل هذه الأسباب. فيما يؤكد عطا ا أبو السبح وزير الثقافة في الحكومة المنصرمة، أنه لن يجبر موظفاته على ارتداء الحجاب، ولكنه أضـاف أنـه سـيحاول إقناعهن بارتدائه[1]، محاولاً تهدئة تلك المخاوف التي أثيرت حول احتمال قيـام حمـاس بفـتح الملف الاجتماعي.

وقد تزايدت هذه المخاوف خلال الحملة الانتخابية التشريعية مـن قيـام أجنـدة ورؤى اجتماعية محافظة، ففي البرنامج الانتخابي للحركة دعت فيه إلى اعتبـار القـانون الإسـلامي المصدر الأساسي للتشريع. وقبل ذلك نُسب إلى محمود الزهار، القيادي في حماس، في مقابلـة أجرتها معه صحيفة(نيوزويك) في 30 آب عام 2005، في سياق حديثه عن طـابع السـلطة الوطنية طبقاً لرؤية الحركة، إلى أن حركته ستقيم دولة مبنية على أحكام الشـريعة الإسـلامية، وسوف تحظر رقص النساء مع الرجال، وأنه سيطلب من كل مواطن السير وفق أحكام الشريعة السارية اليوم، وأن يستند فيها الدستور، الزواج، والميراث والشراء والبيع إلى أحكام الإسلام[2]. وسادت حالة من الترقب في الشارع الفلسطيني في أعقاب فوز حماس في الانتخابات التشريعية، وتركزت تلك المخاوف على وجه الخصوص حول الأجندة الإسلامية للحركة، واحتمال توجهها

([1]) موقع حماسنا. وزير ثقافة حماس، http://www.hamasna.org/articles/hamas-ikhwan.htm

([2]) مركـز المعلومـات حـول الاسـتخبارات والإرهـاب. طـابع حماسـتان – http://ww.terrrorism-information.com/?act=articles&sid=92

إلى فرض قوانين ذات طابع ديني تحد من حركة المواطن الفلسطيني، وتفرض عليـه نموذجـاً إسلامياً محافظاً دون أن تباح له حرية الاختيار. و" فرض الرقابة على كل شيء: على مشروع حرية المرأة، على المشاريع الثقافية، على التفكير الحر، على التعدديـة العقائديـة والسياسـية والاجتماعية، وكذلك على النقد البناء" [1]وغيره.

ويعتقد أيمن طلال- المحاضر في الجامعة العربية الأمريكية – أن "إشـارات الحكومـة المنصرمة للقوانين الاجتماعية تركت تخوفاً في الشارع"[2]، إضافة إلـى تصـريحات بعـض زعماء الحركة التي أفادت_ بشكل ضمني_ بأن هناك توجهاً نحـو أسـلمة النظـام السياسـي والاجتماعي، حيث يقول أحمد أبو حلبية، القيادي في حماس أنه: "سوف يعمل المجلس التشريعي على مواءمة القوانين الفلسطينية مع روح الإسلام"[3]. كما أصدر سعيد صيام، وزير الداخلية في الحكومة العاشرة، أمراً لقوات الأمن الفلسطينية بالسماح لهم بإطلاق اللحى[4].

إن من شأن تلك التصورات أن تلقى الإعجاب لدى قطاعات في المجتمـع الفلسـطيني وبخاصة بعد صعود حماس إلى الحكم، لكنها في نفس الوقت قد تُبعد أوساطاً أخرى عن الحركة ممن لا يدعمون التصورات الإسلامية، وهو ما تنبهت له الحركة وسـعت إلـى تهدئـة تلـك المخاوف، من خلال تأكيدها وعلى لسان خالد مشعل، بأن الحركة لن تلجأ "إلى فرض الشـريعة الإسلامية، نحن نؤمن بالوسطية وبالتدرج ونؤمن بالتسامح ولا إكراه لدينا"[5]، ويؤكـد محمـود الرمحي النائب البرلماني عن حماس بأن حركته ليست متجهة "لإقامة دولة دينية"[6]، بـل إنهـا

([1]) بولس، حبيب. حماس والسلطة العلمانية أو الأصولية لا خيار آخـر أمامنـا، الحـوار المتمـدن، ع1452 بتـاريخ 2006/2/5 http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid

([2]) المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث. فـي نـدوة: الحكومـة الفلسـطينية بـين الواقـع والطمـوح http://www.paldsr.com/c1.htm

([3]) صحيفة الأيام، 2006/2/22.

([4]) الأيام 2006/4/3.

([5]) الجورشي، صلاح الدين. الحركـات الإسـلامية وتطبيـق الشـريعة: تأجيـل أم إعـادة نظـر؟ 14 أيـار 2006 http://www.nawaat.org/potail/article.php3id-article=1007

([6]) شبكة النبأ المعلوماتية. حماس تعتزم الاهتداء بالشريعة في سن القوانين، 31 كانون الثاني http://www.albayan-magazine.com/conversations/conv-21.htm

"تريد دولة مدنية، ذات مرجعية دينية، لكن بعد توفر مقومات الدولة"[1]، وفقاً لإسماعيل هنيـة. وقد جاء برنامج الحكومة التي شكلتها الحركة منسجماً تماماً مع هذه الوعود، وفي الحقيقة يقـول برنامج الحكومة "القليل عن المقاومة، ويجري القفز عن الشريعة في صمت، ويتحـدث نـواب حماس عن الشفافية والمشاكل الاقتصادية، أكثر بكثير مما يتحدثون عن بيع الكحول أو ملابـس النساء"[2]، وهو دليل على العملية التي تزحف بشكل مكثف في سلوك وفكر حماس. فهل ستقود هذه العملية الحركة للتخلي عن تطبيق الشريعة الإسلامية؟ هذا سؤال افتراضي قد يكون سـابقاً لأوانه، لكنه سؤال مشروع ومفتوح في ظل خلو برنامج الحركة من المطالبة الصريحة بتطبيـق الحدود.

إن المرجح_بتصور الباحث_ أن حماس حالياً بصدد إرجاء تطبيق الشريعة الإسـلامية، وتكتفي بتقديم سمات عامة لشكل وهوية الدولة الفلسطينية من وجهة نظر إسـلامية، وتـرفض الخوض في هذه المسألة بسبب أن الأولوية للتحرر الوطني الديمقراطي.

ويبدو أن هذا الموقف، طبقا لبعضهم، له حسابات تتعلق بموقف الحركة مـن اتفاقـات أوسلو، إذ إن تحديد تصور لشكل النظام السياسي سيستدعي تحديد الجغرافيا السياسـية للكيـان الذي سيجسده، الأمر الذي تحرص الحركة على عدم الخوض فيه؛ لأنها ترفض أي تسوية تفرط بأي جزء من الأرض الفلسطينية باعتبارها أرض وقف إسلامي[3]. علاوة على أنه يشـير إلـى عدم رغبة الحركة بالالتزام مسبقاً برؤية برنامجية تحدد شكل النظام السياسي الفلسـطيني مـن وجهة نظر اجتماعية- سياسية، تحسباً لمتغيرات الواقع وموازين القوى الداخلية، التي يمكـن أن تتيح لها مساحة أكبر في تحديد موقفها من المسائل الديمقراطية والاجتماعية، وهو ما قد يفسـر حالة الغموض للرؤية التي تقدمها الحركة لمثل تلك المسائل.

([1]) برنامج إدارة الحكم فـي الـدول العربيـة. النشـرة الإخباريـة، ع5، كـانون ثـاني-آذار 2006 http://undp-pogar.org/arabic/govnews/2006/issue5/palestine.htm

([2]) براون ، ناثان. فلسطين: حماس في السلطة، نشرة الإصلاح العربي http://www.alwatan.com.kw

([3]) أبو شنب، إسماعيل. رؤية إسلامية للمستقبل الفلسطيني، في: ما بعد الأزمة، م.س.ذ ص 127-137.

تعتقد الدراسة أن هناك مبالغة في القول: إن الحركـة سـتفرض قيـوداً علـى الحيـاة الاجتماعية للمواطنين وحرياتهم الشخصية، فلا يوجد دليل على ذلك، حيث إن ممارستها علـى أرض الواقع فيما يتعلق بالملف الاجتماعي أظهرت سياسة عملية، فهي حركة سياسية واجتماعية تعبر عن تفاعلات سياسية واجتماعية، وستتحرك وتتصرف - حسب تقـدير الدراسـة - كمـا الأحزاب الأخرى، وفق ما يعيد انتخابها ويحافظ على بقائها في موقـع التـأثير فـي المجتمـع والسلطة، فالسياسة لا تؤخذ بنهج الضربة القاضية، وقد أحسنت حمـاس صـنعاً_وهـي فـي الحكم_في أنها لم تستدرج إلى خوض حرب على السفور والخمور وغيـره، وراهنـت علـى المكاسب الصغيرة في إصلاح مؤسسات السلطة.

وقد حاولت حماس أن تهدئ من مخاوف المواطنين فيما يتعلـق بـالملف الاجتمـاعي، بالتأكيد على أنها ليست طالبان، ربما خوفاً من إثارة حفيظة النخب، وربما لأنها ما زالت تعتبـر أن الوقت غير مناسب لإثارة مشاكل جديدة مع الجمهور الفلسطيني الذي هو بطبعـه محـافظ ، محققة بذلك وعدها الذي أطلقه خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة، بعدم اللجـوء إلـى تطبيق الشريعة الإسلامية، بل العمل من خلال التدرج والمرحلية؛ إذ ليس في تجربة حماس مـا يشير إلى هذه المخاوف المفتعلة التي تهدف إلى التحريض والتشهير، بدليل اسـتيعاب الحركـة للإخوة المسيحيين وكل الفئات الأخرى، وبناء منظومة قوية معهم، كما يقول خالد مشعل(1).

بتقدير الباحث فقد سعت حماس خلال وجودها في السلطة، وحتى في المعارضة، إلـى أسلمة المجتمع، تمهيداً ربما إلى أسلمة النظام الفلسطيني لاحقاً، من خلال وسائل شكلية وبصورة تدريجية، من قبيل: استخدام الخطاب الديني في العديد من القضايا السياسية، ورفـع الرايـات الخضراء وغيرها، لأن ذلك أقرب إلى مرجعية الحركة الفكرية(جماعة الإخوان)، ولـيس مـن خلال التغيير الجذري.

3-2-2-2: علاقة الدين بالسياسة في فكر وممارسة حماس

---

(1) حـوار خالـد مشـعل مـع صـحيفة الأهـرام العربـي http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2006/khalid-meshel/khalid-ahraam.htm

حركة حماس هي حركة إسلامية قبل أي شيء، وتمارس السياسة على اعتبار أن السياسة فرع من فروع الدين الإسلامي.

وفي معرض رد الحركة على النقد الموجه لها بشأن خلط الدين بالسياسة، ومحاولتها إنشاء حكومة دينية (المرجعية الإسلامية)، فإن الحركة تفخر بأنها تخلط الدين بالسياسة. وبالتالي فإن الإسلام هو دين سياسي ونظام حضاري واجتماعي وسياسي، يتكون من مبادئ عامة لا يفرق بين الدين والدولة، وهذا يؤهل حماس وغيرها من حركات إسلامية لإدارة السلطة بكفاءة، إذا ما توفرت شروط المشاركة الحقيقية الطبيعية.

اكتسبت الحركة خبرات جديدة، من خلال تفاعلها مع كثير من الفصائل الوطنية الأخرى (تحالف العشرة مثلاً) وغيرها من تحالفات سياسية، ومالت إلى صياغة مفردات تعترف بأحقية وجود الآخر، ونشطت من خلال صناديق الاقتراع (الانتخابات الطلابية والنقابية)، وهذه التجارب علّمتها كثيرا من الخبرات، الأمر الذي انعكس مباشرة على خطابها السياسي، وأصبحنا أمام صيغة حمساوية ثانية في الألفية الثالثة، تختلف عن صيغة حماس في الألفية الثانية.

وإذا كان من الصعب، اعتبار حماس الألفية الثالثة، قد تحولت تماماً باتجاه تبني المفاهيم الديمقراطية نظرياً وعملياً، فإنه من الصعب أيضاً اعتبارها قد تخلت عن هذا الربط بين المقدس (الدين) والمدنس (السياسة)، إلا أنه بات من المؤكد أن العمل السياسي قد أخذ المساحة الأكبر في اهتمامات حماس. وهناك شخصيات في الحركات الإسلامية تعتقد أنهم يعبرون عن الإسلام، وبالتالي فإن "... الدين لا يمكن القبول بنقده، لكن لأن هناك خلط بين الدين والتنظيم، صار أيضاً ليس مقبولاً نقد التنظيم"[1]، لأن في نقده مس مباشر بالعقيدة الإسلامية. وهذا الاتجاه أيضاً موجود عند حماس، حيث يعتقد محمود الزهار- في تصريح لجريدة الحياة اللندنية في 1994/12/16 – بأن " مشروع حماس سماوي، بينما مشروع فتح بشري"[2]، وأنها على حق بضمانة إلهية.

([1]) محمد الشنقيطي. الحركة الإسلامية في السودان، م.س.ذ، نت.

([2]) خالد الحروب. حماس الفكر والممارسة السياسية، م.س.ذ.

ولا تخفي حماس ربط السياسة بالدين، وهو ما يتضح في ميثاقها الذي يتناول عدة قضايا مهمة مثل المقاومة، والحلول السياسية،والآخر السياسي، ففلسطين_على سـبيل المثـال_ أرض وقف إسلامي، أما الرشوة والاختلاسات، كما يقول الزهار، " ليست تقديراً سياسياً بـل قضـية مفصول بها دينياً"[(1)].

ربما من المفيد لحماس_برأي بعضهم_ الفصل بين السياسة والدين في تناولها لقضـايا السياسة والمجتمع، بحيث تحترم الحركة مدنية النظام السياسي الفلسطيني، وتعلن بشـكل قـاطع رفضها للدولة الدينية، باعتبار أن دخولها أخيراً إلى المجال السياسي يفرض عليها شروط ذلـك المجال وليس بشروطها الدينية، ويكون الاحتكام فيها للقانون الأساسي المدني، ولإرادة النـاخبين ولمبدأ سيادة الشعب. وقبولها بأن هذا الاختيار هو اختيار سياسي متمثلاً في فهم حمـاس للـدين وليس الدين نفسه، وبالتالي قد يرفض، وهذا لا يعطيها المبرر لاعتبار معارضيها علـى أنهـم مارقون. وفي هذا السياق، يعتقد (غراهام فولر) ضرورة " أن تكون الأيديولوجيـة الإسـلامية، عرضة للنقاش الشعبي العام، إذا ما أريد لها أن تتطور وأن تنضج وتتعامل مع العالم بمسؤولية وعلى نحو نفعي"[(2)]، وقد يكون من المفيد لحماس فحص هـذه المقولـة بمـا يخـدم التطـور الديمقراطي.

رأى بعضهم أن هذا المزج بين الديني والسياسي عند حماس، قد يعطل "عمليات دمقرطة المجتمع، ومعالجة مشكلاته الراهنة، وتبقى قابلة للارتداد عن التعددية"[(3)]. وهو ما لا يتفق معـه الباحث، بحيث أن التقدير القائم والمنطقي إلى حد ما، يقول إن الدين قد يساهم في عملية التحول الديمقراطي، فهو وسيلة للنضال ضد الظلم والاستبداد، وعند حماس وسيلة للتعبئة ضد الاحتلال، وأن الدعوة إلى فصل الدين عن السياسة، يهدف لاستئثار خصوم حمـاس بالسـاحة السياسـية، وخشيتهم من منافسة الحركة.

([1]) المعارضة الفلسطينية بين الجمود السلبي والتفاعل الايجابي، م.س.ذ، نت.

([2]) فولر، غراهام. الإسلاميون في العالم العربي: الرقص حول الديمقراطية، (ترجمة): الحارث النبهـان، أيلـول 2004 http://arabic.tharwaproject.com/node/791

([3]) جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، م.س.ذ، ص 88

قدمت حماس في الألفية الثالثة خطاباً سياسياً مغايراً، وحرصت على تقديم نفسها في انتخابات عام 2006، بصورة أكثر سياسية وأقل أيديولوجية إلا في حدود شعارها الفضفاض (الإسلام هو الحل)، وعبرت عن كفاءة تنظيمية واضحة، وعن قدرة مستمرة على تقديم الخدمة الاجتماعية للجمهور كبديل عن الفوضى الحكومية.

إن الخطاب السياسي الذي تقدمت به حماس في الألفية الثالثة، كان مغايراً لما قبل هذه الألفية، " ونجد مؤشرات على هذا، في التقليل النسبي من التعابير الدينية لصالح التعابير المدنية السياسية، والاستعداد للمشاركة في الانتخابات، واستخدام مصطلحات أحزاب حديثة، واعتماد لغة ديمقراطية ومكوناتها"(1)، كل ذلك على حساب الحيز الديني الذي أخذ يتراجع للخاف.

استطاعت الحركة أيضا " بالاستناد إلى الموروث الثقافي والفقهي وإلى الواقعية السياسية، أن تجد أكثر من مخرج لإشكالية الخطاب السياسي والأيديولوجي (المتشدد) الذي مارسته من مواقع المعارضة" (2)، ما يعبر عن مدى التقدم الذي وصلت له الحركة. بحيث أصبح الحديث عندها عن أي رؤية سياسية، لا يقع في إطار التحليل والتحريم، وإنما يخضع لمعيار ما يعرف بـ " المصالح المرسلة"، و" جلب المنافع ودرء المفاسد" وغيرها من المفاهيم التي يحفل بها الفقه الإسلامي، التي استطاعت الحركة توظيفها بشكل جيد يحسب لها، من خلال إقناع عناصرها وكوادرها ومناصريها بصحة مواقفها السياسية.

ورغم انفتاح الحركة في الآونة الأخيرة كثيرا حول آليات الديمقراطية كالتعددية، والتداول السلمي للسلطة، إلا أنه يصعب القول: أنها تحولت نحو الفصل الكامل بين المجالين: السياسي والديني، بل استمرت في الاحتفاظ بالحيزين في إطار لغة عامة. ويمكن اعتبار ذلك - من وجهة نظر الباحث_ واقعاً في سياق التأثير العميق بالجمهور والتحشيد والتعبئة أولا، ثم أنه يقع ضمن محاولاتها الحثيثة للتمايز عن غيرها من الحركات الوطنية.

([1]) جميل هلال. التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، رام ا : مواطن، 2006، ص52.

([2]) خالـــــد، تيســــــير. تـــــداول الســـــلطة تحـــــت الاحـــــتلال، 2006/12/13
http://www.majdnews.com/site/modules/news/article.php?storyid=2155

لقد بدت الحركة حريصة على استمرار هذا التشابك بين الدين والسياسة، وكأنه نوع من الحماية الحماسية للذات، بتصوير أي أذى يتعرض له عناصرها وأنصارها وكأنه أحياناً اعتـداء على الدين نفسه، بالإضافة إلى وجود اعتبارات أخرى تحكمها في تصرفاتها. بالتالي سـيكون " انتقال حماس من الخطاب الديني إلى الخطاب السياسي" صعباً عليها [1]، وإنما قـد تلجـأ إلـى المواءمة بينهما بما يخدم الهدف السياسي والمصلحة الوطنية.

إن الإشكالية التي ترافق فهم السلوك السياسي لحماس الألفية الثالثة، تكمن في الاشـتباك القائم بين الديني والسياسي، بصورة تمكنها من أن تصبح تنظيماً سياسياً مدنياً، يسعى لبناء دولة القانون والمؤسسات وليس فقط حركة هدفها إصلاح الفرد وأسلمة المجتمع. حيث يـرى شـاكر النابلسي، الكاتب والمحلل السياسي، أن أحد معيقات تطور الحركة السياسـي، يكمـن فـي أن "ثوابتها أكثر من تحولاتها، وهي بحاجة إلى وقت طويل لكي تحول الثوابت الدينية إلى تحولات سياسية". ومع ذلك يضيف النابلسي، فقد أصبح تنظيم حماس، يجيد "لعبة شد الحبـال السياسـية ورخيها، فذلك كله يعتبر تقدماً كبيراً في العقل السياسي الراديكالي الفلسطيني، وتلك علامة مـن علامات الرشد الفلسطيني"[2].

من وجهة نظر الباحث، يعبر هذا عن تحول جوهري ملحوظ في المرجعيـة الفكريـة، فحماس تنظيم عملي، لكن هذا لا يعني أن الحركة قد تبدد مكتسباتها التاريخية السياسية بـإجراء تحركات تكتيكية أو استراتيجية قصيرة النظر، من شأنها أن تؤثر سلباً على قـدرة بقائهـا فـي السلطة، وإنما ستوازن ما بين الثابت والمتغير وهو ما يفرضه موقعها الجديد.

بناء على ما سبق، يعتقد الباحث أن حماس جمعت، كما هـو حـال جماعـة الإخـوان المسلمين، بين الدين والدولة على نحو يصعب الفصل بينهما، عند قيادة عقائدية بشكل خـاص، ولأن الإسلام أجاب على كل التساؤلات في مختلف المجالات بحسـب منطقهـا، إذاً يجـب أن تشارك الحركة في الرد على كل تساؤل إجابة عملية. وحضور الدين عند الحركة، يفسر الكثير

([1]) النابلسـي، شـاكر. حمـاس الفنـادق وحمـاس البنـادق، 2006/5/24،
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=65653

([2]) المرجع السابق، نت.

من مواقفها وأفكارها محليا وخارجيا، على سبيل المثال فلسطين أرض وقف مقدسة، والتفاوض حرام، والحل الوحيد الجهاد، ومؤخرا المشاركة السياسية في سلطة غير إسلامية يخضع للمصلحة، واللجوء إلى الدين في مثل هذه القضايا، لا شك في أنه يخدم أهداف حماس السياسية، إلى جانب استخدامها له بهدف التعبئة والتحشيد للجمهور الفلسطيني.

3-2-2-3: الإصلاح السياسي

تجدر الإشارة أن حماس لم تكن تعارض مشروع الإصلاح، لكنها لم تكن تركز اهتمامها عمليا على هذه المسالة، غير أن أداء الساطة أجبر الحركة على تبني مشروع إصلاح السلطة، وتصاعدت مطالبتها بالإصلاح في مرحلة ما بعد عام 1996، عندما قامت السلطة بملاحقتها تنفيذا لالتزاماتها الأمنية، وظلت فكرة الإصلاح حية في فكرها في مرحلة انتفاضة الأقصى، وتعززت فكراً وسلوكاً مؤخراً من خلال انخراطها في النظام الفلسطيني.

ففي أعقاب الانتخابات البرلمانية، أدلى العديد من قادة الحركة بتصريحات حول الإصلاح السياسي والاقتصادي، ولكنها ظلت تستخدم عبارات عامة، وهو ما يظهر في برنامجها الانتخابي، فهي تتبنى نظرة قومية في تحقيق الإصلاح السياسي، ويتناقض هذا التوجه مع الآراء التي تعتنقها منظمات مثل القاعدة. وترى الحركة أنه يقع على عاتقها مهمة الإصلاح، ذلك أن عملية بناء المؤسسات الفلسطينية تكتنفها مشكلات سيكون لها أثرها على عملية البناء الاجتماعي، ولذلك كان من الطبيعي أن تكون قائمة الحركة في الانتخابات المحلية والتشريعية تحت عنوان " الإصلاح والتغيير"، في إشارة لحالة السلطة الوطنية ومؤسساتها وضرورة إصلاحها. وتجد الحركة نفسها أمام لحظة مناسبة للتغيير على مختلف المستويات، فاستمرار الانسداد السياسي، واستمرارها على نفس النهج مع كل ما يحدث من متغيرات يهدد دورها التاريخي، وانتظار مرحلة الفوضى هو منهج مرفوض من قبلها؛ لأن الشعب هو من سيدفع الثمن، وبالتالي أصبح وقف استمرار الانسداد، وتحرير إرادة الشعب، هما الهدفين الأساسيين في أجندة الحركة للإصلاح، والذي قد يمكنها من القيام بدورها الطليعي، باعتبار أنها تمتلك قاعدة

جماهيرية ضخمة كتيار إصلاحي، لتحقيق تغيير وإصلاح حقيقي وجذري في البنيـة السياسـية للنظام السياسي (بنية وأساليب نظم الحكم).

أكدت الحركة ومعها بقية الفصائل الفلسطينية في بيان مشـترك يـوم 2005/7/18، أن المخرج من أزمة السلطة الراهنة هو " الإصلاح الشامل والجذري للوضع الفلسـطيني، بوقـف جميع أشكال الانفلات الأمني والفوضى ومحاربة الفساد، ومحاسبة المسيئين باستخدام المال العام أو استغلال المنصب بما يكرس احترام سيادة القانون"[(1)]. فإصلاح السلطة وفق مفهوم حمـاس، يعني القضاء على مظاهر الفساد المالي الذي واكب نشأتها، وإعادة توزيـع واقتسـام السـلطة نفسها، وفق قواعد أكثر عدالة تراعي تضحيات كل طرف، وتدفع حركتـي حمـاس والجهـاد الإسلامي للانضمام إلى الإجماع الوطني(م.ت.ف بعد إصـلاحها) واعتبـار المقاومـة غيـر مستبعدة، مع الحرص على تحقيق الإجماع الوطني على استخدامها، علـى أن تكـون عمليـة الإصلاح كلية وبمرجعية فلسطينية وطنية. وعبرت عن "أهمية إجراء تغيير في النهج السياسـي العام، الذي يضمن استمرار المقاومة والنضال،" معربة عن رفضها لإجراء التغيير والإصـلاح المعتمد فقط على تغيير الشخصيات والمسؤوليات في السلطة[(2)]، وعلى أن تمر أية عملية إصلاح "بالعملية الديمقراطية، وتهيئة الشارع لقبول أي تغيير"، كما يقول ناصر الدين الشاعر، المقـرب من حماس [(3)].

وتحدث محمود الزهار في مقابلة له مع صحيفة(نيوزويك) في 30 آب عام 2005 عن الطابع الفاسد الذي تتسم به السلطة الوطنية، على النقيض من الطابع الأخلاقي لحماس، فالسلطة برأيه هي سلطة فاسدة تتعاون مع " العدو الصهيوني" ، ووفقاً لأقواله، فقد سرى الفسـاد فـي المجتمع الفلسطيني، الذي انتشرت فيه مؤخراً المحسوبية والرشوة والزنا. فـي المقابـل يقـدم الزهار حركته على أنها حركة طهورة، تسعى إلى اجتثاث مظـاهر الفسـاد علـى الصـعيدين

([1]) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. السلطة الفلسطينية بين احتمالات الانهيـار وحتميـة الإصـلاح، 2004/8/12 http://www.palestine-info.info/arabic/press/new4/e7temalat.htm

([2]) الملتقى الفكري العربي. التحول الديمقراطي في فلسطين، التقرير السنوي (5) القدس: الملتقى الفكري العربي، أيـار 2003، ص 120.

([3]) صحيفة الأيام الفلسطينية 2004/5/19، ص5.

السياسي والاجتماعي، مؤكداً أن البرنامج الخاص بمكافحة الفساد سيلقى تأييـداً واسـعاً وسـط الجمهور الفلسطيني.

في برنامجها الانتخابي[1]، أوضحت حماس رؤيتها للإصلاح والتي تتمثل في خلق مناخ مناسب تساعد في تحقيق غايات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والحفاظ علـى حـق ين النونلشر العدل والمساواة بين النونلشر العدل والمساواة بين النونلشر العدل والمساواة بين النـاس

كونها أحزاب معارضة، ثم إن التجارب تنفي ذلك[1]، وأن "حماس ببرنامجها العقائدي لا يمكنها أن تستوعب القوى السياسية (الأحزاب اليسارية والعلمانية) بما فيها حركة فتح[2].

فإلى أي مدى التزمت حماس بالتعددية السياسية والانتخابات؟ وهل هي مناورة من قبـل الحركة، أم هو تغيير فعلي في الثقافة والبرنامج السياسي لها؟

بتقدير الدراسة فإن حماس أبدت قدرة معتبرة على التعايش الإيجابي والتعاون مع سـائر الفرقاء السياسيين_مع وجود شواهد مضادة بالطبع_ ويمكن الإشارة إلى ثلاثة مواقف للحركـة تدلل على قبولها بالتعددية لا نظرياً فقط، وإنما على مستوى الممارسة العملية أيضاً، فبالإضـافة إلى تصريحات قياداتها بقناعتهم بالتعددية السياسية والفكرية، هناك ثانياً الانتخابات، إذ إن قرار الحركة بخوض الانتخابات الطلابية والنقابات المهنية والبلدية ومؤخراً التشريعية، هو اسـتعداد للقبول بالتعددية السياسية، وقد أصبحت الحياة السياسية محور النشاط السياسي الفعلي الذي يحفز كل القوى للتركيز عليه، ويؤسس لمرحلة يبدأ فيها الصراع في الدولة ذاتها على الدولة، حيث أن الانفتاح السياسي على قوى وتيارات المجتمع يعزز من مقومات مؤسسات الدولـة وشـرعيتها، وهو ما قد يساعد، إذا ما توافرت له شروط معينة، على أن يأخذ الحالـة الفلسـطينية باتجـاه الاستقرار الديمقراطي.

كان دخول حماس الانتخابات " في المواقع المختلفة فـي الضـفة والقطـاع، واحتـرام نتائجها، ومطالبتها المستمرة بالاستفتاءات الشعبية، وإعلان الالتزام المسـبق بالخيـار الشـعبي واحترامه، مهما كان مخالفاً لرأي الحركة وتوجهاتها" تطبيقاً عمليـاً لقبـول حمـاس بالتعدديـة السياسية[3]. فهي ستحترم خيار الشعب الفلسطيني، ولن تلجأ إلى القمع، ولن تلجأ إلـى العنـف لفرض رأيها أو موقفها على الشارع أو الشعب الفلسطيني"[4].

([1]) جميل هلال. التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية، م.س.ذ ص 28

([2]) أبراش، إبراهيم. استنهاض حركة فتح بين الضرورة الوطنية والإعاقات التنظيميـة http://www.fustat.com/c-hist/abrash-5-06.shtml .

([3]) خالد الحروب . التعددية السياسية، في: الفكر السياسي لحركة حماس، م.س.ذ، ص 179.

([4]) جميل حمامي. حركة حماس والعملية الديمقراطية، في: ما بعد الأزمة، م.س.ذ ص 159.

والمسألة الثالثة، التي تدلل على قبول حماس بالتعددية على صعيد الممارسة، هو تعاملها مع مختلف القوى السياسية الفلسطينية المؤيدة للتسوية السياسية (حركـة فـتح)، والمعارضـة للتسوية (اليسار الفلسطيني، والجهاد الإسلامي).

وقد أكدت حماس في بيان لها أصدرته في تاريخ 2005/7/20 أنهـا حركـة "ليسـت انقلابية ولا إقصائية، ولا تقبل أن تنفرد وحدها في الساحة، بل إن السـاحة الفلسـطينية تتسـع وتحتاج لكل ألوان الطيف السياسي وطاقاته المختلفة"[1]، وهذا الخطـاب يوضـح أن الحركـة مستمرة في تبني التعددية السياسية، ويشكل ذلك تطوراً في برنامج الحركة وثقافتها السياسية.

بعد فوزها في هذه الانتخابات، ورغم تصريحات زعماء الحركة ورموزها المؤكدة على أولوية الحكومة التشاركية، فإن مسألة التعددية أخذ يشوبها الغموض، بعد أن أخفقـت الحركـة _بغض النظر عن مبرراتها- في تشكيل حكومة وحدة وطنية، فشكلت الحكومة من لون سياسي واحد دون مشاركة الفصيل المعارض الأكبر (فتح)، أو دون شركاء ثانويين. وهـو مـا أضـر بالتعددية، وفتح الباب واسعاً أمام حالة الاستقطاب التي شوهدت نتائجهـا السـلبية مـن خـلال الصراع الدامي على السلطة بين فتح وحماس مؤخراً، فيما أُخرجت الفصائل الأخرى من معادلة الصراع السياسي، وكان ذلك مؤشراً على الوضع الخطر الذي باتت تعيشه التعدديـة السياسـية الفلسطينية، وعلى ضحالة الثقافة السياسية الديمقراطية لدى التنظيمين، وعـدم احتـرام الـرأي الآخر، وسيادة ثقافة الإقصاء والتهميش عندهما.

هذا الوضع تم تداركه بعد حوالي عام من المعاناة نزفت فيه كثير من الدماء الفلسطينية ، وعاش فيه المجتمع أصعب مراحله، حيث تم التوصل إلى اتفاق عرف باسم "اتفاق مكة" منهيـاً بذلك الاحتكار الأحادي، بما قد يفتح مرحلة جديدة في العلاقات الوطنية، بعد أن توصل الطرفان إلى القناعة بأن أحدهم لا يملك حسم الأمر لصالحه، وفي تقديرنا أن إعلان مكة لا سيما في شقه المتعلق بإنجاز حكومة الوحدة، هو أبرز نتائج هذه القناعة"[2]. وقد أكدت التجربة فـي ضـوء

([1]) أخبار المختصر، 2005/7/24 http://www.almokhtsar.com/html/news/881/31

([2]) الأزعـــر، محمـــد خالـــد. جديـــد صـــيغة مكـــة... التعدديـــة الحقيقيـــة، 2007/2/13 http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2007/02/article013.Shtml

مرحلة الأحادية الحمساوية التي هي امتداد للأحادية الفتحاوية، أن التعددية السياسية هي الخيـار الوحيد المفتوح أمام النظام السياسي، وبالتالي فإن الحكومة الفلسطينية الجديدة التي ستشكل وفقـاً لإعلان مكة ليست حكومة حماس وحدها ولا حكومة فتح وحدها، ولكنها حكومة كـل الشـعب الفلسطيني، ومن مصلحة حماس بشكل أساسي، تشكيل حكومة وحدة من منطلق مصالحها الحالية والمستقبلية. وربما يحتاج الأمر من حماس إلى تعميق التعددية السياسية داخل قاعدتها الحركيـة تحديدا والتدريب عليها، بما يضمن بلورة ثقافة سياسية تعددية ديمقراطية، تنسجم مـع موقعهـا الجديد، وبما يحقق أهدافها في المساهمة في دعم الديمقراطية الفلسطينية.

فيما يتعلق بنظرة حماس للآخر الديني، فإنها أكدت مراراً أنها تحترم المسيحيين منسجمة بذلك مع أطروحات غيرها من الحركات الإسلامية. يعتقد الشـيخ راشـد الغنوشـي، المفكـر الإسلامي التونسي، أنه لم يعد مطلوباً أن يعامل غير المسلمين كأهل ذمة، وإنما لا بد أن يقبلـوا بوصفهم مواطنين لهم كل حقوق المواطنة، تماماً مثل إخوانهم المسلمين(1). وقد انتبهت الحركـة إلى هذه المسالة مبكراً، بحيث حرصت على إقامة علاقات وطنية وعضوية مـع المسـيحيين، باعتبارهم جزءاً من النسيج الاجتماعي والسياسي الفلسطيني(2). وبالتالي فقد ترجمـت الحركـة نظرتها إلى شكل العلاقة التي ينبغي أن تربطها بالآخر الديني، وذلك عبر دعمهـا لمرشـحين مسيحيين في الانتخابات، ووضع أشخاص من الوسط المسيحي في قوائمها. فالإسلام، بحسـب رأي مشير المصري، الناطق الإعلامي باسم حماس، " لا يمنع أن نتوافق مع المسيحيين علـى المصلحة العامة للشعب"(3).

وهكذا نجد تعبير الحركة عن اقتناعها بالتعددية، ولها في حزب ا اللبناني نموذج يمكن أن تحتذي به، من خلال الانفتاح والتفاعل الايجابي مع مختلف ألوان الطيف السياسي والفكـري الملتزمة بالثوابت الوطنية؛ إذ إن الموقف الايجابي لقادة حماس من الآخر بشكل عام تعود عليهم

---

(1) فلادمان، نوع. ما بعد الجهاد: أمريكا والنضال من اجل الديمقراطية الإسلامية، (ترجمة):عبـد الـرحمن الشـيخ، ط1، مصر: دار المريخ للنشر، 2003، ص76.

(2) خالد الحروب. حماس الفكر والممارسة السياسية، م.س.ذ، ص 150-156.

(3) 2006/9/2 http://www.arab2000.net/wnewsDeatils.asp?id=312778Cid=43 حوار.

بالثقة والمصداقية الوطنية الكبيرة، وتسمح لهم بمواءمة تكتيكاتهم مع مناوئيهم السابقين، بما يعود إيجابيا على الاستقرار الديمقراطي.

يبقى واضحاً بناء على ما سبق، أن ميثاق حماس ومواقـف قادتهـا، ومشـاركتها فـي الانتخابات وتنسيقها مع فصائل المعارضة، وعدم اللجوء إلى العنف ضد السلطة الوطنية بشـكل عام في سياق تجربتها الثورية، ومساندتها للمسيحيين الفلسطينيين، ووجود فكرة لديها مفادها: أن النظام الديمقراطي التعددي يسمح لها بالوجود، وتوقيعها على وثيقة الوفاق الوطني وإعلان مكة مؤخراً، وقبل ذلك قبولها المبدئي بهذه الحقيقة وغيرها، كل ذلك يشير إلى موقف الحركة المتقبل للآخر السياسي والديني والتعامل معهما.على أن علاقة الحركة بالآخر الديني تميـزت " بأنهـا مقبولة إلى حد بعيد، وكان قبول الآخر الديني(عند حماس) أسهل من قبول الآخر السياسي"[1].

من الواضح برأي الباحث، أن حماس تقبل بالقوى السياسية الأخرى، كما تبـين خـلال تجربتها في المعارضة، باعتبارها قوى معارضة مشروعة، ويمكن الافتراض أن الحركة تنظـر إلى القوى السياسية الفلسطينية، في سياق إدارة السلطة، كحلفاء محتملين في معركة الإصـلاح السياسي والتغيير التي تطمح الحركة لإدارتها.

3-2-2-5: تداول السلطة

تساءل المفكر السياسي- محمد شحرور- عن قدرة الحركات الإسلامية على إبداع فقـه دستوري خاص بها، كأن تنص مثلاً على وجوب تداول السلطة بالانتخابات مرة كـل أربـع أو ست سنوات، لافتاً إلى أن التراث الإسلامي يذهب إلى جواز أن يحكم الحاكم مدى الحياة، وأكبر مثال هو الخليفة أبو بكر الصديق، الذي حكم حتى توفي[2]. المقصود بتداول السلطة Transfer of Power في أدبيات السياسة، الانتقال السلس للسلطة ضمن مواد الدستور[3].

---

(1) إياد البرغوثي. الإسلام السياسي في فلسطين، م.س.ذ، ص 67.

(2) http://www.sharour.org/interview-details.php?thesid=68article308

(3) البـوعينين، ريـم. تـداول السـلطة: هـل آن أوانـه؟ موقـع الوقـت http://www.alwaqt.com/blog-art.php?baid=168

أكدت حركة حماس في أدبياتها، أنها ملتزمة بالتعددية السياسية، كما ذكر سابقا، وهو ما يعد مؤشراً على قبولها بالتداول السلمي للسلطة، إلا أن تداول السلطة عنصر لم يتم اختباره في تجربة حماس، فليس بوسع أحد أن يجزم من الآن بأن الحركة مثلاً إذا ما خسرت الانتخابات القادمة فإنها ستتخلى عن مقاعد السلطة. غير أن أنها اختبرت في انتخابات الجمعيات والجامعات والنقابات، واحترمت نتائج الانتخابات عندما خسرتها، وقد دلت هذه التجارب على قبول الحركة بفكرة تداول السلطة وعدم الانقلاب عليها. وفي البيان الذي صدر عن الحركة في تاريخ 2005/7/20، أكدت أنه إذا " تقدم شعبنا بحماس نحو مواقع رسم السياسة والقرار الفلسطيني، فنحن له من الشاكرين، وإن تقدم لغيرنا من إخواننا في الفصائل، فسوف نحترم هذا الاختيار والتمثيل"[1]. وضوح هذا الموقف من تداول السلطة، هو مؤشر على انتفاء إمكانية لجوء حماس إلى العنف لإحداث التغيير، وهذا يؤهل الحركة ويعطيها الحق في المشاركة في الحياة السياسية وفي العملية الديمقراطية، وأن تكون رافداً من روافد هذه العملية.

3-2-2-6: الموقف من المرأة

يلاحظ أن الحركة لم تركز على المرأة في بداية عهدها، وهذا واضح من خلال أدبياتها، مع أنها أفردت مادتين (17،18) في ميثاقها لهذه المسألة. وقد اعتبر محمود الزهار أن هناك إشكالية في الخطاب الإسلامي تجاه المرأة، بحيث أنه ما زال قاصراً عن إبراز دورها "كي تعيش واقع الأمة"[2]. كما أن "تمثيل المرأة يكاد يكون معدوماً في الحركات الإسلامية"[3]. إلا أن الحركة مؤخراً ازداد اهتمامها بدورها، ورشحت عدداً من النساء في قوائمها الانتخابية للبلديات والبرلمان. وشددت على احترامها لها والتزامها بحقوقها الشرعية والمدنية، إلى جانب سعيها نحو إعادة وضع قانون أحوال شخصية واحد في إطار المرجعية الإسلامية، وفي إطار الحفاظ على النسيج الاجتماعي والأخلاقيات العامة، وعدم انتهاك الثوابت الاجتماعية، وتعزيز مكانتها

([1]) 2005/7/24 http://www.almokhtsar.com/html/news/886/3 أخبار.

([2]) الزهار، محمود. إشكاليات الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر، الخليل: دار المستقبل، بدون تاريخ، ص68.

([3]) العجرمي، أشرف. المرأة والانتخابات، مجلة تسامح، ع5، السنة الثانية، حزيران2004، ص115-117.

بعيداً عن التقاليد الغربية، والتأكيد على دور المرأة في القيادة الاجتماعية، وعلى شـراكتها فـي المقاومة وفي البناء والتنمية.

وتخوف بعضهم من أن صعود حماس سيؤدي إلى إضعاف المنظمات النسـوية، وأنهـا ستحاربها "بتهمة نشر الرذيلة"(1). غير أن الحركة أكدت تبنيها تفعيل دور المنظمـات النسـائية، وتوظيف طاقاتها في العمل العام، وبناء الدولة. ويعد ذلك دليل نضج وتطور للحركة فيما يخص مسألة المرأة، فتمثيلها القوي في لائحة مرشحيها، دلالة أخرى على أن الحركة تحاول الوصـول إلى مختلف فئات المجتمع، وهو ما ينفي عن الحركة صفة التعصب والانغلاق. ومع هذا، فـإن الحركة بحاجة إلى إعطاء المرأة حيزاً ودوراً أوسع على صعيد المشاركة في القيـادة تحديـداً، والمشاركة في الحياة العامة، إلى جانب مشاركتها في النضال الوطني، من خلال زيادة تمثيلهـا في الحكومة ولجان البرلمان، حيث نلحظ غياب العنصر النسوي في هذه الأجهزة باستثناء وزارة المرأة في الحكومة العاشرة، وكذلك دمجها في الأطر الحركية والتنظيمية في الحركة وهيئاتهـا القيادية.

3-2-2-7: الأحزاب السياسية

هناك مسألة أخرى باتت مناقشتها ضرورة ملحة وبخاصة بعد وصول حماس إلى الحكم، ألا وهي فكرة إنشاء حزب سياسي، قال الشيخ أحمد ياسين: " أنا أريد دولة ديمقراطية متعـددة الأحزاب والسلطة لمن يفوز بالانتخابات"، وأضاف ياسين في معرض رده على سؤال إذا ما فاز الحزب الشيوعي، ماذا سيكون موقفه؟ فأجاب: " حتى لو فاز الحزب الشيوعي، فسأحترم رغبـة الشعب الفلسطيني"(2).

تعكس هذه الأقوال رؤية عصرية لطبيعة ودور الحزب السياسي والتعددية، وقبول فكرة السعي للوصول إلى السلطة من خلال الأحزاب في إطار التعددية الحزبية، لكن مثل هذه الأقوال لا تقدم رؤية شاملة تربط بين التعددية والديمقراطية، وبين طبيعة النظام السياسي الذي تتصوره

---

(1) رامـي، مـراد. المـرأة الفلسـطينية فـي ضـوء نتـائج الانتخابـات التشـريعية الثانيـة، 2006/7/17 http://www.amanjordan.org/aman-studeis/wmview.php?ArtID=1089

(2) حمامي، جميل. حركة حماس والعملية الديمقراطية: وجهة نظر مراقب، في: ما بعد الأزمة، م.س.ذ، ص 159.

الحركة، وتكتفي بما على الحزب العمل من أجله في مواجهة إجراءات السلطة. إذ اعتبر جمـال منصور، القيادي في حماس، أن المطلوب هو تحديد واستخلاص المهمـات الخاصـة للحـزب السياسي في الحالة الفلسطينية وخصوصياتها في ظل المستجدات الطارئة، خاصة لجهة "البنـاء المدني والديمقراطي الشورى، في وجه نزعة العسكرة لدى السلطة بحكم الاتفاقـات"[1]. وينتقـد منصور في هذا السياق، ما اعترى تجربة العمل الحزبي الفلسطيني، من سمات غير ديمقراطية ألقت بسلبياتها على الواقع الراهن، وهو ما ينذر بحدوث اقتتال داخلي. فمثلاً مشـروع قـانون الأحزاب الفلسطيني، من شأنه كما يقول منصور: "أن يربك إمكانيـة نشـوء مجتمـع تعـددي ديمقراطي بالمعنى الصحيح" فالمشروع لا يشكل أرضية لبناء الديمقراطية، ويعمق الانقسـامات داخل المجتمع[2]. ولا يحدد منصور ما المقصود " بالبناء المدني والديمقراطي الشـوري"، وإن كان يشير لاحقاً إلى أهمية نشوء مجتمع ديمقراطي تعددي، يكفل حماية المجتمع من الانقسام.

إن مسألة عدم تحول الحركة إلى حزب سياسي، لم يمنعها من أن تقـوم بـدور كبيـر وتشارك في الانتخابات، هذه المشاركة التي هوجمت بشدة من قبل تنظيم القاعدة في تصريحات لأيمن الظواهري، ورداً على هذا الهجوم دافعت الحركة عن اعترافها بأن الأمة هـي مصـدر السلطة، وعن مساندتها بقوة لانتخابات حرة ونزيهة. ومن خلال التأكيد على أنها ترى أيضاً، أن القوانين التي يصدرها المجلس التشريعي، يجب أن تكون مطابقة للقانون الإسلامي، وهـو مـا يوضح مدى القلق الذي ينتاب الحركة من سن قوانين ذات منطلقات علمانية. مؤكدة أنها "ستبذل جهدها كي تكون هذه القوانين، منسجمة مع أصالة شعبنا وثقافته وحضارته، ومع قيمه وتعـاليم دينه"[3]، وفقاً لممثل حماس في لبنان، أسامة حمدان. ورغم ذلك فهي تقر بالحاجة إلى القـانون الوضعي، آخذة في الاعتبار الحقائق الاجتماعية المعاصرة، وخصوصية الوضع الفلسطيني.

([1]) منصور، جمال. أزمة الحزب السياسي الفلسطيني بين المتاح والمطلوب، في: أزمة الحـزب السياسـي الفلسـطيني، مؤتمر مواطن 1995/11/24 ط1، رام ا : مواطن 1996، ص177.

([2]) المصدر السابق، ص 178-180.

([3]) أبو الغزلان، هيثم. حماس والجهاد والانتخابات الفلسطينية: المشاركة وعدم المشاركة وآفاق المستقبل، موقع الوحـدة الإسلامية http://www.alwahdaalislamyia.net/51/aboghezlan.htm

في معارضتها لمؤسسة الحكم الفلسطينية، ركزت في جوانب منها على تطوير حكومـة نظيفة ملتزمة بالقانون، فحماس، كما يؤكد الشيخ حسن يوسف، من " أشـد المطـالبين بسـيادة القانون"[1]، وفي البرنامج الانتخابي لحماس يجري "القفز عن الشريعة بصمت، ويتحدث النواب من كتلة حماس البرلمانية عن الشفافية والمشاكل الاقتصادية، أكثر بكثير مما يتحدثون عن بيـع الكحول أو ملابس النساء"[2]. هذه الممارسات السياسية، هي بالأصل من مهام الحزب السياسي، وهو تطور لافت لحماس، سينضج الحركة أكثر فأكثر، في حال استمرارها في اللعبة السياسية.

إن عدم تحول حماس إلى حزب سياسي، لم يمنع الحركة من تعزيز التعاون، وتكـوين شراكات مع الجماعات السياسية والفكرية الأخرى التي تشارك الحركة نفس المصـالح العامـة، فسياسة التقارب التي انتهجتها الحركة مؤخراً مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس من الأمـور اللافتة للانتباه، وكذلك سياسة الرئيس محمود عباس الايجابية المنفتحة تجاه حماس.

خاتمة

على خلفية ما سبق، يمكن القول بأن حماس اقتربت من القبول بالآليـات الديمقراطيـة بشكل إيجابي، وأظهرت بوضوح نظرة إصلاحية وليست ثورية، في كيفية تصورها للمعضـلة الرئيسية التي تواجه الأراضي الفلسطينية، فهي تنهل من نفس المرجعيات التـي تنهـل منهـا الحركة الوطنية الفلسطينية، وتعمل بنفس آلياتها إلى حد ما، فوجود السمات الواردة أعـلاه فـي العمل السياسي للحركة، يتيح لها فرصا ومساحة واسعة للعمل السياسي.

إن من شأن امتلاك الحركة للقدرة على التعامل مع آليات الديمقراطية والتكيف معهـا، واحترامها لقواعد اللعبة الديمقراطية كما حددها القانون الأساسي الفلسطيني، من شأنه أن يسرع من عملية تحولها إلى حركة سياسية شعبية، إضافة إلى أن بنيتها التنظيمية الواسعة والتصـاقها بالجمهور يمكنها من توسيع صفوفها وزيادة شعبيتها، وسيكون لترسيخ هذه السمات تأثير مستمر على خيارات وبدائل الحركة مستقبلاً. لكل ما سبق، سيكون بإمكان الحركة فرض أشـكال مـن

([1]) سليم، أحمد. ترحيبا باقتراب حماس والقوى الإسلامية من م.ت.ف، مجلة تسامح، ع9 حزيران 2005، ص 144.

([2]) ناثان براون. فلسطين- حماس في السلطة، م.س.ذ، نت.

التغيير على مسار السلطة الوطنية، وإدخالها في مرحلة توازن جديد، وهو مـا عجـزت عـن تحقيقه الفصائل الوطنية واليسارية العلمانية في السابق.

الثابت أن أسلوب حماس في حسم قضايا من قبيل: طابع السـلطة الوطنيـة وهويتهـا والتعددية السياسية، وتداول السلطة وغيرها من القضايا، سيحدد ما إذا كانت الحركـة سـتقود الحالة الفلسطينية-وقد وصلت إلى قمة السلطة السياسية- في نهاية المطاف إلـى الديمقراطيـة الحقيقية، أم أنها ستفرز نظاماً استبدادياً ذا طابع إسلامي؟ وهو سؤال مشروع؛ لأن الفلسـطينيين جاءوا بحماس، ليس لأنها لا تعترف بإسرائيل، لقد انتخبوها لأنهم أرادوا تغييراً لطرائق الإدارة الذاتية في المجتمع الفلسطيني، وأنها قد تكون الأقدر على تحقيق ذلك.

هذه التطورات تنطوي على مضامين سياسية هامة أهمها:

1- في ظل تكيف حماس مع المبادئ الديمقراطية والفكرة القومية، سوف يستمر خصـومها السياسيون في إخفاء الشك حول حوافزها وصدقها، لكنه ينبغي الحكم على الحركة مـن خلال سلوكها، وليس من خلال النوايا التي ينسبها أعداؤها إليها.

2- إن الحقيقة المتمثلة في أن حماس أصبحت تظهر مرونة وانفتاحـاً عقليـاً جديـداً فـي مقاربتها المتعلقة بمسألة القانون، تعني أنه سوف يتسنى لكافة الاتجاهات في السياسـات السائدة في المناطق الفلسطينية، أن تبدأ بالدخول في نقاش تمس الحاجة إليه كثيراً حول الخطوات اللازمة لتطوير حكومة فلسطينية ملتزمة بالقانون.

3-3 مقاربة لتحولات حماس نحو السياسة العملية

استطاعت حماس التغلغل في النسيج المجتمعي الفلسطيني وتثبيت نفسـها فـي السـاحة الوطنية، والسؤال المثير للانتباه هو كيف استطاعت أن تحقق هذا الاختراق؟ وما هي الآليـات والأساليب التي اعتمدتها في تحقيق هذا التغلغل في النسيج السياسي والاجتماعي الفلسطيني؟

اعتمد منهج حماس مؤخراً على أسلوب التعاطي الإيجابي مع شروط وقواعـد اللعبـة السياسية، وهي تيار عملي وواقعي يتخذ من النتائج العملية مقياساً له، ويقبـل بمبـدأ التوافـق والتسوية والمشاركة، كما ينهل من معين الثقافة السياسية السائدة التي تقدمها البيئـة السياسـية الفلسطينية. هكذا إذا دخلت الحركة إلى لعبة التوافق السياسي التي أفضت إلى الانخراط التام في السلطة الوطنية واكتساح البرلمان.

تتوخى هذه الجزئية من الدراسة الكشف والمقاربة لتحولات حماس ومواقفها وممارساتها السياسية، من خلال تبيان مدى التحول الذي تعيشه الحركة في السنوات الأخيرة والذي كان أحد أهم سماته: الدخول في العمل العام.

ويستدل من سلوك حماس حتى الآن، أن هذا التنظيم لم يكن جامداً فـي تفكيـره حيـال التطورات الدراماتيكية خاصة بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، وانطلاق ما يسمى الحرب على الإرهاب، ثم بعد ذلك المتغيرات الطارئة على الساحة الوطنية. فالقراءة الأولى لفكـر حمـاس وممارستها يستدل منها على تغيير في مسيرتها، بما يشكل افتراقاً في جوانب منه مـع ثوابـت جماعة الإخوان المسلمين الأم، وحتى مع ثوابت ميثاق حماس نفسه.

حاولت حماس أن تتكيف مع مواقف الحركة الأم – الإخوان المسلمين- ومع الضـغوط الدولية، قبل أن توافق على دخول الانتخابات التشريعية وتحمل مسؤولية تدبير الشـأن العـام، وحرصت الحركة على الموافقة على استغلال الآلية الديمقراطية- الانتخابات – من أجل متابعة أجندتها، وفي هذه الحالة قد تعتبر السياسة العملية المصطلح المناسب لوصف هـذا الميـل؛ أي تفضيل الحلول العملية.

من وجهة نظر الدراسة، فإن هذه السياسة قد تفتح الطريق لحماس لعمل المزيـد مـن أجل تعزيز الديمقراطية، وقد تتمكن من إقامة خطاب صحي يمكن أن يثري المعرفـة الشـعبية حول المسائل السياسية – الدينية.

ولفهم العوامل والظروف التي دعت الحركة لاتخاذ قـرار المشـاركة فـي المؤسسـة الفلسطينية الرسمية وغيرها من تصرفات وسلوكيات، تنطلق الدراسة من الفهم الوارد أعلاه، في مناقشة شكل وطبيعة السلوك السياسي، الذي تتخذه الحركة في إطار تحركهـا علـى المسـرح السياسي، وقد يفسر _إلى حد ما_ إمكانية إجرائها لتحولات في مواقفها وممارساتها، أو الجمـود والبقاء على نفس أفكارها وتصرفاتها.

نظرياً، لم يحدث أن توقفت حماس عن الحديث عن الدولة الإسلامية، غير أنه مـؤخراً تبين أن هناك غياباً لهذا المعطى في خطابها، مقابل التركيز على الشأن العام. أمـا بخصـوص أدائها السياسي فقد ركزت- في بداية عهدها- على إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن فيما بعد أخذت تتجه نحو صياغة برنامج سياسي وأقرت بحق الاختلاف، وصاغت مجموعة من المطالب المرنة والتي اعتبرت ديمقراطية إسلامية، وأكدت على تلافي البعد الانقلابي كنمط وخيار للوصول إلى السلطة، والتأرجح بين كونها حزباً سياسياً حديثاً تسعى إلى إدارة الشأن العام- والذي تمكنت من الوصول إليه مؤخراً- وبين كونها حركة دعوة تحشد الناس لأغراض انتخابية، وحركة مقاومـة تناضل من أجل التحرر الوطني.

وفي ظل مراجعة حماس لتكتيكها السياسي، وإدراكا منها لحقيقة أن الأيديولوجيا على مر التاريخ تتبع السياسة والمصالح المتحولة وليس العكس، يظل السؤال مطروحـاً حـول إمكانيـة إعادة النظر في مرجعيتها النظرية، وبخاصة وجود تصريحات داخل الحركة تتحـدث عـن أن حماس حركة ربانية، ففي بيان صادر عن حماس في 22 مارس عام 2004: بعنوان: بيان للأمة بخصوص جريمة اغتيال الشيخ احمد ياسين، أشار البيان إلى الشيخ ياسين بـ " الإمام الرباني"، وأن الحركة ستمضي " حركة ربانية مجاهدة"[(1)].

بداية، ستتم مناقشة موقع السياسة العملية عند حماس، وكيف تترجمهـا فـي سـلوكها السياسي، ومن ثم تناول دمج حماس في العملية السياسية.

([1]) موقع مجلة فلسطين المسلمة الالكتروني. الفصائل الفلسطينية تدعو لمواجهة التصعيد الإسرائيلي http://www.fm-m.com/2004/apr2004/story12.htm

إن تناول هذان الموضوعان وما يترتب عليهما من نتائج، ربما يؤدي بالدراسة إلى فهم شيء عن التطور في التوجه المستقبلي لحماس خاصة على سلوك الحركة الدينية، ومدى تأثير الاعتبارات السياسية على استراتيجية العمل للحركة، على ضوء المستجدات المتتالية في الواقع السياسي الفلسطيني الداخلي والخارجي.

1-3-3: حماس بين الأيدولوجيا والسياسة

تتميز المرحلة الأولى من نشوء الحركات السياسية في المجتمعات البشرية عادة بالرومانسية، ولكن التجارب التي تمر بها هذه الحركات سرعان ما تشد بها نحو المزيد من الواقعية.

فالواقعية مطلب ملح على الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية وغيرها، التي تنشد تغيير واقع مجتمعاتها نحو الأفضل، سواء تموقعت هذه الحركات تحت قبة البرلمان كما هو شأن إخوان مصر والأردن واليمن والمغرب وغيرها، أو تموقعت داخل أجهزة الحكم قيادة وتوجيها، كما هو شأن حزب العدالة والتنمية في تركيا، أو حتى التجربة الإيرانية، ومؤخراً حركة حماس الفلسطينية، التي لم يغب عن بالها النظر إلى الواقع المتغير باستمرار، دون جمود على الأساليب التقليدية السابقة.

لاحظ بعضهم أن السبب الأول لمرونة هذه الحركات هو أنها دائماً تصور نفسها ملهماً لتحقيق العدالة، ويشير محمد الشنقيطي، الباحث الموريتاني، إلى أنه كلما كان مستوى المرونة عالياً، كان ذلك أدعى لنجاح التنظيم، ويرى أن " التنظيم الذي لا يستطيع أن يتحرر من بعض وظائفه وأهدافه المرحلية، وتبني وظائف وأهداف أكثر انسجاماً مع إمكانياته في الظروف المتغيرة، فهو محكوم عليه بالجمود، وأن التحرر من الأهداف المرحلية أو بعض الوظائف، لا يعني تحرراً من الغايات العليا التي هي مبرر وجود التنظيم"(1).

(1) محمد المختار الشنقيطي. الحركة الإسلامية في السودان، م.س.ذ، نت.

أظهرت حماس من جهتها، القدرة على قراءة المتغيرات، حتى أنها "تتكيـف مـع هـذه المتغيرات، وتستوعبها بصورة متوازنة، وقد أدارت التغير في الظروف العربيـة- والإقليميـة برشاقة وبكفاءة دون أن تفقد زمام المبادرة"[1]. ويعتقد بعضهم أن ما يعبر عن الطريـق الـذي سلكته حماس هو " استراتيجية العنف الموجه، والتعايش (مع السلطة) فـي ظـل المفاوضـات، والاشتراك المشروط (في العملية السياسية)" [2]. وقد وجدت الحركة طريقة " لتجـاوز مبادئهـا ولتغلاف سلوكها وتسوغها بتبريرات قياسية، وفي نفس الوقت تجند مؤهلات وقدرة أيديولوجيـة، من أجل التقليل من خطر الصراع الداخلي أو الانقسام التنظيمي"[3].

وتستند حماس في برامجها على الواقعية، ما أهلها إلى الوصول إلى الوضع الذي هـي فيه الآن، ويقول إسماعيل هنية إن: الواقعية السياسية "ليست جديدة على حماس"، مرجعاً إياهـا إلى عام 1989، عندما طرح الشيخ أحمد ياسين الهدنة. [4]

هذه السياسة الواقعية التي تنتهجها الحركات الإسلامية، ومن ضـمنها حمـاس، يؤكـد عليها الباحث الأمريكي (وليم جيمس) مؤلف كتاب (البراغماتية) عام 1907، حيـث يعتقـد أن "الإسلام البراغماتي "يعني التعامل بالمنظور النفعي مع الإسلام"، أي استغلال الإسلام للمنفعـة، دون التقيد بإطاراته أو شروطه. ويقول أيضاً عن الاتجاه البراغماتي: أنه اتجاه تحويـل النظـر بعيداً عن الأشياء الأولية: المبادئ والنواميس والفئات والحتميات المسلم بها، وتوجيه النظر إلى الأشياء الأخيرة: الثمرات، الآثار، الوقائع، والحقائق. [5]

سلوك حماس كما يظهر للباحث، يشير إلى الواقعية السياسية، وينبني على قراءة عميقة للواقع المحلي والإقليمي والدولي، وتُظهر قدراً غير معتاد من النزعة العملية، حيث " بدأ التيـار الإسلامي (في مناطق السلطة الوطنية) ينتهج سياسة على درجة عالية من المرونة، ويبتعد عن

([1]) خالد مشعل. 2005/4/27 http://www.alwatanvoice.com/articles.php?go=articles8id=20384

([2]) عصر حماس. م.س.ذ، نت.

([3]) المصدر نفسه.

([4]) 2003/2/27 http://ww.mic-pal.info/vipdetails.asp?id=13 حوار.

([5]) البراغماتية http://www.hmasalgeria.net/mountada/viewtopic.php?ID

سياسة مواجهة السلطة، حفاظاً على وجوده ومكتسباته، كما أخذ يركـز علـى انتقـاد الفسـاد والمحسوبية والتجاوزات الأمنية، والتنديد بممارسات الاحتلال، وشارك فـي جلسـات الحـوار الوطني"[1]، فلم يعد ينظر للحركة على أنها تنظيم عقائدي مغلق، وإنما تنظيم سياسي يؤثر ويتأثر ويستجيب للضغوط. وبالفعل فقد أثبتت الحركة قدراً عالياً مـن الحنكـة السياسـية فـي إدارة الصراع، تلك الحنكة التي مزجت بين المبدئية والسياسية (وهو أمر هام لتنظيم عقـدي)، وبـين الأداء العملي والمرونة في التعاطي مع الأحداث، دون التفريط في الأهداف السياسية أو التنازل عن ثوابتها السياسية؛ لأنها في الواقع إن " انعطفت عن مرجعيتها وما يبنى عليها من منظورات سياسية واجتماعية وثقافية، ظهرت كمن خان مرجعيته وثوابته، ولا تحتمل حماس، على غـرار التنظيمات المماثلة هذا الوصف، وبالتالي لا يصح استشراف أن تغامر هذه الحركـة، أو تبـادر بطرح سياسات ومواقف، توقعها تحت طائلة الاتهام بخيانة مبادئها وخطابها"[2].

هذا الفعل الذكي مكّن حماس من إجراء تمييز " بين الهدف العملي على المدى القصـير للدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وبين الحلم بعيد المدى لإقامة الدولة الإسلامية على جميع أراضي فلسطين"[3]، كما "قلل من الأخطار حول الخلاف الداخلي التنظيمي"[4]. ويمكن أن يشار إلى أن هذه الممارسة السياسية، شبيهة إلى حد ما بمواقف جماعة الإخوان المسلمين في الـدول العربية الأخرى، التي تسعى للمشاركة السياسية ضمن الأطر القانونية والشرعية.

يوضح هذا السلوك والنهج الذي تتبعه حماس في التعاطي مع المتغيرات_كمـا يظهـر للباحث_ أن الحركة امتلكت قدرة عالية من المناورة السياسية، ومن أمثلة ذلك استمرار الحركة في تأكيدها على الالتزام بخيارها العسكري ضد إسرائيل، غير أنها تقبل الهدنة فكرياً وعمليـاً، وهو ما يعبر عن ذكاء وانفتاح في التعامل مع الحدث السياسي.

([1]) جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، م.س.ذ، ص 105.

([2]) الأزعر، محمد خالد. ماذا ستفعل حركة حماس في المرحلة القادمة؟ مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية (الأهرام) http://www.ahram.org.et/acpss/ahram/2001/1/1/FI1E84.HTM

([3]) عصر حماس، م.س.ذ، نت.

([4]) المصدر نفسه.

أشار الباحثان (شاؤول ميشال) و(افراهام سيلا) في هذا السياق، إلى أطروحـة اسـتندا عليها في كتاباهما بعنوان: (حماس الفلسطينية: الرؤية والعنف والتعايش)[1] تـدعي أن حمـاس حركة مسيسة وذات حسابات عملية وواقعية، وليست دوغمائية تسوقها الأيدولوجيا إلى مواقـف وسياسات متهورة وغير محسوبة، وأنها حركة أبدت عقلانية وتعقيداً، تتأسس فيها عملية اتخـاذ القرارات على اعتبارات الربح والخسارة. ويقولان: إن تشابك المعضلات التي أحاطت بحمـاس قادها إلى تبني سياسة مكنّت "الحركة من المناورة بواقعية ضمن المعطى السياسي القائم، ودون التخلي في الوقت نفسه عن وجدانها الأيديولوجي".

ترى الدراسة أن حماس تمكنت من بناء استراتيجية تمزج بين المحافظة على الثوابـت السياسية، ومرونة التعامل مع المتغيرات دون التنازل عن ثوابتها، وهو ما توصل إليه كثير من الباحثين، وما ترجحه الدراسة، هو بقاء حماس ضمن هذه السياسة، بحيث لا يمكـن توقـع أن تضحي حماس بمبادئها، بما قد يؤثر على متانة وصلابة بنية الحركة ووحدتها. بل هي " أميـل إلى اشتقاق الصيغ العملية، التي تحسب أنها لا تضعها على سكة التناقض الصريح بين أقوالهـا وميثاقها، وتجنبها مغبة التعارض بين التكتيكات السياسية، وبين سياستها الاسـتراتيجية طويلـة الأجل، كما أنها أميل إلى الأخذ بالمحلية والتدرج والمرونة المحسوبة"[2].

حماس اليوم تحاول الابتعاد قدر الامكان عن الخلط بين الشعار والبرنامج السياسي، وهو ما نراه مؤخراً، حيث قدمت الحركة في حملتها الانتخابية للمجلـس التشـريعي عـام 2006، برنامجاً عملياً بسيطاً وواضحاً وهو الإصلاح، فهي " مضطرة كي تتحول إلى جسم فاعـل فـي السياسة الفلسطينية، إلى تقديم برنامج سياسي، يتسم بشيء من الواقعية"[3]. لكن هذا البرنامج لـم يكن واضحاً الوضوح الكافي بالشكل الذي يمكّن الحركة مثلاً من رفع الحصار أو من مخاطبـة المجتمع الدولي، وهو ما ظهر عند تشكيلها للحكومة.

---

[1] ( ) ميشال، شاؤول وسيلا، افراهام. حماس الفلسطينية: الرؤية والعنف والتعايش، ط1، نيويـورك: جامعـة كولومبيـا، 2000، ص 148.

[2] ( ) محمد خالد الأزعر. ماذا ستفعل حماس في المرحلة المقبلة؟ م.س.ذ ، نت.

[3] ( ) جميل هلال. حيثيات تشكيل قطب سياسي ثالث، م.س.ذ، ص 45.

بعض الخبراء في شؤون حماس، توقعوا أن يؤدي تبنيها للواقعية والعملية السياسية إلى " إضعاف الزخم الأيديولوجي، والاتجاه العسكري، وتعزيز التوجه نحو المؤسسات والانتظـام"[1]، واستيعاب الوقائع السياسية، والتعامل معها بدرجة عالية من المرونة عنـد الضـرورة، دون أن يمس ذلك ثوابتها الأساسية، وهو ما يتفق معه الباحث.

3-3-2: الدمج السياسي لحركة حماس في العملية السياسية

ثمة خلاف شديد في الأوساط الأوروبية والأمريكية حول وجهة النظر القائلة: بأن حركة حماس هي لاعب أساسي في الساحة الفلسطينية، وأنه يجب تركيز الجهـود علـى ترويضـها والتعامل معها. ولذلك فإن معظم أنصار نظرية الدمج السياسي للحركة، يتبنون عدة افتراضـات منها: أن حماس ستبقى لاعباً رئيسياً ذو جذور راسخة في البنـاء السياسـي الفلسـطيني، وأن استثناءها من أي ترتيبات سياسية سيفقد هذه الترتيبات مصداقيتها، وأن حماس مهيأة لأن تصبح لاعباً سياسياً[2]. وما زالت وجهات النظر مختلفة والجدل قائم حول صواب نظرة حمـاس فـي دخولها لعملية الانتخابات من عدمه، رغم أن الحركة دخلت بالفعل في هذه العملية بكل ثقلها.

والتحليلات تشير إلى أن إدماجها في عملية التطور الديمقراطي له نتائج بعيـدة الأثـر، وتأتي محاولات إدماج حماس في العملية السياسية، في سياق إدراك داخلـي وخـارجي، لعـدم القدرة على تجاوز نفوذ الحركة وحضورها في الشارع أو استئصالها. ومشكلة حماس حالياً، هي أن الذين شككوا بديمقراطيتها يرفضون الخيار الديمقراطي الفلسطيني.

الرئيس الفلسطيني محمود عباس هو صاحب فكرة دمج حماس في المؤسسة الرسـمية، وذلك لاعتقاده أن هذا الدمج سيعدل من مواقفها لصالح التطور الديمقراطي، وسيعطيه الفرصـة لامتلاك التفويض الشعبي لإكمال مسيرة المفاوضات، كما يمكن أن يؤدي دمجها إلـى تهمـيش دور كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس[3]، كما أنه من المرجح أن تتحول الحركـة إلـى "

([1]) عصر حماس، م.س.ذ، نت.

([2]) بن مئير، ألون. خيار حماس، صحيفة الواشنطن بوست، 2005/10/4.

([3]) أبـو سـعدة، مخيمـر. فـي انتظـار حمـاس، 2005 http:/www.project- syndicat.org/commentary/abusada2/Arabic

حركة براغماتية، إذا حظيت بفرصة أن تكون جزءاً من السياسـة الرسـمية محليـاً وإقليميـا ودولياً"[1]. من هنا يبدو أن تسييس الحركة هو الطريق الوحيد الذي يمكن من خلالـه تغييرهـا واحتواؤها، فعلى سبيل المثال، مشاركة جبهة العمل الإسلامي الأردني في العملية الديمقراطيـة، مكّن الجبهة من اكتساب المزيد من المرونة السياسية، وأصبحت تتصرف، كغيرها من الأحزاب غير الإسلامية، بل وتفوقت عليها أحيانا، ضمن المعايير التي يحددها الصراع من أجل النفـوذ السياسي.

حماس أيضا وبمجرد وصولها إلى مراكز التوجيه في السلطة الوطنية، أخـذت تتطـور شيئاً فشيئاً بحكم المسؤوليات الملقاة على عاتقها، إذ باتت تتلمس على نحـو متزايـد ضـرورة التعاطي مع باقي الفصائل الوطنية، وضرورة تناول اهتمامات وحاجات الجمهور بعين الرعاية، وهو ما من شأنه أن يسهم في عملية التطور الـديمقراطي، وعـودة الـروح لقـوى المجتمـع الفلسطيني والشارع السياسي، بما فيها فتح، التي قد تلتفت إلى ضرورة تطوير خطابها وأن تجند أفضل العناصر السياسية، بحسب رأي بعضهم، لمواجهة الكادر الحمساوي النشط في الشـارع الفلسطيني. لكن هذا لا يعني_برأي الباحث_ أن الحركة ستغير من أيديولوجيتها مهمـا كانـت الظروف، في ضوء كونها جزءاً من جماعة الإخوان، بل ستعمل ضمن تكتيك سياسي جديد لـم تعهده الساحة الفلسطينية من قبل.

يزعم تقرير لمجموعة الأزمات الدولية (كرايسز جروب) بعنـوان: دخـول حمـاس: التحديات أمام الاندماج السياسي – 2006/1/18، أن الدمج السياسي مهما كان متحدياً هو أفضل طريقة لإبعاد حماس عن الطريق العسكري، محذراً من بقاء الجمود والانسداد السياسي، لأن من شأنه دفع حماس لاستئناف هجماتها ضد إسرائيل، ودعا التقرير إلى منح الشرعية للحركـة، أو إزالة اسمها من لائحة الإرهاب، معتبراً أن ذلك قد يؤدي إلى تسهيل اندماجها السياسي. وأنـه "باندماج حماس بشكل أعمق في الحكمانية المحلية (الحكم المحلي) والوطنية (البرلمانية)، فـإن رهانها في الاستقرار الكلي، والتكاليف السياسية للانهيار سوف تقودها- تـدريجياً بعيـداً عـن

([1]) الخطيب، غسان. احتواء حماس، 2005/4/4 http://www.tharwaproject.com/node/74 موقع ثروة

المسار العسكري"[1]. بحيث يجعلها ملتزمة بالتهدئة، وقد يساهم ذلك في تقوية الجانب السياسـي للحركة، ويجعلها تكتشف فوائد لعب السياسة، وترى مجموعة الأزمات الدولية، أنه يمكن للتكامل أو الاندماج السياسي " أن يؤثر على استشرافها للمستقبل وعلى سلوكها، وفي براغماتيتها، وحتى في رغبتها للتعامل مع إسرائيل"[2]، وهذا صحيح إلى حد كبير، بحيث نرى أن اللغـة السياسـية للحركة في مخاطبتها إسرائيل أصبحت مؤخراً أقل حدة وأكثر مرونة.

الاتجاه الآخر في سياق نقاش إمكانيات دمج حماس، هو المشكك في مدى نجاح إشـراك الحركة في السياسة الرسمية الفلسطينية، حيث يزعم الباحث الأمريكي(مايكل هيرتزوج) فـي مقال له بعنوان: (هل يمكن ترويض حماس؟) أن مشاركة الحركة في المجرى الرئيسي للحيـاة السياسية الفلسطينية، لن يدفع الحركة إلى تعديل أهدافها (الراديكالية)؛ لأن الشروط الضـرورية لاجتذاب الجماعات (المتشددة) حسب رأيه، غائبة في الحالة الفلسـطينية. أمـا (ماثيوليفيـت) صاحب كتاب: حماس- الحياة السياسية والعمل الخيري والإرهاب في خدمة الجهاد، فيـرى أن هدف حماس من المشاركة هو تحقيق أهدافها فقط[3]، وهي أهداف لا تصب في مصلحة التطور الديمقراطي.

الثابت أن الحركة لم تكن جامدة أبداً بل اتسم سلوكها بالديناميكية والواقعية، وهـو مـا يشاهد في التحولات التي طرأت على تفكيرها وسلوكها، بحيث أنها شاركت في العمل المجتمعي والخيري، ودخلت الانتخابات التي اعتبرتها في عهد أوسلو خدماتي، وأخيـراً اشـتركت فـي الانتخابات المحلية الوطنية كسبيل للاندماج في مركز صنع القرار الفلسطيني.

ليس هناك ما يضمن بأن استراتيجية الدمج هذه سوف تنجح، ولكن حتى الآن لا يوجـد بديل يمكن تطبيقه بنجاح، وينبغي بذل الجهود لاختباره، وإعطـاء الفرصـة لحمـاس الحاليـة

([1]) كرايســـز جـــروب. دخـــول حمـــاس: التحـــديات أمـــام الإدمـــاج السياســـي 2006/1/18 http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=388681=6

([2]) المصدر نفسه.

([3]) نشرة الإصلاح العربي http://www.alwatn.com.kw/arb/default.aspx?isu=200602000005#a2

ومراقبتها، فالمؤشرات تدل على أن الحركة مثلاً على استعداد للعيش تحت حكم القانون، وأن تحترم التشريعات الصادرة عن البرلمان.

ويتفق مؤيدو ومعارضو دخول حماس في مؤسسات السلطة السياسية، بأن الإقدام على مثل هذه الخطوة، سيكون نقطة تحول إيجابي في تطورها التنظيمي، وبالتالي في صالح التطور الديمقراطي، رغم أن الحركة تعلن بوضوح وباستمرار بأن المقاومة ثابت أساسي لن تتخلى عنه.

من هنا يمكن الافتراض أن لعبة السياسة بالنسبة لحماس، تعني استكمالاً للكفاح المسلح وليس بديلاً عنه، وهو ما حرصت الحركة التأكيد عليه في كل مناسبة، وبخاصة بعد وصولها إلى البرلمان وتشكيل الحكومة، ويتوقع أن تستمر الحركة في التمسك بهذه الصيغة، طالما استمرت إسرائيل في سياساتها العدوانية، وطالما لا ترى أن هناك أفقاً سياسياً يساعدها في عملية التكيف التي بدأتها مع النظام الفلسطيني.

والواضح أن انخراط حماس في العملية السياسية، شأنها شأن أي حزب سياسي آخر، سيخضع سلوكها لاعتبارات السياسة الواقعية وبالتالي تعديله، وأن أهدافها بمجرد وصولها لسدة الحكم قد تختلف عن أهدافها وهي في صفوف المعارضة، ولا تستبعد الدراسة احتمال تحول الحركة نحو البحث عن حل سياسي، وهو افتراض له مبرراته ضمن معطيات السياق الفلسطيني الراهن.

ولا شك في أن الاشتراك في السياسة، قد أدخل اعتدالاً جزئياً في خطاب حماس، وفي المرحلة السابقة للانتخابات أظهرت سياسية عملية واضحة، وتمسكت إلى حد كبير بالتهدئة رغم مواصلة إسرائيل عدوانها، ومن الممكن أن توفر هذه المؤشرات الفرصة الكافية للحركة، للالتفات لمسألة البناء الداخلي بكل أريحية.

الخاتمة

من الواضح أن خطاب حماس ذات المرجعية الإسلامية الصلبة، ارتكز سابقا إلى الديني أكثر منه إلى السياسي، ومؤخراً حدث العكس، بانخراطها في النظام الفلسطيني، وهو ما يشـير إلى انتصار السياسي العملي على الجانب الأيديولوجي، وهذا من شأنه أن يفتح الطريـق أمـام الحركة لعمل المزيد من أجل تعزيز الديمقراطية. لكن هذا لا يعني تخليهـا عـن أيـديولوجيتها وسلوكها العملي يؤكد ذلك، إذ أن تحرك حماس يأتي في إطار السياسة العامة للحركة، بالعمـل على تحقيق مصالح الشعب الفلسطيني دون المساس بالثوابت فيهـا، وفـي التجربـة السياسـية والنضالية للحركة ما يدعم هذا الطرح، حيث سبق أن تعرضت إلى ضربات موجعـة، إلا أنهـا واصلت عمليات المقاومة المختلفة بشتى الوسائل. فالواقعية كما تفهمها الحركة لا تعني التنـازل عن الثوابت، غير أن السلطة السياسية تفرض على الحركة سلوك إخواني واقعي لا تفتقر إليـه، كما تفرض عليها تكييف سياساتها وأساليب عملها مع منطق السلطة، حتى يمكنها النجـاح فـي الحلبة السياسية، وتحقيق الفاعلية السياسية، وهو أسلوب سيسهل عليها تناول آليات الديمقراطيـة والتعامل معها بإيجابية.

الفصل الرابع

حماس والمشاركة السياسية وتشكيل الحكومة

1-4 حماس والنظام السياسي الفلسطيني

4-1-1 رؤية حماس لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية

4-1-2 حماس والمسألة الوطنية

4-1-2-1 فكر حماس المقاوم

4-1-2-2 حماس والتسوية السياسية

4-1-3 سياسة السلطة تجاه حماس وردود فعل الأخيرة

4-1-3-1 سياسة المواجهة بين الطرفين :- حماس والسلم الأهلي

4-1-3-2 سياسة الاحتواء

4-1-3-3 سياسة الحوار الوطني

4-1-4 حماس والعمل المجتمعي والإعلامي

2-4 حماس والمشاركة في النظام السياسي

4-2-1 حماس والانتخابات المحلية

4-2-2 قرار المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام 2006

4-2-3 الوضع الفلسطيني – الفلسطيني عشية انتخابات عام 2006

3-4 الحكومتان الفلسطينيتان العاشرة والحادية عشرة

4-3-1 تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة

4-3-1-1 الحصار

4-3-1-2 حرب الصلاحيات

4-3-1-3 وثيقة الأسرى

4-3-1-4 إضراب القطاع العام الفلسطيني

4-3-2 الحكومة الحادية عشرة

4-3-2-1 اتفاق مكة

4-3-2-2 تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

4-3-3 حماس والبرلمان

4. حماس والمشاركة السياسية وتشكيل الحكومة

4-1 حماس والنظام السياسي الفلسطيني

شهد الحقل السياسي – ولا يزال- جدلاً سياسياً فيما يتعلق ببنية النظام السياسي، وآليات عمله، ومستقبله، وشكل العلاقة بين أطرافه، وتناقش هذه الجزئية توجهات واستراتيجيات حماس وعلاقاتها مع السلطة الوطنية، وكيف تطورت هذه العلاقة؟ والضـوابط التـي تحكمـت فـي معارضتها للسلطة وتعايشها معها؟ وأثر هذه العلاقة على النموذج الديمقراطي؟

بعد إنشاء السلطة الوطنية عام 1994، كانت رؤية حماس مرتبكة في كيفيـة التعامـل معها، رغم أنها طرحت مسألة المزاوجة بين مرحلتي البناء الديمقراطي والتحرير الوطني، لكن الغموض شاب هذه العلاقة، فأصبحت غير واضحة لأن حماس كانت آنذاك منغمسة في الكفـاح المسلح إلى الحد الذي لا يمنح مساحة لأي عمل آخر. ويرى الباحث أن هذه العلاقـة تنـدرج ضمن ثلاثة محاور رئيسة هي:

أولاً- رؤية حماس للمنظمة والسلطة الوطنية

استند الموقف بين السلطة وحماس على مجموعة عوامل، أهمهـا عـاملان أساسـيان ساهما في رسم طبيعة العلاقة وحدودها بين الطرفين. ويتمثل هذان العاملان فيما يلي:

1- رؤية حماس لمنظمة التحرير.

2- موقف حماس من المسألة الوطنية. وتتناول:

أ. المقاومة المسلحة في فكر حماس.

ب. التسوية السياسية.

ثانياً- سياسة السلطة تجاه حماس وردود فعل الأخيرة:

1- سياسة المواجهة بين الطرفين.

2- سياسة الاحتواء.

3- سياسة الحوار الوطني.

ثالثاً- حماس والعمل المجتمعي والإعلامي.

وهي موضوعات ستناقشها الدراسة، بما يفيد الهدف الذي يتوخاه الباحث.

4-1-1: رؤية حماس لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية

منذ انطلاقة حركة حماس، لم تر الحركة أو منظمة التحرير فائدة تذكر من انخراط الحركة في المنظمة، حيث أن حماس تبنت الكفاح المسلح لتحرير كل فلسطين، فيما تبنت المنظمة تسوية تفاوضية على أساس حل الدولتين وهو ما صعب الأمور، وأوجد الخلاف بينهما. ويوضح عبد العزيز الرنتيسي، القيادي في حماس، أن الخلاف مع المنظمة " يتمحور حول قبولها بحل لدولة مزدوجة (حل الدولتين)" [(1)]، فيما رأى بعضهم أن سبب الخلاف هو" عدم اعتراف الإخوان بالمنظمة كممثل شرعي"[(2)]. كما أن المنظمة والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات تحديداً ، لم يكن بحاجة إلى حركة لا تعترف باحتكار المنظمة للتمثيل الفلسطيني وحرية اتخاذ القرار، معتبرا أن حماس تدين بالولاء لجماعة الإخوان المسلمين، وليست مرتبطة بالمحلية الفلسطينية، وهو ما دأبت حماس على نفيه.

إن قرار حماس دخول منظمة التحرير جاء فيما بعد، كما يؤكد رائد نعيرات، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، " متلازماً مع قرارها بالمشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية المقبلة"[(3)]. حيث إنه بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، أعطى موضوع انخراط حركتي حماس والجهاد الإسلامي في المنظمة معنى وأهمية، وقد دعت حماس

([1]) والاش، جون، والاش، جانيت. الفلسطينيون الجدد: الجيل الناشئ من القدس.م.س.ذ، ص 273.

([2])إياد البرغوثي. الحركة الإسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديد، م.س.ذ، ص 43.

([3]) نعيرات، رائد . دخول حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى (م.ت.ف): الآفاق والتحديات. في ندوة منظمة التحرير من جديد: فتح وحماس الأزمة، ص9، 2006/5/3
http://www.alburaq.org/showdetails.aspx?type=pub

لإصلاحها، ولإعادة النظر في موضوع صياغة م.ت.ف من جديد، لتكون بمنزلة الجامع الوطني الكبير للشعب الفلسطيني. وهذه الدعوة اكتسبت أهميتها من قبول حماس للمنظمة كمرجعية وطنية عليا للشعب الفلسطيني، شريطة إعادة بناء المنظمة عبر انتخابات في الداخل والخارج، وإحياء مؤسساتها وتأكيد الديمقراطية في تشكيل هذه المؤسسات، ومعالجة البرنامج السياسي للمنظمة وميثاقها، وأن أي تعيينات بالتوافق، عليها أن تأخذ في الاعتبار نتيجة الانتخابات الأخيرة، الأمر الذي رأى فيه بعضهم، رغبة حمساوية في إعادة صياغة المنظمة وفقاً لرؤيتها السياسية والأيديولوجية.

ولم يتبلور موقف واضح لحماس من المنظمة بداية انطلاقة الحركة، حيث تفاوتت المواقف ما بين القبول المشروط بالمنظمة والرفض، فميثاق حماس وتحديداً في المادة (27) أشار إلى المنظمة بصورة غامضة ومطمئنة في آن واحد، عندما قال أن: (المنظمة من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية)، ولكن هذا الميثاق يرفض الطابع العلماني للمنظمة بالقول: (إننا لا نستطيع أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية... ويوم تتبنى المنظمة الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها...). وهو موقف ناجم عن التمايز السياسي والديني، وهو ما يعني بأن حماس هدفت إلى أن تتمايز بهذا التصور عن المنظمة سياسياً وهو مبرر وجودها، وفي نفس السياق أرادت أن تبين أنها لا ترغب أن تكون بديلاً، وأن تتمايز أيضاً فكرياً، "بهدف الحشد السياسي التنظيمي" [(1)]، وهذا يشير إلى مدى تناقض برنامج حماس مع برنامج المنظمة، الذي كان أحد أسباب عدم انخراط حماس في النظام الفلسطيني الذي كانت تمثله المنظمة.

وهكذا نلاحظ غياب الموقف الصريح من صدقية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، والحرص على العمل من خارجها، "مراهنة على تآكل المنظمة وعلى إمكانية تحقيق غايتها من خلال تطوير وتفعيل ثقلها في الشارع الفلسطيني" [(2)]، فالحركة لم تركز صراحة على أخذ مكانة المنظمة، إلا أنها دعت إلى إجراء تغيير جذري وعميق وشامل في منطلقات وأهداف المنظمة

([1]) المصدر السابق، نت.

([2]) نوفل، ممدوح. آفاق الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، السياسة الفلسطينية، ع14، 1993، ص 62.

لتصبح مختلفة جذرياً عما هي عليه، مشترطة "تخلي المنظمة عن برنامجها السياسـي الخـاص بالتسوية مع إسرائيل"[1]. فإذا حدث ذلك فإن الحركة ستعترف بالمنظمة كـ "كيان معنوي يجمع الفلسطينيين جميعاً ويوحد جهودهم وأعمالهم"[2]، طبقاً لأسامة حمدان، وبالتالي يكـون بمقـدور حماس الدخول إلى المنظمة. وفي مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين أوضح أنه لا يمانع مـن كـون م.ت.ف هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، إذا ما تخلت المنظمة عـن منهجهـا العلمـاني وبرنامجها السياسي[3].

هذا يدل على أن تعاطي حماس مع المنظمة كان تعاطياً أيديولوجياً بالدرجة الأولى، أما التعاطي السياسي الفعلي فكان في عام 1990، حين تحدثت الحركة بنغمة تصالحية وطالبت بـ 40%-50% من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، مشترطة إلغاء البرنامج السياسي للمنظمـة (بيان إعلان الاستقلال لعام 1988). ففي مذكرة وجهتها حماس للمجلس الوطني في نيسان مـن عام 1990، حددت الحركة الشروط التي على أساسها يمكن الدخول في المنظمة، وهي عشـرة شروط من أهمها: اعتماد الكفاح المسلح خياراً وحيداً لتحرير كل فلسطين، إضافة إلى أن تمثـل في المجلس الوطني بنسبة تتراوح بين 40% و 50%، وقد شكّل هذا الطرح " خياراً للانفـلات من الضغوط، ولعلمها أنها إذا لم تحصل على هذه النسبة، فإن دخولها إلى المنظمة لـن يكـون أكثر من ديكور سياسي"[4]. وسنلاحظ فيما بعد كيف غيرت حماس موقفها من المشاركة بالنظام الفلسطيني عندما دخلت الانتخابات التشريعية.

كانت هذه المطالبات، برأي بعضهم، مصممة بوضوح لكي تقابل برفض المنظمة لهـا، فقد رأت المنظمة في تلك الشروط، محاولة من قبل حماس لـ " تغيير قوانين اللعبة السياسـية" داخل الحقل السياسي[5]، وإحداث تغيير كبير فيها يحقق لها أهدافها.

([1]) خالد الحروب. حماس الفكر والممارسة السياسية، م.س.ذ، ص 107.

([2]) بلقزيز، عبد الإله. من اجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، ع246، ص111.

([3]) جبارة، تيسير. دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، دار الفرقان، 1992، ص120.

([4]) رائد نعيرات، م.س.ذ، نت.

([5]) هلال، جميل. التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، م.س.ذ، ص 56.

تعمقت الخلافات بين الطرفين مع مؤتمر مدريد عام 1991، وانتقدت الحركة قـرارات المجلس الوطني في الجزائر في أيلول عام 1991، وهي الدورة التي أقرت المشاركة في مؤتمر مدريد، بل وصل الأمر للتحفظ على شرعية المنظمة، وهو ما ظهر خلال لقاء حماس وفتح فـي الخرطوم في يناير عام 1993.

هذا يوضح أن رؤية حماس للمنظمة اتسمت بالتغير تبعاً للتطـورات المسـتجدة علـى الساحة الوطنية، فمن رفض للمنهج العلماني للمنظمة، واشتراطها تخلي المنظمة عن هذا الـنهج كشرط ليس بالوحيد لدخولها، تطورت رؤيتها لتقبل المشاركة في المنظمة عام 1990، بشـرط حصولها على نسبة محدودة في المجلس الوطني، وهو ما يشير إلـى انتقـال الخـلاف حـول المشاركة في المنظمة من الرفض الأيديولوجي إلى الخلاف على الحصص داخل المنظمة، وهو دليل على تطور أداء الحركة السياسي النفعي.

بعد توقيع اتفاقات أوسلو، رأت حماس أن المنظمة قد "فقدت شرعية التمثيل الفلسـطيني الكامل"، وفق تصريح أسامه حمدان[1]،ويستشف من هذا التصريح أن حماس وبعد إبرام صـفقة اوسلو، بدأت بالطعن في شرعية المنظمة التمثيلية وفي مرجعيتها الوطنية، أما قبل هذا التـاريخ فقد كانت تعارض الخط السياسي للمنظمة.

في أواخر تسعينيات القرن الماضي وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، أخذت حماس بالمطالبة بإعادة هيكلة المنظمة وإصلاحها كشرط للانضمام إليها.

كان التطور الأبرز فيما يتعلق برؤية حماس للمنظمة في حوار القاهرة عام 2005، وتم طرح انضمام حماس مجدداً للمنظمة، وما شجع على ذلك هو قبـول حمـاس بـ ـ "أساسـيات المشروع الوطني"، وإعلانها الاستعداد للانخراط في مؤسسات النظام السياسـي الفلسـطيني[2]، بشرط إصلاح المنظمة. وخلال مفاوضات القاهرة التي سبقت الانتخابات التشـريعية الأخيـرة، طالبت حماس بأن تكون نسبة تمثيلها في كل هيئات المنظمة بـ ـ 40%، وبعد أن أصبحت تشكل

([1]) عبد الإله بلقزيز. من أجل إعادة بناء م.ت.ف، م.س.ذ، ص112.

([2]) مجلـــة رؤيـــة. مســـتقبل المشـــروع الـــوطني الفلســـطيني 2005/11/12 http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page6.htm

الأغلبية في البرلمان بنسبة 59% من مجمل مقاعد البرلمان[1] بعد تلك الانتخابات، يبرز السؤال التالي: هل ستقبل الحركة بنسبة 40% السابقة ؟

تعترف حماس بأن المنظمة أبرزت الهوية الوطنية في الصراع مع إسرائيل، ثـم إنهـا تحمل مشروعاً وطنياً جامعاً، غير أن هذا المشروع الذي كانت تحمله المنظمة قد أصابه الخلل، وبالتالي لا بد من إشراك الجميع لإعادة بناء هذا المشروع من خلال المنظمة بعـد أن تـدخلها حماس والجهاد الإسلامي. وبالتالي فإن هدف حماس من وراء دخول المنظمة، هو بالأساس قطع دابر " التفرد في الشأن الفلسطيني، وما يرتجى أن تكون هذه المؤسسة بيتاً جامعاً لكـل الشـعب الفلسطيني، ولكن بعد إعادة صياغة سياستها"[2] ، كما يؤكد الشيخ حسن يوسف، القيـادي فـي حماس. حيث ستصبح المنظمة _عند دخول الحركة إليها- من حيث الشـكل " ممـثلاً شـرعياً للفلسطينيين في الضفة والقطاع وكذلك في الخارج، أما من حيث المضمون فنأمـل أن تصـبح المنظمة أكثر فاعلية بعد تحديد الثوابت، وبعد تخليصها من البيروقراطية المميتـة والأمـراض الفتاكة الأخرى"، بحسب أقوال محمد غزال، القيادي في حماس[3].

ولا شك في أن انضواء حماس داخل أطر ومؤسسات م.ت.ف، سيعطيها دفقـاً جديـداً مؤثراً يغذي تجربتها في ظل ارتقائها مواقع المسؤولية، ويوفر لها سبل النجاح في إطار قاعـدة اللعبة السياسية التي توافق عليها الفلسطينيون. إضافة إلى أنها ستستفيد من المنظمة في علاقتهـا بالجامعة العربية ومن الشرعية الدولية، وهذا يحتاج بحسب تصور الباحث،إلى أن تعدل الحركة من موقفها إزاء الاعتراف بالشرعية الفلسطينية (المنظمة)، حتى نكون في وضع تقلع به حكومة الوحدة الوطنية التي تم التوافق عليها مؤخراً في اتفاق مكة، وفي الوقت نفسه يحفـظ شـرعية

([1]) للمزيـد حـول نتـائج وإحصـائيات الانتخابـات التشـريعية 2006 أنظـر: الانتخابـات المركزيـة- فلسـطين http://www.elections.ps/atemplat.aspx?id=466

([2]) يوسف، حسن. تعقيب على ورقة د. رائد نعيرات: (دخول حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى (م.ت.ف) الآفـاق والتحديات، في: مركز البراق. ندوة منظمة التحرير من جديد: فتح وحماس الأزمة، م.س.ذ، ص34.

([3]) فلسطين المسلمة. الملف 2 حوار مع محمد غزال http://www.fm-m.com/2005/jun2005/story20.htm

المنظمة التي تعتبر المخزون الاستراتيجي للشعب الفلسطيني، والبناء على هذا الإنجاز وليس هدمه، " خصوصاً أن المنظمة أصبحت الهوية الدولية للكينونة السياسية الفلسطينية"[1].

يرى الباحث أن حماس لم تنزع إلى الدخول في علاقة إقصاء مع م.ت.ف أو أي من فصائلها، بل إنها دخلت في حوارات تهدف بالأساس إلى المشاركة في الإطار الجامع للمنظمة بما يتناسب مع أهدافها وأيديولوجيتها، ما يعكس إدراكها لحدود اللعبة السياسية التي يمكنها التحرك في مجالها، دون أن تقصي نفسها بالمطلق عن التأثير في البيئة السياسية الفلسطينية وتفاعلاتها. ساعدها على ذلك أنها لم تكن داخل إطار المنظمة، بل كانت مستقلة تماماً عنها، وهو ما جعل من محاولة احتوائها في بنية المنظمة أمراً حيوياً لقيادة المنظمة، فهي قوة سياسية كبيرة تعمل بعيداً عن تأثيرات المنظمة، ولعل هذا يفسر حقيقة الصدام بينها وبين السلطة الوطنية، باعتباره أحد مظاهر الصراع للسيطرة على النظام الفلسطيني.

حالياً تدرك حماس جيداً أن عملية بناء المنظمة ليس في المستطاع، لذلك تعطي الاهتمام الكافي لإنجاح حكومة الوحدة الوطنية، وإعطاء دور أكبر للرئيس محمود عباس في أية مفاوضات محتملة، بهدف تمكين نفسها من السلطة والاستيلاء عليها من خلال الانتخابات العامة القادمة، عندها تصبح مسالة السيطرة على المنظمة مسألة وقت فقط.

4-1-2: المسألة الوطنية

منطق حماس في فهمها للقضية الوطنية، هو منطق يستند إلى أساس ديني، وتتعاطى مفهوم الوطنية على أنه مكون من مكونات الأيديولوجية الإسلامية، ففي ميثاقها (المواد6، 7، 12)، حرصت الحركة على الحصول على الشرعية السياسية، من خلال تأكيدها على فكرة الوطن وتأييد فكرة الدولة الوطنية، وهي تنظر إلى فلسطين على أنها مشكلة إسلامية عامة قبل كل شيء. وهي بهذا تدمج الحركة بين الوطنية والإسلام، فالوطنية من وجهة نظر حماس جزء من العقيدة[2]، وقد تبنت شعارات إسلامية حول القضية الوطنية مثل: كون فلسطين أرض وقف

([1]) مجلة شؤون تنموية. الفرص والعقبات أمام نظام سياسي متعدد، ع31، رام ا 2005/2/26، ص61.

([2]) المادة 12 من ميثاق حماس أكدت بوضوح على أن الوطنية "جزء لا يتجزأ من العقيدة الدينية".

إسلامي، وهذا المنطلق الإيماني أدخل الحيوية لفكرة التحرر الفلسطيني. ولتوضيح موقف حماس من المسألة الوطنية تتطرق الدراسة إلى تناول جزئيتين همـا: المقاومـة المسـلحة والتسـوية السياسية، وذلك لارتباط مرحلتي التحرر الوطني والتغيير الديمقراطي في فكر الحركة السياسي وممارستها.

4-1-2-1: المقاومة المسلحة في فكر حماس

احتل الكفاح المسلح موقعاً مركزياً فـي فكـر الحركـة وممارسـتها واسـتراتيجيتها، وخصوصاً بعد تشكيل كتائب عز الدين القسام التابعة للحركة عام 1992، وشكلت هذه الممارسة مصدراً مهماً من مصادر شعبية الحركة ومعياراً أساسياً للشرعية السياسية، في مقابل تشـكيلها نقطة التماس الأكثر حساسية وخلافية مع المنظمة أولاً، ومع السلطة الوطنية فيما بعد.

وتعرف الحركة نفسها على أنها حركة مقاومة تعمل لتحرير الأرض الفلسطينية المحتلة بالمقاومة المسلحة، وتعتبر السياسة الداخلية هدفاً ثانوياً مقارنة بالتحرير؛ فالمقاومـة فـي فكـر الحركة هي جزء من الالتزام بالواجب الشرعي لمقاومة الاحتلال، معتبرة وجود إسرائيل شـراً مطلقاً لا يمكن القبول به كأمر شرعي مهما طال الزمن، رافعة طبيعة التناقض معه إلى درجـة التناقض الوجودي. وسعت الحركة إلى توطيد "شرعيتها، من خلال الأهميـة الدينيـة للكفـاح المسلح، ببعده الإسلامي (الجهاد) والتاريخي، وقد ربطت ضرورة الجهاد بالولاء الديني"[(1)]، وقد أدى بروز حماس على الساحة الوطنية إلى تطور النضال الفلسطيني، حيث أدخلت إليه عنصراً فكرياً وأيديولوجياً وسياسياً، كما أثّر الحدث كثيراً في مجرى التجربة الكفاحية الفلسطينية_ ومـا زال يؤثر_ بل لقد أحدث انعطافة جادة في مسيرة هذا النضال، كانت لها نتائج هامة على شـتى الصعد، في حياة الشعب الفلسطيني ومسيرته.

والواقع أن المقاومة باتت بمثابة أيديولوجية في الوعي الفلسـطيني، وتفسـير ذلـك أن استمرار المقاومة يستهوي الجمهور، ويفتح الطريق لأي تنظيم يتبنـى هـذه الوسـيلة لتحقيـق نجاحات جماهيرية لصالح طرحها السياسي، حيث أصبحت الحركة في أعين الشباب الفلسطيني

([1]) عصر حماس، م.س.ذ، نت.

- في مرحلة ما- وريثاً طبيعياً لمشروع فتح، كما كان استمرار التأييد للكفاح المسلح كنوع مـن الرد الغريزي للمحافظة على الذات. وفي هذا السياق يقول علي الجرباوي، المفكر الفلسـطيني، أن المقاومة جاءت لإكمال " الحلقة وتربط الفكر والقول بالعمل"، بحيث بدت حماس مـن أكثـر التنظيمات الفلسطينية انسجاماً مع الذات[1] في هذا الإطار.

عملت الحركة على تسويق شرعية مقاومتها للاحتلال، مستندة في أغلب الأحيـان إلـى الشرعية الدولية، حيث أنها قدمت خطاباً يحرص على "استمالة الـرأي العـالمي إلـى حقهـا المشروع في المقاومة بكل الحجج"[2].

على مدى سنوات من المقاومة، تمكنت حماس من اكتساب الخبرة على الأرض، حيـث تطور العمل العسكري تطوراً موضوعياً، سواء من حيث أنماط العمل في المقاومة أو أدواتهـا، علماً بأنه لا يوجد عوامل إسناد خارجية، بل تعتمد فقط على عوامل ذاتية، إضافة إلى الاسـتناد إلى خلايا سرية مستقلة، واعتبار كل خلية سرية، بمثابة جناح عسكري مستقل، بحيث أن سقوط خلية سرية لا يلحق الضرر بباقي الخلايا[3]. كذلك تطورت حماس على صعيد أدوات المقاومة، من خلال استخدام وسائل قتالية حديثة مثل: بنادق أم16 وصواريخ القسام، وصـواريخ أر بـي جي، والعبوات الناسفة، " والتدريب على مزج السموم، وتطوير أسلحة كيميائية"، وذلك حسـب معلومات FBI[4]. وإذا صحت هذه المعلومات، فإننا بلا شك أمام عقلية دينية سياسية متطـورة، مستندة إلى الروح القتالية التي تتمتع بها الحركة.

كما أدخلت حماس مفهوماً نضالياً جديداً وحاز على انتشار واسع، حتى أنه بـات أحـد ظواهر الثقافة السياسية الفلسطينية (العمليات الاستشهادية)، ويرى (وافي سيخاروف) و(عاموس هارئيل) وهما كاتبان إسرائيليان في كتابيهما الحرب السابعة عام 2004، أن انتقال الفلسـطينيين

([1]) الجرباوي، علي. موقف الحركات الإسلامية الفلسطينية من الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، المستقبل العربي، ع180، 1994، ص64.

([2]) المـدهون، محمـد إبـراهيم. دراسـة فـي السـلوك القيـادي عنـد الياسـين. موقـع احمـد ياسـين Http://www.Ahmedyaseen.com/showData.php?id=223

([3]) عيسـى، عبـد ا . كتائـب عـز الـدين القسـام. موقـع دنيـا الـوطن http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show8id=16581

([4]) ماثيو ليفيت. جناح حماس العسكري، م.س.ذ، نت.

لتنفيذ (العمليات الانتحارية) كان ضرورة يمليها واقع ميزان القوى بين الجانبين، فالاختلال الهائل في ميزان القوى العسكرية بين الجانبين، دفع حركات المقاومة إلى الاعتماد على العمليات(1).

زعزعت (العمليات الاستشهادية) التي نفذتها كتائب القسام التابعة لحماس في العمق الإسرائيلي أمن الدولة العبرية، وأظهرت عجز الحكومة الإسرائيلية عن ضمان أمن الإسرائيليين، في وقت تتابع به إسرائيل عدوانها على الشعب الفلسطيني. لكن هذه العمليات طرحت أسئلة عن نتائجها خصوصاً لدى بعض الحكومات الغربية التي صنفت هذه العمليات التي تتسبب في سقوط مدنيين في خانة الإرهاب. وقد فاقم من إشكالية المقاومة المسلحة، أنه جرى التركيز إعلامياً وسياسياً على (العمليات الاستشهادية)، بخاصة مثل العمليات التي نفذتها حماس في تل أبيب في2001/6/1 وفي القدس الغربية في 2001/8/9.

الإشكالية هنا هي أنه على الرغم مما تحظى به هذه العمليات من تغطية إعلامية وما تسببه من تأثيرات نفسية على المجتمع الإسرائيلي، إلا أن ثمة اجتهادات متباينة حول جدواها من النواحي السياسية، وحول مبرراتها من الناحية الأخلاقية، وما تلحقه من سلبيات على عدالة وشرعية الكفاح الفلسطيني لدى الرأي العام الدولي، هذا فضلاً عن الثمن الذي يتكبده الشعب الفلسطيني جراء العمليات، من خلال إجراءات إسرائيل العقابية الجماعية التي تلجأ إليها بعد كل عملية، والتي قد تؤثر على الاحتضان الشعبي للانتفاضة.

سهلت هذه العمليات، كما يؤكد الباحث ماجد كيالي، على إسرائيل مخططاتها، فمثلاً بعد عملية مطعم سبارو في القدس الغربية في 2001/8/7، تم إغلاق بيت الشرق في القدس الشرقية، وبعد عملية نتانيا يوم 2002/3/27، اتخذتها إسرائيل ذريعة لتنفيذ عملية السور الواقي(2).

---

(1) النعامي، صالح. المقاومة وتأثيرها على إسرائيل، 2006/3/25 http://www.namy.net/view.php?id=203

(2) كيالي، ماجد. إشكالية المقاومة المسلحة والعمليات الاستشهادية، 2002/6/1 http://old.amin/views/majed-kyali/2002/juno1.html شبكة الانترنت للإعلام العربي- أمين.

في المقابل، تذهب حماس للافتخار بأن معظم الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة فتح قد التحقت بهذه العمليات، وهو ما أضفى الشرعية على أعمال حماس العسكرية، واعتبارها_ من وجهة نظر الحركة_ خيار شعب لا خيار فصيل.

تؤمن الحركة بالاستخدام الدائم واللامتناهي لكل أدوات المقاومة، وتؤكد أنها لا توظف عمليات المقاومة لنيل مكاسب سياسية وآنية، بل تظهرها من زاوية أنها الأسلوب الأمثل لصد العدوان الإسرائيلي أو لمكافحته، أو على الأقل للرد بالمثل على ممارسات الاحتلال القمعية المستمرة. وتعتبر هذه الحركة العمليات هجمات ثأرية ضد الاحتلال، حيث يقول الشيخ أحمد ياسين أنه: " إذا مارس العدو الإسرائيلي سياسته من قتل الأطفال والشباب والنساء وهدم البيوت، فمن حقنا أن نعامل العدو بالمثل، فإذا أوقفوا اعتداءهم على المدنيين أوقفنا اعتداءنا، وإذا استمروا فنحن مستمرون"(1). وهذا يعني أن(العمليات الاستشهادية) بالنسبة للحركة هي نفسها أعمال الثأر مقابلة بالمثل، معتبرة أن هذه العمليات "تخضع إلى الفائدة الناتجة عنها وستتغير من وقت لآخر من أجل إيقاع الضرر الأكبر بالاحتلال"(2)، طبقاً لموسى أبو مرزوق.

يقرر زعماء الحركة بأن تلك العمليات تهدف أيضاً، إلى التأثير على المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية الفعلية أو المحتملة، ففي بيان حماس بشأن عملية نتانيا في 27 مارس من عام 2002 جاء فيه: " أن عملية نتانيا هذه تأتي في ظل انعقاد القمة العربية في بيروت، فهي رسالة واضحة لجميع حكامنا العرب أن شعبنا المجاهد عرف طريقه، وكيف يسترجع أرضه وحقوقه كاملة...". كما جاءت هذه العمليات في سياق الصراع بين حماس والسلطة الوطنية. وفي الموقع الالكتروني لحركة فتح، تحدثت فتح عن أن حماس اختارت "أن تكون العمليات العسكرية وتوقيتها يتزامن مع استحقاقات الانسحاب الإسرائيلي، لكي تظهر ضعف سيطرة السلطة على الشارع الفلسطيني"(3). وهو ادعاء رفضته حماس على لسان أحد قادتها،

---

(1) رضوان، إسماعيل. دراسة عن فكر الشهادة عند الإمام احمد ياسين، http://www.ahmedyaseen.com/uploads/doo2.doc

(2) مجلة فلسطين المسلمة. حوار يونيو 1994.

(3) موقع حركة فتح. حماس والصراع على السلطة، 2005/7/15، http://www.fateh.net/public/news/etter/1.htm

عبد العزيز الرنتيسي، معتبراً أنه " لا علاقة لها (أي العمليات) بالتطورات السياسية ولا علاقـة لها بما يجري من مفاوضات"(1)، واعتبرت حماس أن هذه العمليات وسيلة وليست غاية، وأبدت قدراً من المرونة في مراجعة وسيلة العمليات. حيث أنهـا تخضـع "للإمكانيـات والظـروف المحيطة، وللقرارات الميدانية للجهاز العسكري"(2) طبقاً لمشير المصري الناطق باسم حماس.

بعد أحداث 11 أيلول من عام 2001، ظلت حماس تصر على الاستمرار في القيام بهذه العمليات التي كان لها أثر كبير على معنويات المجتمع الإسرائيلي واقتصـاده، ممـا أدى إلـى الإضرار باستراتيجية المقاومة المسلحة للفصائل الأخرى، وربما بالانتفاضة ذاتها على المـدى المنظور. وفي هذا الإطار فقد أدت تداعيات 11 أيلول ليس إلى وصم العمليات بالإرهاب فقـط، بل أدى أيضاً إلى الحديث عن عدم شرعية العمليات المسلحة كلياً. وبذلت قيادات فـتح نشـاطاً ملحوظاً من خلال الحوار السياسي، لإقناع قيادات حماس والجهاد الإسلامي بتركيـز المقاومـة على استهداف القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة والقطـاع، وتعالـت أصـوات بعـض الشخصيات الوطنية مثل : حيدر عبد الشافي وحنان عشراوي وإدوارد سعيد وعزمـي بشـارة، مطالبة بوقف هذه العمليات، استناداً إلى التداعيات السلبية لها على صورة الكفـاح الفلسـطيني. وطالب بعضهم بأن تقر حماس " بمحدودية خيار العمليات العسكرية داخل إسـرائيل"(3)، كمـا أثيرت الشكوك حولها ومواقيتها وإستهدافاتها، وأنه ليس لها استراتيجية واضحة المعـالم. فيمـا رأى المؤيدون لتلك العمليات أنها السلاح الفعال، الذي ابتدعه الفلسطينيون لإيجاد نوع من توازن الرعب وردع الاحتلال وصولاً لهزيمة إسرائيل.

ويقف الاتجاه الأخير موقفاً وسطاً، فهو لا يرفض المبدأ ولكـن يـدعو إلـى ضـبطها وترشيدها، وإخضاعها لمرجعية واحدة وقرار واحد، والأخذ بالحسبان المؤثر الخـارجي الـذي يمتلك القدرة للتأثير في السياسات الفلسطينية المحلية، ويؤيد الباحث هـذا الاتجـاه. فالعمليـات

---

(1) موقـــع الجزيـــرة. حمـــاس والســـلطة الفلســـطينية وحكومـــة شـــارون، http://www.aljazeera.net/channel/archive/archiveId=89579

(2) 2004/5/10 حوار http://www.islamonline.net/livedialogue/arabic/browse.asp

(3) الزبيدي، باسم. دور النظام السياسي الفلسطيني في عملية إنتاج مجتمع المعرفة، في: مجتمـع المعرفـة وإمكانيـات التنمية (تحرير): نادر سعيد، رام ا ، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، شباط 2004، ص 65.

ـبحسب هذا الاتجاه_ "تأتي بحسب الظروف والمعطيات ووفق حسـابات مدروسـة لمـوازين القوى، والتوظيفات السياسية وردود الفعل"[1].

اتخذت السلطة الوطنية من جهتها إجراءات أمنية ضد الحركة بهـدف الضـغط عليهـا لوقف هذه العمليات، وأدركت حماس جيداً طبيعة الرأي العـام الفلسـطيني حيـال (العمليـات الاستشهادية) وما يشهده المجتمع من تناقض، رصدتها استطلاعات الـرأي العـام والحـوارات الفصائلية بشأن الهدنة مع إسرائيل، وقد وضعت الحركة الرأي العـام فـي الحسـبان وكـذلك إجراءات السلطة ضد كوادرها ومؤسساتها. وأدت الضربات الأمنية المتلاحقة التي تعرضت لها الحركة من ناحية والحوارات التي دخلت فيها قياداتها مع السلطة والفصائل من ناحية أخـرى، إلى إبراز التناقضات بين حماس الداخل والخارج، لجهة عقد الهدنة ووقف العمليات.

كان عام 2003 هو الأعنف بالنسبة لحماس، فقد دفعت ثمنـاً باهظـاً جـراء التمسـك (العمليات الإستشهادية)، وكان على الحركة في هذه الحالة إما مواصلة العمليات أو مراجعة هذا النهج والتوجه إلى العمل السياسي. وفي يونيو 2003 أعلنت الفصائل الفلسطينية عـن مبـادرة لوقف العمليات ضد إسرائيل من طرف واحد استمرت شهرين ولم تقبل بها إسرائيل، وانتهـت باغتيال القيادي في الحركة إسماعيل أبو شنب في آب 2003، وفي عهد حكومة محمود عبـاس تم التوصل إلى هدنة، عكست بوادر تحولات مهمة في رؤية حماس وتوجهاتها السياسـية وتـم تجميد هذه العمليات حتى إشعار آخر.

ميزت حماس في إطار تعاملها مع ملف المقاومة بين الإرهـاب والمقاومـة، إذ إنهـا استنكرت الهجمات التي شنها تنظيم القاعدة في أماكن مختلفة من البلدان العربيـة، وبالتـالي لا ينبغي " وصف حماس بأنها حركة إرهابية، نحن ندافع عن أنفسنا"، وفقاً لمشـير المصـري[2]، وهي رسالة واضحة للغرب أنها ضد الإرهاب. وقد دمجت الحركة بين العمل السياسي والعمـل

([1]) كيالي، ماجد. الجدل السياسـي الفلسـطيني بـين المقاومـة والعسـكرة، 2002/11/5 http://www.palesine-info.info/arabic/palestoday/press/new8/jadal.htm

([2])موقـع فـولتير. الانتخابـات الفلسـطينية. مـا هـو البرنـامج الانتخـابي لحركـة حمـاس؟ http://www.voltairenet.org/article134330.htm

العسكري، وأقامت علاقة عضوية بينهما في بداية عهدها، وهذا الدمج كان أحد الأسباب الرئيسية في الضربات التي تعرضت لها الحركة وقيادتها عام 1989وما بعده من قبل إسرائيل.

ولمست الدراسة تأثر حماس بتجربة حزب ا اللبناني، لكن الواقع يشير إلى أن هنـاك فروقات كبيرة ما بين النموذجين، وهو ما يجعل من تلك المقاربة حالة عبثية. فـالتوازن– فـي الحالة الفلسطينية- بين السياسة والمقاومة يكاد يكون من الصعوبة بمكان، خاصة بعد تـداعيات ما تسمى الحرب على الإرهاب. لكن قد يكون من المحتمل الجمع بين المقاومـة والمفاوضـات بحيث تكون مقبولة عربياً ودولياً، إذا كانت " أساساً مقاومة شعبية سلمية، لا تلجأ إلـى الكفـاح المسلح إلا بصورة ثانوية، وفي مجال الدفاع عن النفس، واستهداف الاحتلال داخل أراضي عام 1967"[(1)]. وتحدث بعضهم عن تجربة الفصائل الفلسطينية الكفاحية، بوصفها أنها مقاومة تتم " بعقلية الضربات القاضية (تفجيرية وصواريخ)، لا بعقلية الاستنزاف طويلة الأمد، وزجت بكـل قواها في الصراع مرة واحدة دون الاقتصاد بقدراتها المحدودة، وتعاملت مع الانتفاضـة كأنهـا معطى أبدي" . [(2)]

انتبهت حماس مؤخراً إلى مسألة ضرورة إعادة تقييم تجربة المقاومة، خاصة فيما يتعلق بشقها المشكوك بمردوداته (أي إطلاق الصواريخ)، ولعل مقال الدكتور غازي حمد، الناطق باسم الحكومة العاشرة، في صحيفة الأيام بعنوان: ارحموا غزة، يأتي في إطـار هـذه المراجعـة – المتأخرة جداً في رأي الباحث- إذ يؤكد على أن المقاومة اقترفت أخطاء ليست بالقليلة، ويعرض إحصائية تجسد انعدام الفائدة من إطلاق الصواريخ، حيث يشير إلى أنه منذ انسحاب إسرائيل من القطاع، استشهد أكثر من 500 مواطن، وجرح أكثر من 3000 مواطن، مقابل ثلاثة أو أربعـة إسرائيليين نتيجة إطلاق الصواريخ، ووفقاً لرأيه، فإن إطلاق الصـواريخ لا يفيـد بـل يضـر بالمصلحة الوطنية.[(3)]

([1]) المصري، هاني. الخارطة السياسية الفلسطينية الجديدة، في: مستقبل النظام السياسي الفلسـطيني والآفـاق السياسـية الممكنة، (تحرير): وسام رفيدي، جامعة بيرزيت: معهد أبو لغد للدراسات الدولية، أيار 2005، ص 24.

([2]) ماجد كيالي. الجدل السياسي بين المقاومة والعسكرة. م.س.ذ، نت

([3]) صحيفة الأيام، 2005/9/27.

فكرت حماس مؤخراً في سياق محاولاتها التكيف مع الحقائق الجديدة، في إعادة تعريف مقاومتها المسلحة، بأنها وسيلة لتحدي العدو دون ضرورة الاستمرار بالنهج القديم في المواجهة معه. بحيث باتت المقاومة في الواقع عملية ردع، والهدف المعلن للحركة هو جعـل أي هجـوم إسرائيلي على قطاع غزة أكثر صعوبة وتكلفة، أما في الضفة الغربية، فتكاد تكـون مقاومتهـا لإسرائيل هامشية، منذ إعلان التهدئة عام 2005 على الأقل وهو ما ليس بحاجة لإثباته.

في هذا الوقت ليست القضية، قضية شروع بانكفاء استراتيجي كبير على صعيد المقاومة المسلحة، كنقيض لانسحاب تكتيكي مؤقت، وإنما ستسعى حماس عوضاً عن ذلك إلـى الحفـاظ على أصولها العسكرية والسياسية الجوهرية لكي تكون قادرة على التأقلم مع أي وضع يمكن أن ينشأ في نهاية الأمر في مناطق السلطة.

برأي الباحث فإن الحركة قدمت إلى الجماهير الفلسطينية والعربية، نموذجاً ثورياً ناجحاً في عملها العسكري، وشكّلـت المقاومة المسلحة لها أكبر مكون من مكوناتها، وهي التي رسمت طريقها، وأثّرت بشكل مباشر على كل تصوراتها وقراراتها وعلاقاتها مع الآخرين، وبخاصـة مع النظام الفلسطيني القائم.

4-1-2-2: حماس والتسوية السياسية

ترى حماس في المادة (11) في ميثاقها أن فلسطين أرض وقـف إسـلامي، لا يجـوز التنازل عن أي جزء منها، وحسب الميثاق فإن " الجهاد هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين"[1].

من هذا المنطلق الإيماني، فإن الحركة ترفض أية عملية تفاوضية، واستناداً إلى المـادة (31) من الميثاق، فإن المبادرات والحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل الصراع، تتعـارض مع عقيدة الحركة، لذا فهي ترفضها، وتؤكد أن الطريق الوحيد للتحرير هو المقاومة. مـن هـذا التصور، يمكن اجتزاء رفض الحركة لحل الدولتين؛ لأنه يشكل – من وجهة نظرها- اعترافـاً بإسرائيل. كما أنها ترفض مشروع إعلان الدولة الفلسطينية، الـذي أقـره المجلـس الـوطني

([1]) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 1988.

الفلسطيني في الجزائر بتاريخ 15 تشرين الثاني من عام 1988. وقد استند موقف حماس الرافض لعملية التسوية إلى مجموعتين من العوامل: " الأولى: تتعلق بالعوامل التاريخية والعقائدية. والثانية: شروط العملية السلمية المجحفة بحق الشعب الفلسطيني"[1]. ومن يقرأ أدبيات الحركة في مرحلتها الأولى (الميثاق)، يجد غلبة البعد الديني في تناول المسألة الوطنية، وقد ساهم ذلك في فرملة أو عرقلة تعايش الحركة مع السلطة الوطنية، غير أن هذا لا يعني أن الحركة أسقطت الأسباب السياسية في تعاطيها مع التسوية وذلك عبر تصريحات قياداتها. وهو ما دعا بعضهم، إلى تأكيد وجود تناقض "بين استراتيجية الحركة المكتوبة في بياناتها والمعتمدة على الموقف الإسلامي التاريخي من رفض أية محاولة لأية تسوية ، وبين تصريحات رموزها"[2].

بتوقيع اتفاق أوسلو بتاريخ 1993/9/13، قيدت قدرة حماس على المناورة، وتعرضت مكانتها ومستقبلها للخطر، على اعتبار أن مثل تلك الاتفاقات ستضعها في مواجهة مع السلطة الوليدة بالتزاماتها الأمنية، وحماس ونهجها المقاوم.

هذا النهج رآه بعضهم بأنه بمقدار ما هو موجه للاحتلال، بمقدار ما حاول فرض توجهات الحركة على السلطة المقيدة باتفاقات بل حتى تقويضها، لكن الحركة حرصت على أن تكون مقاومة مشروع أوسلو بالطرق السلمية في مواجهتها مع السلطة وليس العنف، وفضلت عدم الانخراط في تلك السلطة رغم المحاولات العديدة التي بذلت من أجل ذلك.

فيما يتعلق بمسألة الاعتراف بإسرائيل والمفاوضات، ظلت الحركة ترفض أي صيغة للتعامل مع إسرائيل، معتقدة أن ذلك سيقودها إلى الاعتراف بهذه الأخيرة، علاوة على تأكيدها على حرمة التفاوض معها، وأنها فقط مستعدة للاعتراف بإسرائيل وفقاً لتصريحات إسماعيل

([1]) الشاعر، ناصر الدين. عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية: وجهة نظر إسلامية، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار 1999 ص 57.

([2])البرغوثي، إياد. الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ط1، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 1990 ص 105.

هنية، في مقابلة مع صحيفة (واشنطن بوست) " إذا ما أعلنت إسرائيل أنها سوف تمنح الشـعب الفلسطيني دولة"[(1)].

حدث تطور فيما بعد على موقف حماس في السنوات الأخيرة، حيـث تركّـز رفضـها التفاوض مع إسرائيل على أسباب سياسية ، ويتضح ذلك كثيراً في تصريحات قيادتها، من قبيـل اختلال موازين القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذا موقف سياسي وليس ديني، حيث " لم يقل أحد من الفقهاء بتحريم التفاوض مع الأعداء تحريماً مطلقاً"[(2)]. وهو ما دعا محمود الزهار، القيادي في حماس، للإعلان بتاريخ 2006/1/23 أن المفاوضات ليست حراماً، وهو تطور فـي فكر وممارسة الحركة، بعدما كان ميثاقها يعتبر أن المفاوضات خط أحمر، وهـذا يعـد بمثابـة تعديل على أيديولوجيتها مع قدر من الواقعية السياسية، يحسب لصالح التطور السياسي الإسلامي الفلسطيني والديمقراطية، لكنها_برأي الباحث_ لن تنحني أمام الظروف المحيطة.

وتتبدى هذه الواقعية في تصريحات قادة الحركة، من قبيل تصريح محمد غزال القيـادي في حماس لوكالة رويترز في تاريخ 2005/9/21 بأن " هذا الميثاق ليس قرآناً"، وهو ما يوضح أن حماس مستعدة على الأقل السماح بالتفاوض، رغم أن ذلك يتضمن شروطاً متشددة أكثر مـن شروط م.ت.ف، وبأنها ستعمل على توجيه أهداف المفاوضات ومراقبتها بشكل رسمي، ورفـع سقف التفاوض، واعتماد لغة جديدة، وأن يكون التفاوض على قاعدة التبادلية، وتحسين شروطه، وكل ذلك إما عن طريق تسليم ملف المفاوضات إلى المنظمة، أو أن تفاوض إسرائيل من خلال أطراف ثالثة. حيث " لا يوجد لديها صعوبة في التفاوض لأفق سياسي، إذا مـا رأت أن ذلـك يحقق مصلحة الشعب ومن خلال أطراف ثالثة"[(3)]، وبخاصة أن الحركة تعاملـت مباشـرة مـع الطرف الإسرائيلي عبر البلديات التي تحكمها على سبيل المثال.

([1]) http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/4146487.htm

([2]) شفيق، منير. القضية الفلسطينية بين الحل العسكري والحل السياسي، دراسات فلسطينية، ع30، ربيع 97، ص 108.

([3]) الأزعر، محمد خالد. حمـاس والتسـوية: احتمـالات الثبـات والتغيـر، 2006/2/6 http://www.palestine-info/arabic/palestoday/press

ووفقاً لـ خليل الحية، رئيس كتلة حماس في البرلمان، فإنه ليس للحركة " مشكلة فـي أن يتعامل الوزراء في الحكومة القادمة مع نظرائهم الإسرائيليين(في الأعمال اليوميـة)؛ لأنهـا ضرورة لخدمة الشعب الفلسطيني"[1]، والمعلومات التي سربتها الصحافة الإسرائيلية تفيـد بـأن مباحثات سرية بين إسرائيل وحماس، أفضت إلى ترتيب هدنة مفاجئة بينهما فـي قطـاع غـزة مؤخراً. جميع هذه المؤشرات تؤكد أن حماس بصدد التعامل مع الواقع من أجل خدمة المـواطن الفلسطيني، وهو الهدف الذي دخلت الانتخابات لأجله، وليس الاعتراف بشرعية الاحتلال كمـا باتت الحركة تؤكد دوماً، وتقدم بدلاً من ذلك مقترحاً بهدنة طويلة الأمد، وهـو المقتـرح الـذي ترفض إسرائيل التعاطي معه. وتتخذ الحركة من " السلطة الوطنية، وسيطاً تفاوضياً مع إسرائيل فيما يتعلق بالهدنة"[2]، دون أن تكون مضطرة لدفع الثمن في التورط بمفاوضات مباشـرة مـع إسرائيل، فالهدنة أو التهدئة في فكر وممارسة الحركة، ضرورة عملية للتعامل مـع الظـروف السياسية المعقدة، استخدمتها حماس في سياق صراعها مع إسرائيل، كأداة لتخفيـف الضـغوط العسكرية الإسرائيلية عليها، "وفي محاولة لامتصاص ردات الفعل الإسـرائيلية"[3]، ولإظهـار نفسها أمام المجتمع الدولي بأنها تريد السلام، وهي خطوة تمهيدية " لاتفاق وطني على الشـراكة السياسية"[4]، مع القوى السياسية الفلسطينية، وهو ما يعبر عن واقعية سياسية في الطرح، وعدم الجمود عند نقطة معينة. مؤخراً تم الإعلان عن وثيقة تفيد بأن حماس طرحت هدنة لمدة خمس سنوات مقابل انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية، وحملت الوثيقة عنـوان: " اقتـراح لخلـق ظروف مناسبة لإنهاء الصراع" بين الفلسطينيين والإسرائيليين[5]، غير أن الحركة أكـدت أنهـا مبادرة أوروبية، وليست من بنات أفكارها.

([1]) حكومـــــة الوحـــــدة الوطنيـــــة الفلســـــطينية وإمكانيـــــة تشـــــكيلها، 2006/11/24، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/91BBC73F-62Bi-4B67-A26B-2390B11DB197.htm

([2]) قاسم، عبد الستار. حماس والتشـريعي: احتـواء للحركـة أم تعزيـز للمقاومـة ؟ 2005/4/5 ، موقـع البـراق http://www.alburaq.org/showdetails.asp?type=pub

([3]) خالد الحروب. حماس الفكر والممارسة السياسية، م.س.ذ، ص 88.

([4]) العجرمي، أشرف. حماس والانتخابات، مجلة تسامح، ع 8، السنة الثالثة، آذار 2005، ص 42.

([5]) للمزيـد حـول الوثيقـة انظـر مـثلاً: http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/Doc-view.aspx?did=46939 ، موقع جريدة الأيام

تؤكد حماس باستمرار قبولها بإقامة دولة فلسطينية في حدود عـام 1967 وعاصـمتها القدس، وهذا الموقف العملي يداعب إمكانية قبولها بحل الدولتين، وقد ادعت وكالـة الصـحافة الفرنسية، أن محمود الزهار، أرسل رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة (كـوفي عنـان) وأن الرسالة تناولت الحل القائم على طموح الفلسطينيين إلى العيش بسلام مع جيـرانهم [1]. مـؤخراً صرح خالد مشعل " أن حماس تعترف بوجود إسرائيل كحقيقة على أرض الواقع"، لافتاً إلى " أن الاعتراف الرسمي بها لن يتم إلا بعد قيام دولة فلسطينية"، لكن الحركة تنفي حدوث تغيير علـى موقفها مؤكدة أنها لن تعترف بإسرائيل؛ لأنها كيان غير شرعي وفقـاً لتصـريحات النـاطقين باسمها. غير أن طرح الحركة لفكرة الهدنة استنتج البعض منه، أن الهدنة هي لفظ مقابل لكلمـة التسوية، وأن توقيع اتفاق الهدنة مع إسرائيل هو بمثابة اعتراف بالأخيرة، وألا فسيوقع الاتفـاق مع من؟ و " إن استعداد الحركة للالتزام بتهدئة أو هدنة طويلة الأمد، يساوي اسـتعداد الحركـة لإنهاء الصراع"[2].

على خلفية ما ورد أعلاه، تؤشر تصريحات قادة حماس الأخيرة حول الهدنة الطويلـة، إلى قناعة ضمنية بانسداد أفق العملية السياسية إلى حين، وبالتالي من المتوقع أن تغلب الحركـة خلال سنوات حكمها أولوية إدارة الشأن العام. فالحركة غير معنية بالتسوية حاليا، تماماً كحزب كاديما الإسرائيلي صاحب رؤية الحل الأحادي، بدعوى أنه لا يوجد شريك فلسـطيني، وتبـدي الحركة الجاهزية لإدارة أي منطقة تنسحب منها إسرائيل، والاستعداد للتعامل مع النتـائج التـي تتمخض عن الخطة من واقع المراهنة على الزمن.

في تقدير الباحث فإن حماس لن تفعل خيار المقاومة طالما بقيت السلطة، كما أنهـا لـن تعلن عن تخليها عن هذا الخيار، لكن المقاومة لن تكون واردة عند الحركة حاليا بذات القوة التي كانت عندها في السابق.

([1]) وكالة الأنباء الفرنسية، 4 ابريل 2006.

([2]) عبد الجواد، جمال. الصراع على حماس: بدائل السياسات الإقليمية والدولية تجاه حكومة حماس، مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية (الأهرام) http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/FI2E5.HTM

لكن من الممكن " أن تفتح تجربة حماس الباب، للانتقال من المقاومـة المسـلحة إلـى التشـدد السياسي"، وفقاً لعمرو الشوبكي، الباحث المصري [(1)].

عصام العريان، أحد قياديي الإخوان المسلمين، ينصح حماس بأن " تتعلم مـن الحركـة الصهيونية والدولة اليهودية، التي استخدمت الكثير من عبارات السلام، لتخفي في طياتها نواياها الحقيقية"[(2)]. فهل نشهد مثلا هذا السلوك عما قريب؟ هذا ما ستجيب عنه الأيام المقبلـة، وهـو سؤال منطقي في ظل حالة الوضع الفلسطيني المتردي.

خاتمة

تكشف دراسة موقف حماس من المسألة الوطنية، العديد من المؤشرات التـي تبـين أن الحركة تتجه حالياً إلى تعديل أيديولوجيتها لناحية التعاطي مع مسالة الصراع مع إسرائيل، وهو الملف الأهم في جدول أعمال الحركة، ولعل تشكيل حكومة الوحدة دليل على ذلك، دون أن يعني هذا انحناء الحركة أمام ظروف الاستعصاء السياسي. كما أن مسلك حماس سيكرس جملة مـن التحولات، منها:

1- إن قبول حماس المشاركة في الانتخابات، يدل في ذاته على تغيـر نـوعي فـي مقاربـة واستراتيجية الحركة، باعتبار أن هذه المشاركة تعني القبول بقواعد اللعبة الديمقراطية كما قننتها اتفاقات أوسلو- حتى ولو لم يعجب ذلك الحركة_ فانخراطها في الانتخابات ألزمها بجملة شروط وضوابط من أهمها: اعتماد مبدأ الحل السلمي، والتفاوض لحل الصراع مع إسرائيل ضمن حدود كيان مؤقت، على أن لا يمس ذلك بالثوابت الفلسطينية، وفي إطار استراتيجيات جديدة قد تلجـأ إليها الحركة.

2- على الرغم من موقف حماس المناوئ أيديولوجياً وسياسياً لنهج م.ت.ف ولحركة فـتح ، إلا أنه من الواضح أن توازنات الشارع الفلسطيني بدأت تتشكل وفق تعايش حرج بـين الطـرفين،

([1]) غـــالي، إبـــراهيم . نـــدوة: حمـــاس والإســـلاميون... تحـــديات مقبلـــة، 2006/2/9 http://www.islamonline.net/arabic

([2]) ايلات التمان، إسـرائيل. جماعـة الإخـوان المسـلمين فـي مصـر بعـد انتخابـات 2005، 16 يوليـو 2006 http://www.ikhwanweb.com/images/%5CThe%20EgyptionMuslim.doc

فحماس ستكون صلاحياتها محصورة في إدارة الشأن المحلي العام، في حـين سـيكون ملـف المفاوضات في يد المنظمة، وستطرح هذه الثنائية المعقدة، إشكالات صعبة على الشارع لن يـتم حسمها بسهولة لصالح أي من الطرفين. كما أن صعود حماس للسلطة، لن يقلل من حتمية قيـام الدولة الفلسطينية، ولكن إثبات الحركة نفسها كشريك سياسي واقعي ذي مصـداقية، قـد يسـهم بتحديد شكل وماهية وبنيوية الدولة الفلسطينية القادمة، وغير ذلك ستستمر إسـرائيل بالسياسـة الأحادية مدعومة من أمريكا.

4-1-3: سياسة السلطة تجاه حماس وردود فعل الأخيرة:

اتبعت السلطة في علاقتها مع حماس ثلاثة اتجاهات، تتمثل فيما يلي:

4-1-3-1: سياسة المواجهة بين الطرفين

حماس والسلم الأهلي

تطورت العلاقة بين حماس والسلطة من خلال الاحتكاك الميـداني المباشـر بينهمـا، وخضعت لعوامل شد وجذب ووئام وخصام وصراع الإرادات، للسيطرة على النفوذ في الشارع الفلسطيني. وبغض النظر عن مستويات العلاقة، إلا أن السمة الأبرز لهذه العلاقة تمثلـت فـي تجنب الطرفين للصدام في حده الأقصى، سواء كانت مواجهة عسكرية شاملة أو عمليات تصفية واقتلاع في الفترة السابقة لفوز حماس.

تجاهلت الحركة عملياً شرعية السلطة في أكثر من مناسبة، من خلال تحـدي قـوانين السلطة بإقامة مهرجانات وفعاليات سياسية دون إرادتها، والتصرف على نحو أظهرهـا بأنهـا أقامت سلطة موازية للسلطة الوطنية(ازدواجية السلطة) وفقاً لبعضهم، الأمر الـذي أسـهم فـي عرقلة العملية الديمقراطية، باعتبار ذلك يتناقض مع سيادة القانون.

بعد اغتيال إسرائيل يحيى عياش قائد كتائب القسام، شنت حماس هجوماً مضـاداً علـى العمق الإسرائيلي. إسرائيل في المقابل زادت من إجراءاتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني، أمـا

السلطة فقد وصلت إلى استنتاج مفاده: أن عمليات حماس (الاستشهادية) كانت مصممة ليس فقط لضرب إسرائيل، ولكن أيضا لتقويض أركان السلطة، ولإحراجها أمام المجتمع الدولي، وبالتالي قامت بشن حملة أمنية ضد قيادات وكوادر وعناصر حماس ومحاصرة مؤسساتها، في الوقت الذي حاولت فيه الحركة الاستمرار في نشاطاتها متجاهلة حقائق الواقع، وهو ما أعطى الصراع بينهما طابع الحدية. وجاءت المواجهة بين الطرفين، لحسم " ازدواجية السلطة الذي أوحت به تصرفات حماس" [1]، وهو ما تنفيه الحركة، مؤكدة أن السلطة الوطنية " واقع لا بد من التعامل معها، ضمن الاعتراف بوحدانيتها كسلطة ممثلة لأبناء الداخل" [2]، وربما يفسر هذه الازدواجية عدم مشاركة الحركة في مؤسسات المنظمة والسلطة.

أما عن موقف حماس من العنف وكيف تعرف السلم الأهلي، فقد أدركت الحركة مبكراً، أن العنف يحولها إلى عنصر ضاغط على الواقع بالطريقة التي لا تسمح بإدارة العملية السياسية بشكل متوازن، شريطة أن يوجه هذا العنف باتجاه إسرائيل، فجاءت ردود الفعل دائماً تجاه هذه الأخيرة على شكل عمليات في العمق الإسرائيلي.

حرصت الحركة حرصاً دؤوباً على الاندماج في علاقة سلم أهلي داخلي راسخ، واستبعاد منطق الصراعات المسلحة داخلياً، وبدت معادلة السلم الأهلي شرطاً اجتماعياً لازماً لنجاح مشروع المقاومة، وفتح الآفاق المجتمعية أمامه، بهدف تحصين الداخل الفلسطيني في وجه ممارسات الاحتلال. وأكدت الحركة على وظيفتها التحريرية الخالصة والصراعية البحتة مع إسرائيل، وتجنب الوقوع في فخ الحرب الأهلية، كما أظهرت وعياً غير محدد بمخاطر الدخول في مواجهة مع السلطة، التي من شأنها صرف انتباه الجميع عن العدو الحقيقي والتناقض الرئيسي. وقد عبر القيادي في حركة فتح، هاني الحسن، عن تقديره " لضبط النفس الذي مارسته القوى الإسلامية"[3]، فالحركة لم تكن ترى أن هناك داعياً لأن تصطدم بالسلطة، وأنه سيكون اصطداماً غير متكافئ في مرحلة ما بعد أوسلو، قد يفضي بالضرورة إلى هزيمتها

([1]) جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، م.س.ذ، ص80.

([2]) موسى، يحيى. المعارضة الفلسطينية إلى أين؟، م.س.ذ، ص142.

([3]) خالد الهندي. عملية البناء الوطني الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية، م.س.ذ، ص33.

وإلحاق خسائر جسيمة بها، لذا اختارت الحركة طريق مهادنة النظام، تماماً كما يفعل الإخوان المسلمون في علاقتهم مع الأنظمة العربية. بعضهم فسر هذا النهج على أنه دليل ضعف الحركة مقابل السلطة، وآخرون رأوه بأنه تطور إيجابي، فحماس من جهتها اعتبرته، أنه يصب في مصلحتها، لأنه قد يحشد لها شعبية وستظهر نفسها على أنها الضحية لإجراءات السلطة. ويعتقد الباحث، أن هذا الأسلوب، رغم ما أحدثه من آثار على حماس، فقد كان في صالحها على المدى البعيد، ولصالح المشروع الوطني برمته، إذ نجحت الحركة في استثماره إلى أقصى الدرجات، ترجم مؤخراً إلى نجاحات انتخابية. في الفترة التي تلت انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، تدهورت العلاقة بين حماس والسلطة إلى حد حدوث حالة من الاحتقان بينهما، ترجم أحيانا إلى عنف دموي بينهما.

ترى الدراسة أن تلك المرحلة كانت مقدمة لمرحلة أكثر خطورة على السلم الأهلي، إذ تفاقم الصراع بينهما إلى أعلى مستوياته، وهدد السلم الأهلي والمجتمع بالتمزق والتفكك، وبخاصة بعد نجاح حماس في الانتخابات الأخيرة وتشكيلها الحكومة، وهو موضوع ستناقشه الدراسة فيما بعد.

4-1-3-2: سياسة الاحتواء

ثبت بالتجربة أن السلطة عاجزة عن إنهاء حماس، كما أن الأخيرة أدركت خطورة المواجهة مع السلطة، لذا لجأت السلطة إلى التعاون مع الحركة أحياناً، واحتوائها أحيانا أخرى، فحققت هدفها في فرض الاعتراف- ولو بشكل ضمني- بشرعية السلطة على حماس. مقابل ذلك وفرت الأخيرة على نفسها وعلى مؤسساتها الكثير طالما ظلت ملتزمة بقواعد اللعبة، ومن أبرز هذه القواعد الامتناع عن المواجهة المباشرة مع السلطة، أو تعريض أوسلو للخطر من خلال شن هجمات على إسرائيل. وحاولت السلطة الوصول إلى نقطة التقاء مع حماس، والبحث عن صيغة ما لإشراك الحركة في السلطة، ومن ثم احتوائها ضمن إطار النظام السياسي. في حين رفضت الحركة الانخراط في النظام، وفضلت النشاط المجتمعي من خارج السلطة، وطالما ظل يتردد سؤال: هل كان من الممكن إشراك حماس في السلطة الوطنية في تسعينيات القرن الماضي؟

4-1-3-3: سياسة الحوار الوطني

شهدت العلاقة بين السلطة وحماس، بعض الاتصالات من أجل تخفيف حدة التوتر بـين الطرفين وحل الإشكالات الميدانية، وكان اللقاء الأول بينهما قد تم في 1994/9/21 بهدف حـل إشكال ميداني.

اللافت أن هذه الإشكالات الميدانية، دفعت الطرفين إلى محاولة اللقـاء والحـوار بعـد تصاعد التوتر، في محاولة كل منهما للإبقاء عليه تحت السيطرة ومنع انتقاله لاقتتال داخلي، ولم يرتق إلى حوار شامل جدي كخيار استراتيجي في الفترة ما بين أعوام 1993-2000 سوى مرة واحدة في القاهرة.

أثناء انتفاضة الأقصى عام 2000، جرت محاولات عدة لتحقيق التوافق الفلسطيني، من خلال الحوار تحت ضغط الأطراف العربية والدولية، غير أن عنوان الحوار ظل مختـزلاً فـي مسألة التهدئة، حيث اعتبر بعضهم "أن حماس لم تبد مرونة سياسية واضحة قابلة للتـداول فـي وسطها القاعدي"، وهو ما رأت فيه السلطة الوطنية والمنظمة " أمراً معوقاً لعملية إدماج الحركة في النظام" [1]. ورغم ذلك، تطور التفاهم الذي تم التوصل إليه وجـرى تثبيتـه فـي أواسـط تسعينيات القرن الماضي، إلى علاقة من نوع آخر.

أما في ميدان المعركة، فإن كتائب شهداء الأقصى (فتح) وكتائب عـز الـدين القسـام (حماس) تنافستا ليس فقط مع إسرائيل، بل مع بعضهما أيضاً، وأدى عنف إسرائيل إلى تقـارب بين الحركتين، حيث أنهما مثلاً استخدمتا خطاباً مشتركاً امتزجت فيه التعابير الدينية والوطنيـة. علاوة على ذلك، فإن النزاع نفسه قد أنهك السلطة، بحيث لم يعد بمقدورها الاستمرار في الحكم دون مساعدة، فأصبح استعداد حماس ومطالبتها بالمشاركة في السلطة يلقـى اسـتجابة أكبـر. وصدر قرار رئاسي بإجراء الجولة الأولى من الانتخابات المحلية في 23 كانون أول من عـام 2004. وبدا أن السلطة تسعى لإدخال حماس في نسيج النظام السياسي، لكي تستطيع السـيطرة

([1]) صـــادق، عـــدلي. الحركـــة الإســـلامية والنظـــام السياســـي الفلســـطيني، htpp://www.attareek.org/details.php?id=48aid=111

عليها بصورة أفضل، وقبل ذلك في 2003/11/9 عقد لقاء بين رئيس الوزراء السابق أحمد قريع وأقطاب المعارضة في غزة، طالبت حماس فيه صراحة بالشراكة السياسية، وهو ما عكس تحولاً ايجابياً لدى الحركة.

في الجانب المقابل تساوقت حماس مع التغيرات الطارئة على الساحة الفلسطينية تحديداً، واختارت توظيف النفوذ المتعاظم الذي تملكه، بعدما نجحت في تسويق فكرتها القائلة: بأن المقاومة الفلسطينية وتحديداً الإسلامية، أجبرت إسرائيل على التنازل عن مقولة إسرائيل الكبرى بدليل الانسحاب من غزة. وهو تفسير يعطي جزءاً من الحقيقة، أما الجزء الآخر من الحقيقة فهو_برأي الباحث_ إدراك الحركة أن استمرارها في (العمليات الاستشهادية) يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني، واختارت توظيف المقاومة في مكاسب سياسية وبرلمانية، عبرالمشاركة في السلطة. وتم الاتفاق على تهدئة رأت فيها حماس عملاً من أجل الصالح العام، ورغبة في عدم "إفساد عملية التغيير الداخلية والتسوية السياسية"[1]. وهو ما يعني الدخول في عملية حوار مستمر، بحيث تستطيع حماس أيضاً، استكشاف ما إذا كان هناك جديد في موقف السلطة من موضوعي الاتفاق الوطني والشراكة السياسية، مؤكدة على لسان إسماعيل هنية، أن الهدف الرئيسي لهذا الحوار في أي وقت، يتعلق بـ "كيفية ترتيب البيت الفلسطيني، ومقاومة الاحتلال"[2].

بعد فوز محمود عباس بالرئاسة، استمرت العلاقة الايجابية إلى حد ما بين حماس والسلطة، حيث رأت حماس أنه شخص يمكن الوثوق به، وأنه رجل صادق، فيما سعى الرئيس عباس إلى محاولة دمج حماس بالسلطة الوطنية وفي منظمة التحرير، بل وأصر على ذلك. ومن أجل هذا عقدت جولات حوار في الفترة من 15-17مارس من عام 2005 بالقاهرة[3] بمشاركة الرئيس محمود عباس و 12 فصيلاً، حيث تم التوصل إلى برنامج سياسي عرف باسم(وثيقة

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005 . الفلسطينيون ضرورات الإصلاح وقيودا ته،
htpp://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1RRB94.htm

(2). مجلة دراسات شرق أوسطية. الحوار بين حركتي حماس وفتح: الواقع والتحديات، ع22، 2002، ص 66.

(3). للإطلاع على نص إعلان القاهرة راجع مثلاً:
http://www.palestine-pmc.com/details.asp?cat=28id=849

القاهرة)، تضمنت تهدئة حتى نهاية عام 2005، والإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين، واستكمال الإصلاحات الشاملة، ودعم العملية الديمقراطية، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية.

كان واضحاً، أن الحوار في القاهرة مرهوناً إلى حد كبير بالمواقف والسياسات التي تتخذها حماس، وتعزيز موقفها الندي مع السلطة وحركة فتح، وحرصها على التأكيد على مركزية دورها في الحوار والنتائج. لكن بعد وصول حماس للحكم، أخذت العلاقة بين الطرفين منحى سلبياً (صراع على الصلاحيات بين الحكومة التي شكلتها حماس والرئاسة)، وما نتج عنه من لجوء الطرفين إلى القوة المسلحة لحسم الخلاف السياسي، وبقيت العلاقة بينهما تسير من سيء إلى أسوأ، حتى بعد اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

تأسيساً على ما ذكر آنفا، فإن حماس رفضت الاعتراف بالسلطة بداية ثم قبلت بها كأمر واقع، والعلاقة التي سادت بين السلطة وحماس في بداية تأسيس السلطة، تميزت بالتوتر وانعدام الثقة بينهما، وقد اعتمدت السلطة في مواجهة الحركة الحل الأمني بالدرجة الأولى، مع عدم ترك خيارات الاحتواء وفتح باب الحوار. في المقابل، اعتمدت حماس على قوتها التنظيمية والجماهيرية في مواجهة إجراءات السلطة، وسعت إلى إفشال الاتفاقات من خلال الاستمرار في الكفاح المسلح، متجاهلة المستجدات الطارئة وتأثيراتها على الواقع الفلسطيني. غير أن حماس في مرحلة السلطة دخلت أتون الاقتتال الداخلي، الأمر الذي أوجد وضعاً كارثياً على مستقبل التطور السياسي الديمقراطي الفلسطيني.

بكلمة أخيرة فإن تجربة حماس في شقها السياسي، وتعاملها فيما سبق داخل الساحة السياسية الفلسطينية وفق مقتضيات النظام الديمقراطي، مكنّت الحركة من التعرف عن قرب على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بكل تحدياته، فأكسبها كل ذلك حركية وفاعلية ومزيداً من التفهم والعقلنة، بحيث تمسكت الحركة بسياسة ضبط النفس إزاء إجراءات السلطة في مرحلة أوسلو، ولم تكن هذه السياسة دليل خنوع أو ضعف وإنما دهاء وسياسية، لاحقا سنرى كيف تغيرت هذه السياسة، بانخراط الحركة في العنف الداخلي.

علاوة على ذلك، فإن عدم انخراطها في النظام الفلسطيني في الماضي، كان قـرار محسـوب بدقة_ من وجهة نظر الباحث_ فالظروف التي كانت سائدة آنذاك، لا تمكنها في تعديل بنية هـذا النظام وبرنامجه، ليتواءم مع برنامجها ورؤيتها السياسية والعقائدية، القائمة في الأسـاس علـى المقاومة المسلحة، كما قد تكون مشاركتها مجرد ديكور سياسي، وبالتالي يمكـن الافتـراض أن الحركة اختارت التعايش مع النظام مؤقتاً، والتعامل معه دون أن يعني ذلك اعترافها بشـرعيته، حتى تسنح اللحظة المناسبة_التي توفرت لها مؤخراً_ للانقضاض عليه، عبر وسـيلة صـندوق الاقتراع.

4-1-4: حماس والعمل المجتمعي والإعلامي

كبديل عن الانخراط في مؤسسات السلطة الرسمية، نشطت حماس في مجـال الخدمـة المجتمعية، وفي مقاربتها لفكرة الدولة عندما كانت في المعارضة تبدو أكثر ميلاً إلـى تعريفهـا بوصفها تجسيداً لإرادة عامة، وهذا التعريف يتجاوز المظاهر الهيكلية للدولـة علـى أهميتهـا الطبيعية، لناحية الالتفات إلى أهمية المجتمع نفسه في بناء الدولة، فالمجتمع جزء مـن الدولـة. ويوصف العمل الخيري بأنه أحد أهم جوانب قوة حماس؛ لأنه يستقطب لها شعبية كبيرة ويعطيها الشرعية.

يرى (وكهام) أن الحركات الإسلامية تقدم نفسها " كبديل بتقاليد سياسية، أكثـر إنسـانية واستجابة، وبدلاً من منازعة الدولة سلطتها في القمة، يؤسس إسلاميو التيار العام، واقعاً سياسياً بديلاً في القاعدة،" لافتاً إلى أن هذا الفصل، أعطاها القدرة على التعاطي السياسي علـى نحـو أفضل(1)، وهو ما يشير إلى سعي تلك الحركات إلى الاشتراك في فعاليات المجتمع الأهلي بشكل شرعي، الأمر الذي سيكون له مردود إيجابي على التطور الديمقراطي، واستبعاد العنف كـأداة سياسية، ففي هذه المؤسسات (مؤسسات المجتمع المدني) يستغل قـادة الحركـات الإسـلامية وغيرهم، مهاراتهم في المناقشات السياسية"(2). حماس بدورها، سجلت نجاحاً ملحوظاً في التغلغل

---

(1) وكهام، كاري روس فسكي. الإسلام والتعاطي السياسي في مصر، (ترجمة): رمضان عبد ا ، مجلة قراءات سياسية، ع4، خريف 1994، ص 70.

(2) فلدمان، نوح. ما بعد الجهاد: أمريكا والنضال من أجل الديمقراطية الإسلامية، م.س.ذ، ص393.

في تكوينات المجتمع المدني الفلسطيني- أن جاز التعبير- وخصوصاً النقابات المهنية، وبادرت الحركة إلى تشكيل كتلة عمالية إسلامية على غرار الفصائل الأخرى، هي " جمعية العمال الإسلامية"، التي أنشأتها الحركة عام 1992، إلا أن اهتمامها بالحركة العمالية- تحديداً – كان في غير المستوى المطلوب. وقد لاحظ بعضهم ، غياباً شبه تام للحركة في صفوف العمال، مرجعين أسباب ذلك لعوامل تاريخية وأيديولوجية(1). وهو ما ينبغي لحماس أن تعطيه الاهتمام الكافي، خاصة أن العمال يشكلون شريحة كبيرة من المجتمع، ومن ناحية أخرى، سيؤدي ذلك إلى كسب تلك الشريحة لجانبها في أي معركة سياسية.

رغم ذلك استطاعت الحركة بناء مؤسسات صحية واجتماعية وتربوية وتعليمية مثل: لجان الزكاة، وهيئات الإغاثة، والعيادات الطبية، والأندية وغيرها ، لرفد العمل المقاوم بكافة أوجهه، وأصبحت هذه المؤسسات جزءاً أساسياً من مكونات الحياة العامة الفلسطينية، وشكّلت " طريق التنظيم للجماهير، وكانت أمكنة للتعبئة والتوجيه دينياً ووطنياً وحزبياً"(2)، وفي " نشر أفكارها، وتجنيد المناصرين، وبالتالي توسيع نفوذها الاجتماعي والسياسي في الساحة الفلسطينية"(3). علاوة على أنها تشكل قناة هامة من قنوات التجييش، وتدبير الدعم والتمويل والتأثير، فكانت مثلاً دور العبادة فرصة لحماس للقيام بالتنظيم السياسي، وشاركت هذه المؤسسات أيضا، " في تعزيز الديمقراطية، من خلال المشاركة في الانتخابات للنقابات المهنية والطلابية"(4).

استطاعت حماس زرع شبكة دعم اجتماعي كجناح آخر في حملتها لنيل الشرعية السياسية خلال مرحلة وجودها في المعارضة، وربما يكون أفضل تلخيص لقدرة الحركة وتأثيرها الملحوظ واستجابتها السياسية المناسبة هو في انتفاضة الأقصى، في حين كانت استجابة

---

(1) للمزيد انظر: البرغوثي، إياد. الانتخابات في المؤسسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع13، شتاء 1993، ص 114. والجرباوي، علي. الانتخابات ونظام الحكم الفلسطيني، ط1، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1994، ص 37.

(2) إياد البرغوثي. الإسلام السياسي في فلسطين ما وراء السياسة، م.س.ذ، ص 393.

(3) الجرباوي، علي. حماس خلفية تاريخية وسياسية، دراسات فلسطينية، ع13، شتاء 1993، ص 95.

(4) خالد الهندي. عملية البناء الوطني الفلسطيني، م.س.ذ، ص 88.

السلطة بطيئة، مما أعطى الحركة فرصة لتعزيز قضيتها الخاصة، في حين لم تتمكن التنظيمات الأخرى من تقديم هذه الخدمات الاجتماعية بنفس المستوى.

أظهرت الحركة من خلال مؤسساتها درجة عالية من الشفافية والمعايير المتساوية نسبياً لمن يطاله دعمها، بحيث وفرت شبكة الخدمات الاجتماعية، التي بنتها الحركـة "بـدائل عاليـة التنظيم والفاعلية لمثيلاتها الوطنية، وتمايزت عن معظمها في نوعية الخدمة المقدمة، والمتسـمة بقلة التكاليف المطلوبة من المواطن من جهة، والممزوجة بدماثة في خُلق العـاملين مـن جهـة أخرى"[1]. حيث أكدت، وعلى لسان محمود الزهار، أن مؤسساتها وخدماتها ليست فئوية، بـل تعمل من أجل خدمة القضية الوطنية[2]، "مضيفة إلى سمعة حماس بين الكثير من الفلسـطينيين، أنها حركة لا فساد فيها، ومهتمة بشكل رئيسي براحتهم"[3]، وبالرفاه الاجتماعي للجمهور.

استطاعت الحركة ومن خلال شبكاتها الاجتماعية، أن تكون هيكلاً لسلطة بديلة، بحيـث بدت هذه الخدمات أكثر من مجرد قاعدة لشعبية الحركة، إنها أيضاً مؤشر على قوتها التنظيمية، كما أنها بدت محمولة قبل كل شيء من طرف مناضلين إسلاميين، يحركهم تفـانيهم وإيمـانهم وليس المصلحة الفئوية، ومهتمة في كل الأحوال بحاجات السكان، وكانت النتيجة أن قطفت ثمار هذه السياسة تأييداً جماهيرياً واسعاً واصطفافاً وراء الحركة.

إن سياسة الانغراس الاجتماعي التي استند نجاح حماس عليها، وتغلغلها داخل المجتمع، مكّنها من المساهمة في عملية التدافع والحراك السياسي، حتى ولو كـان مـن خـارج النظـام السياسي. " وهي مسألة تعوضها عما قد تفقده، من جراء التغيير التكتيكـي فـي موقفهـا مـن المقاومة"[4]. بعضهم يرفض مثل تلك الادعاءات، مشددين على أن الفصائل الوطنيـة – ومـن ضمنها حماس- لجأت إلى احتكار العمل النقابي وتم تسييسه، علاوة على أنها خلطت بين العمل

([1]) الجرباوي، علي. حماس: مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية، م.س.ذ، ص74.

([2]) المعارضة الفلسطينية بين الجمود السلبي والتفاعل الايجابي، م.س.ذ، نت.

([3]) بالتي، زوهار. تطوير المجتمع بإضعاف حمـاس، http://www.asharqalarabi.org.uk/center/muttabaat-t-m.shtm

([4]) خالد الهندي. عملية البناء الوطني الفلسطيني، م.س.ذ، ص140

المجتمعي والمقاومة، وهو ما أدى إلى " أن أصبح السلاح، أداة تخدم التأييد الجمـاهيري لهـذا الفصيل أو ذاك، بدل أن يكون العكس".[1]

بتقدير الباحث فإن تجربة حماس في ميدان العمل الاجتماعي، كانت ناجحة بشكل كبيـر رغم وجود بعض العثرات فيها، وأكسبها ذلك العمل قاعدة جماهيرية وشـرعية، وأفادهـا فـي تطوير وتنمية الديمقراطية لدى عناصرها، وهو يصب في مصلحة التطور الـديمقراطي. وقـد أكدت الحركة وبعد صعودها الأخير، أنها اهتمت- وستبقى- برفاهية السكان ولن تمسها بسوء، مستشهدة بالبنية التحتية التي أقامتها لتخدم عائلات الشهداء والأسرى، كأمثلة على مدى اهتمامها بخدمة الجمهور. إذ يعد تطوير حماس للشبكة الاجتماعية على الأرجح، أهم عنصر اسـتخدمته الحركة في الانتخابات التي خاضتها، علاوة على أن عملها المجتمعـي، خفـف العـبء عـن الجمهور، وساعدهم في تحمل آثار الاحتلال، وأوجد جوا من التكافل الاجتماعي. بمعنى آخـر، كان عملها هذا ركيزة أساسية في بناء مجتمع متماسك، بإمكانه احتضان المبـادئ الديمقراطيـة فيما بعد.

وعليه فقد كان من الصعوبة بمكان، إزاحة الحركة من ساحة التأثير السياسي، رغم مـا تعرضت له سابقاً من محاولات تحجيم، نظراً للقاعدة الشعبية المجتمعية التي تستند عليها، والتي دعمتها في الانتخابات الأخيرة، وهو ما يشير إلى استمرار تأثيرها السياسي مستقبلا.

إن نشاط حماس في المجال الاجتماعي، واكبه اهتمام كبير من قبل الحركة فـي مجـال الإعلام، حيث أدركت دوره في حياة العمل الدعوى، في شتى مناحي الحياة بدءاً مـن الخطـب المنبرية ودروس المساجد، وانتهاء بوسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، مما كان لـه دور مهم في اتساع قدرة الحركة على نشر أفكارها ونشاطاتها، على الصعيدين المحلي والعالمي الإعلامي.

([1]) قاسـم، عبـد السـتار. المفاوضـات بـين المعارضـة الفلسـطينية وإسـرائيل http//www.palestine-info.info.com/Arabic/palestoday/press/mofawadat.htm

اهتمام الحركة بالإعلام كان ملازماً لها منذ انطلاقتها، حيث انتبه ميثاق حماس إلى هذه المسألة وأولاها الأهمية الكبرى، مركزاً بصورة كبيرة على نشر الوعي الإسلامي الذي تعتبـره الحركة مهمة مركزية لها (المادة 15 من الميثاق)، وقد ورد في ميثاقها أنه يتوجـب إحـداث تغييرات أساسية في أساليب التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف غرس التربية الإسلامية في نفوس الأجيال الشابة، على هدي الأيديولوجية الإسلامية التي تتبناها الحركة. ولعل هذا ما يفسر سبب تمسك حماس حالياً بوزارة التربية والتعليم العالي، ذلك أن هذه الوزارة تمكنها من نشر أيديولوجيتها ومعتقداتها في المجتمع الفلسطيني، والتأثير في توجهات الجمهـور، بـل وإعادة صياغة المجتمع الفلسطيني طبقا لرؤيتها السياسية والأيديولوجية .

ساهمت الحركة في نشر الوعي السياسي الوطني والديني والتنظيمي والأمني، مستخدمة على سبيل المثال المؤسسات التعليمية كريـاض الأطفـال والمسـاجد والمـدارس الإسـلامية والجامعات التي تنشط فيها الكتل الإسـلامية التابعـة للحركـة. إضـافة للإعـلام المكتـوب والالكتروني، الذي كان له دور لا يقل أهمية في فكر حماس عن غيره من الوسائل، حيث توجد للحركة صحف وصحف ناطقة باسمها يتم توزيعها في الضفة والقطاع، مثل صـحيفة الرسـالة التي صدرت عام 2003، وصحيفة منبر الإصلاح، وهناك صحف اهتمت بنشـاطات وأفكـار الحركة مثل صحيفة صوت الحق والحرية التي تصدر في أراضي عام 1948، إضافة إلى مجلة فلسطين المسلمة وتصدر في لندن، كما يوجد مراكز أبحاث مقربة من حماس مثل: مركز أبحاث المستقبل في غزة.

علاوة على ذلك، توجد للحركة محطة راديو تبث في قطاع غزة (صـوت الأقصـى)، وأطلقت الحركة عشية الانتخابات التشريعية محطة تلفزيونية في غزة باسم (الأقصى). ومؤخراً أطلقت الحركة قناتها الفضائية تحت اسم (الأقصى)، متلاشية بذلك نقطـة ضـعف فـي البنيـة الإعلامية التحتيه للحركة، كما أنها تحصل على منصة حرة في القنوات العربية الفضائية وعلى رأسها قناة الجزيرة. وفي بعض الأحيان تحصل الحركة على مجال لترويج أفكارها وتصرفاتها السياسية في وسائل الإعلام الغربية، من خلال المقابلات السريعة التي يجريها قادة حماس فـي

الداخل والخارج، إضافة إلى قيام الحركة بتوزيع المعلومات إلـى وسـائل الإعـلام المكتوبـة والالكترونية العربية والغربية.

من جانب آخر، اهتمت الحركة بالتطور التكنولوجي في مجال الإعلام، وبخاصة علـى صعيد شبكة الانترنت، حيث استطاعت قيادة حماس " استغلال شبكة الانترنت وفق ما هو متاح، لناحية الإمكانيات المادية والتقنية، في خدمة الفكرة التي يحملونها، ولإبراز وحشـية الاحـتلال، وإبراز المواقف السياسية" الخاصة بالحركة، بما يخدم أهدافها السياسية وبرنامجها[1]. ومن أهـم مواقع الانترنت التي تخدم حماس:

- المركـز الفلسـطيني للإعـلام http://www.palestine-info.info ، وقـد انطلـق فـي 1997/12/1 وهو موقع مقرب من الحركة، مع أنه يعرف نفسه على أنه جهة فلسـطينية إسلامية مستقلة، وأنه لا يعبر بشكل رسمي عن حماس، وتبث هذه الشبكة بسبع لغات.
- موقع القسام http://www.alqassam.ws وهو تابع للجناح العسكري للحركة.
- مجلة الفاتح للأولاد http://www.al-fateh.net
- موقع صحيفة الرسالة http://www.alresalah.org
- مجلة فلسطين المسلمة http://www.fm-m.com
- الكتلة الإسلامية http://www.alkotla.com
- شبكة فلسطين للحوار 2001 http://www.paldf.net/forum

وغيرها من المواقع على الشبكة، مثل موقع أحمد ياسين، وهو ما يدل على أن حمـاس تكاد تكون هي المنظمة الفلسطينية الأكثر استعمالاً للإنترنت كوسيلة لنشر المعلومات والرسائل. ويتحدث مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب (الإسرائيلي)، عن "تسعة مواقع رائـدة

---

(1) أبو الغزلان، هيثم. مواقع حماس الالكترونية: محاولات إحراز النصر فـي فضـاء متحيـز، 18 نـوفمبر 2005. http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show8id=30154

لحركة حماس تظهر بسبع لغات، وتستعين بالشركات مزودة خدمات الانترنت من شرقي أوروبا وجنوب شرق آسيا" [1].

إحدى الخطوات الجريئة والمتطورة التي اتخذتها الحركة مؤخراً في سبيل الترويج لسياستها، هي أنها خولت عنصر الشباب مثل: سامي أبو زهري ومشير المصري، صلاحية النطق باسمها أمام وسائل الإعلام المختلفة، وهو ما دفع عدداً من التنظيمات الفلسطينية إلى مجاراتها في ذلك، ما يدل على ذكاء حماس في ابتداع صيغ التطور المهني الإعلامي وأسبقيتها في هذا المضمار.

استطاعت الحركة من خلال هذه المنابر الإعلامية المتوفرة لها، والتي استخدمتها بكفاءة الوصول إلى جمهور أكثر اتساعاً في شتى أرجاء العالم. داخلياً، حققت الحركة إنجازات ملحوظة، ساهمت بصورة واضحة في الانتخابات الأخيرة، غير أن إدارتها الإعلامية في الأزمة الأخيرة (الاقتتال)، وخطابها الإعلامي والسياسي، أعطى انطباعا سيئا عن إعلام تم توظيفه لتخوين وتكفير الآخرين، ما عمق الأزمة وفرق ولم يوحد. أما على المستوى الإقليمي، فقد استطاعت حشد سمعة طيبة لها، حصلت بفضلها على الدعم المادي، رغم وجود شكوك تجاهها من بعض الدول العربية. لكنها على المستوى الدولي، لم تتمكن الحركة من تخفيف التوجه السلبي تجاهها، وهو ما ترجمه عدم قدرتها حتى الآن على إقناع المحيط الدولي بشطب اسمها من لائحة المنظمات الإرهابية، ومؤخراً لا تستطيع فك الحصار عن حكومتها والمجتمع الفلسطيني، حتى وهي تتقدم بخطاب إعلامي معتدل نوعاً ما موجه للغرب، وهو بلا شك نقطة ضعف في بنيتها الإعلامية. من المتوقع لفوز حماس أن يؤدي إلى زيادة قدرتها في مجال الانتشار والتطور الإعلامي، حيث بامكانها استعمال وسائل الإعلام المؤسساتية وأجهزتها التابعة للسلطة، ودمجها مع قدراتها الذاتية الأمر الذي قد يزيد قدراتها التوعية والإعلامية. ووصول حماس إلى السلطة، جعل من الأهمية بمكان، أن تعيد الحركة صياغة استراتيجيتها الإعلامية بما

([1]) مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب. مواقع الانترنت التابعة لحركة حماس 2005/11/21
http://www.terrorism-information.com/?act=artickles

يتناسب مع موقعها الجديد، والتخلص من تضارب التصريحات، والابتعاد عن تسريب الأخبـار، والعمل على إيجاد أداة إعلامية تمثلها(296).

هدفت حماس_برأي الباحث_ من وراء اهتمامها ببناء إمبراطورية إعلامية، التي تكلف مبالغ مالية هائلة، بالتزامن مع اهتمامها بالعمل المجتمعي، إلى الحرب على الوعي فـي سـياق الصراع مع إسرائيل أولا، ومن ثم زيادة تأثيرها في المجتمع الفلسطيني، ومنافسة فـتح علـى كسب الشارع ثانيا. ومن شأن توظيفها لهذه الآلة الإعلامية_ في سياق بث ونشر أفكار التسامح والتعايش مع الآخر الفلسطيني المختلف_ أن يدعم البناء الديمقراطي. لكن ما نلاحظه مـؤخراً، أن حماس تستخدم آلتها الإعلامية في خضم الصراع على السلطة مع فتح، وتوزيع الاتهامـات بالتخوين والتكفير، علماً أن هذا لا يخدم التطور الديمقراطي، بغض النظـر عـن الأسـباب، ويصب في سياق تكريس الاقتتال الداخلي، ويهدد المشروع الوطني.

2-4 حماس والمشاركة في النظام السياسي

بدأت الملامح العامة التي تتعلق بموقف حماس من الانتخابات والنظام السياسي، تتحـدد بشكل لافت عقب رحيل الرئيس ياسر عرفات، وخاضت الحركة حوارات مع الـرئيس الجديـد محمود عباس وباقي الفصائل، حيث كان للحركة- كغيرها- تحفظ على حصر الانتخابات فـي الرئاسة فقط، فيما طالبت بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأن تكون شاملة حتى يكـون التغييـر شاملاً. فللانتخابات " موقع رئيسي في فكر حماس السياسي واهتمامها وممارستها العملية، بـل وحتى في تكوينها التاريخي".[1]

تحدد شهر تموز من عام 2005، موعداً للانتخابات التشريعية، إلا أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس قام بتأجيل هذه الانتخابات إلى أوائل عام 2006، وأرجع بعضهم هذا التأجيل، إلى وجود ضغوطات على الرئيس محمود عباس من داخل حركة فتح ومن لاعبين دوليين. وراهـن البعض على أن السلطة الوطنية وفتح ستكونان المستفيد الأول من هذا التأجيل، لمحاولة لملمـة

([1]) عـــــــدوان، بيســــــــان. حمــــــــاس وثقافـــــــة الانتخابـــــــات، 2006/12/4
http://www.rezgar.comdebat/show.art.asp?aid=82523

أوراقهما، واستعادة المكتسبات التي فقدتاها لصالح حماس، غير أن الرهان لم يكن فـي محلـه، حيث بدت حماس أكثر قوة بعد ستة أشهر، بينما واصلت فتح التفكـك وأنهكتهـا الانقسـامات الداخلية، في حين تكامل نضوج حماس، ورسخت نفسها كقوة سياسية كبيرة تغـذيها أصـوات احتجاجية على أداء السلطة وفتح، وارتفعت شعبية حماس فيما هبطت شعبية فـتح إلـى أدنـى مستوياتها.

طالما رددت حماس أنه لا يمكنها المشاركة في الانتخابات السياسية التي جـرت عـام 1996، التي تنظم في إطار اتفاقات أوسلو المرفوضة بالنسبة لها، وخلال ذلك بدا التردد واضحاً داخل الحركة، رأى بعضهم أن الحركة قد تشارك في تلك الانتخابات، معتقدين أن المشاركة في عملية التنمية السياسية سيصب الجبهة الداخلية. وأن " عدم دخول الحركـة داخـل المؤسسـة الجديدة المتولدة عن أوسلو، سيعرض الحركة للتهميش"، كما يؤكد عبد العزيز الرنتيسي[(1)].

فيما أبدى البعض الآخر معارضتهم للمشاركة، على اعتبار أن دخول الحركة في تلـك الانتخابات " لن يكون في مصلحة الشعب، حيث أن كل شيء يمر من تحت عباءة أوسلو"[(2)].

أخيراً، حسمت الحركة موقفها باتجاه المقاطعة، وهذا بتقدير بعضهم قرار متسـرع أدى إلى نتائج سيئة عانى منها النظام السياسي برمته، وكانت له انعكاسـات سـلبية علـى الحيـاة المجتمعية الفلسطينية، وأضر في إمكانية بناء مجتمع ديمقراطي مفتوح، وهو ما تتوافـق عليـه الدراسة.

بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، تم إجراء انتخابات رئاسية في تاريخ 2005/1/9، وقـد دعيت حماس للمشاركة في هذه الانتخابات إلا أنها رفضت ذلك، بدعوى أنها تنظم فـي إطـار أوسلو، غير أن مبررات مقاطعتها للانتخابات الرئاسية، جاءت أقل حدة من المرة السابقة (عام 1996) حيث تحدثت هذه المرة عن تبريرات سياسية واقعية لا شرعية ودينية، وهي تبريـرات

([1]) الخالدي، أحمد سامح وآغا، حسين جعفر. المعارضة الفلسطينية دور حيوي في المرحلة المقبلـة، مجلـة الدراسـات الفلسطينية، ع11، ص 1992، ص11.

([2]) صحيفة الرسالة ، 2006/1/12، ص6.

أقرب للتكتيكية، وطالبت بأن يتم إجراء الانتخابات "رزمة واحدة"، وهو مـا يـرجح_ بتقـدير الباحث_ أن الحركة كان من الممكن أن تغير موقفها من المشاركة في الانتخابات الرئاسية فـي الماضي، لو توفرت لها الظروف المناسبة آنذاك.

إذاً، مجمل الإعلان الرسمي الصادر عن حماس، يؤكد أنه لو كانت الانتخابات شـاملة: تشريعية وبلدية ورئاسية، ولم يحرم منها أحد من الشعب الفلسطيني، لكان من الممكن المشاركة، أما وهي رئاسية فقط فإن المشاركة تكون غير ذات جدوى.

في هذه الجزئية من الدراسة، ستتم مناقشة التطور الذي طرأ على موقف حماس، بإعلان استعدادها للمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في 2006/1/25، وهو ما يمثـل تطوراً في انخراط الحركة في الحقل السياسي، وتفاعلها مع هذا الحقل بشكل إيجابي. حيث لـم تعد تعتبر (أوسلو) سبباً للمقاطعة، بل تستعد للمشاركة تحت برنامج رفض (أوسلو)، علاوة على أنها أبدت استعداداً لخوض الانتخابات الرئاسية، وكما هو معروف فقد قررت الحركـة خـوض الانتخابات السياسية البرلمانية في ظل أوضاع متأزمة، لكنها وقبل ذلك، خاضـت الانتخابـات المحلية التي كانت _ برأي الباحث _ بمثابة جس نبض لما سيكون عليه مستقبل حماس.

4-2-1: حماس والانتخابات المحلية

وفرت تلك الانتخابات أول موطئ قدم لحماس في النظام السياسي الفلسـطيني، حيـث شاركت فيها بفاعلية، بعد تجاربها المتكررة في انتخابات النقابـات والجمعيـات والجامعـات، والنجاح الكبير الذي حققته في تلك الانتخابات. وشكلت تجربة حماس فـي هـذه الانتخابـات، "مدخلاً هاماً لطرح مقولاتها الفكرية، وبرنامجها السياسي على بساط التطبيق، ثم إن الانتخابات وسيلة من وسائل الحركة في أسلمة المؤسسات، وتقديم البديل والتدريب على إدارة المؤسسـات، واكتساب خبرات"(1). غير أن الحركة تعاملت _ حسب رأي بعضهم_ مع هذه الانتخابات، كأداة اختبار لمدى شعبيتها في الشارع الفلسطيني، وليس مرجعية لحسم الخلافات بين القوى السياسية على البدائل السياسية المطروحة في الساحة الفلسطينية.

([1]) برهومة، محمد. أهداف حركة حماس، في: دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس، م.س.ذ، ص 86.

اعتبرت حماس أن مشاركتها في الانتخابات البلدية، هو استحقاق موضوعي لثمرة إنجازاتها العسكرية وأنشطتها التنظيمية والجماهيرية، "وطالبت بإجراء انتخابات شاملة دفعة واحدة لكافة المجالس المحلية"[1]، وأخذت تعد العدة لخوض تلك الانتخابات بأنجع الوسائل الدالة على الذكاء السياسي، ولتنفيذ البرامج الانتخابية، حرصت الحركة على اختيار أكثر المرشحين مكانة وخبرة وحضوراً شعبياً في قوائمها الانتخابية. حيث تميزت حماس بتقديم عشرات المرشحين خلال المراحل الانتخابية، فقد حصل أكثر من نصف مرشحيها على شهادات علمية عليا، وجزء كبير منهم يحملون شهادة الدكتوراة والماجستير، فضلاً عن العشرات من المرشحين الذين يحملون شهادة البكالوريوس في المجالات المختلفة. [2]

اختارت حماس أيضا، في سياق تنافسها مع حركة فتح تحديداً شخصيات نزيهة، وهو عامل استفادت منه حماس كثيراً، ففي الانتخابات المحلية المواطنون "لا ينتخبون ممثلين لتحسين الوضع الاقتصادي، أو للتأثير على عملية السلام، وإنما كان العامل الأساسي هو مدى نزاهة المرشحين، وكان الانطباع السائد أن مرشحي فتح ضعيفين من هذه الناحية، ومرشحي حماس أقوياء جداً من هذه الناحية"[3]، وذلك وفقاً لرأي خليل الشقاقي. وهذا يشير إلى أن الناس يبحثون عن المرشح المعروف بالصدق والإخلاص، وقبل ذلك أن يكون معروفاً بنزاهته ونظافة يده، وهذا ما توفر عند مرشحي حماس، ودعا الجمهور لانتخابهم. وتدعو الحاجة إلى ضرورة أخذ الفصائل الفلسطينية لهذا العامل بالحسبان، إن هي أرادت حقاً المجد السياسي، ومنافسة حماس بكفاءة عالية.

خلال السنة التي شهدت تجربتها الانتخابية الأولى في كانون أول عام 2004 وحتى الجولة الرابعة من الانتخابات البلدية في كانون أول عام 2005، تعلمت حماس درساً سريعاً في فنون الانتخابات، وأصبحت تحوي أكثر طواقم الحملات الانتخابية مهنية وانضباطاً ودقة، كما

([1]) الزين، سمير. حماس والسيطرة على النظام السياسي، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2005/6/21
http://www.palestine-info.info/arabic/palestody/pressnew6/alsytarah.htm

([2]) جريدة القدس،2005/1/30.

([3]) يوسف، حسن. نتائج الانتخابات البلدية واتجاهات التصويت في الانتخابات التشريعية، رام ا : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2005/2/23 .

أصبحت عشية الانتخابات التشريعية تجيد سلسلة من الأساليب: إذ أصبح المنظمـون يرتـدون قبعات خضراء ويوزعون ملصقات دعائية، وغطت يافطات الحركة الدعائية مراكـز المـدن، وظهر زعماؤها على شاشات التلفزة وعبر محطات الإذاعة يرددون شعارات جذابة معدة بشكل جيد. وقبل أسبوعين من الانتخابات التشريعية أطلقت الحركة محطتها التلفزيونية الخاصـة بهـا وهي محطة الأقصى، والتي تطورت فيما بعد لتصبح محطة فضائية تحت اسم الأقصى. علاوة على ما سبق، أجادت الحركة استخدام المساجد للتعبئة والتنظير لآرائها، وهـو مـا وفـر لهـا جمهوراً عريضا، ومع بدء الدعاية الانتخابية في أوائل شهر كانون ثاني 2006، وقعت الحركة ميثاق شرف فلسطينياً مع غيرها من القوى الفلسطينية، يمنع استخدام أماكن العبـادة لأغـراض انتخابية.

بسبب تلك الأساليب الواردة أعلاه، ورغم حملات الاعتقالات التي اسـتهدفت مرشـحي الحركة وموظفي حملتها الانتخابية، فإنه "ليس مستغرباً أن تكون الحملـة الانتخابيـة الخاصـة بحركة حماس، الأكثر دقة وتنظيماً وانضباطاً وتوافقاً مع القوانين والضـوابط الانتخابيـة، وأن تتفوق على القوائم الأخرى بهذا الشأن"[1].

بحلول نهاية عام 2005، لم تكن قد رسخت أقدامها في معاقلها في قطاع غزة فقط، بـل في سائر أنحاء الضفة الغربية، وتمكنت من سحب البساط من تحت أقدام حركة فتح حتى داخـل معاقلها التاريخية، ورسخت مكانتها كمنافس وربما كشريك قوي لفتح في نفوذها فـي السـاحة الفلسطينية، وأصبحت تسيطر كلياً أو بصورة مشتركة في كل المدن التي جرت فيها الانتخابـات ما عدا مدينة رام ا .

بدا صعود حماس اللافت في انتخابات المجالس المحلية، كأنه نتيجة لـ "تآكل رصيد فتح السياسي والجماهيري"[2]، وأنه كلما " ترنحت فتح أكثر، أصبحت حماس أكثر شعبية"[1]. وهو ما

([1]) بسيسو، مؤمن. الحملات الانتخابية الفلسطينية: قراءة في المضامين والتمويل والتنظيم، موقع مجلة فلسطين المسـلمة http://www.fm.m.com/story14.htm

([2]) الزريعـــي، ســـليم. فـــتح وحمـــاس الـــذات بـــين الخـــوف والتضـــخيم، 2006/1/12 http:///www.arabrenewwal.com/ondex.php?rd=AI8AIo=11975

يشير إلى أن أحد مصادر قوة حماس هو ضعف حركة فتح، وفشلها في حل إشكالاتها التنظيمية وضعف مكانتها، وقد أضفى ذلك نوعاً من الصدقية على حماس، التي بدت وكأنها منزهة من تلك السلبيات.

الواضح أن حماس نجحت في تجربة الانتخابات المحلية بكفاءة سياسية، واستطاعت أن تثبت جدارتها، وأكدت هذه الانتخابات " مدى فاعلية وتأثير حماس في الساحة الفلسطينية، ودلت على الامتداد الشعبي الواسع وسط الجمهور"[2].

قامت حماس _في سياق الممارسة العملية للحركة في المجالس المحلية التي تسلّمتها_ بإصلاحات عميقة، حيث ظهرت ملامحها في مشاريعها التنموية، والتطوير الاجتماعي والصحي والتربوي، وحل مشاكل الأهالي، وكانت أكثر التصاقاً بالجمهور المحلي، حينما توفرت لديها الإمكانيات المادية. كما وأظهرت تجربة نظيفة خالية من الفساد المالي، فلدى الحركة " تجربة في البلديات التي تسلمتها الحركة وفازت فيها، وهناك أداء متميز وبرامج معقولة، ليست برامج مستحيلة، ولدينا من الكفاءة ومن التجربة والخبرة ما يؤهلنا للقيام بهذا الدور(قيادة وحكم فلسطين) بإذن ا "[3]، طبقاً لسعيد صيام، القيادي في حماس، وهو ما يبرر مطالبتها في إشراكها بالقرار الوطني.

وقد بات واضحاً أن نفوذ حماس يتصاعد باستمرار، فالناس تفهم جيداً عمق فكرها والتزامها العميق بأهدافها، لأن رجال الحركة يعيشون بين الجماهير، ولا يتاجرون بأصواتهم[4].

شكّلت البلديات التي حكمتها حماس، مختبرات صغيرة لما يمكن أن تفعله الحركة محلياً تجاه المجتمع، وإذا ما حصلت على سلطة وموقع أكبر، وكانت قيادة البلدية الحمساوية، وفقاً لتحليلات بعضهم، عملية بشكل عام: تحافظ على الاتصال في القضايا العملية الضرورية،

([1]) سـلاو، آبـي . تجاهـل حركـة حمـاس لـم يعـد ممكنـاً، 2005/6/19 http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/press/new6/tjahool.htm

([2]) بحر، أحمد محمد. لماذا يخافون من مشاركة حماس في الانتخابات؟ 2005/11/16 ، موقع الحقائق http://www.alhaqaeq.net/defaulthch.asp?action

([3]) http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2005/seyaam.htm

([4]) أبو عامر، عدنان.قراءات في فوز حماس، مركز اليمان للإعلام والتدريب، غزة، ط1، 2006، ص 10.

وتوافق على مقابلة نظرائها من الإسرائيليين إذا كان ذلك ضرورياً، وتتجنب العلاقات السياسـية التي لا تفرضها تلك المتطلبات العملية. على سبيل المثال أثار توقيع وثيقة اتفاق صداقة وتعاون بين مجاس بلدي نعلين / رام ا المشكّل من حماس، ومجاس مستوطنة (مودعين عليت) المقامة على أراضي البلدة، أثار جدلاً عميقاً في الساحة الفلسطينية، حماس من جهتها اعتبرت هذا اللقاء قرار شخصي من رئيس البلدية وليس قرار الحركة، وتمت إقالة رئيس البلدية[1] على إثرها.

كما حظي أداء حماس في فترة ما بعد الانتخابات البلدية، بإطراء المـراقبين المحليـين والدوليين على حد سواء، بالطبع لم تفلت الحركة مـن اتهامـات سـوء الإدارة، وأنهـا تهـتم بمصالحها ونفسها قبل خدمة الجمهور ومصالح الناس، لكن لا يوجد ما يعزز تلك الشكوك بشكل واضح حتى الآن.

وراهنت حركة فتح بعد تولي حماس لبعض المجالس المحلية، على فرضية تقـول: "إن سمعة حماس في الإدارة المحلية الفعالة، لن تترجم بالضـرورة إلـى نصـر علـى الصـعيد الوطني"[2].

لكن ومع تحقيق حماس لنجاحات كبيرة في تلك المجالس، أثار ذلك التخوفات داخل فتح، ما دفع بعض قادتها، للمطالبة بتأجيل الانتخابات التشريعية، تحت مبرر العوائق التـي تضـعها إسرائيل للتصويت في القدس الشرقية، والفوضى العارمة في غزة. وشهدت حركة فـتح تبـادلاً للاتهامات بين عناصرها وكوادرها بإهمال الوضع الداخلي للحركة، هذا التخوف الذي عبـرت عنه فتح، دعا مكتب التعبئة والتنظيم التابع للحركة، إلى إصدار دراسة داخلية نشرت فيما بعـد، أعادت فيه فوز حماس في الانتخابات المحلية للأسباب التالية: انتهاج حمـاس خـط المقاومـة المسلحة، تبني خطاباً سياسياً عمومياً، الحضور الاجتماعي والخدماتي للحركة، انحسـار تيـار اليسار الفلسطيني، الضربات الإسرائيلية ضد قادة الحركة، والانخـراط الـذكي فـي العمليـة

([1]) انظر مثلاً: نشرة الحركة الإسلامية (الراية)، ع107، 2006/12/1

([2]) بلتشر، روبرت. صـفوف متصـدعة: الحركـة الوطنيـة الفلسـطينية، (ترجمـة): زهيـر عكاشـة، 2006/1/1 http://www.www.oppc.pan.net/index.htm

السياسية[1].غير أن الرئيس محمود عباس وقف موقفاً وطنيـاً، إزاء الإصـرار علـى إجـراء الانتخابات ورفض تأجيلها، كما قبل بنتائجها، ودافع عن الخيار الديمقراطي.

من جانبها حذرت حماس من تأجيل الانتخابات، وقالت: "إن أي خطوة من هـذا القبيـل ستجعلها في حل من تفاهمات القاهرة عام 2005، بما فيها الالتزام بالتهدئة مع إسرائيل"[2].

أظهرت تجربة حماس في المجالس المحلية التي تديرها، بتقدير الباحث، قدراً من التوجه الديمقراطي، أو توجهاً يساعد على التطور السياسي الديمقراطي في المناطق الفلسطينية، وبدا أن الانتخابات المحلية أعطت للحركة المشروعية الاجتماعية والسياسية في الشارع الفلسطيني، وهو ما عزز قناعتها بطلب الشراكة السياسية فيما بعد بشكل رسمي.

أثارت الانتخابات المحلية مسألة التحالف السياسي بشكل بارز، وهو ما يدعو للوقـوف على ما تمثله تلك القضية عند حماس، التي استخدمت التحالفات مع قـوى اليسـار الفلسـطيني المختلف معها أيديولوجيا، والجهاد الإسلامي فيما مضى، في مجالس الطلبـة فـي الجامعـات والنقابات والجمعيات وأخيراً البلديات، في سياق المنافسة مع فتح. الأمر الذي اعتبـره هشـام فرارجه، بأنه (التحالف) جاء من أجل تحقيق الهدف السياسي الكامن في السيطرة [3]، كما رأى إياد البرغوثي، أن هذا التحالف " لم يصبح موقفاً استراتيجياً لدى الحركة الإسلامية بالذات، بـل اتخذ طابعاً بدا براغماتياً إلى حد بعيد"[4]. والذي يدعو إلى القول بذلك، هو أن ميثـاق حمـاس بالذات، لا يحبذ التعاون مع من يكون ارتباطهم للآخر الغربي. وبالتالي قد يكون من الصـحيح القول: إن موقف الحركة من هذا الموضوع تكتيكي، وهو ما يدل _ برأي الدراسة _ علـى أن التحالف السياسي عند الحركة يخضع لاعتبارات الزمان والمكان، لكن ذلك لا يمنع القول: مـن أنه يصب في مصلحة التطور الديمقراطي، وخطوة في اتجاه توطيد العلاقة مع المختلف سياسياً ودينياً.

([1]) مكتب التعبئة والتنظيم، حركة فتح. دراسة فتح وحماس: التراجع والصعود_الأسباب والخلفيات، غزة،2005،ص 22.

([2]) موقـــــف حمـــــاس مـــــن الانتخابـــــات الفلســــطينية. 2005/12/18، htttp://www.news.media.gov.kw/malf%20.Doc

([3]) قاسم، عبد الستار. الحركة الإسلامية ومستقبل المعارضة، نابلس: مركز البحوث والدراسات، نيسان 1996، ص 24.

([4]) خالد الحروب. حماس الفكر والممارسة السياسية، م.س.ذ، ص 242.

أكدت حماس من جهتها أن التحالف مع الآخرين والائتلاف معهم، يشير إلى أن "حركـة حماس ليست حركة متزمتة"، وأنه يأتي في " إطار إحداث تغيير وإصلاح حقيقيين في السـاحة الفلسطينية"[1] وفقاً لمشير المصري، وحتى "نبين أننا لم نأت لإقصاء الناس ولم نأت للهيمنة، إنما جئنا للشراكة"[2]، وفقاً للقيادي في حماس، سعيد صيام.

بلجوء حماس إلى تكتيك التحالف وضبطه والتحكم فيه من حيث الدخول فيه والخـروج منه ، طبعاً في حدود ما قد يحققه هذا التحالف من مصلحة للحركة، أثبتت_ برأي الباحث _ أنها ليست مغلقة على الآخرين.

بتقدير الباحث فإن حماس خرجت من تجربة الانتخابات المحلية، وهي تدرك مدى أهمية الانخراط في السياسة الفلسطينية الرسمية، بعد أن ضمنت هذه الانتخابات للحركة تطوراً طبيعياً، دون طفرات مفاجئة قد تؤذي تجربتها وتؤذي المجتمع(التجربة الجزائرية نموذجا)، كما شكّلت تلك التجربة في الشأن المحلي اختباراً لمدى قدرة الحركة على تجاوز الصـعوبات المطروحـة على المستوى الوطني.

4-2-2: قرار المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام 2006

اعتبر البعض أن قرار حماس المشاركة في الانتخابات القرار الأخطر فـي تجربتهـا، وكأنه انقلاب في فكرها السياسي والنضالي، لكن الدراسة تعتقد، أن الحركة كانت تمارس العمل السياسي في الساحة الفلسطينية بفاعلية عالية من خارج الأطر الرسمية، رغـم انقطاعهـا عـن الممارسة السياسية الرسمية، ومنحها قدراً أكبر من التأثير من الخارج على الوضـع السياسـي الفلسطيني، ومنحها مرونة عالية في التعاطي مع الشأن السياسي بعيداً عن المؤثرات والمحددات الداخلية والإقليمية والدولية. ولعل موقف حماس من الانتفاضة الأولى عام 1987 شـكل أحـد عناصر الدور السياسي لها، عندما قررت البقاء خارج إطار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، باعتبار أنها ستعمل على أن تخدم الانتفاضة ببرنامجها الخاص. واسـتمرت مواقـف حمـاس

([1]) الانتخابـــات الفلســطينية: مــــا هــو البرنــامج الانتخــابي الحــالي لحركـــة حمـــاس؟ http://www.voltairenet.org/article134330.htm

([2]) حوار مع سعيد صيام. http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2005/seyaam.htm

السياسية الفاعلة عندما تصدت لأوسلو عام 1993، وبرزت كقوة متزايدة التأثير والحجـم فـي المعادلة السياسية الفلسطينية، وانسجم هذا الموقف مع معارضتها المشاركة العلنية في الانتخابات عام 1996، باعتبارها من إفرازات (أوسلو).

في انتفاضة الأقصى ونظراً لنتائجها الهامة، ساهمت الحركة، مسـتغلة تزايـد حجمهـا وفعاليتها، في التأثيرعلى الوضع السياسي الفلسطيني، وكانت طرفاً مقرراً لـم يكـن بالإمكـان تجاهله، ونسجت علاقات سياسية علنية وخفية على كافة الصعود الإقليمية والدولية، وظلت حجر الزاوية فيما يعرف بالتهدئة، إلى أن جاء قرارها بالمشاركة، وهو ما من شأنه أن يفتح الطريـق أمام هذا التنظيم للانخراط في النظام السياسي من موقع الشراكة الفعلية فيه.

شكلت تحولات ما بعد 11 أيلول عام 2001، ورحيل الرئيس ياسر عرفات، واغتيـال الشيخ أحمد ياسين، والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غـزة، وتحقيـق الحركـة للانتصـارات السياسية في الانتخابات البلدية، شكلت كل هذه التغييرات وغيرها، تطوراً نوعيـاً فـي مسـار الحركة السياسي باتخاذها قرار المشاركة في النظام الفلسطيني، فهي كما يبـدو كانـت تنتظـر الوقت المناسب، لكي تبلور شروط الإمساك بالسلطة وهي في أضعف أوقاتها (أي السـلطة)، بعد أن نجحت الحركة في توفير الأسباب التي قد تمكنها من ذلك.

بينما كان الحوار الوطني بين مختلف الفصائل الفلسطينية عام 2005 يحرز تقدماً فـي مسائل تقاسم السلطة، برزت خلافات في وجهات النظر بين حماس والسلطة، لها علاقة بالسياسة الخارجية، وفي المقدمة منها ما يخص الاستراتيجية حيال إسرائيل.

خلال انتفاضة الأقصى وما قبلها، كانت حماس تحاجج بأن نقاش مسألة سلاحها، يجـب أن يكون جزءاً من نقاش أوسع حول الاستراتيجية الوطنية الدفاعية، التي توفر ضمانات لتصالح الوظيفة الدفاعية للمقاومة، مع خطة السلطة لاستعادة الأمن والنظـام أولاً حتـى يـتم التفـرغ لاستعادة السيادة.

على هذه الخلفية المختصرة جاء قرار حماس بالمشاركة السياسية ، فمنذ أن قرر الرئيس محمود عباس إشراك المعارضة في تسيير الشؤون العامة عوضاً عن إقصائها، وفـتح النظـام الفلسطيني أمامها، أصبح هناك حراك سياسي نسبي في مناطق السلطة الوطنية.

أعلنت حماس مشاركتها في بناء النظام السياسي الفلسطيني للمساهمة في إصـلاحه، إذ لم يعد ممكنا_من وجهة نظر الحركة_تصويب بناء النظام الفلسطيني، وحماية مشروع المقاومـة من خارج بنيته، وقد شكّل هذان الهدفان_برأي الباحث_ مسوغين لخطوة حماس الانخراط فـي السلطة، إضافة إلى أنه لم يعد ممكنا للسلطة أن تمتلك مصداقية التمثيل الشعبي، مع بقاء حماس والجهاد الإسلامي خارجها.

يمكن الافتراض أن أحد دوافع اشتراك حماس في السياسة الرسمية، تتمثل في الحمايـة من ردود الفعل الإسرائيلية والدولية، خاصة في ضوء الحرب على ما يسمى الإرهاب، كمـا أن الحركة ربما توصلت إلى قناعة مفادها: بأن أفق المقاومة المسلحة المجردة في ظـل الظـروف القاهرة، وضمن موازين القوى الراهنة، بات مغلقا.

نجحت حوارات القاهرة (15-3-2005/3/17-2005)، وتمخض عنها " إعلان القاهرة الفلسطيني"، وهي ورقة تفاهم سياسي بين حماس ومعها الفصائل الفلسـطينية الأخـرى، وبـين السلطة الوطنية، وتمثل إنجازاً وتطور نوعياً في طبيعة التحالفات السياسية القائمة. حيث تمكـن الطرفان من صياغة تفاهم سياسي مشترك، تأسس على تنازلات متبادلة، وبناء مقاربات سياسية توفيقية لقضايا سياسية شائكة، من أبرز مرتكزات هذه الوثيقة: ما يتصل بتحـول فـي موقـف حماس تجاه الانخراط في العمل السياسي الفلسطيني الرسمي، والإقرار بقبول قيود واشـتراطات التعامل السياسي اليومي. وقد أوجدت وثيقة التفاهم مناخاً سياسياً واجتماعياً أعاد خلـط الأوراق الداخلية، ودفع الانقسام السياسي إلى وجهة أفقية، تخدم التطور السياسي الديمقراطي الفلسطيني.

أشار ممثل حماس، محمد غزال، في ندوة عقدها مركز دراسات الشرق الأوسـط فـي عمان، حول إعلان القاهرة بتاريخ 2005/4/11، إلى أن حركته انطلقت في موقفها السياسي من دراسة وتقدير موضوعي للظروف المحيطة والدولية، وأن الحركة تعتقد بضرورة مساهمتها في

إعادة بناء م.ت.ف . بما يمنع انزلاق الأخيرة للتنازل تحت الضغوط الإسـرائيلية والأمريكيـة، وبما يعزز الثوابت، ومراعاة فرق الزمن وفرق الحال بين حجم القوى السياسية والفصائل عنـد تأسيس المنظمة، وأن مشاركة الحركة المنتظرة فيها، سوف تضمن سـلامة الخـط السياسـي الفلسطيني القائم على الثوابت(1). وهي بهذا " تخطو فـي مسـيرتها السياسـية خطـوة كبيـرة وضرورية طال انتظارها، باتجاه تسييس أكثر وبراغماتية ملحة تفرض عليها".(2)

المشكلة هنا ليست في قرار حماس بالمشاركة فهو تطور إيجابي بلا شك، ولكن المشكلة فيما يشير إليه من ضعف تبرير حماس لهذا الموقف بما ينسجم مع توجهات الحركة الأيديولوجية والعقائدية ، وفي مواجهة تبرير هذا الموقف، حاولت رد موقفها الجديد إلى الاعتبارات التكتيكية التي تفرضها الظروف المحيطة والمختلفة عما كانت عليه عام 1996. مع عدم إغفـال تـأثير تولي محمود عباس رئاسة السلطة بمواقفه المعروفة من عسكرة الانتفاضة، وعدم الدخول فـي مواجهة مع الحركة، بل وحرصه على دمج الحركة في السياسة الفلسطينية، إضافة إلـى ذلـك، هناك تأثير العامل المتعلق بالتطلعات السياسية للحركة. هذه التغييرات السياسية الجوهرية، هـي التي سمحت للحركة ومكّنتها من الاستعداد للمشاركة في الانتخابات التشريعية، مع أن اتفاقـات أوسلو هي الإطار الحاكم لمجمل العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية.

اعتبر بعضهم قرار الحركة المشاركة السياسية، وكأنه انقلاب فـي فكرهـا السياسـي والكفاحي، وهناك من اعتقد، أن الحركة كانت تمارس العمل السياسي في السـاحة الفلسـطينية بفاعلية عالية من خارج الأطر الرسمية، وأن هذا منحها قدراً أكبر من التأثير من الخارج علـى الوضع الفلسطيني، ومنحها مرونة عالية في التعاطي مع الحيز السياسي بعيداً عـن المحـددات التي تحيط بها، وهو ما توافق عليه الدراسة. فهذه الخطوة ليست "تغييراً في الموقف وإنما تغيير

([1]) مجلة دراسات شرق أوسطية. ندوة: إعلان القاهرة الفلسطيني- نحو تأسيس نظام سياسي جديد، ع31، نيسـان2005، ص 19-26.

([2]) تركماني، عبد ا . مقاربة حول واقع النظام السياسي الفلسطيني وآفاقه المستقبلية: تيارات السـاحة الفلسـطينية (4)، http://www.mokarabat.com/s572.htm

في الموقع، الموقف لم يتغير وكذلك الاستراتيجيات والأهداف، ولكن الموقع هو الذي اختلف"[1]، كما يؤكد القيادي في حماس، حسن يوسف، وهذا يدل على تعامل ذكي من الحركة مع المتغيرات المستجدة.

ترى حماس أنها لم تتخل يوماً عن المشاركة في بناء الدولة من خلال المشـاركة فـي الجوانب المدنية والاجتماعية؛ أي المشاركة من خارج السلطة، رغم أنها لم تدخل في مؤسسات السلطة، وهو ما أعطاها تجربة غنية في هذا المجال.

الإشكالية الرئيسية أمام حماس في هذا الإطار، كانت تتمثل في السؤال: ما هو الأجـدى بالنسبة لها، المشاركة من خارج السلطة (المشاركة المجتمعية)، أم المشاركة من داخلها؟ من هنا ميزت على سبيل المثال في المشاركة السياسية بين المستويات الرفيعة كالمناصـب الوزاريـة ووكلاء الوزارات والمدراء العامين، والمستويات المتوسطة والدنيا. وجاء هذا التمييز بين نـوع وآخر من المشاركة من باب سعيها لعدم تحمل آثار المرحلة السياسية وما حملته من تطـورات، علاوة على أن حقيقة هذا التمييز يخضع لاعتبارات داخلية تخص الحركة نفسها، مثل اعتبارات الطهارة السياسية، غير أن هذه الاعتبارات سوف تتغير فيما بعد كما سنرى لاحقاً، عبر قـرار الحركة الانخراط في النظام الفلسطيني. ويشرح أسامة حمدان، ممثل حماس في لبنان، موقـف الحركة من المشاركة السياسية بقوله: " نحن حركة مجاهدة مقاومة تريد أن تشارك في القـرار السياسي الفلسطيني، والمشاركة في القرار الفلسطيني تعني أن تكون جزءاً من قيـادة الشـعب الفلسطيني، إضافة إلى ذلك، من أجل تحرير الأرض الفلسطينية، وليس من أجل أن تتربع علـى عرش هذه السلطة"[2].

انتقال حماس من موقع المقاطعة للانتخابات كما جرى فـي العـام 1996 إلـى موقـع المشاركة، هو أكثر من مجرد تغير في المواقف، بل يعني حسم خيار المشـاركة الفاعلـة فـي

([1]) يوسـف، حسـن. حمـاس والتشـريعي: احتـواء للحركـة أم تعزيـز للمقاومـة؟ 2005/4/5 موقع البراق. http://www.alburaq.org/showdetails.asp?typ=pub

([2]) موقـــع الجزيـــــرة. مســــتقبل العلاقـــــة بـــــين فــــتح وحمـــــاس، http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=298030#L3

النظام السياسي الرسمي من قبل الحركة، ودخول لعبة التنافس الديمقراطي بشكل مفتـوح وفـي مختلف الميادين، الأمر الذي يعني، أنها قد تجاوزت العقلية السابقة التي كانت تتخذ من المقاطعة أسلوباً وحيداً غير قابل للمناقشة، بحجة الخلاف على المرجعيـات السياسـية وبخاصـة بعـد (أوسلو).

على هذا الأساس، لا يمكن أن نعتبر مشاركة حماس في النظام الفلسـطيني تحـولاً أو تغيراً، بقدر ما يمكن اعتباره تطوراً، فالتأثير في تركيبية وتوجهات السلطة الوطنية، لـم يكـن متلازماً في حالة الحركة مع الدخول في النظام الفلسطيني، وهذه حالة مفارقة قد يجدر البحـث عن خصائصها وعوامل تفسيرها.

ينبغي على حماس الانتباه إلى أن لمشاركة القوى السياسية الفلسطينية نتائج ايجابية على النظام السياسي، وهو ما يستدعي من الحركة الاستعداد للعمل وفق مبدأ المشاركة، بعيـداً عـن قاعدة التفرد التي اتبعتها الحركة في الحكومة العاشرة ، كما أن المشاركة تخفف من العبء الذي تتحمله حماس نتيجة قيادتها السلطة، وتحديداً قواعد المنافسة السياسـية وفقـاً لقواعـد اللعبـة الديمقراطية(1). وهذا ما تؤكد عليه الحركة مؤخراً بأنها لا تنوي، مـع أن لهـا الأغلبيـة فـي البرلمان، لأن تحل سيطرتها محل سيطرة فتح، وتأمل بدلاً من ذلـك تقاسـم السـيطرة ولـيس احتكارها، وأن هدفها من دخول البرلمان هو أخذ حصتها بناء على تضحياتها وحجمها، ولخلـق التوازن ومنع الفساد، ولعل اتفاق مكة دليل على ذلك. مع أن تصرفاتها وهي في السلطة، توحي أحياناً عكس ما تصرح به، وفقاً لوجهة نظر بعضهم، على أن الثابت هو حرص الحركة علـى إحداث تغيير إصلاحي داخل المجتمع الفلسطيني. فهي كما يقول محمد غزال، عضـو القيـادة السياسية لحماس، " الأقدر على إيقاف الفساد وتصويب المسار وإصلاح الخلل وتحقيق النتـائج"، وعلى "المحافظة على الشعب وقضيته ومستقبله".(2) وباتت الحركة تـدرك ضـرورة الركـون

---

(1) للمزيد انظر مثلاً: http://www.shahrour.org/interview_details.php?thesid=68articles=308 حيـث يعتقد محمد شحرور أن الحركات الإسلامية بمجملها، ترى أنها بحصولها على أغلبية الأصـوات فـي البرلمـان، تستطيع " التصويت على فرض عقيدة دينية معينة، وعلى منع صحف معينة، وعلى حظر نشر كتب معنية" لافتاً إلى أن كل هذه الأمور لا تخضع للتصويت، وهو يسمي ذلك بـ "ديكتاتورية الأكثرية".

(2) فلسطين المسلمة، الملف 2 حوار http://www.fm-m.com/2005/jun2005/story20.htm

للعقلانية في مسلكها السياسي، وضرورة التخلي عن تجييش الشارع الفلسطيني، وحقنت خطابها بجرعات من الإسلام لابتلاع الشارع، وصولاً لابتلاع السلطة التي كانت تعتبرها فاسدة، وهو ما يشير إلى تطور التوجه الديمقراطي داخلها، فهل هناك توجهاً داخل الحركة بالتحول إلى حـزب سياسي؟

تأسيساً على ما سبق، فإن دخول حماس في السلطة واشتراكها في إدارة الدولة، ينطوي_ برأي الباحث _ على إعادة الاعتبار لموقع الدولة في فكرها السياسي، إذ لم يعـد ممكنـاً فـي تصورها، توفير الأمن والاستقرار وحمايته في ظل سلطة رخوة، ومؤسسات منهكة، وخيـارات سياسية مضطربة. ودخولها في السلطة، هو في جوهره تكريس للتصالح مع الأخيرة، والخطـوة تنطوي على دلالات تتصل بإعادة بناء النظام الفلسطيني على أسس جديدة، وفقاً لرؤيتها السياسية والأيديولوجية.

خاتمة

تعترف الدراسة أن قرار حماس الانخراط في النظام الفلسطيني، يدل على مستوى عال من النضج السياسي الذي وصلت إليه الحركة، حيث لاحظت الحركة _بعـد شـعورها بـالقوة السياسية الكافية_ برؤيتها الثاقبة وبذكائها المدهش، بأن الفرصة(التـي قـد لا تتكـرر ثانيـة)، أصبحت مواتية للانخراط في النظام الفلسطيني(الضعيف والمنهك)، بعدما تعذر عليها ذلك فـي السابق، بحيث أصبح بإمكانها صياغة وقولبة السلطة وتغييرها من موقع القوي، وليس التكيـف معها أو التعايش معها من موقع الضعف، كما كان عليه الحال في عام 1996، بما يتماشى مـع برنامجها وطرحها السياسي. وهذا لا يمنع من القول: أن انخراطها في السلطة، سيكون ذا تأثير إيجابي على التطور الديمقراطي، من خلال دخول عنصر إسلامي جديد، لم يتورط في المشاركة من قبل، الأمر الذي سيثري الحياة السياسية الفلسطينية.

2-2-2-4: الوضع الفلسطيني- الفلسطيني عشية الانتخابات البرلمانية

عانت حركة فتح من التشرذم والصراعات الداخلية، ومن استشراء الفساد في مؤسسات السلطة، كما عانت من انسداد آفاق التسوية، وعدم جدية إسرائيل، فضلاً عن أن فقدانها لقائدها الراحل الرمز ياسر عرفات، كل ذلك ترك آثاراً سلبية عليها، بحيث تصاعدت حالة الفلتان الأمني. غير أن هذا لا يعني أن الفلتان فقط مسؤولية فتح وحدها، مع أن لها النصيب الأكبر منه، وأن جميع التنظيمات الأخرى بريئة من مسؤولية ما آل إليه الوضع الفلسطيني عامة، بل إن المسؤولية عامة، وإن بدرجات متفاوتة.

شكّل فشل السلطة في التعامل مع هذه الحالة من الفلتان، جزءاً هاماً من الأزمة التي سادت الساحة بشكل عام وحركة فتح بشكل خاص، وكذلك عدم قدرة السلطة بأجهزتها المختلفة على فرض النظام، عزز ذلك من الإحساس الفردي والجمعي بغياب سيادة القانون، وبدا واضحاً وفقاً لبعضهم، أن الميليشيات أو المجموعات المسلحة التابعة للفصائل الوطنية، هي المسئول الأول عن ذلك. وشهدت تلك الفترة أيضاً تصاعد الانتقادات الشعبية لأداء السلطة وما رافقه من ممارسات، خاصة الحديث عن وجود الفساد في مؤسسات السلطة، وهو ما برز بجلاء في الانتخابات المحلية، حيث كانت القضية الأبرز في هذه الانتخابات هي قضية الفساد التي جذبت جمهور الناخبين للتصويت لحركة حماس، مما ألحق هزائم متتالية بمرشحي وقوائم فتح، التي قدمت أشخاصاً ليسوا على مستوى المرحلة، ولاعتبارات كثيرة أخرى. كما برزت سمات الأزمة في صراع القوى داخل فتح بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، حيث شهدت مرحلة ما بعد رحيله، تعاظم الصراع بين ما يسمى (الحرس القديم والحرس الجديد)، وهو ما ترجم عملياً بقرار الحرس الجديد في فتح بقيادة مروان البرغوثي ومحمد دحلان، تشكيل قائمة انتخابية منافسة ومستقلة باسم المستقبل قبل الانتخابات التشريعية بعدة أسابيع، لولا تراجع الطرفين بعد ذلك، وإعادة توحيد قائمتي الحركة في قائمة واحدة.

كان من أبرز تجليات الأزمة أيضاً، تعزز الصراع بين فتح وحماس للسيطرة على مقاليد السلطة ومواردها، فقد حاولت فتح تأجيل لحظة الحسم كلما كان ذلك ممكناً، مراهنة على الوقت كي ترتب أوراقها المبعثرة، كما في محاولات حماس أن يكون لها دور في صنع القرار الوطني، خاصة بعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، وبروز إشكالية لدى الحركة في محاولة

الجمع بين السياسة والمقاومة، حيث بدت حماس كسلطة موازية للأجهـزة الأمنيـة الفلسـطينية الرسمية التي لم تمتثل لقراراتها فيما سبق، بحيث أصبح هناك ازدواجية في السلطة. علاوة على ذلك فقد عجز اليسار الفلسطيني عن توحيد صفوفه لمنافسة كل من فتح وحماس، إذ لم يسـتطع كسر احتكار هاتين الحركتين للعمل السياسي، في ضوء الأزمة التنظيمية التي يعيشها. جرى كل ذلك في ظل جمود سياسي في العملية السياسية، بحيث بدا برنامج فتح والمنظمة والسلطة غيـر قابل للحياة، فيما بدا برنامج حماس أقرب للتطبيق، وترافق كل ذلك مـع التعنـت الإسـرائيلي، وغياب الخيارات الأخرى .

فيما يتعلق بموقف كل من أمريكا وإسرائيل من تلك الانتخابات، فإن الولايات المتحـدة وبعض دول الغرب، رأت أنه قد تكون مشاركة الحركات الإسلامية في العملية السياسية، فرصة لترويضها وتعديل وتغيير رؤيتها وخطها السياسي باتجاه أكثر اعتدالاً وعمليـة. وعلـى هـذا الأساس، رأت أمريكا في مشاركة حماس في الانتخابات فرصة لتطويعها من خـلال إرغامهـا على التخلي عن الكفاح المسلح وانخراطها بالسياسة. إسرائيل من جهتها، هددت بمنـع إجـراء الانتخابات إذا شاركت حماس فيها، وضغطت أمريكا وإسرائيل على حماس لدفعها إلى التخلـي عن المقاومة. ففي خطاب لوزيرة خارجية أمريكا (كوندوليزا رايس)، أكدت أنه يجـب "علـى السلطة الوطنية أن تعمل على تعزيز الإصلاح الديمقراطي، وعليها أن تفكـك كـل الشـبكات الإرهابية في المجتمع"[(1)] وتقصد بذلك حماس. فيما ألمـح (شـاؤول موفـاز)، وزيـر الـدفاع الإسرائيلي السابق، إلى أن "تعزيز قوة حركة حماس، والانشقاق الحاصل في حركة فـتح، مـن شأنهما أن يؤديا إلى إلغاء الانتخابات التشريعية الفلسطينية أو إرجائها"[(2)]. ولم تكتـف إسـرائيل بالدعوة إلى إقصاء حماس عن المشاركة في الانتخابات، بل أخذت تعتقل قياداتهـا ومرشـحيها وصعدت عدوانها، كما أعلنت إسرائيل أنها لن تسهل أية انتخابات تشارك فيها الحركـة، ولـن تتعامل مع أي حكومة تقودها أو تشارك فيها حماس. لكن الرئيس أبو مازن أصر على موقفـه من مشاركة الحركة، رغم معارضة بعض قيادات حركة فتح لإجراء الانتخابـات، وعـد ذلـك

([1]) http://www.washington.com/wp-dyn/content/article/2005/2305/AR2005052301567.HTML

([2]) HTTP://www.qudspress.com/data/aspx/d4516275/.aspx

مسألة محسومة، وكان المرجح لديه أن انخراطها في النظام السياسي، سيجعلها تتحرك ضمن القواعد التي يفرضها النظام، معتبراً ذلك في صالح الديمقراطية، وهو حقاً كذلك بتقدير الدراسة. حماس من جهتها، عبرت عن رفضها، على لسان سعيد صيام، لأي محاولة تأجيل [1].

بتقدير الباحث فقد راهنت (واشنطن) على أن حماس لن تنجح سياسيا، نظرا لخبرتها الضئيلة بالعملية السياسية وامكاناتها الضعيفة، غير أن نجاح الحركة السياسي، جعل (واشنطن) تركز جهودها وطاقاتها المتعلقة بالسياسة الفلسطينية، لعزل الحكومة التي شكلتها الحركة، وهو ما يدلل على أن الغرب وبخاصة أمريكا، يريد نشر ديمقراطية تؤّمن مصالحه فقط في فلسطين.

بالرغم من كل المحاولات لمنع حماس من المشاركة في الانتخابات، إلا أنها باءت بالفشل، ومضت الحركة تشق طريقها نحو المجد السياسي، وفي هذا يقول إسماعيل هنية: أرادوا الضغط على حماس لتتخلى عن المقاومة وعن السلاح، وعن خيارهم الاستراتيجي في فلسطين كل فلسطين، لكن نقول اليوم: باسم حماس وباسم قائمة التغيير والإصلاح، فشلت كل محاولات الضغط والابتزاز"[2]، هذا يشير إلى أن الحركة قررت أن يكون لها دور حيوي في عملية الإصلاح الديمقراطي للنظام السياسي .

على هذه الخلفية جرت الانتخابات الوطنية عام 2006، تحت مظلة عملية الانتقال السلمي والدستوري للسلطة الوطنية، التي أعقبت رحيل الرئيس ياسر عرفات في نوفمبر من عام 2004، وما تبعها من خطوات إيجابية في سياق التحول الديمقراطي، حيث تشكل الانتخابات بوصفها آلية من آليات الديمقراطية نقطة تحول هامة في النظام السياسي في إطار التحول المنشود. فمن ناحية، تعتبر هذه الانتخابات تجديداً لشرعية المجلس التشريعي الذي انتهت ولايته القانونية في مايو من عام 1999، ومن ناحية أخرى، تحظى هذه الانتخابات بأهمية متزايدة في ضوء مشاركة كافة الفصائل الوطنية والإسلامية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، لأول مرة في النظام الفلسطيني.

---

(1) 20 كانون الأول 2005 http://www.arabs48.com/desplay.x?Cid=68sid=78id=33612

(2) الحياة الجديدة، 2006/1/21.

جرت الانتخابات بموجب القانون رقم 9 لسنة 2005 بشـأن الانتخابـات وتعديلاتـه، وبموجب هذا القانون تمت زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى 132 عضواً بدلاً مـن 88 عضواً، ويقوم هذا القانون على أساس النظام الانتخابي المختلط، مناصفة بين نظـام الأكثريـة النسبية (تعدد الدوائر)، ونظام التمثيل النسبي (القوائم).

في 2006/1/25، فتحت صناديق الاقتراع وتوجه المواطنون للإدلاء بأصواتهم، ورغم أن آخر استطلاعات الرأي كانت ترجح فوز حركة فتح (استطلاع للرأي أجراه الـدكتور نبيـل كوكالي)، ونشره المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي، أشار إلى أن فتح حصـلت علـى نسـبة 39.6%، فيما حصلت حماس على نسبة 28.8%[1]. إلا أن المفاجأة كانت أكبر من الجميع، ومن حماس نفسها، والتي لم تكن تتوقع حصولها على 74 مقعداً، فيما حصلت فتح على 45 مقعداً.[2]

تصرفت السلطة والحزب الحاكم(فتح) بمسؤولية عالية بالتعامل مع نتـائج الانتخابـات، وقام الرئيس محمود عباس بتكليف اسماعيل هنية بتشكيل الحكومة، ولا شـك أن هـذا التغييـر الديمقراطي أحدث ردود فعل دولية، وسيكون له تداعياته وتأثيراته المسـتقبلية علـى التحـول الديمقراطي الوطني الفلسطيني، وهو ما سيحاول الباحث مناقشته فيما بعد مـن خـلال مبحـث الحكومة الفلسطينية العاشرة والحادية عشرة.

3-4 الحكومتان الفلسطينيتان العاشرة والحادية عشرة

لا يستقيم أي نقد للأداء السياسي لحركة حماس قبل وأثناء خوض الانتخابـات وخـلال مفاوضات تشكيل الحكومة، وفي سياق ممارسة المسؤولية الحكومية، إلا بترادف ذلك مـع نقـد نظير موجه لقوتين سياسيتين متضافرتين، تجد حماس نفسها وحكومتها أمام تأثيرهما الفعال فـي

([1]) الحياة الجديدة، 2006/1/24

([2]) للمزيد حول الانتخابات التشريعية وكل ما يتعلق بها من أسباب فوز حماس وأسباب هزيمة فتح، وتداعيات الفوز على مسـتقبل المشـروع الـوطني بأبعـاده المحليـة والإقليميـة والدوليـة انظـر مـثلاً: www.alzaytouna.net/arabic/c=3538a=3698 الزيتونة 2006/4/7
http://www.mesc.com.jo/IndexAr-08.htm مركـز دراسـات الشـرق الأوسـط
http://www.aasc.info/?page=showDetails8Idtable=Seminars ومركز الغد العربي 2006/2/18

أوضاعها اليوم، بعد أن صارت سلطة أو جزءاً من السلطة السياسية. القوتان اللتان عنيناهما: الرئاسة وفتح، وهما فاعلان كبيران في صوغ مشهد السياسة الرسمية في مناطق السلطة، وفي تقرير مصير الكثير من عناصر التماسك أو الاضطراب في أوضاع الحكومة العاشرة أو الحادية عشرة، أو أية حكومة تشكل مستقبلاً.

4-3-1: تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة

بتاريخ 2006/2/21، سلّم الرئيس محمود عباس لإسماعيل هنية، رئيس قائمة حركة حماس في المجلس التشريعي، كتاب تكليفه تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة رسمياً، ليكون بذلك ثالث رئيس وزراء منذ استحداث هذا المنصب في2003/3/18 استناداً للقانون الأساسي المعدل، ومع تكليف اسماعيل هنية بتشكيل الحكومة، تنتقل قيادة السلطة أو جزء منها إلى حماس، التي أضحت في موقع متقدم، وأدت الحكومة الجديدة اليمين الدستورية أمام الرئيس محمود عباس يوم 2006/3/29.

بدأت حماس مشاوراتها مع القوى والفصائل الفلسطينية بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية؛ لأن الحركة تؤمن "بالشراكة السياسية، وفتح الباب واسعاً أمام الطاقات والكفاءات لتعمل على إنقاذ الوضع" كما يؤكد اسماعيل هنية[1]. وكانت هناك نقاط التقاء كثيرة بين البرنامج الذي اقترحته حماس على باقي الفصائل، وما طالبت به بعض القوى الفلسطينية، حيث تعتقد الحركة أنها قدمت تنازلات كبيرة للوصول إلى برنامج سياسي يقوم على اتفاق الحد الأدنى، حتى فيما يتعلق بتطبيق البرنامج الأيديولوجي لحماس، واستعدادها لتقديم حقائب سيادية لبعض القوى والفصائل (مع تحفظ الدراسة على كلمة سيادية؛ لأنه لا توجد سيادة لأي كان تحت الاحتلال).

هذا البرنامج _برأي الباحث_رغم النواقص التي تكتنفه، يقدم تطوراً سياسياً لافتاً في فكر الحركة، ويحاول التقدم بخطوات سريعة باتجاه برنامج منظمة التحرير، كما أن البرنامج يقدم السياسي العملي على الديني الأيديولوجي، وهي تطورات تصب في صالح الحركة، وفي خدمة التطور الديمقراطي.

---

(1) الأيام 2006/2/1.

رغم نقاط الالتقاء الكثيرة على الجوانب الداخلية والحريات الديمقراطيـة والاجتماعيـة، والجوانب الاقتصادية التي سيتضمنها برنامج الحكومة. فإن التباين الأساسي تمحـور حسـب جميل مجدلاوي ،عضو القيادة السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، "حول مطالبة حمـاس (الفصائل) بإيراد نص صريح في برنامج الحكومة السياسي، يعتبر وثيقة الاسـتقلال والقـانون الأساسي المرجعية الرئيسية لعمل الحكومة المقبلة، واعتبار قرارات الشـرعية الدوليـة التـي تستجيب للحقوق الوطنية، بنوداً ضمن البرنامج السياسي"[1]، وهو ما رفضت قبوله حماس، التي اشترطت أن تكون أي حكومة برئاستها، وأن تكون"معبرة عن موازين القوى السياسية والحزبية كما أظهرتها الانتخابات، وكما ترجمت في المجلس التشريعي الراهن"[2]. فالحركة تدرك جيـداً أنها إذا ما تنازلت عن الحكم تحت مظلة حكومة الوحدة، فإنها قد لا تعود إلـى خيارهـا الأول ومنها إلى الانتخابات المبكرة، وخصوصاً بعد ممارستها للحكم. من هنا حرصت علـى رئاسـة الحكومة، ولا أحد يجادلها في هذا الحق برأي الباحث، لكن في الوقت نفسه عليهـا مسـؤوليات وطنية، من خلال معادلة الحق في الحكم والحق في إدارة الحكم.

رأى بعضهم أن الخلافات ظهرت خلال المفاوضات الائتلافية على تشـكيل الحكومـة، ويعود مصدرها بالأساس، إلى رفض حماس الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً ومصدراً لصلاحيات السلطة، إلى جانب رفض الحركة إجراء تعديلات على الخطـوط العامـة لسياسـة الحكومة الجديدة، والتي لا تتفق مع الخطوط الأساسية التي عرضها الرئيس أبو مازن في كتاب التكليف. ويبدو هذا صحيحاً إلى حد ما، لكنها ليست كل الحقيقة، حيث أن هناك تياراً في حركة فتح يقوده محمد دحلان، لا يريد شراكة مع حماس في حكومة وحدة، كما تعتقد الحركة، ويبرر هذا التيار ذلك باستمرار حماس في رفض الشراكة مع فتح في السابق. كما رأت فتح، أن حماس تريد حكومة محاصصة سياسية بناء على نتيجة الانتخابات التي فازت فيها، وأنها تريد الاحتفاظ لنفسها بالوزارات السيادية في الحكومة.

([1]) الحياة الجديدة ـ 14 آذار-2006.

([2]) مجلة فلسطين المسلمة. ع10، تشرين الأول 2006، ص 44

أكدت حماس أن تشكيل حكومة وحدة وطنية هو مصلحة وحاجـة فلسـطينية ورغبـة للحركة في الأساس، وترى أن المشكلة هي في فتح التي تريد إلغاء نتيجة الانتخابات التشريعية، وذلك عبر تشكيل حكومة لا تكون ممثلة فيها، وتكون فقط مسئولة أمام الرئيس أبو مازن لا أمام البرلمان. كما أن الفصائل لم تتجاوب مع الحركة، كما يقول اسماعيل هنيـة، رئـيس الـوزراء المكاف، " لأسباب كثيرة منها ضغوط خارجية، ومنها عدم رغبة في المشاركة"(1) مع حمـاس. وأشار بعضهم إلى أن حماس ذهبت للتقليل من أهمية اشتراك أو عدم اشتراك فـتح، بـالتلويح بعصا المستقلين والتكنوقراط الفلسطينيين، سعياً لإجبار فتح لتقديم تنـازلات سياسـية واضـحة لبرنامج حماس الحكومي(2).غير أن هناك من رأى أن حماس لا تريد تشكيل حكومة بمفردها؛ " لأن هذا الخيار يعني التصادم المباشر مع الإرادة الدولية، وهو ما سيؤدي إلى العزلـة وتفجيـر الوضع، وتقترح الشراكة كمخرج"(3)، ولعل ذلك أقرب للصحة، إذ إنها تريد مشاركة لا مغالبة، تماما كما تفعل جماعة الإخوان في مصر مثلا، فالحكم يفرض عليها تقديم تنازلات لا تحتملهـا الحركة، وهو ما توضح في مناقشة موضوعة حماس بين الأيديولوجيا والسياسة.

على النقيض من ذلك، فقد شكك بعضهم في مصداقية كل من فتح وحماس في السـعي نحو حكومة وحدة وطنية، وهو ما تراه الدراسة التحليل الأقرب إلى المنطقية، فكل طرف يريـد أخذ الطرف الآخر إلى برنامجه ليحمل معه الأعباء، لكن كل طرف في مقابل ذلك، لا يريـد أن يقاسمه في الامتيازات، هذا الوضع قد يفسر إلى حد ما عدم الاتفاق على تشكيل حكومة الوحـدة الوطنية.

وبالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي، فقد رفضت منذ البداية المشاركة في الحكومة، لكنهـا أكدت أنها ستتعاون مع حماس، وستقدم لها كل الدعم الممكن دون المشاركة في الحكومة(4).

---

(1) http://www.alarabiya.net/Articles/2006/05/09/29904.htm حوار مع إسماعيل هنية.

(2) للمزيد حول البرنامج السياسي للحكومة الفلسطينية الذي عرضته حماس على الفصائل ورئاسة السلطة انظـر مـثلاً فلسطين المسلمة، ع 4، نيسان 2006، ص 40-41.

(3) الجرباوي، علي. إرباك الانقلاب، 2006/12/12، http://www.amin.org/look/amin/article.tp1?Idlanguage=178IdPublication=78Nrarticle=38331

(4) http://www.arabs48.com/display.x?Cid=68sid=78id=34970

في الواقع فإن كل المحاولات الداخلية والعربية (مصر وقطر بالذات)، للتوصـل إلـى مخرج يتيح تشكيل حكومة تتعاطى مع المجتمع الدولي وفقاً للاتفاقات الدوليـة بـاءت بالفشـل، واختارت حماس تحمل المسؤولية ونتائج الخيار الشعبي، بأن تقود الحكومة من دون الفصـائل الفلسطينية، وقررت فتح التفرغ لبناء وإصلاح نفسها، وترك حماس لمصيرها.

بعد فشل كل الجهود في تشكيل حكومة الوحدة، قام رئيس الوزراء المكلـف، إسـماعيل هنية، بتقديم تشكيلة الحكومة إلى الرئيس محمود عباس، الذي بدوره وافق عليها مع تحفظه على برنامج الحكومة[1]. وبالنتيجة انفردت حماس بتشكيل (حكومة خضراء)، من خلال إعلانها بـأن رئيس الوزراء ونائبه، ورئيس البرلمان ونائبه، ووزراء الخارجية والداخلية والمالية والاقتصـاد كلهم من حماس. وهو ما أوحى بأن الحركة تتشدد في الإمساك بمقاليد الحكـم، دونمـا شـريك سياسي بارز "فتح"، وحتى دون شركاء ثانويين، وكذلك غياب منظمات المجتمع المـدني فيهـا، الأمر الذي سيكون له تداعيات سلبية على الوضع الفلسطيني العام، في ضوء البرنامج السياسي الذي تحمله حماس، والمتوقع رفضه من المجتمع الدولي.

إن ما حدث في الجلسة الأولى للبرلمان الفلسطيني الجديد، وما يتعلـق باختيـار قيـادة البرلمان، لا يدعو للاطمئنان _ برأي الباحث_ لجهة تأكيدات حماس في التوجه نحو بناء نظـام سياسي ديمقراطي تعددي.

ضمت حكومة حماس نشطاء قدامى في الحركة، إلى جانب تميز الحكومة بطابع "المهنية والخبراء، حيث ضمت العديد من أصحاب الشهادات العليا والمتخصصين"[2] المحسوبين علـى الحركة. ويبدو واضحاً الجهد الذي بذلته حماس من أجل تقديم حكومة جذابة تضم قـوى شـابة ومثقفة، بحيث تكون قادرة على تطبيق الإصلاحات الواردة في برنامجها الانتخابي، التي يتوقعها الجمهور الفلسطيني. وقد هدفت الحركة من وراء تركيبية الحكومة التي شكلتها من تكنوقراطيين

([1]) الأيام، 26 آذار 2006.

([2]) انظر مثلا: www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006-06-26.htm تقرير عـن أعضاء الحكومة.

ومهنيين، إلى إظهارها أمام الجمهور الفلسطيني وأمام العالم العربي والمجتمع الدولي، حكومة جذابة مهنية ومسئولة، ومؤهلة لقيادة الحالة الفلسطينية باتجاه دعم الديمقراطية.

سنرى فيما بعد كيف أن هذه الحكومة ومع كل هذه المميزات، واجهتها صعوبات في تسويق نفسها محلياً وإقليمياً ودولياً، وهو ما اضطر حماس إلى إعادة النظر من جديد في هذه الحكومة، بحيث تكون قادرة على فك العزلة عن الفلسطينيين، وإحياء المشروع الوطني، وهو ما اتفق عليه بعد ذلك في مكة.

شهد مطلع شهر آب من عام 2006، تصاعد وتيرة الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية إلى واجهة السياسة الفلسطينية بعد أن انتهت الحرب في لبنان، وكانت مقترحات عديدة قد تقدمت بها الكثير من القوى والشخصيات الوطنية، إزاء تشكيل هذه الحكومة بعيد الانتخابات التشريعية قبل شهور، وبعد إعلان فرض الحصار على الحكومة التي شكلتها حماس، حيث طرح حل يتمثل بتشكيل حكومة تكنوقراط، وكذلك طرح تشكيل حكومة برئاسة شخصية وطنية مستقلة تختارها حماس وغيرها من أطروحات، رفضت الحركة التعاطي معها. حيث رفضت حماس الحكومة المهنية؛ لأنها تعتبر أن " القضية الفلسطينية ليست قضية مهنية، هي قضية سياسية"[1] وفقاً لإسماعيل هنية، ولأن مثل هذه الحكومة قد يسلب الحركة حقها الدستوري في تشكيل الحكومة.

رفضت حماس فيما بعد أي اتفاق على تشكيل الحكومة دون الإفراج عن النواب والوزراء المعتقلين، وأصرت على استناد التشكيلة الجديدة إلى نتائج الانتخابات التشريعية، أي أن تحظى الحركة منها بنصيب الأسد، وأن تقوم هي بتشكيلها بالتشاور مع الآخرين. وهو ما اعتبره ياسر عبد ربه سعياً من حماس "إلى مشاركة تجميلية من الآخرين تساعدها على إنهاء الحصار، وفك أزمة العزلة الحالية"[2].

([1]) http://www.alarabiya.net/articles/2006/05/09/29904.htm

([2]) 2007/1/2 http://www.attareek.org/details.php?id=48aid=9108eid=29

ساد اتجاه عام غير متفائل من نجاح جهود تشكيل هذه الحكومة، لوجود عدد كبير مـن المعوقات التي تحول دون ذلك، ويأتي في مقدمتها غياب الإرادة السياسية لدى حمـاس وفـتح، والمعوقات الخارجية التي تتمثل في المواقف المنتظرة من هذه الحكومة إسرائيلياً ودولياً، ومدى قدرتها على التعاطي مع الشروط المطلوبة منها، علاوة على التفاصيل المتعلقة بشكل الحكومة، وتوزيع مقاعدها على القوى والكتل البرلمانية، والخلافات التي برزت داخل هذه القـوى علـى إشغال الوزارات السيادية، إضافة إلى " دخول أطراف خارجية لها أجندتها الإقليميـة والدوليـة على خط العمل الوطني الفلسطيني"(1)، "وصعوبة الاتفاق على برنامج سياسي تفصيلي وواضـح لهذه الحكومة، يلقى الموافقة من كل القوى، ويلقى في نفس الوقت قبولاً لدى المجتمع الدولي"(2)، ومناكفة فتح، ثم أخيراً الشروط التي وضعتها حماس، كل ذلك أفشل تشكيل حكومـة الوحـدة. ورأى بعضهم أن تعامل حماس وفتح مع مطاب تشكيل حكومة اتحاد وطني يعد " كعمل تكتيكي أو ظرفي، لتجاوز الحصار أو التحايل عليه من طرف حركة حماس، أو مناورة للتحايل علـى نتائج الانتخابات التشريعية، وعلى الحكومة الحالية من طرف حركة فتح"(3).

إن الإشكالية الكبرى التي واجهتها الحكومة الفلسطينية العاشرة، أنها محكومة ببرنامجين متصارعين: برنامج الرئاسة الفلسطينية، الذي يرى ضرورة الالتزام بشروط الرباعية الدوليـة والشرعية الفلسطينية، ويراهن على المفاوضات كحل وحيد لحل القضية الفلسـطينية. وبرنـامج الحكومة، الذي يحترم فقط الالتزامات الموقعة والشرعية الدولية، ويطالب بالحل المرحلي مقابل هدنة، ورفض الشروط الرباعية والشروط الفلسطينية الداخلية، مع إشهار دائم لسلاح المقاومة.

وقد أوجد هذا الخلاف بين البرنامجين، تناقضاً سياسياً داخلياً وخارجياً، كان مـن بـين مؤشراته حالة من العنف الداخلي، وحالة من الحصار الخارجي، الأمر الذي أثّر سلباً على قدرة الحكومة وأدائها لمهامها، وعرقل بناء المؤسسات الفلسطينية.

---

(1) أبراش، إبراهيم. هل تحقق الانتخابات المبكرة ما عجـزت عـن تحقيقـه الانتخابـات التشـريعية؟ 2006/12/12 http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=readsory6channelID=58051

(2) الأزمـــــة الداخليـــــة الفلســــطينية: المبـــــادرات العمليـــــة والبـــــدائل المتاحـــــة، http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/workshops/no12.pdf

(3) أبـــراش، إبـــراهيم. حكومـــة وحـــدة وطنيـــة أم حكومـــة رفـــع حصـــار؟ 2006/12/25، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=81773

4-3-1-1: الحصار

بعد أن شكلت حماس الحكومة الفلسطينية، التي غلب عليها الطابع الحمساوي البحت، أعلنت كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي وتلتها إسرائيل، عزمها على قطع كافة الاتصالات السياسية مع حكومة حماس، ووقف تحويل المستحقات المقتطعة، وكافة أشكال المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، وهو ما يعني دخول المشروع الوطني والشعب الفلسطيني نفق العزلة السياسية والحصار الاقتصادي، حيث إن هذه المساعدات تعتمد عليها السلطة في إدارة سلطتها وتسيير حياة المواطنين.

ولا ريب أن المساعدات المقدمة للسلطة كانت ومنذ اللحظة الأولى جزءاً من العملية السياسية وجزءاً من تفاهم سياسي، وهو ما يتعرض لتحد كبير بتشكيل حكومة حماس التي ترفض شروط ومرتكزات العملية السياسية، ولذا فإن تحقيق حل جذري للمشكلة المالية التي تواجهها الحكومة يبدو غير ممكن دون تحقيق تقدم في عملية التسوية. ودون المعونات المالية تبدو حماس عاجزة عن تسديد رواتب الموظفين الحكوميين، ولا يمكنها القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية تعهدت بها من قبل، إضافة إلى أن ذلك " حد من ممارسة السلطة لدورها في التمثيل الدبلوماسي"(1)، وهو ما يدلل على العلاقة الطردية الوثيقة بين التقدم في عملية السلام، وبين تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني.

كان رهان حماس على أن هذا الحصار سوف يفك يوماً ما، وأن الحركة تستطيع إدارة الدولة بسلاسة، وذلك استناداً إلى العمق العربي والإسلامي للتخفيف من الأزمة المالية، وكأن هذين العالمين يعيشان بمعزل عن المتغير الدولي، وهو رهان ثبت أنه لا يعتد به، إذ لم تستطع سوى جمع التعهدات من أصدقاء مثيرين للجدل مثل إيران في أحسن الأحوال. في ظل عدم إدراكها أن ما يجري " لا يمكن فهمه بعيداً عن أدوار اللاعبين الخارجيين، الذين تحولوا إلى لاعبين داخليين في الوضع الفلسطيني"(2). وفي كل الأحوال، فإن كل محاولات حكومة حماس

([1]) الحمد، جواد. تجربتها في الحكم تحت الحصار والعدوان: من أفشل حكومة حماس ولماذا؟ 2006/11/3 http://www.al-majall.com/Listfiles.asp.?NewsID=137

([2]) نصار، إبراهيم. المأزق الفلسطيني والضغوط الخارجية.. الفوضى الخلاقة والانتخابات المبكرة، 2006/12/20 http://www.alternativenews.org/index.php?option=content8task=view6Itermid=104

الالتفاف حول القرار الأمريكي – الأوروبي بتجميد المساعدات، اصـطدمت بحـاجز التهديـد الأمريكي، من خلال توجيه تهمة تمويل الإرهاب لأي بنك يساهم في تحويل أمـوال لحكومـة حماس. بعضهم رأى أن حماس _الحركة والحكومة_ مسئولة عن الحصار، غيـر أن وصـول حماس إلى مركز السلطة " أظهر عموماً، كم تبـدو القضـية الفلسـطينية مكشـوفة اقتصـادياً ومالياً"[1]، وهذا صحيح إلى حد كبير.

وليس هناك شك أن بمقدور إسرائيل والمجتمع الدولي بقيادة أمريكا وضع عوائق تجعل من مهمة الحكم مهمة مستحيلة لحماس، ففي الجانب المالي، تجد حماس نفسها غير قادرة علـى دفع الرواتب الشهرية لحوالي 160 ألفاً من موظفي القطاع العام، حيث تبلغ فـاتورة الرواتـب الشهرية حوالي 120 مليون دولار، يأتي معظمها من خلال تحولات مالية إسرائيلية أو تبرعات من دول مانحة.

ويرى (أليستر كروك) في مقالة له بعنوان: " إخضاع الفلسطينيين للحميـة"، أن هـذا العنوان هو مصطلح استخدمه (دوف فايسغلاس) _وهي مرحلة أقل من التجويع الكامـل_ فـي نصيحة له وجهها لصانعي السياسات الخارجية في أمريكا والاتحاد الأوروبي، للعمل على عزل حكومة حماس سياسياً ومالياً لدفعها إلى الفشل في أدائها الحكومي وإلى انهيار حكومتها، ولـيس في دفعها إلى التحول والاعتدال في مواقفها[2]. هذا الفعل اللاأخلاقي من مجتمـع يـدعي أنـه المخاص المنتظر من شر الاستبداد ويريد نشر الحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط، يعاقب شعباً بأكمله على خياره الديمقراطي الشعبي، ويعرض الشعب الفلسطيني لحافة المجاعة والكارثة الصحية وتفاقم أزمة البطالة، كما أفادت تقارير المنظمات الدولية. وقد حذر عمر عبد الـرازق وزير المالية في الحكومة العاشرة من " أن المجاعة والمشاكل الاقتصادية وعدم دفع الرواتـب، ستؤدي إلى مقاومة أكبر ومصاعب أمنية، وهو ما سيأتي بصومال جديدة للعالم"[3]. فيما يشـكك

([1]) الأزعـــــر. محمـــــد خالـــــد. حكومـــــة حمـــــاس تحمـــــل أوزار غيرهـــــا، http://www.islamonline.net/arabic/politics/palestine/topic-01/2006/05/01 .shtml

([2]) مركـــز الزيتونـــة للدراســـات والاستشـــارات. نشـــرة آفـــاق اســـتراتيجية، ع11، بيـــروت، تمـــوز 2006 http://www.palestine-info.net/arabic/book/2006/16-8-06/zaytona

([3]) جبريل محمد. الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني، 2006/12/2 http://www.islamtoday.net

كل من (جاريث ايفانز) و(روبرت مالي) في مقالة لهما بعنوان: كيف يمكن احتواء التوتر في غزة؟ أن هدف أمريكا وأوروبا المعلن من الحصار، هو إقناع حماس بالتحول، والتغيير جذرياً من أيديولوجيتها، معتبرين أن الاستراتيجية التي يتبعها المجتمع الدولي، هي " الضغط على حكومة حماس وعزلها وتجفيف مواردها المالية، والاعتماد على التذمر الشعبي من فشلها في أداء واجباتها"[1]. إن هدف المجتمع الدولي من وراء حصار الحكومة التي شكلتها حماس ليس دفعها للاعتدال_بتقدير الباحث_ بل إفشالها، وربما يأتي هذا في سياق حرب أمريكا على ما يسمى بالإرهاب، وبخاصة أن حماس موضوعة على قائمة الإرهاب منذ عدة سنوات.

حسب تقدير الدراسة فإن هذا الحصار الذي هو ضد كل الأعراف الدولية، يستهدف بالأساس مستقبل القضية الوطنية، وتصفيتها وتحويلها إلى مجرد قضية مالية، علاوة على إركاع الشعب الفلسطيني بمؤسساته وقواه السياسية والاجتماعية، وهو ما يتطلب من حماس وغيرها ابتداع أفضل الصيغ للتعامل مع هذا الحصار.

إن مقاطعة دولية للسلطة الوطنية، قد تؤدي إلى انهيار تدريجي لقدرتها على توفير الخدمات، ولعجز تدريجي مماثل في قدرة حكومة حماس على الحكم، وهو ما يعني إفشال التجربة الديمقراطية، وتأخير قدرته على حسم المعركة مع إسرائيل، وإقامة الدولة المستقلة. و"تقويض البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني، ويضر بقدرتها على السيطرة بشكل فعال على الأرض، وربما تفكيك السلطة"[2]، ومن " شبه المؤكد أيضا، أن تعمد حماس إلى تأجيج العنف الداخلي، أو العنف الذي يستهدف إسرائيل"[3]إذا استمر الحصار، كونها تحررت من الضوابط التي تفرضها المسؤوليات الحكومية التي تعيشها اليوم.

([1]) ايفانز، جاريث ومالي، روبرت. كيف يمكن احتواء التوتر في غزة؟ http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=426181=6

([2]) معهد ريئوت البحثي الإسرائيلي. هل ستعترف حماس بالكيان الإسرائيلي؟ (ترجمة): أحمد إبراهيم، http://www.cc/articl1.aspx?id=3313

([3]) كرايسز جروب. الفلسطينيون وإسرائيل واللجنة الرباعية: التراجع عن حافة الهاوية، 2007/1/11، http://www.crisisgroup.org/hom/index.cfm?id=417181=6

نجحت حماس حركة وحكومة حتى الآن في التمسك برفضها تلبية ما تسـمى شـروط ومطالب المجتمع الدولي، لكنها فشلت في تجنيب الفلسـطينيين عمومـاً العواقـب الاقتصـادية والمعيشية لاستمساكها بذاك الرفض. والنجاح السياسي- كما يراه المحللون- يفقد معناه، إذا لـم يترجم إلى حلول اقتصادية ومالية، تحضن اقتصادياً البرنامج السياسي للتنظيم السياسي أياً كانت أيديولوجيته.

راهن بعضهم على أن الحصار الاقتصادي ومنع المساعدات المالية، قد يـوفر، علـى الأقل بالمدى المنظور، الظروف المواتية لإسقاط حكومة حماس. لكن الشواهد تدلل على أن ذلك ليس أكيداً تماماً، حيث أنه من شأن هذا التدخل الفاضح في الشؤون الداخلية، أن يستثير الكرامة الوطنية، ويعزز من الالتفاف حول الحكومة، و"تعميق ردود الفعل الفلسـطينية، وزيـادة حـدة الكراهية للغرب عموماً"[1]. ولعل استمرار الحكومة، يثبت أن مثل هذه الضـغوط لـن تحقـق أهدافها بإجبار حماس على التراجع أو تطويعها سياسياً، بحيث تتواءم مع شروط الرباعيـة، أو دفع الشعب للشارع لإسقاط الحركة.

تعاطت حكومة حماس مع هذه الأزمة المالية والحصار الاقتصادي، من خلال محاولتها الحصول على تمويل عربي وإسلامي، وحققت بعض النجاح في هـذا الأمـر، مـع إطلاقهـا التحذيرات الموجهة للخارج بوقوع أزمة إنسانية وانهيار السلطة، وحدوث حالة من الفوضـى (الصوملة في مناطق السلطة). إضافة إلى قيامها بحملة لجمع التبرعات للسلطة بواسطة الانترنت والقنوات الفضائية. وإعلانها ، على لسان وزير المالية عمر عبد الرازق، عن نيتها تقديم دعوى قضائية إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد حكومة إسرائيل كي تقـوم إسـرائيل بتحريـر الأموال المحتجزة لديها[2]. وهي إجراءات على أهميتها لا ترقى إلى الفعل السياسي المؤثر فـي ظل العولمة وتجلياتها، كما أنها حلول جزئية – برأي الباحث- لمشاكل معقـدة جـداً ولأزمـة اقتصادية جامحة، لا تحلها مسكنات، بل بحاجة إلى حلول إبداعية تخفف حدة الفقـر والبطالـة، التي ارتفعت مؤخراً- وبشهادة حماس نفسها- إلى أعلى مستوياتها، وإيجاد طريقة لدفع رواتـب

([1]) الأزمة الفلسطينية الراهنة: الأبعاد وآليات المعالجة، م.س.ذ، نت.

([2]) الأيام 2006/4/12.

موظفي القطاع العام. ولكي تفك الحصار عن الشعب الفلسطيني، وتضع الكـرة فـي الملعـب الإسرائيلي، ينبغي أن تكون حماس أكثر مرونة في تعاملها مع هذه المسألة.

ترى الدراسة أنه رغم نجاح حماس في إجراء بعض التعديلات الطفيفة علـى مواقفهـا السياسية التي لا تمس ثوابتها، مثل تمديد التهدئة مع إسرائيل، إلا أنها لم تستطع الالتفاف علـى الشروط الرباعية، أو فك العزلة الدولية عن الحكومة التي شكلتها، أو عن الشـعب الفلسـطيني. الأمر الذي نجم عنه تراجع في كل المجالات: الأمن، الاقتصاد، بناء المؤسسات، الحكم المحلي، إضافة إلى العلاقة مع إسرائيل المتوترة أصلا، وشلل للعملية السياسية برمتها، مما أثر سلبا على إمكانية الدفع باتجاه التطور الديمقراطي. إذ إن المرونة السياسية التي انتهجتها الحركة، لم تكـن بالقدر الذي يسمح بخلخلة العزلة، كما أن إخفاق الحركة في إعادة تعريف نفسها وفقا لمقتضـى الحالة الفلسطينية وموقع الحركة الجديد، سبب لها أزمة شرعية داخلياً وخارجياً.

4-3-1-2: حرب الصلاحيات

في ظل الاختلاف الواضح في الرؤية السياسية بين مؤسستي الرئاسة (فتح) والحكومـة (حماس)، دخلت السلطة الوطنية بشقيها في حرب صلاحيات، حيث أن التنافس بين المؤسسـتين أدى إلى تأجيج الصراع بين التنظيمين بشكل غير مسبوق، وتزامن ذلك مع مشاحنات وتوترات تصاعدت يوماً بعد يوم، بحيث باتت تنذر بانزلاق الساحة الوطنية نحو الحرب الأهلية التي حذّر منها الجميع. فالحركتان ومنذ نتائج الانتخابات البرلمانية بدتا وكأنهما لا تسـتطيعان التعـايش معاً، إذ باتتا تتصارعان فيما بينهما على السلطة، مع أن الصراع على السـلطة هـو الجـوهر الأساسي للسياسة في الدول الديمقراطية المستقلة، لكنه في الحالة الفلسطينية يتحول إلى صـدام بين الخصوم، وهو ما شاهدنا آثاره عبر انتقال النزاع السياسي بينهما من الساحة السياسية إلـى الشوارع، وأسفر ذلك عن اشتباكات مسلحة أوقعت قتلى وجرحى بين الطرفين.

أجرى البرلمان المنتهية ولايته في آخر جلسة له عقدها في 2006/2/13، تعديلات على قانون المحكمة الدستورية تقلص سلطات حماس في البرلمان وفي الحكومة، حماس اعتبرت هذه التعديلات بأنها "انقلاب أبيض"، حيث قال سعيد صيام، عضو البرلمان عن حماس: " لن نعتبـر

قراراته(البرلمان) الأخيرة دستورية أو شرعية وسنعمل على إلغائها"[1]. وفعلاً أصـدر رئـيس المجلس التشريعي الحمساوي الجديد عزيز دويك، قراراً يلغي التعيينات والترقيات التي أقرهـا المجلس السابق بعد فوز حركته، وهو ما أزم الأمور وزادها تعقيداً.

اعتبر بعضهم أن التعيينات التي قامت بها مؤسسة الرئاسة، هدفت إلى "سـحب معظـم الصلاحيات من حكومة حماس وإلحاقها بهيئة الرئاسة وإقامة حكومة موازيـة، تتـولى تسـيير الأمور في الأراضي المحتلة، وتتعامل مع المجتمع الدولي"[2]، وأن محاولة " إنشاء حكومة ظل موازية، ستشكل تهديداً لكافة المؤسسات الفلسطينية"[3]، طبقاً لأسامة حمدان. وفـي ظـل هـذا الوضع، " وجدت حماس نفسها أمام استحقاقات دون سلطات حقيقية"، سـوى صـلاحية تـوفير الرواتب لموظفي القطاع العام[4].غير أن هناك من يرفض هذا التصور، على أسـاس أن هـذه التعيينات جاءت في سياق التوفيق بـين تسـيير الشـؤون الداخليـة والخارجيـة الفلسـطينية، وصلاحيات الحكومة المصابة بالشلل عملياً، وبالتالي وجدت الرئاسة نفسها تدير حكومة رغمـاً عنها. وهذا صحيح إلى حد ما، غير أن المنطق يقول: إن وجود القانون الأساسـي إذا مـا تـم اللجوء إليه في حل تلك الإشكالات، من شأنه أن يضع الأمور في نصابها الصحيح.

صراع الصلاحيات هذا، تُرجم بالتراشق بالاتهامات بين الجـانبين أحيانـاً، والتراشـق بالطلقات النارية أحياناً أخرى، في ظل حالة من الفلتان الأمني المتصاعد. حيث تشير حصـيلة أعمال الرصد والتوثيق التي يواصلها مركز الميزان إلى أن 47 شخصـاً قتلـوا وجـرح 381 شخصاً، وأن عدد من تعرضوا للخطف والاحتجاز بلغ 26 شخصاً فيما تعرضـت 16 مؤسسـة للاعتداء وذلك منذ مطلع شباط 2007[5]. فيما تميز عام 2006 بأنه الأكثر دموية فـي تـاريخ

---

(1) برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي. النشـرة الإخباريـة، ع5، كـانون ثـاني-آذار 2006 http://undp-paper.org/arabic/govnews/2006/issue5/palestin.html

(2) عطـــــوان، عبـــــد البـــــاري. ســــــلطة فلســــــطينية براســــــين، http://www.paltoday.com/arabic/print.php?newsid=29153

(3) مركز الزيتونة للدراسـات والاستشـارات – بيـروت http://www.palestine-info.net/arabic/2006/16-8-06/zaytona

(4) مـورو، محمـد. حكومـة الوحـدة الوطنيـة ليسـت حـلاً 2006/9/17 ، موقـع مفكـرة الاسـلام http://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=3422

(5) موقع الميـزان لحقـوق الإنسـان. بيانـات صـحفية 2007/2/25 http://www.mezan.org/site-ar/press-rom/press-detail.php?id=814

الشعب الفلسطيني، بشهادة الجميع، على مستوى الضحايا الذي سقطوا بأيد فلسطينية، فقد سـجل هذا العام سقوط 252 ضحية للفوضى الأمنية، وفقاً لإحصاءات مركز الميزان لحقوق الإنسـان، فيما أكدت إحصاءات أخرى سقوط نحو 320 مواطناً(1).

في حماس، يعتقدون، أن الأزمة التنظيمية التي تعيشها فتح، تنعكس سلباً علـى علاقـة الرئيس أبو مازن مع حماس، ويميزون بين تيارين في فتح: تيار يؤيد الوفاق الـوطني، وآخـر يطلقون عليه (التيار الانقلابي)_مع تحفظ الباحث على مثل تلك المصطلحات غير اللائقة_ يقود حالة الفلتان الأمني، وذلك بهدف " إقناع الناس بفشل الحكومة في ضبط الأمن"، طبقاً لمحمـود الزهار(2). لهذا سعت حماس إلى إنشاء القوة التنفيذية، بهدف ضبط الوضع الأمني كمـا تؤكـد الحركة، فيما أعلن الرئيس عن إلغاء قرار إنشاء القوة الجديدة. وشكّلت هذه المسألة خلافاً آخـر في موضوع الصراع على الصلاحيات، حيث ازداد الموقف حدة، ونقل الصراع إلى الشـارع، كما ازدادت حالات الفلتان الأمني بشكل لافت.

من وجهة نظر الباحث، فإن هذه القوة جاءت لتشكل بديلاً للأجهزة الأمنية الرسمية، التي كان معظمها في يد مؤسسة الرئاسة، علاوة على أنها تخلق نوعاً من توازن القوة مع فتح، فـي إطار صراع الطرفين على مقاليد السلطة. فالمعلومات تشير إلى وجود سباق تسلح بـين فـتح وحماس، إضافة إلى انتشار ظاهرة الميليشيات المسلحة التابعة لهما، وهو ما ساهم فـي حالـة الفوضى التي نشهدها حالياً. وسجل فصل جديد من المواجهة بين الحركتين في 2007/1/6 بعد قرار الرئيس محمود عباس، اعتبار القوة التنفيذية "غير شرعية وخارجة عن القانون" ما لم يـتم دمجها في الأجهزة الأمنية، حيث اعتبرت فتح هذه القوة بمثابة(التيار الدموي) في حماس.

رفضت حماس ذلك، وردت في تحد لقرار الرئيس عباس، بقرار مضاعفة عـدد هـذه القوة إلى 12 ألف شخص، محذرة في الوقت نفسه من أنها ستواجه هذا القرار(3) طبقاً للمتحدث

---

(1) موقـع انتفاضـة فلسـطين، 2007/1/7، http.//www.palissue.com/Arabic/articles/file/details/2/3656.html

(2) موقـع الإسـلام اليـوم، 2006/7/6، http://www.islamtoday.net/albasheer/show-articles-content.cfm?id=726catid=798rtid7564

(3) موقع صحيفة المستقبل، 2007/1/7، http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?storyID=212685

باسم الحكومة، غازي حمد. وقد اعتبر بعضهم أن تشكيل قوة جديدة خطوة تساهم في ضـرب شرعية ووحدانية السلطة من خلال خلق أجهزة موازية لأجهزة السـلطة، وتقـويض شـرعية السلطة وأجهزتها الأمنية، وأنها تسهم في خلق حالة الفوضى ولم تحد منها كما أكـدت الحركـة دوماً، وقد تكون حالة الفوضى الأمنية المتزايدة التي نلمسها دليلاً على ذلك.

لا شك في أن القوة التنفيذية التابعة لحماس، قد تمثل بدورها جناحا داخل الحركة له مواقفه، مما قد يصعب عملية صنع القرار داخل الحركة، رغم التزام هذه القوة بقرارات الحركة السياسـية، مما سيكون له أثر مهم لجهة شكل العلاقة مع حركة فتح، وما يتركه ذلك من تـداعيات علـى الحياة السياسية الفلسطينية، والتطور الديمقراطي.

لاحظ بعضهم أن ما يجري من مناوشات بين الحركتين لا ينتمي إلى ظـاهرة الفلتـان الأمني، بل هو صراع بين رأسي السلطة (الرئيس عباس وهنية)، وما يجري حالياً يـأتي فـي إطار حرب الحسم لهذه الازدواجية، وفي محاولات كل منهما الاستئثار بنصيب أكبر مـن هـذه الصلاحيات، رغم أن القانون حددها بوضوح. بسبب تعذر إمكانية اللجوء إلى الوسائل القانونيـة والدستورية، فرغم سيطرة حماس- بأغلبيتها- على البرلمان، إلا أنها لا تملك القدرة على تغيير أي بند من بنود القانون الأساسي؛ لأن تعديله يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الخيارات أمام فتح محدودة، وبالتالي كان الأسـهل لهمـا اللجوء إلى القوة لحسم تلك الازدواجية. مع أن القانون الأساسي ينظم صلاحيات كل من الرئاسة والحكومة[1].

كان التوقع أيضاً بما أن رئيس السلطة يأتي من صفوف المعارضة، فـإن نوعـاً مـن التوازن بين الرئاسة من جهة ومجلس الوزراء من جهة أخرى قد يتبلـور تـدريجياً، غيـر أن صراع الصلاحيات بين الجهتين دحض الفرضية تلك. إن تبلور مثل هذا التوازن علاوة على أنه يضعف إمكانيات الاقتتال الداخلي، فهو قد يسهم في تقوية السلطة القضائية، التي قد تبدأ في لعب

([1]) للمزيد حول صلاحيات الرئاسة والحكومة انظر مثلاً: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. توزيع الصلاحيات بين رئيس السلطة الوطنية ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، مجلة الفصلية، ع26، تموز 2006، ص 20-21.

دور فعال كحكم نزيه بين الطرفين، وهو سيناريو أصحابه في قمة التفاؤل، حيث إنهم استيقظوا لاحقاً على وقع عوائق صعبة داخلية وخارجية أمام الحكومة، بحيث لم يسمح لها بإجراء التغيير والإصلاح الذي وعدت ناخبيها بها. في الوقت الذي تطمح فيه فتح إلى عودة سريعة للحكم، من خلال انتخابات جديدة في أسرع وقت ممكن بعد أن تنهض من جديد، وتقيم تحالفات انتخابية مع قوى وطنية أخرى في الدوائر الانتخابية.

جذر الأزمة بتقدير الباحث، هو محاولة حماس أن تحكم بمفردها، حتى وإن أزعجها ذلك ولم تنجح، في المقابل فتح، في محاولتها أن تعود إلى الحكم وحدها، حتى وإن لم تصرح بذلك ولم تنجح أيضاً. وما يوحي بهذا هو " محاولات لعرقلة حكومة حماس، وفي نفس الوقت، موقف الحكومة وابتعادها عن الواقعية والبراغماتية في التعامل مع الوضع الفلسطيني وتشابكاته"[1]. إن كون السلطة برأسين يجعلنا أمام احتمالات صعبة، تتراوح بين الشلل السياسي والصدام الداخلي أو حل السلطة، وكلها احتمالات متوقعة في ظل الانسداد السياسي الذي تشهده المناطق الفلسطينية، وحالة الحصار المستمرة والاحتقان الدائم. وقد بدا من المواقف الأولية لكل من فتح وحماس، أنهما لم تكونا جاهزتين للتعاطي مع الواقع الجديد، فلا حماس جاهزة تماماً لقيادة السلطة بكل إرثها والتزاماتها، ولا فتح جاهزة للعب دور المعارض. فحركة فتح "تتصرف كما لو كانت لا تزال في الحكم، أما حماس فهي تتصرف كما لو أنها لا تزال في المعارضة، وتستنجد بالصمود كبديل عن السياسة"[2]، ومراهنتها على الزمن في تغيير الأوضاع الحالية.

يبدو صحيحاً والحال هذه، الافتراض أن التنافس بين فتح وحماس لم يكن قائماً على فكرة الشراكة كما تحاول الحركتان الإيحاء به، بل هو تنافس يراد منه استئصال كل منهما الآخر. وهو ما من شأنه أن يؤثر على الوضع السياسي بشكل أو بآخر، وعلى مستقبل القضية

([1]) حمد، جهاد. السلطة الفلسطينية جسم فلسطيني برأسين، مركز الدراسات والاستطلاعات الاستراتيجية http://www.icessp.org/index.php?option=com-content6taskview8id=98Itemid=18

([2]) كرايسز جروب. الفلسطينيون وإسرائيل واللجنة الرباعية، م.س.ذ، نت.

الوطنية، وسيكون لصالح مشروع اولمرت الأحادي[1]، ومن شأنه إضعاف إمكانيـة تطورهمـا السياسي.

لقد أدى غياب البرنامج الوطني الواقعي الذي يفترض أن يحقق الأهـداف الفلسـطينية المصيرية، _ بتصور الباحث_ إلى حالة تعددية السـلطات والاسـتراتيجيات، وبـروز مسـألة الصراع على السلطة. ويمكن تفسير العلاقة المتوترة بين الرئاسة والحكومة بالعامل السياسـي؛ أي بالتنافس على من يقترب أكثر من جوهر السلطة السياسية، أما العامل الأيـديولوجي، فهـو يغذي هذا الصراع(على السلطة)، ويعطيه أبعاداً أكثر حدة.

4-3-1-3: وثيقة الأسرى

في ظل الحصار الذي فرض على الشعب الفلسطيني وازدياد حالات الفلتـان الأمنـي، جاءت وثيقة الأسرى[2] كمساهمة من الأسرى في رأب الصدع السياسي الفلسطيني الداخلي. في البداية رفضتها حماس ووصفتها بوثيقة هداريم (نسبة إلى المعتقلين الفلسطينيين في سجن هداريم الإسرائيلي). حاولت وثيقة الأسرى أن تكون موضع توفيق بين الجميع، لكنها أصبحت موضـع خلاف ليس فقط بين الحكومة والرئاسة فقط، بل بين الفصائل الفلسطينية أيضاً، بعد ذلك قالـت حماس: إن الوثيقة تشكل أرضية للحوار، لكنها لم توافق على بعض بنودها. أما الرئيس عباس، فقد أصر على قبول الوثيقة كما هي كاملة، وهدد بطرح الوثيقة على الاستفتاء الشعبي في حـال عدم التوصل إلى صيغة توافقية، خلال عشرة أيام من بدء الحوار الذي بدأ أولى جلساته في 25 أيار عام 2006، حيث استطاعت الفصائل في 2006/6/27 التوصل إلى صيغة جديدة ترضـي جميع من وقع على الوثيقة (باستثناء حركة الجهاد الإسلامي)، وتم إدخـال بعـض التعـديلات الأساسية على الوثيقة تحت اسم (وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني)، والموافقة على تشكيل حكومة وحدة، تستند إلى ما تم الاتفاق عليه في هذه الوثيقة. إذ كان هناك "إجماع بين مختلف الفصـائل

([1]) مركز دراسات الشرق الأوسط- عمان. حلقة نقاش بعنوان: نحـو توافـق فلسـطيني لتحـريم الاقتتـال الـداخلي 2006/10/7 http://mexc.com.jo/mesc-15-09.html

([2]) للإطلاع على وثيقة الأسرى. انظر مثلا: صحيفة القدس 2006/5/11.

على أن مثل هذه الحكومة يمكن أن تشكل مخرجاً للوضع الفلسطيني المتأزم، والاصطفاف الحاد بين حماس وفتح"(1).

في اللقاء الذي نظمه الملتقى الفكري العربي في رام الله بتاريخ 2006/8/23، أكد المجتمعون أن " الوثيقة لا تشكل سوى إطار، وأنها غير قادرة على إخراج النظام السياسي من أزمته، وأنها لا تحل أزمة غياب البرنامج السياسي، فوق أنها لن تنهي وجود سلطتين قائمتين على الأرض ومتصارعتين (حماس وفتح) لا يتنازعان على الصلاحيات فقط، وإنما يتنازعان على قيادة الشعب"(2) ، وهو ما توافق عليه الدراسة. فحركة حماس " اعتبرت الوثيقة جسراً يساعدها في الحفاظ على السلطة، وفتح اعتبرت الوثيقة طريقة لإسقاط الحكومة بعد أن صمدت في وجه الحصار". وقد لفت هاني المصري، المحلل السياسي الفلسطيني، إلى أن إحدى الشخصيات المعارضة لحماس، قالت: طرحنا الاستفتاء على وثيقة الأسرى للتخلص من حكومة حماس بالاستفتاء، فذهب الاستفتاء وبقيت وثيقة الأسرى"(3). شعبة الدراسات القانونية في مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان، رأت أن إجراء الاستفتاء الشعبي على وثيقة الأسرى في المناطق الفلسطينية هو مخالفة قانونية ودستورية(4). حماس أيضاً لا تفرق هنا بين الاستفتاء كأسلوب قانوني ديمقراطي سلمي، وبين دعوات التمرد والانقلاب، رغم أن الحركة في معظم المراحل التي مرت بها أيدت طرح المسائل الكبرى الخاصة بالمصير الفلسطيني على الاستفتاء العام. " فسياسياً وفكرياً لا تستطيع الحركة التعبئة ضد فكرة الاستفتاء من ناحية ديمقراطية"(5). فالاستفتاء برأي الباحث، ليس انقلاباً دستورياً على نتائج الانتخابات التشريعية، بل هو وسيلة

---

(1) وثيقة الوفاق الوطني: تقييم الأداء والإنجازات 2006/12/11
http://www.miftah.org/arabic/Docs/Documents/policypaper/policy=150806

(2) الملتقى الفكري العربي. اتجاهات البوصلة الفلسطينية وسط التحولات التاريخية، 2007/1/11
http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=322

(3) هاني المصري. حكومة الوحدة الوطنية: فصول ومشاهد،
http://www.amin/look/amin/lool/amin/article.tpl

(4) للمزيد انظر مثلا: مدى دستورية قرار رئيس السلطة الفلسطينية بعرض وثيقة الأسرى للاستفتاء الشعبي 2006/6/7
، مركز دراسات الشرق الأوسط http://www.mesc.com.jo/IndexAr-10.htm

(5) الحروب، خالد. وثيقة الأسرى الفلسطينية والاستفتاء،
http://www.alarabiya.net/articles/2006/06/05/24379.htm

ديمقراطية لحسم الخلاف حول الأزمة الداخلية، وهو آلية ديمقراطية لحسـم الازدواجيـة بـين برنامجين متناقضين، خاصة إذا جاءت في سياق التوافق الوطني.

4-3-1-4: إضراب القطاع العام الفلسطيني

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة حالة من الشلل في الدوائر والمؤسسات الحكوميـة، اثر الإضرابات التي دخلها موظفو القطاع العام للمطالبة برواتبهم منذ يوم السبت 2006/9/2.

اتهمت حماس حركة فتح بشكل مباشر، بمحاولة تسييس هذه الإضـرابات والتحـريض عليها لكسب مزيد من أصوات الشارع التي تطالب بإسقاط الحكومة لفك الحصـار الاقتصـادي الخانق. ويشير بعضهم إلى أن حماس " تعتبر الإضراب مجرد جـزء مـن مـؤامرة داخليـة وخارجية هدفها إسقاط الحكومة وإضعاف حماس"[1]. فيما دعا خليل أبو ليلـى، القيـادي فـي حماس، في مقابلة مع قناة العربية الفضائية، الموظفين المضربين إلى الاستقالة إذا كـانوا غيـر راضين عن الحكومة وسياستها وإجراءاتها[2]. وبهدف فك الإضراب قامت الحكومة بدفع سـلف وصرف جزئي للرواتب، وهي حلول جزئية ومؤقتة لمشكلة الرواتب، بالنظر إلـى أن أمـوال الرواتب يأتي جزء كبير منها عن طريق مكتب الرئاسة؛ لأن الدول المانحة تـرفض التعامـل مباشرة مع حكومة تقودها حماس.

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفلسطيني محمود عبـاس يـوم 2006/12/16، هـدد بالدعوة إلى انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، حماس رأت في إجراء الانتخابات المبكرة أنهـا معدة سلفاً من أجل إسقاطها، وتغيير واقع وطريقة الانتخابات السابقة، التي حصلت فيها الحركة على الأغلبية. فيما يرى إبراهيم نصار، أن حركة فتح تستخدم ورقة الانتخابات المبكرة لأهداف تكتيكية، أي لتحسين شروطها التفاوضية على طاولة الحوار الوطني[3]مع حماس. تهديد الرئيس

([1]) مجلـــة الطريـــق. إضـــراب المـــوظفين يتواصـــل والحكومـــة تبـــدو عـــاجزة، http://www.attareek.org/details.php?id=8aid=9068eid=29

([2]) المصدر نفسه.

([3]) إبراهيم نصار. المأزق الفلسطيني والضغوط الخارجية، م.س.ذ، نت.

محمود عباس شكّل ربما مخرجاً أخيراً للأزمة السياسية الحالية، ومحاولة لإنهاء الانقسام الحـاد في السلطة بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الحكومة والبرلمان حسب رأي بعضهم.

إن هذا خيار غير عملي بتقدير الباحث، خاصة في ضوء عدم وجود إجماع وطني على إجراء تلك الانتخابات المبكرة، وبالتالي بدل أن تكون مخرجاً من الأزمة، فقد تذكي نار الفتنـة في ظل الظروف المحلية والإقليمية والدولية السائدة، كما أنه من غير المتوقع أن توافق إسرائيل وأمريكا على إجراء الانتخابات بمشاركة حماس. علاوة على أن حماس ترى في ذلـك انقلابـاً على نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة ما دامت أي حكومة لا تلتزم ببرنامجها السياسي، وهو ما يضع أسئلة عديدة عن مدى قدرة مثل هذه الحكومة على فك الحصار.

من غير المتوقع أن توافق حماس على إجراء انتخابات عامة مبكرة؛ لأنها تـرى فـي موافقتها عليها اعتراف ضمني بعدم قدرتها على إدارة السلطة، كما أنها تخشى أن توحـد فـتح صفوفها، أو أن ينقلب الجمهور عليها في صندوق الاقتراع، أما الاحتمال الآخـر فهـو تحقيـق الانتصار مرة أخرى.

رغم ذلك، هناك من اعتبر أن من حق الرئيس بل من واجباته عنـدما يهـدد النظـام السياسي بالانهيار أن يتخذ ما يراه مناسباً لإنقاذ البلد، ما دامت الحكومة والبرلمان عاجزين عن القيام بمهامها، مدللين على ذلك، في تجربة حزب ا الذي يطالب بانتخابات مبكرة في مواجهة حكومة السنيورة الشرعية.

لقد جاءت التغييرات السياسية الحمساوية_برأي الباحث_ سريعة إلى حد ما، وفي فتـرة زمنية قصيرة نسبياً، ليس نتيجة قناعات لدى الحركة، بقدر ما هي اسـتجابة لضـغوط الواقـع السياسي المحلي والإقليمي والدولي، وهذا ما اتضح فـي مـداولات وثيقـة الوفـاق الـوطني، والمحددات السياسية، واتفاق مكة لاحقاً. وكان بإمكان حماس تجنب كل هذه الضغوط لو تبنـت رؤية سياسية واقعية مرنة_ لا تفتقر لها_ تحفظ لها القدرة على التكيف السياسي مع المستجدات الطارئة، ولا يؤثر في الوقت ذاته على تماسكها التنظيمي.

خاتمة

على ضوء دراسة تجربة حماس في الحكومة العاشرة، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1_ تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية بصورة أحادية من دون شركاء، أثار الشبهات حول فردية حماس، وبخاصة أن الحركة تتحرك في بيئة سياسية تعددية.

2_ إن الصراع الحاد والاستقطاب الثنائي بين فتح وحماس، خلق أجواء من عدم الثقة، وأدى إلى غياب مفاهيم التسامح، وشيوع ثقافة التحريض، والطعن في الشرعية. وعليه كان من الطبيعي أن تشهد الساحة الفلسطينية تراجعاً في مكانة التعددية السياسية، وخللاً في بنية النظام الفلسطيني، وعرقلة المشاركة السياسية الحقيقية فيه، وهدد السلم الأهلي، الأمر الذي أضر بالحياة السياسية والاستقرار الديمقراطي.

3_ تشكيل حماس للحكومة بشكل منفرد، أدى إلى انهيار المؤسسات الفلسطينية مثل البرلمان والقضاء، التي تشكل مرتكزات سياسية لعملية الإصلاح والتطور الديمقراطي، بسبب العزلة الدولية الاقتصادية والسياسية، والعنف الداخلي الفلسطيني الذي ترافق مع الحصار، وضعف المرونة السياسية لأطراف النظام الفلسطيني وبخاصة فتح وحماس، وغياب دور الفصائل الأخرى في المساهمة في إنجاح النموذج الديمقراطي.

هذا الواقع جعل حماس عاجزة عن تنفيذ برنامجها الانتخابي الإصلاحي، وظهر أن تشكيل حماس للحكومة، لم يكن في صالح التطور الديمقراطي، كما لم يكن في صالح تطور الحركة نفسها، فقد كان التوقع أن دخول حماس ومساهمتها في بناء النظام الفلسطيني الديمقراطي، يشكل خطوة في اتجاه توفير الشروط المناسبة لعملية تطور الحركة، وإعادة صياغة برنامجها السياسي والأيديولوجي بما يتناسب مع موقعها الجديد، وهو ما سينعكس بالضرورة إيجابيا على التجربة الفلسطينية الديمقراطية.

4-3-2: الحكومة الحادية عشرة

منذ أن فازت حماس في الانتخابات البرلمانية، دعت الحركة إلى تشكيل حكومة وحـدة وطنية، وعند تشكيلها الحكومة عرضت على جميع الفصائل الدخول في هذه الحكومة- كما بينت الدراسة سابقاً-، في إشارة منها إلى أن همها الأول هو مصلحة الشعب الفلسطيني، وعدم رغبتها في التفرد بالحكم. فيما رأى بعضهم، أن طرح حماس لتشكيل حكومة الوحدة بداية الأمر، جـاء "على أساس برنامجها السياسي، وبصورة تهيمن على الحكومة" [1]، وهو ما اتضح فيما سـبق. وكان مؤشراً على أن النظام الحزبي الفلسطيني لم يكن ناضجاً لشراكة سياسية حقيقية في تلـك الفترة، وتأزم الوضع الفلسطيني بشكل كبير، حيث بلغت المعاناة الفلسطينية خلال فترة حكومـة حماس أوجها، واشتد الحصار وانقطعت الرواتب والمساعدات، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر. هذه المؤشرات الاقتصادية غالباً ما تتحالف مع الأزمة السياسية لتشكلا معاً نفقاً صعباً لا يستطيع أي نظام تجاوزه، من دون تقديم تنازلات حقيقية تجعله يدخل في التفاوض مـع القـوى السياسية الفاعلة.

كان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية اعترافاً من قبل حماس أنها في وضع صعب الآن؛ لأنها تتحسس مسؤوليتها الوطنية، وتتحسس مدى القصور والضـعف فـي امكاناتهـا الذاتيـة، وعجزها عن الاضطلاع بإنجاز مهمة التغيير والإصلاح، أو إيقاف النزيف الدموي المـؤذي. " فلقد خسرت موقع القوة الرئيسي في المقاومة، دون أن تستطيع إدارة السـلطة الحكوميـة إدارة ناجحة، أو إجابة مطالب الكتلة الشعبية التي أوصلتها إلى السلطة"[2]. فيمـا يـرى حسـن أبـو حشيش، وكيل مساعد في وزارة الإعلام في الحكومة المنصرمة، أن حماس " أوقفت حالة الفساد وإهدار المال العام داخل المؤسسة الحكومية"[3]، وهذا صحيح إلى حـد مـا، لكـن التعيينـات العشوائية- رغم مبرراتها- التي قامت بها حماس في ظل الحكومة العاشرة، تضفي نوعاً مـن الشك على شعار "التغيير والإصلاح"، وذلك من خلال "عزل كوادر فـتح وإحلالهـم بكـوادر

([1]) هاني المصري. حكومة الوحدة الوطنية: فصول ومشاهد. م.س.ذ، نت.

([2]) بلقزيز، عبد الإله. فتح وحماس والصراع على طعم قاتل، القدس،. 2007/1/13، ص20.

([3]) أبو حشيش، حسن. الحكومة الفلسطينية العاشرة: تجربة تستحق الدراسـة، 2006/11/19، موقـع وزارة الإعـلام http://www.minfo.gov.ps/admin/article=597

حماس"[1]. فالمطلوب من حكومة الوحدة "إعادة صياغة نظام إداري يعتمد على مبـدأ الكفـاءة، ويعمل على تحييد فضاء الأداء الحكومي عن التحزب الانشطاري"[2]. وتعتقد حماس أنها ومـن خلال تجربتها في الحكم استطاعت إدارة التعددية السياسية بكفاءة، حيث تمكنت خلال حكمها من التوقيع على وثيقة الوفاق، وأخيراً الوصول إلى اتفاق مكة".[3]

4-3-2-1: اتفاق مكة

استقالت الحكومة التي شكلتها حماس، بعد توقيع اتفاق مكة للوفاق الوطني[4] الذي وقّـع بين فتح وحماس برعاية سعودية، بعد التداعيات الخطيرة للأزمة الفلسطينية الداخلية (الاقتتال)، واستمرار الحصار الخانق على الشعب الفلسطيني، بالرغم من أن تشكيل تلـك الحكومـة كـان بأغلبية نيابية واضحة وبتكليف الرئيس عباس، ومثّلت هذه الاستقالة استحقاقاً وطنياً لحقن الـدم الفلسطيني وخطوة في اتجاه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

يبرز اتفاق مكة سعي حماس إلى البقاء في النظام السياسي الرسمي، وإثبات حضـورها في إطاره، واستعدادها لدفع الثمن مقابل ذلك، وقد يكون ذلك ترجمة لتصريح المستشار السياسي لإسماعيل هنية، أحمد يوسف، لصحيفة الشرق الأوسط اللندنية يوم 2007/3/14، حيث قال إن: " فكر حماس قد يشهد تحولات أيديولوجية خلال الفترة المقبلة، والسياسة بـدلاً مـن المقاومـة المسلحة قد تأتي لنا بما نطالب به".[5]

وفقاً لأدبيات حماس، فإن اتفاق مكة هو " لغة سياسية جديدة لحمـاس" ، وأن " احتـرام الاتفاقيات لغة جديدة؛ لأن ذلك ضرورة وطنية، ويجب أن نتحدث بلغة تتناسب مـع المرحلـة"، لأن " الاتفاق يؤسس لإيجاد آليات لمعالجة الخلافات السياسـية عبـر وضـع حـد للاشـتباك

([1]) الحروب، خالد. فتح و حماس... مخاطر المحاصة والتقاسم الوظيفي، القدس 2007/3/13، ص 16.

([2]) المصدر السابق نفسه، ص16.

([3]) المصـــري، مشـــير عمـــر. التعدديـــة السياســـية: رؤيـــة شـــرعية، http://www.islamonline.net/livefatwa/arabic/Brows.asp?hGuetID=8

([4]) للمزيد حول نص الاتفاق انظر مثلاً: القدس 2007/2/9، ص2.

([5])القدس 2007/3/21.

الميداني"[1]. كما أنه يسهم في " تعزيز وحدة وتماسك الصف الوطني"، وإيقاف " حالة التـدهور على الصعيد الداخلي"[2]، طبقاً للناطق باسم حماس، سامي أبو زهري. وبالفعل فإن اتفاق مكـة أنهى حالة الاحتكار الأحادي، رغم استمرار الشكوك حول كون اتفاق مكة، اتفـاق محاصصـة وتوزيع غنائم السلطة بين أكبر تنظيمين: فتح وحماس، ويمكن أن ينفتح على مرحلة جديدة فـي العلاقات الفلسطينية الداخلية، وأن يؤسس لشكل ما من الشراكة السياسية في المسـتقبل يضـمن حالةً من التوازن والاستقرار السياسي.

تحلت حماس بالمرونة في اتفاق مكة لمواجهة التحديات التي واجهتها، لكنها لم تكـن " على حساب مبادئها الأساسية، فالإسلام لا يزال محور الحركة" وفقاً لموسى أبو مرزوق، نائـب رئيس المكتب السياسي لحماس[3].هذه الرسالة قد تكون موجهة بشكل أساسي_ برأي الباحـث_ إلى قواعد الحركة، لإقناعها بأن اتفاق مكة، لا يشكل تنازلا عن أيديولوجية الحركة، وإنما يجيء في سياق حماية السلم الأهلي استنادا إلى فتوى ثابتة بحرمة دم المسلم. وتجدر الإشارة إلـى أن أهم ما تضمنه اتفاق مكة أولا، تشكيل حكومة وحدة وطنية، ويشمل ثانياً، عدة بنود تمثل بعـض المبادئ للتحرك المشترك مستقبلاً، وثالثا، خطاباً لتكليف الحكومة الجديدة الذي أكد على احتـرام القرارات العربية والدولية ذات الصلة بالقضية الوطنية.

من وجهة نظر الباحث، فقد مثل اتفاق مكة من جهة، انتصارا للواقعية السياسـية علـى الأيديولوجيا عند حماس، رغم أن هناك من رأى أنه يجحـف بفـرص التحـول الـديمقراطي الفلسطيني، من خلال تقديم المصلحة الحزبية على حساب المصالح الوطنية، كما مثل من جهـة أخرى، رافعة جديدة للحياة السياسية الديمقراطية، عبر حفاظه على السلم الأهلي، وحقـن الـدم الفلسطيني.

([1]) شـبكة الأحـرار الفلسـطينية. حـوار مـع خالـد مشـعل 2007/2/9 http://a7raar.com/modules.php?name=news&file=article&sid=2785

([2]) القدس 2007/4/10، ص16.

([3]) 2007/3/29 http://www.alsar.ws/index.cfm?method=home حوار مع موسى أبو مرزوق

4-3-2-2: تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

شكلت حكومة الوحدة الوطنية(1) التي جاءت بعد حكومة حمساوية انفردت بالسلطة لسنة واحدة، من غالبية التيارات السياسية الفلسطينية، وغدا الطيف السياسي الفلسـطيني فـي أغلبـه ممثلاً فيها.

إن قيام هذه الحكومة_ من وجهة نظر الباحث_ يعبر عن موضوع هام يتعلـق بقبـول الآخر والاعتراف به، وهو أمر يقرره علماء السياسة بتداول السلطة السياسية سلمياً، حيـث إن تشكيل الحكومة أرسى مبدأ دستورياً وديمقراطياً هاماً بشأن تداول السلطة سـلمياً، رغـم تعـدد البرامج والخطط لأعضائها وفصائلها والسياسات التي يقترحها كل منها، وهو بلا شـك يخـدم المسيرة الديمقراطية.

قيام حكومة الوحدة يثبت بشكل لا يقبل الشك أن لا أحد يحتكر الحقيقة، ويشير إلى أمـر عملي ، وهو تخطي حماس الموضوع العقدي والأيديولوجي والتوجه توجهاً عملياً، وقد يكـون ذلك ترجمة عملية لتصريحات المستشار السياسي لإسماعيل هنية، أحمد يوسف، آنفـة الـذكر. وبهذا فإن " حماس اقتربت من برنامج فتح، وكل منهما (فتح وحماس) اقترب أكثر فـأكثر مـن وثيقة الوفاق الوطني، ونزلت (أي حماس) عن أيديولوجيتها الخاصة"، كما يقول الأمـين العـام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة(2).

واعتبر بعضهم أن البيان الوزاري لإسماعيل هنية تحول سياسي مهم، وموقـف عملـي لحماس في تكييف موقفها مع أصول اللعبة الديمقراطية، حتى إن نبيل عمرو، عضـو المجلـس الثوري لحركة فتح، اعتبر تصريح غازي حمد، الناطق الرسمي باسم الحكومة العاشرة، الـذي قال فيه: إن " برنامج الحكومة ليس برنامج حركة حمـاس ولا حركـة فـتح"، تنـازلاً عـن

---

(1) للاطلاع على نص برنامج حكومة الوحدة الوطنية. راجع مثلاً: القدس 2007/3/15، ص30

(2) القدس 2007/3/22، ص22.

برنامجها[1]. وهو ما ينفيه إسماعيل رضوان، المتحدث باسم حماس، حيث قال: إن حركته " لن تقبل بأية حكومة تؤدي إلى التفريط بالثوابت الفلسطينية"[2].

وصفت حماس تشكيل الحكومة " بالإنجاز العظيم"[3]، معتبرة ، وعلى لسان موسى أبـو مرزوق ، أنها قدمت " تنازلات على مستوى الثمن السياسي في الموضوع الفلسطيني"[4]، مـن قبيل: احترام الشرعية الدولية وقرارات القمة العربية، والتنازل عما يسمى بالوزارات السـيادية. حمزة مصطفى، المحاضر في جامعة القدس، يشكك في أن يكون تشكيل الحكومة تنازلاً حقيقيـاً من قبل حماس، بل يعده " حسناً في السياسة وحكمة في التكتيك لمستقبل الحركة؛ لأنه بحكومـة الوحدة الوطنية تدوم الحكومة الحمساوية، وتبقى حماس بعناصرها في الحكومة وأعضائها فـي المجالس التشريعي هي المسيطرة على الموقف"[5]، وهو ما تتفق معه الدراسة. وعلى ما يبدو فقد أرادت حماس من وراء الحكومة الجديدة تفكيك الحصار المفروض عليها، وترجمـة التـوازن السياسي على الأرض الذي تحقق في الانتخابات الأخيرة، إلى مكاسب سياسـية فيمـا يخـص الشراكة الوطنية على مستوى مؤسسات السلطة كاملة، "بعيداً عن المحاصصة وفي أجواء مـن سيادة القانون"[6]، وفقاً لرئيس ديوان رئيس الوزراء في الحكومة العاشرة، محمد المدهون.

الواضح أن الحالة الفلسطينية هي الآن أمام برنامجين سياسيين اقتربا من بعضهما بعـد أن كانا متباعدان جداً، إلى درجة أنتجت حكومة موحدة ستعمل في برنامج موحد، لا خيار فيـه لأي من الحركتين في تجاهل الحركة الأخرى، أو في تجاهلهما للأطراف والقوى الأخرى مـن الفصائل والمستقلين. فاللجوء إلى الخيار الوطني، قد يشكل " مخرجاً لأزمة أو احتواء لأحـداث

([1]) عطا ا ، أكرم. حكومة الوحدة هل هي مقدمة لانتخابات مبكرة؟ مجلة الديمقراطي، ع32، رام ا ، 18 أيلول 2006، ص15.

([2]) القدس 2007/4/10، ص16.

([3]) وكالة فلسطين برس 2007/3/15 http://www.palpress.ps/arabic

([4]) حـوار مـع موسـى أبـو مـرزوق 2007/3/29 مجلـة العصـر
Http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentid=8815

([5]) مصطفى، حمزة ذيب. ما الذي يجب على حركة حماس أن تصـنعه تجـاه المرحلـة السياسـية الراهنـة؟ القـدس 2007/1/9، ص20.

([6]) المدهون، محمد إبراهيم. اتفاق مكة خطوة إلى الأمام، القدس 2007/2/28، ص16.

وضغوطات لا تقوى السلطة كلها على تحملها، هنا تتغلب المصـلحة الوطنيـة علـى النـاتج الديمقراطي والمصلحة التنظيمية"[1]. وهذا تطور يصب في صالح حماس وغيرها، وسيدفع فـي اتجاه العمل من أجل إرساء نظام سياسي ديمقراطي، "من باب إشراك الجميع في تحمل مسؤولية الهم الوطني العام، وهو ما حرصت عليه الحركة في كل الأحوال"[2]. وإدراك_وإن كان متأخر_ من حماس، أن الصيغة التوافقية في الحكم وإدارة سلطة الدولة، لا تشكل تعطيلاً أو إعاقة لآليات التطور الديمقراطي، "إذ لا شيء أضمن لتوازن المصالح واطمأنة الهواجس بين المعتركين، من تسوية واعية إرادية حرة، تنتهي بهؤلاء إلى مواضعات سياسية، تنتقل بالعلاقة بينهم من التسوية إلى الرضا الجماعي وربما إلى ما يشبه الإجماع"[3].

وتعتقد الدراسة أن حكومة الوحدة الوطنية سيكون معظم تأثيرها الإيجـابي فـي إعـادة ترميم وصياغة العلاقات الفلسطينية، إن حسنت النوايا وتوفرت الإرادة السياسية، بما يكفل القدرة على تخطي الأزمات، وإرساء قاعدة أساسية للاستراتيجية الفلسطينية المقبلة في بنـاء منظمـة التحرير، وبالتالي إنهاء إشكالية الازدواجية التي أضعفت النظام الفلسطيني بمختلف مكوناته منذ قيام السلطة عام 1994. ورغم أن الغموض يسيطر على التوقعات المتعلقة بقوة الحكومة الحالية وقدرتها على العمل في ظل تناقضات كثيرة، إلا أن هناك فرصة لكي يستعيد المشروع الوطني مكانته وحيويته وقدرته على مواجهة التحديات، وهي خطوة في اتجاه التطور الديمقراطي.

ترى الدراسة أن إنجاز حكومة الوحدة الوطنية على الرغم من عدم تماسكها الناجم عـن التنافس الحاد بين فتح وحماس، والذي يتوقع أن يستمر حالياً ومستقبلاً، يحسب لصالح فتح كمـا هو لصالح حماس، إذ استطاعت الأخيرة بلورة خطاب سياسي مبنـي علـى أسـاس القواسـم المشتركة، وهو مؤشر على قدرتها على صياغة نظام سياسي فعال، وتجاوز الحالة التي مـرت فيه عندما شكلت الحكومة بمفردها. إضافة إلى أن تشكيل هذه الحكومة، يؤشر على أن الواقعيـة السياسية بدأت تضغط بقوة على قيادة حماس الداخل والخارج نحو المزيد من المرونة والتكيـف

([1]) شراب، ناجي صادق. لكي تنجح حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، صحيفة القدس، 2007/2/17، ص18

([2]) صلاح الدين، عماد. حماس ما بين التكتيك والاستراتيجية، القدس 2007/4/4، ص20

([3]) بلقزيز، عبد الإله. ليس بثنائية السلطة والمعارضة وحدها يقوم النظام الديمقراطي، القدس 2007/1/21، ص19.

السياسي، علاوة على أن تشكيل هذه الحكومة سيكون له تأثير إيجابي على الأوضـاع الداخليـة الفلسطينية، لجهة إنهاء العنف الداخلي، وفي تعزيز بناء المؤسسات، الأمر الذي سيدعم النموذج الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

4-3-3: حماس والبرلمان

كان البرنامج الانتخابي لحركة حماس بمثابة خطة عمل حكومية، توضح فيـه دورهـا الرقابي المنشود، والوعد بممارسة أقصى درجات الرقابة ورفع وتيـرة المسـاءلة والشـفافية. و"قدمت برامج سياسية واجتماعية نوعية"[1]. غير أن برنامج الحكومة التي شكلتها حماس علـى ما فيه من تطور سياسي يشير إلى صعوبة التحقق. ويعتقد بعضهم أن " برنامج حركة حمـاس هو برنامج إصلاح وتغيير، لا إصلاح جاء ولا تغيير جاء، ليس بسبب حركـة حمـاس وإنمـا بسبب الضغوطات التي مورست عليها"[2]، هذا يمثل نصف الحقيقة، أما نصفها الآخـر، فهـو خطاب الحركة السياسي الذي رآه بعضهم عائقا أمام فك الحصار.

ترى حماس أن هدفها من دخول البرلمان هو الإشراف بمفهومه العام وممارسـة حـق النقض الوظيفي ضد الحكومة وسياساتها وقراراتها، وتشكيل كتلة كبيرة سماها الـبعض كتلـة مانعة، تحرم فتح من الاحتفاظ بأغلبية الثلثين التي كانت بحوزتها. وأيضـا مـن " أجـل هـذه الشراكة، ومن أجل محاربة الفساد ومنع التفرد والتفريط" طبقاً لخالد مشعل[3].

فوز حماس وحصولها على الأغلبية في المجلس التشريعي، مكّنها من دخول البرلمـان وهي تحمل برنامج إصلاح الشأن الداخلي، مركزة على ممارسة دور رقابي علـى الحكومـة، وتصحيح أدائها وبالتحديد مكافحة الفساد، وهذا مؤشر على حيويـة الحركـة ويخـدم التطـور الديمقراطي، وقد يدعم الثقة في النظام الفلسطيني. غير أن الحركة هيمنت على قرار البرلمان،

([1]) الحـروب، خالـد. تجليـات البراغماتيـة عنـد الإسـلاميين الوسـطيين، 22 مـارس 2007
http://www.islamonline.net/servlet/setellite?c=articleA-c&cid=11730877505

([2]) منبـر الجزيـرة. اقتـراح تشـكيل حكومـة كفـاءات فلسـطينية، 2006/10/22
http://www.aljazeera.net/NR/exere/E6651185Doc-48.htm

([3]) قناة العالم الفضائية، 2006/1/8.

في ظل الحكومة العاشرة، لأنها الكتلة الأكبر فيه، وعليه لم يكن البرلمان_حسب بعضهم_ منبراً للصراع القانوني، مع أنه استمر منبراً للمناكفة في ظل الحصار. وقد نظر البعض إلى مسألة وحصول حماس على الأغلبية "أن الحالة الفلسطينية دخلت في نفق، كون الحركة لا تملك برنامجاً سياسياً/ اقتصادياً واضحاً"[1]، وأن البرلمان في ظل الحكومة التي شكلتها حماس، فقد قدرته الرقابية والمحاسبية على أعمال الحكومة. وفي تقرير صدر عن ملتقى الحكم الرشيد كشف فيه عن أن الحكومة العاشرة غاب عنها العمل التشريعي[2]، وتم تعطيل عمل البرلمان، حيث لم يكن أداء حماس البرلماني مرضياً أو باعثاً على الأمل بدور فاعل للبرلمان في تعزيز الديمقراطية في الحياة العامة.

هذا بتصور الباحث تم بسبب جملة من المتغيرات التي أثّرت مباشرة في أداء حماس البرلماني على المستويين التشريعي والرقابي، وهي متغيرات ذاتية و موضوعية وإقليمية ودولية مقيدة لهذا الدور، منها: القانون الأساسي، وإجراءات الاحتلال والاتفاقيات السياسية، والبرامج السياسية والاجتماعية ما بين حماس في البرلمان والحكومة، وبين فتح في الرئاسة، والمناكفة المستمرة بينهما، وضعف مرونة حماس في التعاطي مع التحديات الداخلية والخارجية.

ولا شك في أن ديمقراطية الأداء التي امتلكتها حماس في البرلمان، جعلت من إمكانية المناورة وصنع التحالفات مضيعة للوقت، فقرار الأغلبية كان جاهزاً، حيث كان للبرلمان تأثير ضعيف جداً في خدمة الخيار الشعبي؛ لأن البرلمان ذو صبغة حمساوية، والحكومة مشكلة من قبل حماس، وهو ما كان يعني أن للحركة الكلمة الفصل في تشكيل أي حكومة، وفي طريقة عملها، وقد أعاد هذا الواقع للأذهان تجربة فتح في مرحلة (أوسلو).

على أن دور حماس في البرلمان في ضوء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، قد يكون دوراً مختلفاً عما كان عليه سابقاً، وسيخدم عملية التطور الديمقراطي، فحماس حرصت على

([1]) يوسف، أيمن طلال. النظام السياسي الفلسطيني 1996-2006 من الأحادية إلى الاستقطاب الثنائي، المستقبل العربي، ع334، كانون الأول 2006/12 ص 54.

([2]) وكالة فلسطين برس. تقرير 2006/12/10 http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&channelID=57734

"اختيار وزرائها من خارج البرلمان لتفعل دوره الرقابي"[1]. وهـذا تطـور إيجـابي للحركـة، ويساعد ذلك في ترسيخ مبدأ فصل السلطات، ما سيعزز روح المحاسبة التي يمثلهـا البرلمـان، ويؤشر إلى أن إمكانية الانفراد بالقرارات الوطنية، هي إمكانية ضعيفة، مع عدم استبعاد إمكانية انفراد حركتي فتح وحماس بتلك القرارات في ظل التواجد الضعيف جداً للفصائل الأخرى، وهو ما قد يضعف الدور البرلماني الفاعل للمجلس التشريعي على حكومة الوحدة الوطنيـة، نظـراً لغياب معارضة فعلية على البرلمان، وإن كان بشكل أقل حدة عما كان عليه الوضع في الحكومة المنصرمة، هذا الواقع البرلماني الجديد، إن لم يدعم التطور الديمقراطي بشكل راسخ، فإنه لـن يعرقل مسار الديمقراطية.

إن ولوج حماس البرلمان ودخول الحكومة وتعودها على العمل الميـداني والممارسـة السياسية، سيدعم مسارها نحو القبول بالآليات الديمقراطية والتوجه الديمقراطي، ويفرض عليهـا إبداء نظرة أكثر ديناميكية، وسوف يجعلها تحت المجهر بهدف رصـد المخالفـات والأخطـاء الإدارية، لهذا سوف تكون حريصة على جودة أدائها، وإبداء قدر مناسبا من المنافسة مع حركة فتح تحديداً، في تقديم الجودة في السلوك البرلماني المتميز.

خاتمة

من خلال دراسة تجربة حماس في السلطة، نخلص إلى ما يلي:

1. اعترضت تجربة حماس في السلطة تحديات ذاتية وداخلية وخارجية، جعلت فعاليتهـا فـي التأثير على السياسة الرسمية محدودة، في ظل شـلل المؤسسـات الفلسـطينية وبخاصـة البرلمان، الداعمة لعملية التغيير والإصلاح، التي رفعت الحركة شعارها. في المقابل، كانت تجربة الحركة من منظور الديمقراطية في السلطة إيجابية، إذ أخرجت نفسها مـن منطـق العزلة إلى منطق المشاركة، وطبعت علاقتها مع مؤسسات السلطة، وأثّـرت فـي الحيـاة السياسية الفلسطينية، وقدمت نموذجاً جديداً للممارسة السياسية، الأمر الذي سيجعلها تحـافظ

([1]) وكالة فلسطين برس. تقرير 2007/3/15 http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=66524

على بقائها واستمرارها، فهي الابن الشرعي لجماعة الإخوان التي صمدت وأثبتت جدارتها وشعبيتها، وحماس تسير على خطاها.

2. أثبتت ممارستها السياسية أنها تجربة غير مشجعة أو مبشـرة بقـدرة وكفـاءة الحركـات الإسلامية بشكل عام على الإمساك بالسلطة، إلا أنه يمكن القول من جهـة أخـرى، أنهـا استطاعت فرض رؤيتها السياسية، وهذا مؤشر على أنها ستكون لاعب أساسي في عمليـة التطور الديمقراطي، وفي أي عملية سياسية تهدف إلى حل القضية الفلسطينية.

الفصل الخامس

الخلاصة

5-1 النتائج والتوصيات

5-2 المراجع

5. الخلاصة

5-1 النتائج والتوصيات:

مكّنت الدراسة من الإطلاع على تجربة حماس ومشاركتها في الحياة السياسية الفلسطينية والكلفة السياسية لذلك، وما يحيط بها من إشكاليات وتحديات، وتحديد حصـيلة الأداء السياسـي للحركة. كما أتاحت إمكانية طرح أسئلة ترتبط بعلاقة الدين بالسياسة، والانتقال مـن الخطـاب الدعوي إلى الممارسة السياسية، ومدى حقيقة التخـوف مـن مشـاركة الحركـة فـي الحيـاة والمؤسسات السياسية. وحاول الباحث تتبع مسار المشاركة السياسية لحماس، وأثر ذلـك علـى المفاهيم التي تتبناها الحركة، وعلاقة هذه الحركة مع القـوى والفصـائل الأخـرى، والتكتيـك والاستراتيجية في خطابها وممارستها، وإشكالية الوضوح النظري والفكري عندها من الآليـات الديمقراطية.

نظرت الدراسة أيضاً إلى ما وراء التحليل وهو التكهن، من خلال محاولـة استشـراف الآفاق المستقبلية القريبة والبعيدة لحركة حماس في السلطة، ورفضت إطلاق أحكام مطلقة علـى تجربتها وهو إما أن تكون مع حماس أو ضدها، فهذه المقاربة الأيديولوجية في التعاطي مع هذه التجربة، لا تسعفنا على فهم الخلفيات المتحكمة في هذه الدراسة. وفيما يلي تصل الدراسة إلـى فحص الفرضيات على ضوء الاستخلاصات البحثية، ومن خلال وصـف وتحليـل المعطيـات السابقة المتوفرة للدراسة، إذ يمكن استنتاج ما يلي:

1- العلاقة الرابطة بين حماس ومنظمة التحرير ومن بعدها السلطة الوطنية منذ البداية، اتسمت بالتنافس الأيديولوجي الشديد أحيانا، والصراع العنيف أحيانا أخرى، وفيما بعـد، أخـذ الصراع السياسي مع المنظمة شكل الصراع على الحصص ونسب التمثيل، وذلك فـي خضـم الخلاف حول المسألة الوطنية. ورغم ذلك لم تنزع حماس إلى الدخول في علاقة إقصـاء مـع المنظمة أو أي من الفصائل المنضوية تحت لوائها، بل إنها دخلت في حوارات معهـا، بهـدف المشاركة في النظام الفلسطيني، بما يتناسب مع رؤيتها السياسية والأيديولوجية.

لاحقاً وبعد قيام السلطة، كانت العلاقة بين حماس والأخيرة، تتراوح ما بين التعايش والتعاون والاشتراك المحدد في المؤسسات المتمثلة بها السلطة، عبر الحضور غير الرسمي في تلك المؤسسات.

رغم عدم اشتراك حماس في النظام الفلسطيني (منظمة التحرير والسلطة)، إلا أنها بقيت عاملاً مؤثراً في العمل والقرار الوطني، وأثبتت حضورها، وأثّرت جذرياً في سياق الصراع مع إسرائيل، وهو ما جعل من محاولة احتوائها في بنية النظام أمراً حيوياً لقيادة المنظمة، إلا أنه لم يتسن ذلك، الأمر الذي فرض على السلطة، التعامل مع الوجود الكثيف والملموس للحركة فيما بعد، وأخذه بالاعتبار في عملية رسم السياسات الوطنية.

أثّر الخلاف بين حماس وفتح، على فرص التحول إلى الديمقراطية في المناطق الفلسطينية، وبخاصة بعد فوز حماس في الانتخابات البرلمانية لسنة 2006، من خلال الصراع على الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة (فتح)، والحكومة (حماس)، وهو الصراع الذي قد يتغير في ظل اقتسام السلطة، من خلال التكامل السياسي في ظل الحكومة الحادية عشرة التي شكلت مؤخراً. وفي نفس الوقت، ثمة تخوفات ومحاذير تحيط بمستقبل النظام السياسي مثل تقاسم السلطة بين الحركتين، وتقديم المصلحة الحزبية على المصالح الوطنية العليا، وهو أمر بدا واضحاً خلال مفاوضات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، مما سيؤثر سلبياً على التطور الديمقراطي، ويجعل الساحة الفلسطينية عرضة لغياب حالة التعددية السياسية.

أوضحت تجربة حماس في علاقتها مع المنظمة والسلطة أيضاً، أن العنف الداخلي الفلسطيني يؤثر على الحياة اليومية، ويعرقل عمل حكومة فلسطينية قادرة وفاعلة، ويعيق بناء حياة مدنية ديمقراطية، كما يعبر ذلك عن هشاشة الحركة الوطنية في هذه المرحلة بالذات، بسبب عدم قدرتها على الإجابة عن الأسئلة العميقة التي تواجه المشروع الوطني.

تبين فيما سبق، أن ثمة مساحات مشتركة ومساحات اختلاف بين فتح وحماس، ولن يكون بوسع أحد إلغاء الآخر، وفي وسع كل طرف أن يتنازل عن قدر معين للآخر. إذ بإمكان الطرفين أن يعملا معاً في المساحات المشتركة بشراكة متبادلة في القيادة، بعيداً عن تكريس

المحاصصة على حساب المبادئ الديمقراطية، والتوجه لتحقيق أهداف الاستقلال وتحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية. إن قدرة حماس والرئاسة على تجاوز خلافاتهما على السـلطة والبرنـامج السياسي، هي مفتاح المسلسل الديمقراطي على المدى القريب، لكن على المدى البعيد هذا غيـر كاف.

يتطلب ذلك من حماس وفتح، الانتباه إلى خطورة مرحلة ازدواجية السـلطة، والعمـل الدقيق من جانبيهما على الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني، وتعزيز السلم الأهلي، وأن تعيـد حماس التأكيد بأنها ليست في وضع تنافسي مع أي قوة سياسية قائمة.

2- أظهرت الدراسة أيضاً أن دمج حماس في السياسة الوطنية الفلسطينية سيوفر منفـذاً إيجابياً ومرناً لها، رغم أن هدف المناوئين لها كان يتمثل في أن تترك الحركـة سـلاحها، فـي محاولة لتطويعها، وجعلها تلتزم بالسقف الذي ترسمه (واشنطن) و(تل أبيب). ومع هذا، فإن دمج حماس عدل جزئيا من سلوكها السياسي، وحاولت الحركة قولبة السلطة بتغيير مرتكزاتها فيمـا يتصل بالتسوية مع إسرائيل. إذ أنها طرحت الهدنة أو التهدئة كتكتيك في إطار إدارة الصـراع، وأخذت تُبدي مرونة باتجاه العلاقة مع إسرائيل، وعملت على ترشيد سـلوكها تجـاه الأخيـرة. وبانخراطها الأخير في الانتخابات البرلمانية، تكون قد التزمت بضوابط وشروط اللعبة السياسية كما قننتها اتفاقات أوسلو، ومن أهمها اعتماد مبدأ الحل السلمي والتفاوض لحل الصراع، دون أن لا يمس ذلك بالثوابت الفلسطينية. حيث تصر الحركة، على أنه من غير الممكن تجريـدها مـن سلاحها، دون التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، لكنها في المقابل تتعهد بالتقيـد بحل سياسي يتم نتيجة المفاوضات وتكون الحركة شريكة به، ويؤدي إلى قيام دولة فلسـطينية، وتؤيده المؤسسات التمثيلية الوطنية. وقد تشكل مواقفها السياسية إزاء حـل القضـية الوطنيـة، مرتكزاً نحو دفع مسار الحل السياسي في الاتجاه الصحيح، بحيث توقف أي خطـوة قـد تقـود للتنازل السياسي، من خلال التشدد والممانعة.

ترجح الدلائل الناجمة عن هذه الدراسة، إلى أن سلوك حماس الأخير، واشـتراكها فـي السياسة الرسمية، قادها إلى تطوير أفكارها، ونجاحها السياسي الأخير يزيد من سرعة التطورات

الإيجابية عندها. كما أنها أظهرت قدراً يعتد به من المرونة في خطابها السياسي، وتبنت رؤى سياسية متطورة، ويتوقع أن تبقى حالياً ضمن هذه السياسة إذا ما اتيح لها ذلك، وهذه دلائل تشير إلى أن دمج الحركة في عملية التطور السياسي والديمقراطي هو أمر ممكن.

إن انتقال حماس من موقع المعارضة إلى موقع الحكم، هو تجاوز لحالة الجمود الأيديولوجي لصالح التعايش السلس والعملية السياسية، فقد أظهر زعماء الحركة، أنهم يسعون إلى أن يحكموا وفقاً للأسلوب السياسي في إدارة الحكم. وسيرغمها هذا الموقع على إحداث تغييرات بنيوية وأيديولوجية، لكنها لن تصل حد التنصل من ثوابتها فجأة ودون ثمن، فقد جاءت لتغيير المجتمع والكيان الفلسطيني على أسس جديدة ومختلفة.

على هذا الأساس، من المفيد لحماس المزج النسبي والمزاوجة بين السياسة والأيدولوجيا، كضرورة لا غنى عنها أمام النجاح السياسي للحركة، بحيث تكون مصلحة المواطن مقدمة على الاعتبارات الأيديولوجية.

3- بينت الدراسة أيضا، أن حماس تعد حركة شديدة التأثير؛ لأنها لا تواجه سوى منافسة قليلة من قبل الفصائل الأخرى، وفي ظل الأزمة التي تعيشها فتح، لا تتمتع أي أيديولوجية في المجتمع حالياً بالقبول الذي تحظى به رسالة الحركة، والتي تتضمن بعداً دينياً مثالياً حول مفهوم العدالة الاجتماعية. كما أنها انتهجت خطاباً دعوياً تعبوياً استنهاضياً للقوى الشعبية في وجه الاحتلال، وانتهجت خطاباً شعبياً نقدياً في وجه السلطة وأدائها، إضافة إلى سنوات الفعل النضالي التي استثمرتها في التنظيم. ومن الناحية المؤسسية، فقد عملت حماس على تقوية تنظيمها وبنائه بصورة أكثر انضباطاً وصرامة، بحيث ظهرت على أنها هي الأقل معاناة من ظاهرة صراع الأجيال داخل الحركة. كما تعد أكثر تقدماً من غيرها، فهي حركة مؤسسية ضاربة في جذور الواقع الفلسطيني، وتسير شؤونها الداخلية بشكل أكثر ديمقراطية من غيرها، وتتميز بنقاشها الموسع داخل أطرها وهياكلها التنظيمية، كما أن المؤسسات التي أنشأتها، تتسم بالفاعلية، والقائمين عليها محترفون وأيديهم نظيفة. هذه المزايا الأيديولوجية هيأت لحماس الفرصة لتوسع قوتها مؤسساتياً وعسكرياً ترجمته مؤخراً إلى نجاح سياسي، وهذا سيمكّنها من

الإسهام _بلا شك_ في دعم الديمقراطية، الأمر الذي يشير إلى أن الحركة ستظل قوة سياسية لا يمكن تجاهلها.

4- أوضحت الدراسة أيضاً، وجود تطورات داخل السياسة الحمساوية من شأنها إثـارة تفاؤل حذر بشأن تطور الحركة المستقبلي، من بين هذه التطورات:

أولا: وعيها المتزايد بأنها تحتاج إلى أجوبة ملموسة على المشاكل الملموسة، إذا كـان لهـا أن تنجح في ميدان السياسة.

ثانيا: استعدادها للعمل على نحو مصلحي مع النظام السياسي الفلسطيني بأيديولوجيته المختلفة، من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

ثالثا: علامات واضحة على نمو الواقعية والمرونة السياسية داخل الحركة.

رابعا: الفهم العام لأهمية إحلال الديمقراطية في مشروعها المجتمعي، فقد اتسم موقف الحركـة بالتكيف والقبول بالآليات الديمقراطية والفكرة القومية، وإن انخراطها الأخير في بنيـة النظـام الفلسطيني، يزيد من قبولها لهذه الآليات، ويسهم في المجتمع سياسياً بشكل إيجابي، مـن خـلال ممارسة العمل السياسي في بيئة تعددية. الأمر الذي سيجعل الحركة تنظيماً سياسياً إصلاحياً، إلى جانب كونها تنظيماً مقاوماً، ويطور من رؤيته السياسية والاستراتيجية، ويساهم بفاعلية في كـل ما له علاقة بالفكر السياسي الفلسطيني. ويؤشر سلوك حماس التنظيمـي والإداري والإعلامـي والجماهيري في الآونة الأخيرة، على تراكم خبرات واكتساب مهارات، من شـأنها إن وظفـت توظيفاً سليماً أن تحدث تغييراً ملموساً، وفي الاتجاه الذي يجلب لها مزيداً من الدعم الشعبي.

إن قدرة حماس على التعامل مع آليات الديمقراطية يسرع من عملية تحولها إلى حركـة شعبية سياسية، بجانب كونها حركة مقاومة، بحيث يكون لها دوراً أساسـياً فـي إعـادة البنـاء السياسي والاجتماعي، وهذا ما فعلته مؤخراً . كما أن مسار الحركة يحمل كثيراً من الدلائل على هذه التوجهات، إضافة إلى أن أدبياتها _البرنامج الانتخابي نموذجاً_ وتصريحات رموزها تؤكد هذه التحولات. وقد دلت التجربة، أن حماس عندما شاركت في الساحة السياسية سـواء علـى

مستوى القطاعات النقابية، أو الانتخابات الطلابية، لم تنقلب في أي مرة من المرات على الآليـة الديمقراطية (الانتخابات)، بل العكس، فإن الحركة اختبرت وهي تدخل وتخرج عبـر الصـوت الانتخابي.

وبالرغم من ذلك فإن حالة قبول حماس بالآليات الديمقراطيـة تخضـع الآن للفحـص والتدقيق، وهي مطالبة بنظرة أكثر ديناميكية، وتجاوز التحديات التـي تعرقـل اكتمـال بنـاء الديمقراطية في خطابها وممارساتها السياسية، وإبراز القدرة على التعامل مع الحداثة السياسـية باعتبارها مؤطرة لعمل المؤسسات الحديثة، وليس اللجوء إليها لاقتباس التقنية السياسـية فقـط. كذلك فإن درجة ديمقراطية النظام الفلسطيني الذي تتحرك في إطـاره، والظـروف السياسـية والأمنية، تعرقل محاولات حماس للاندماج الحقيقي، وهو ما يؤثر على التجربة الديمقراطية.

إن إعادة بناء النظام السياسي على أساس ديمقراطي هي عملية تاريخية ضخمة، ولكنها الخيار الوحيد المتاح أمام حماس وغيرها، لتحقيق التقدم الملموس نحـو الاسـتقلال والحريـة والتنمية، الأمر الذي يحتاج من حماس الوضوح والحزم، وتوفير الروافع الحقيقية القادرة علـى النهوض بهذه العملية، وبلورة خطاب سياسي متماسك لا يعتمد فقط على رفض ما هـو قـائم، وإنما يتجه إلى بناء ما هو جديد، بصورة ربما تساهم في تجديد الحيـاة السياسـية الفلسـطينية القائمة، وتجديد التفكير والتخطيط السليم، وقراءة النصوص الدينية بشكل أكثر انفتاحا، من أجـل أن تتجاوز الحركة إشكالات الديمقراطية.

5- أوضحت الدراسة أيضاً، أن وصول حماس إلى السلطة لم يسهم في إقامة حكومـة فلسطينية مهنية فاعلة، أو تدعيم سلطة القانون والأمن وإنهاء حالة الفوضى، وهما عنصران من عناصر بناء الدولة. كما أن دفع عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني لـم يتحقـق، فـالمجلس التشريعي الجديد لم يأخذ دوره في النظام السياسي، خاصة فيما يتصل في لعب دور فعـال فـي محاسبة ومساءلة السلطة التنفيذية لتحسين أداء الحكومة، إذ تم تعطيل جلسات البرلمان، مما أدى إلى غيابه عن المشهد السياسي الفلسطيني، بسبب ظروف عدة تناولتها الدراسة. وتبـين إخفـاق النظام السياسي بمختلف مكوناته في تحقيق مطالب الدمقرطة والتقـدم علـى طريـق مراكمـة

الإنجازات، لتحقيق أهداف النضال الوطني التحرري الـديمقراطي، إذ إن هـذا النظـام رغـم التغيرات الكبيرة التي طرأت على بيئته، والقوى السياسية والاجتماعية المرتبطة به، لم يسـتطع إصلاح أوضاعه، وعلاقاته الداخلية، ومؤسساته على أسس ديمقراطية.

إن توافق حركتي فتح وحماس الذي تم مؤخراً على تشـكيل حكومـة وحـدة وطنيـة عريضة، تمثل معظم القوى في إطار برنامج مشترك متفق عليه (اتفاق مكة)، سيزيد من إمكانية الدعم الشعبي للديمقراطية، ومن مصلحة حماس بشكل أساسي تشكيل مثل هذه الحكومـة مـن منطلق مصالحها الحالية والمستقبلية. ويبقى تفويض أمر المفاوضـات للـرئيس عبـاس الحـل الأنسب لإشكالية الواقع الفلسطيني، ولمنع استغلال السلطة، وإتاحة الفرصة لحماس في الرقابـة والمساءلة للحكومة الفلسطينية، والتفرغ لبناء دولة المؤسسات، وقصـر صـلاحيات البرلمـان والحكومة على أمور الشأن العام الداخلي، لا الأمور المتعلقة بالدولة الفلسطينية.

لا شك في أن تشكيل برلمان ذي أكثرية تعددية، يمكن أن يشكل نقطة انطـلاق لبدايـة جديدة أكثر جدية في تحقيق إصلاح حقيقي، كما أن من شأن ذلك أن ينعكس إيجابيـاً لمصـلحة الحكومة الفلسطينية، وأن يقدم رداً فعالاً على الضغوط الدولية. ولتحقيق مثل هذه النتيجة، يتطلب من حماس وضع استراتيجية _من أجل التأثير على الفصائل الفلسطينية والسلطة_ تتمثّـل فـي إقامة حكم تمثيلي حقيقي خاضع للقانون، عن طريق إشراك أعضاء من شتى الفصائل المؤيـدة للإصلاح، وحشد الدعم والتأييد لهذا الإصلاح، والاتصال مـع مؤسسـات المجتمـع المـدني، وبالأخص النقابات المهنية، ونقابات العمال والمنظمات النسائية.

يستلزم حماس بانتقالها من المقاومة إلى السلطة، عدم اللجوء إلى الحزبية في الوظيفـة الرسمية (المؤسسات المدنية أو العسكرية)، والعمل على إنهاء الصفة الحزبيـة عـن الأجهـزة الرسمية. وفي ظل التحولات الطارئة، فإن حماس بحاجة في هذه المرحلة أن تبحث عن تعريف لنفسها ولدورها الجديد يختلف عما كانت عليه في الماضي.

أبرزت الدراسة أيضا، مجموعة من المعوقات التي تعيق أداء الحركـة فـي تغييـر وإصـلاح ودمقرطة النظام السياسي، بشكل يمكّنها من إقامة حكومة فاعلة، من أهمها: المعوقات التي تنبع

من داخل الحركة ذاتها، وكذلك التحديات التي يفرضها السياق السياسي المتغير فـي المجتمـع الفلسطيني، إضافة إلى التحديات الخارجية وعلى رأسها التحدي الإسرائيلي، وأثر هذه التحديات على الحياة السياسية الفلسطينية. حيث تظهر العوامل الداخلية باعتبارها أكثر تأثيراً فـي شـكل النظام السياسي، في حين تظهر العوامل الخارجية كمحددة ومؤثرة في مسار عملية تشكل الكيان الفلسطيني ومستقبله بشكل أقل، دون إغفال تفاعل هذه العوامل مجتمعة.

ومن أهم هذه المعوقات أمام تطور حماس: خطابها الديمقراطي، فرغم التحولات التـي شهدها هذا الخطاب والتي تجري وفق منطق العملية السياسية الـذي طالمـا وسـم المسـلكية الإخوانية، ورغم تطور الأداء السياسي والمناوراتي للحركة، إلا أن هذا لا يعنـي توقـع قيـام حماس بتحولات دراماتيكية سريعة، وذلك لوجود موانع حقيقية تمنعها من القيـام بمثـل هـذه التحولات التي يأملها خصوم حماس. فالخطاب الحمساوي في مجمله، يطرح إشكالات وأسـئلة تمس عمقها الأيديولوجي، ومصالحها وانتظامها وتماسكها التنظيمي، وهو مـا يفـرض علـى الحركة إيجاد حلول وصيغ معينة شاءت أم أبت، بهدف الخروج من المأزق الذي تمر بـه بـين الأيدولوجيا والسياسة، إذا ما أرادت أن تكون فاعلة في المنظومة السياسية الفلسطينية. من هـذه الإشكالات: ثنائية السياسي والديني أو الواقعية السياسية والأيدولوجيا الدينية، والتنظيم الـدعوي والحزبي، والتنظيم السياسي والمقاوم وغيرها. هذه الثنائيات الكبرى يمكن أن تحد من اكتمـال هذا التحول على المستوى الفكري، وفي طبيعتها واستراتيجيتها العملية بشكل سريع، بسبب افتقاد هذا التحول إلى أساس نظري وفكري يبرر هذا التحول بأسانيد شرعية إسلامية، بحيـث تحـل محل كل الوثائق القديمة التي قامت عليها الحركة، وبالتحديد ميثاقها الذي أصدرته عام 1988.

يعد الجمع بين السياسة والمقاومة من أبرز العوائق أمام دمج الحركة في عملية التطـور الديمقراطي، حيث من الصعب الرهان على اكتمال التحول عندها، في ظـل واقـع سياسـي لا يساعد ولا يشجع على التحول إلى حزب سياسي مدني، والانتقال من المقاومة إلى المدنية علـى مستوى الممارسة السياسية. إن مثل هذا التحول سيحيل حماس إلى حركة سياسـية والتضـحية بالمقاومة، وهو ما يعني أنها تخلت عن أساسيات أيديولوجيتها لصالح الواقعيـة، كمـا أنهـا إذا ضحت بالدولة واختارت المقاومة، فهذا سيعني أنها فشلت في بنـاء الدولـة، والإقـرار بعـدم

صلاحيتها لإدارة الشأن العام. إن تحول الحركة إلى موقع السلطة، يلقـي علـى كاهلهـا عبئـاً مضاعفاً في التكيف مع تحديات موقعها الجديد والتزاماته، بالتالي فإن المشـروع الـوطني قـد يخسر عاملاً أساسياً (المقاومة) على الأقل في المدى القريب.

يشكّل مستقبل عمل حماس المقاوم، إشكالية في طريـق دمجهـا بالعمليـة السياسـية، فبالإضافة إلى المشكلات العملية التي تواجه عملية الدمج، تثور هنـا إشـكالية أخـرى تتعلـق باستعداد الحركة لتوظيف قدراتها لتحقيق أهداف سياسية داخلية، وبمدى استعداد الحركـة لهـذا الدمج عملياً، فمن غير الممكن أن تتخلى الحركة عن سلاحها، دون التوصل الى سلام شـامل، ضمن التعريف الغامض لدى الحركة.

إن وجود الحركة في السلطة سيضفي مزيداً من الواقعية على التفكير الديني، الأمر الذي يسهم في تعزيز بناء الديمقراطية بثوبها الإسلامي الجديد، كما سيمكنها ذلك من تجريب أفكارها واختبارها على أرض الواقع.

ورغم ذلك فإن فكرة ديمقراطية الحركة تظل إجراء تجريبي لا يزال في طور النشـأة، فالحركة ورغم أنها تعترف بأنها جاءت إلى السلطة بشرعية مستمدة من الشـعب عـن طريـق الصوت الانتخابي ، إلا أن سلوك بعض زعمائها يشير إلى مصدر آخـر، ألا وهـو الشـرعية الدينية التي لا تقبل الاختلاف وتحرم النقد . وهناك حديث دائم في أطر وهياكل الحركـة عـن لزومية الشريعة الإسلامية للعمل السياسي. ومن ذلك أيضا ، موقف الحركة الأخيـر الـرافض فكرة إجراء استفتاء شعبي على وثيقة الوفاق الوطني، أو إجراء انتخابات عامة مبكرة، وهـي أمور من شأنها عرقلة اكتمال بناء الديمقراطية تماماً عند الحركة في وقت قريب . على أن ذلك لا يمنع القول: أن استمرار الاحتلال ومشاركة حماس في التجربة الديمقراطية الفلسطينية، هـي عوامل قد تدفع باتجاه استمرار الحركة بتبني آليات الديمقراطية وتطويرها.

إن التطورات الداخلية التي شهدتها الحركة، خاصة تطور جيل جديد داخـل الحركـة، سعى إلى دخول المعترك السياسي، بما يترتب على ذلك من آليات والتزامات في العمل، تشـير إلى أن التحديات والفرص الجديدة، تميل إلى خلق نقاش بصوت مرتفع بين تيارين داخل حماس:

تيار إصلاحي وتيار تقليدي. والفوز الانتخابي الأخير يحتمل أن يعزز جانب الساعين للعمل السياسي بكثافة على حساب النهج العسكري، ويشجعها على الاتجاه نحو المزيد من التحولات، حيث أن مشاركة الحركة في العملية الديمقراطية، تشكل فرصة لعملية الفرز داخل تلك الحركة، وبروز التناقض ما بين الأيدولوجيا وبين إدارة السياسة. فالتنوع وتعدد الآراء داخل الحركة، يصب في مصلحة التحول الديمقراطي، ومن الصعب الجزم بأن الحركة تسير نحو الانشقاق على، الأقل في المرحلة الحالية. لكل ذلك، هناك ضرورة لتشجيع اكتمال نمو عملية التحول الراهنة في خطاب الحركة الديمقراطي.

التحدي الآخر الذي يواجه حماس، يتمثل في الواقع السياسي المحلي والخارجي، إذ لا يمكن تصور مستقبل عملية التحول الديمقراطي ومستقبل الحركة في سياقها، بمعزل عن تصور مستقبل سائر القوى السياسية الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح، اللاعب الرئيس في الساحة الوطنية، كما لا يمكن قراءة حماس وتطورها السياسي بعيداً عن المؤثر الخارجي. فرغم نجاح حماس الانتخابي، إلا أن هناك مؤشرات على أن الحركة تواجه صعوبات في ترجمة إنجازها، إلى تغيير شامل للواقع السياسي الفلسطيني وفي إصلاح النظام السياسي، من أبرز هذه التحديات التنافس بين حماس وحركة فتح، الذي أثّر على التحول الديمقراطي الفلسطيني، من خلال النزاع المسلح الأخير بينهما، كما أثّر على التفاعلات الداخلية عند الحركة.

وفي مطلق الأحوال سيبقى النظام السياسي الفلسطيني هشاً وقابلاً للتغير، ليس بتأثير عوامل محلية فقط، على أهميتها، وإنما أيضا تتحدد بالقدرة على تطوير حماس لخطابها الديمقراطي ومؤسساتها، لتكون أكثر مرونة في تعاملها مع المتغيرات، وتطوير أهدافها بما يتناسب مع تلك التحديات. كما إنها ستكون أيضا رهين العامل الخارجي، وتحديداً الإسرائيلي، حيث أن تحدي التسوية مع إسرائيل من أهم التحديات التي تواجه حماس، وترجح الدلائل، أنه لا توجد إمكانية لبناء الديمقراطية بالشكل السليم في ظل الاحتلال، الذي يشكل العائق الأكبر للانتقال إلى الديمقراطية .

العوائق الخارجية أيضا(المجتمع الدولي)، جعلـت مهمـة الحكـم مسـتحيلة لحمـاس، والمقاطعة الدولية قد تؤدي إلى انهيار تدريجي لقدرة وفاعلية الحركة على الحكم، وهذه التحديات تحدد علاقة حماس بالنظم العربية والغربية، وتفرض على الحركة صوغ معادلة واقعية تجنـب المجتمع الفلسطيني الحصار والعزلة.

وثمة تحديات أخرى تواجه حماس منها:

- عدم اقتناع حماس بأنها أصبحت جزءاً من الحكومة الفلسطينية بكل ما يعنيه ذلك من دلالات سياسية وأخلاقية، وليست حركة سياسية فقط.

- عدم إدراكها بأنها ليست ممثلة لعناصرها فقط وإنما ممثلة للشـعب فـي موقعهـا الجديـد، والتقوقع في أطر التنظيم وفكره.

- وقد باتت حماس مطالبة بما يلي:

- أن تطبق قرارها عملياً بإعفاء نوابها ووزرائها من مهامهم التنظيمية في الحركـة، وأن لا تقع في نفس خطأ حركة فتح التي تماهت مع السلطة، الأمر الذي كان له مردود سلبي على الحركة ذاتها. وإيجاد صيغة مناسبة للفصل الهيكلي والتنظيمي بين صفتها كحركة للمقاومـة وللتنشئة والتأطير والدعوة، وصفتها كحزب سياسي يمارس إدارة الدولة، وضـبط العلاقـة والتوازن بينهما، إذ لا يمكن أن تتطور الديمقراطية لمصلحة حمـاس أو لمصـلحة تطـور النظام الفلسطيني، دون فصل الحركة عن أجهزة السلطة.

- أن تسعى إلى الإصلاح والتغيير باعتبار ذلك أهم بند في رسالتها الانتخابية، وأول خطـوة على طريق دعم البناء الديمقراطي الفلسطيني.

- الاعتراف بالتنوع والاختلاف في الساحة الفلسطينية، والابتعاد عـن أسـلوب التكفيـر والإلغاء والإقصاء في مواجهة مخالفيها في الرأي.

- الاقتناع بأن وجودها في النظام الفلسطيني الرسمي هو نتاج طبيعـي لتطـور فكرهـا السياسي، لذا المطلوب منها أن تقدم مبادرات سياسية مرنة وواقعية، تجنبها الضـغوط المحلية والدولية.

- الحث على التنمية السياسية والثقافة الديمقراطية على الصعيد الوطني العام والمحلـي، وعلى صعيد دمقرطة هياكلها وعقلنة أدائها.

إن طريقة تعامل حماس مع قائمة التحديات الواردة أعلاه بمجملها، قد يجعل الحركة قوة رافعة للإصلاح والتغيير الديمقراطي، ونجاح الحركة في تجاوز التحديات والرهانـات السـابقة على المدى القريب والبعيد، سيجعل مستقبل الحركة مستقبلاً واعداً.

إجمالاً، يمكن القول أن ما حدث من تطورات مهمة في سياق عملية التحول الديمقراطي، وفي ضوء ما تواجهه حماس من تحديات بالغة الخطورة، ربما لن يكون من الممكن التغلب على هذه التحديات دون شرطين رئيسين: أولهما: الالتزام الكامل بقواعد العملية السياسية من جانـب القادة الفلسطينيين، بما يساعد من ناحية على التخلص من آفة التكالب المستميت علـى السـلطة ومغرياتها بكل الوسائل، وبما يؤدي من ناحية أخرى، إلى تكتيل كافة الجهود الوطنية الفلسطينية في اتجاه إعادة الأعمار والبناء. أما الشرط الثاني: فيتمثل في محورية الدعم الإقليمي والـدولي لجهود إعادة البناء والأعمار في المناطق الفلسطينية، بما يتضمنه ذلك من تمويل هذه العملية.

إن الأطروحة التي يجب الدفاع عنها_ بناء على ما سبق _ هي إمكانية التغييـر وعـدم الاستقرار في النظام الفلسطيني، حيث إن الزمن القادم يحمل في ثنايـاه مرحلـة جديـدة مـن النزاعات بين طرفي النظام السياسي(حماس وفتح). ومستقبل حماس في الحكومة الحادية عشرة، سيتقرر في المرحة المقبلة بناء على توجهات هذه الحكومة، وكيفية تعـاطي المجتمـع الـدولي معها، ومدى فهم ووعي الحركة بأبعاد الواقع الجديد، وحركة الزمان وحدود المكان.

5-2 قائمة المراجع

أ. الوثائق

ميثاق حركة حماس، 1988.

ب. الكتب

أبو عمرو، زياد. **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غـزة،** ط1، عكـا: دار الأسوار، 1989.

أبو عمرو، زياد. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين،** (تقـديم): سـعد الدين إبراهيم، القاهرة: مركز ابن خلدون، بدون تاريخ.

أبو عيد، عبد ا وآخرون. **دراسة في الفكر السياسي لحركـة المقاومـة الإسـلامية (حماس)** 1987-1996 (تحرير): جواد الحمد وإياد البرغوثي، ط3، عمان: مركز دراسـات الشرق الأوسط، 1999.

أبو غنيمة، زياد. **الحركة الإسلامية وقضية فلسطين،** عمان: دار الفرقان 1985.

أحمد، زكي. **تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربـي فـي العقد الأخير،** في: الحركات الإسلامية والديمقراطية، مجدي حماد وآخرون، بيروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، 2002.

الأزعر، محمد خالد. **الثقافة السياسية الفلسطينية:** الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان، القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 1995.

الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين،** ط1. رام ا : مواطن، 1996.

الأمم المتحدة. الحكم السليم: تحسين الإدارة الكلية في منطقة أسكوا، نيويورك 2003.

البرغوثي، إياد وخضر، منيب. **الحوار الإسلامي الوطني**: في قضايا العمليـة السـلمية والبناء الوطني والديمقراطية، (تحرير): سعيد كنعان، نابلس: مركـز البحـوث والدراسـات الفلسطينية، أيلول 2001.

البرغوثي، إياد. **الإسلام السياسي في فلسطين:** ما وراء السياسة، القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، نيسان 2000.

البرغوثي، إياد. **الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة**، ط2، رام ا : مركز رام ا لدراسات حقوق الإنسان، 2003.

البرغوثي، إياد. **الحركة الإسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديـد**، ط1، القـدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1992.

البرغوثي، بشير. **تطور الحركة الوطنية الفلسطينية**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شباط 1996.

برو، فيليب. الاجتماع السياسي، (ترجمة): محمـد عـرب صاصـيلا، ط1، بيـروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1998.

بلقزيز، عبد الإله. **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي**: العوائق والممكنـات، فـي: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

جاد ا ، محمد. **المعارضة والسلطة الوطنية**، نـابلس: مركـز البحـوث والدراسـات الفلسطينية، أيلول 1994.

الجرباوي، علي. **الانتخابات ونظام الحكم الفلسطيني**، ط1، القدس: الجمعية الفلسـطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1994.

الجرباوي، علي. **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربيـة وقطـاع غـزة**، بيروت: دار الطليعة، 1989.

الجرباوي، علي. **البيئة القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، رام الله، 1999.

الحروب، خالد. **حماس الفكر والممارسة السياسية**، ط1 بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تشرين الثاني 1996.

حيدر، إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

الزهار، محمود. **إشكاليات الخطاب السياسي المعاصر**، الخليل: دار المستقبل، بدون تاريخ.

الزهار، محمود. **القواسم المشتركة ووحدة الهدف**، في: السلطة والمعارضة بينهما قواسم مشتركة، مجموعة مؤلفين، ط1، رام الله: منشورات وزارة الإعلام، 1995.

سالم، وليد. **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**، رام الله: مواطن، 2000.

سبوزيتو، جون ل. **التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة**، (ترجمة): قاسم عبده قاسم، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2002.

سليم، جمال ومنصور، **جمال. الإسلاميون والانتخابات**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، أيار 1995.

الشاعر، ناصر الدين. **عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية**: وجهة نظر إسلامية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار 1999.

الصاوي، علي. **مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة**، القاهرة: مكتب نهضة الشرق، 1995.

الفالوجي، عماد. **درب الأشواك: حماس-الانتفاضة-السلطة**، ط1، عمان: دار الشروق، 2002.

فلدمان، نوح. **ما بعد الجهاد: أمريكا والنضـال مـن اجـل الديمقراطيـة الإسـلامية،** (ترجمة): عبد الرحمن الشيخ، ط1، مصر: دار المريخ للنشر، 2003.

قاسم، عبد الستار. **الطريق إلى الهزيمة**، نيسان 1998، بدون تاريخ أو مكان نشر.

القصبي، عبد الغفار رشاد. **التطور السياسي والتحول الـديمقراطي**: الحراك السياسـي وإدارة الصراع، ط2، جامعة القاهرة، 2006.

مجموعة مؤلفين. **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**، ط3، ج2، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2000.

المصري، هاني. **الخارطة السياسية الفلسطينية الجديدة**، في: مستقبل النظام السياسـي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة، (تحرير): وسام رفيدي، جامعة بيرزيت: معهد أبو لغـد للدراسات الدولية، أيار 2005، ص 21-25.

الملتقي الفكري العربي. **التحول الديمقراطي في فلسطين**، التقرير العـام (2)، القـدس، أيار 2000.

منصور، جمال. **التحول الديمقراطي الفلسطيني**: وجهة نظر إسلامية، نـابلس: مركـز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار 1999.

ميشعال، شاؤول وسيلا، أفراهام. **حماس الفلسطينية**: الرؤية والعنف والتعـايش، ط1، نيويورك: جامعة كولومبيا، 2000.

ميعاري، محمود. **الثقافة السياسية في فلسطين، (تحريـر):** وسـام رفيـدي، رام ا : مؤسسة الناشر للدعاية والإعلام، 2003.

الهاشمي، طارق. **الأحزاب السياسية**، بغداد: وزارة التعليم العالي، 1990.

هلال، جميل. **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، رام ا : مواطن، 2006.

هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**: دراسة تحليلية نقديـة، ط1، رام ا : مواطن، تموز 1998.

هلال، جميل. **قراءة في مسح لتوجهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه نظام الحكم**، في: دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية فـي فلسـطين، (تحرير): نادر سعيد وريم حمامي، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آب 1997، ص74-114.

الهندي، خالد. **عملية البناء الوطني الفلسطيني**: وجهة نظر إسلامية، نـابلس: مركـز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار 1999.

والاش، جون ووالاش، **جانيت. الفلسطينيون الجدد**: الجيل الناشئ من القدس، (ترجمة): هيثم علي حجازي، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.

ج. الدوريات

أبو عمرو، زياد. **حماس خلفية تاريخية وسياسية**، دراسات فلسطينية، ع13، شتاء 1993، ص84-ص99.

البرغوثي، إياد. **الانتخابات في المؤسسات الفلسـطينية**، بيروت: الدراسـات الفلسـطينية، ع13، شتاء1993، ص 110-114.

بلقزيز، عبد الإله. **ضبط العلاقة بين الثنائيات في السياسات العربية**، مجلة شؤون عربيـة، ع123، 2005، ص 34-45.

بلقزيز، عبد الإله. **من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية**، حلقة نقاشية، المسـتقبل العربي، ع246، 1999، ص 78-133.

الترابي، حسن. **قراءات سياسية**، ع4، خريف 1994.

الجرباوي، علي. **موقف الحركات الإسلامية الفلسطينية من الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي، المستقبل العربي**، ع180، 1994، ص 52-74.

الجرباوي، علي: **حماس: مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية**، الدراسات الفلسطينية، ع13، شتاء 1993، ص70-84.

الحروب، خالد. **حركة حماس بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل- من مثلث القوى إلى المطرقة والسندان**، الدراسات الفلسطينية، ع18، ربيع 1994، ص 24-37.

الحروب، خالد. **خيارات حركة حماس في ظل التسوية المقبلة**، الدراسات الفلسطينية، ع42، 2000.

الخالدي، أحمد سامح وآغا، حسين جعفر. **المعارضة الفلسطينية دور حيوي في المرحلة المقبلة**، الدراسات الفلسطينية، ع11، صيف 1992، ص3-13.

دراسات شرق أوسطية. **الحوار بين حركتي حماس وفتح: الواقع والتحديات،** ع 22، 2002، ص 63-71.

الزعاترة، ياسر. **خلافات حماس واحتمالات الانشقاق**، فلسطين المسلمة، تموز 1996، ص 20-21.

سليم، أحمد. **ترحيب باقتراب حماس والقوى الإسلامية من م.ت.ف**، تسامح، ع9، حزيران 2005، ص137-145.

شفيق، منير. **القضية الفلسطينية بين الحل العسكري والحل السياسي**، الدراسات الفلسطينية، ع30، ربيع 1997، ص 92-113.

الشقاقي، خليل. **عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحول نحـو الديمقراطيـة فـي فلسطين،** الدراسات الفلسطينية، ع25، 1996، ص 24-28.

شوكت، خالد. **الحركة الإسلامية بين سلفية الشكل وسلفية المضمون،** المستقبل العربـي، ع204، السنة 18، تشرين الثاني 1995.

العجرمي، أشرف. **المرأة والانتخابات،** تسامح، ع5، حزيران 2004، ص109-121.

العجرمي، أشـرف. **حمـاس والانتخابـات،** تسـامح، ع8، السـنة الثالثـة، آذار 2005، ص39_48

عطا ا ، أكرم. **حكومة الوحدة هل هي مقدمة لانتخابات مبكرة؟** مجلة الديمقراطي، ع32، رام ا ، 18 أيلول 2006.

الغنوشي، راشد. **مستقبل التيار الإسلامي،** منبر الشرق، 1992، ص25-21.

فلسطين المسلمة. **مهرجانات حماس - اجتهادات متعددة وحركة واحـدة،** كـانون الثـاني 1997.

قاسم، عبد الستار. **الفكر السياسي لحركة حماس،** السياسة الفلسطينية، ع9، السنة الثالثـة، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شتاء 1995، ص112-128.

قسيس، مضر. **الانتخابات الفلسطينية:** اشكالياتها وقضـايا تقريـر المصـير، الدراسـات الفلسطينية، ع23، صيف 1995، ص20-34.

كوانت، وليم. **التوق إلى الديمقراطية،** الدراسات الفلسطينية، ع19، صيف 1994، ص49-56.

مجلة قراءات سياسية. **ندوة: حول الإسلام والمشاركة في الحكم،** ع2، السنة الثالثة، لنـدن 1993.

مشعل، خالد. **حوار في مجلة فلسطين المسلمة**، كانون ثاني 1996، ص 7-13.

موسى، يحيى. **المعارضة الفلسطينية إلى أين؟،** السياسـة الفلسـطينية، ع19، 1998، ص 140-147.

هلال، جميل. **إشكاليات التغيير في النظام الفلسطيني السياسـي،** الدراسـات الفلسـطينية، ع14، ربيع 1993، ص17-37.

هلال، جميل. **حيثيات تشكيل قطب سياسي ثالث فـي السـاحة الفلسـطينية،** الدراسـات الفلسطينية، شتاء 1996، ص39-58.

ويكهام، كاري روسفسكي. **الإسلام والتعاطي السياسي في مصر اليوم،** (ترجمة): رمضان عبد الإله، قراءات سياسية، ع4، خريف 1994، ص 65-72.

يوسف، أيمن طلال. **النظام السياسـي الفلسـطيني 1996-2006 مـن الأحاديـة إلـى الاستقطاب الثنائي،** المستقبل العربي، ع334، كانون الأول 2006/12.

ت- الصحف

الحياة الجديدة 14 آذار 2006

الأيام 26 آذار 2006

الحروب، خالد. **فتح وحماس... مخاطر المحاصصة والتقاسم الوظيفي،** القدس 2007/3/13.

مصطفى، حمزة ذيب. **ما الذي يجب على حركة حماس أن تصنعه تجاه المرحلـة السياسـية الراهنة؟** القدس 2007/1/9.

شراب، ناجي صادق. **لكي تنجح حكومة الوحدة الوطنية الجديدة،** القدس 2007/2/17.

بلقزيز، عبد الإله. **ليس بثنائية السلطة والمعارضة وحدها يقوم النظام الـديمقراطي**، القـدس 2007/1/21.

بلقزيز، عبد الإله. **فتح وحماس والصراع على طعم قاتل**، القدس 2007/1/13.

الرسالة 1998/3/19

الأيام 2005/9/27

الحياة الجديدة 2006/1/19

الحياة الجديدة 2006/1/21

الحياة الجديدة 2006/1/24

القدس 2006/1/29

الأيام 2006/2/1

الأيام 2006/2/22

القدس 2006/3/13

الأيام 2006/4/3

الأيام 2006/4/12

القدس 2006/5/11

المدهون، محمد إبراهيم. **اتفاق مكة خطوة إلى الأمام**، القدس 2007/2/28.

القدس 2007/3/15

صلاح الدين، عمان. **حماس بين التكتيك والاستراتيجية**، القدس، 2007/4/4.

القدس 2007/4/10

ث- مؤتمرات

أبو شنب، إسماعيل. **حركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، في ندوة: خبرات الحركـة السياسـية الفلسطينية في القرن العشرين، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيـق، 2-2000/6/4، ص 422-459.

البرغوثي، إياد. **الديمقراطية والتعددية في فكر وسلوك الإسلاميين**، في ندوة: التعددية السياسية في فلسطين، مجلة شؤون الأوسط (واشنطن)، ع1، السنة الثانية، ربيع /صيف 1993.

ما بعد الأزمة: **التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل**، المؤتمر السنوي الرابع 22-23، رام ا : مواطن، تشرين الأول 1998.

منصور، جمال. ورقة: **أزمة الحزب السياسي بين المتاح والمطلوب**. في مؤتمر الديمقراطيـة والتعددية- أزمة الحزب السياسـي الفلسـطيني فـي المرحلـة الراهنـة، رام ا : مـواطن، 1995/11/24.

وحدة البحوث البرلمانية. **وقائع مؤتمر الانتخابات العامة**، (المحرر): عـدنان عـودة، رام ا ، كانون أول 2002.

يوسف، حسن. **دور ومكانة القوى الإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني المسـتقبلي**، فـي مؤتمر: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة، (تحرير): وسام رفيـدي، جامعة بيرزيت: معهد أبو لغد للدراسات الدولية، أيار 2005، ص 21-25.

ج- شبكة الانترنت

2006/9/2 http://www.arab2000.net/WnewsDetails.asp?id=312778cid=43

http://www.alhayat-j.com/details.php?emai/8opt=1/2006/21.htm

http://www.alwahdaalislamyia.net/51/aboghezlan.htm

http://www.islamtoday.net/articles/show-articles-content.cfm?id=177

http://www.rezgar.com/debat/show.art.as?aid=70079

أبراش، إبراهيم. استنهاض حركـة فـتح بـين الضـرورة الوطنيـة والإعاقـات التنظيميـة
http://www.fustat.com/c-hist/abrash-5-06.shtmal

أبـــــراش، إبـــــراهيم. الخـــــروج عـــــن المســــار، 2006/7/23
http://www.falasteen.com/article.php3?id-article=66

أبــراش، إبــراهيم. العلاقــة الملتبســة بــين المنظمــة والســلطة وحركــة حمــاس
http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new-page-12:htm

أبراش، إبراهيم. هل تحقق الانتخابات المبكرة ما عجزت عن تحقيقه الانتخابـات التشـريعية؟ 2006/12/12

http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=Readstory&ChannelID=58051

أبو الغزلان، هيـثم. حمـاس: ضـغوط شـديدة وتحـديات أكبـر، موقـع السـفير العربـي
http://arabmbassador.org/main.php?lange=88Dir=rt18Issue=40

أبـــو بكـــر، بكـــر. حركـــة حمـــاس ســـيوف ومنـــابر
http://www.baker.bythost.com/tanthemat18.htm

أبو حشيش، حسن. الحكومة الفلسطينية العاشرة: تجربة تستحق الدراسة، 2006/11/19، موقع وزارة الإعلام http://www.minfo.gov.ps/admin/article=597

أبــو ســعدة، مخيمــر. فــي انتظــار حمــاس، عــام 2005 http://www.project-syndicat.org/commentary/abusada2/Arabic

الأحمد، خالد. الإخوان المسلمون والمشاركة السياسية، موقع مركز الشرق العربي
http://www.asharqalarabi.uk/r-m/b-mushact-r-b1.htm

الأزعر، محمد خالد. مصير عرفات أم مصير النظام والقضية؟ 2002/7/7
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/07/article06.shtmal

الأزمة الداخلية الفلسطينية: المبادرات العملية والبدائل المتاحة
http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/workshops/no12.pdf

استطلاعات برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت
http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/opinionpolls.htm

الأسمر، حلمي. مؤتمر سري لإضعاف حركة حماس، موقع منتديات مكتوب
http://www.maktoobblog.com/helmia/asmar?preDate=2006-01-08%2021:48:008post=7573

الأسود، طاهر. في إطار تحليل الرؤية الأمريكية لمسألة الديمقراطية السياسية في تونس، موقع أقلام http://www.aqlamonline.com/archives/nolo/lassoued.1.htm

الأسود، عابد. نحو دمقرطة الفكر السياسي الإسلامي 200/12/26
http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=8326

الأشد، محمد أحمد. رمزيات حماسوية، ط1، بغداد، 2006
http://www.almehrab.ws/Public/read-political/ramzeat.doc

أيفانز، جاريث ومالي، روبرت. كيف يمكن احتواء التوتر في غزة؟
http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=426181=6

ايلاد ألتمان، إسرائيل. جماعة الإخوان المسلمين في مصر بعـد انتخابـات 2005، 16 يوليـو 2006

http://www.ikhwanWeb.com.jo/images/%5c%The%20EgyptionMuslim.doc

بحر، أحمد محمد. لماذا يخـافون مـن مشـاركة حمـاس فـي الانتخابـات؟ 2005/11/16

http://www.alhaqaeq.net/defualtch.asp?action=showatilce&issueid=9&secid=5&articleid=38790

البـراري، حسـن. مشـعل وأزمـة القيـادة، نشـرة فلسـطين اليـوم فـي:

http://islameeiat.com/nusrah/flesten/nshrah/10-5.doc

البراغماتية http://www.hmsalgeria.net/muntada/viewtopic.php?IDnews=743

بـراون، ناثـان. فلسـطين: حمـاس فـي السـلطة، نشـرة الإصـلاح العربـي

http://www.alwatan.com.kw/arab/default.aspx?isu=20060400000503#a4

بسيسو، مؤمن. الحملات الانتخابية الفلسطينية: قراءة في المضامين والتمويل والتنظـيم، مجلـة فلسطين المسلمة http://www.fm-m.com/2006/Feb2006/story14.htm

البطة، علي. خطاب مشعل يشعل التكهنات حول المستقبل وثوابت حماس 30 تشـرين الثـاني 2006

http://www.amin.org/look/amin/article1.p1?Idlanguage=17&IdPublication=7&Nrarticle=3821

بلتشر، روبرت. صفوف متصدعة: الحركة الوطنية الفلسـطينية، (ترجمـة): زهيـر عكاشـة

http://www.oppc.pna.net/index.htm

بلقزيز، عبد الإله. صراع أجيال في حركـة فـتح، 2004/7/18 http://www.palestine-info.info.com/arabic/palestody/press/new4/ajyal.htm

تركماني، عبد ا . مقاربة حول واقع النظام السياسي الفلسـطيني وآفاقـه المسـتقبلية (2) (3)
http://www.mokarabat.com/s569.htm

تركماني، عبد ا . مقاربة حول واقع النظـام السياسـي الفلسـطيني وآفاقـه المسـتقبلية (4).
http://www.mokarabat.com/s572.htm

جريدة الأيام. نص وثيقة احمد يوسف للتسوية مع إسـرائيل 2006/12/24 http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/doc-view.aspx?did=46969

جمعة، محمد. حركة فـــــــــتح وتـــــــــداعيات غيـــــــــاب عرفـــــــــات
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/CISR.128.HTM

الجورشي، صلاح الدين. الحركات الإسلامية وتطبيق الشريعة: تأجيل أم إعادة نظر؟ 14 أيـار 2006 http://www.nawaat.org/portail/article.php3?Id-article=1007

حبيـــب، كمـــال الســـعيد. الإســـلاميون والسياســـة والمجتمـــع الأهلـــي 2006/8/23
http://members.tripod.com/islahparty/policy-and-society.htm

الحركة الإسلامية في شمال إفريقيا: فرصة مصر، تقرير شمال إفريقيا والشرق الأوسـط، ج2، القاهرة/بروكسل، 20 ابريل 2004 http://www.crisisgroup.org/home/index

الحروب، خالـد. تجليـات البراغماتيـة عنـد الإسـلاميين الوسـطيين، 22 مـارس 2007
http://www.islamonline.net/servlet/setellite?c=articleA-c&cid=11730877505

حمـــــاس والســـــلطة الفلســـــطينية وحكومـــــة شـــــارون 2001/4/4
http://www.aljazeera.net/channel/archive/ArchiveId=89579

حمد، جهاد. السلطة الفلسطينية جسم فلسطيني برأسـين، مركـز الدراسـات والاسـتطلاعات الاسـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـتراتيجية http://www.icssp.org/index.php?option=com-content&taskview&id=9&Itemid=18

الحمد، جواد. تجربتها في الحكم تحت الحصار والعدوان: من أفشل حكومـة حمـاس ولمـاذا 2006/11/3 http://www.al-majalla.com/List files.asp?NewsID=173

حنفـ ـي، حسـ ـن. تـ ـداول السـ ـلطة أم الائـ ـتلاف الـ ـوطني، موقـ ـع الزمـ ـان http://www.azzaman.com/azzaman/articles/2006/02/02-22778.htm

خالـ ـ ـ ـد، تيسـ ـ ـير. تـ ـ ـداول السـ ـ ـلطة تحـ ـ ـ ـت الاحـ ـ ـتلال 2006/12/13 http://www.majdnews.com/sit/modules/news/article.php?storyid=2155

خليـ ـ ـل، عاصـ ـ ـ ـم. النظـ ـ ـام الدسـ ـ ـ ـتوري فـ ـ ـ ـي فلسـ ـ ـطين 2003 http://www.falasteen.com/article.php3?id=article=678

الدمشــقي، شــهاب. طريــق النهــوض الحضــاري بــين الإســلاميين والعلمــانيين http://213.186.47.139/Ladeeni/forum/printview.php?t=82208p

الربيعــو، تركــي علــي. الإســلام السياســي واســتحقاقات المرحلــة القادمــة http://www.libyaforum.org/index.php?option=com-content&task=view&id=14/2006/04/04

روبـ ـن، مايكـ ـل. الإسـ ـلاميون مناهضـ ـون للديمقراطيـ ـة فـ ـي جـ ـوهرهم http://arabic.tharaproject.com/Aff.Sec/Blint/Blint-2-05.htm

الــزين، ســمير. تحــولات التجربــة الفلســطينية. موقــع مركــز الغــد العربــي. http://www.aasc.info/?page=showdetails&id=&=seminars

الزريعي، سليم. فتح وحماس: الذات بين الخوف والتضخيم 2006/1/12

http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AIo=11975

الزعاترة، ياسر. انتخابات وفتاوى: الإسلاميون واللعبة الديمقراطية

http://www.mawazeen.com/index.php?art/id:75

زيادة، رضوان. الدولة الإسلامية حقيقة مشروعية ام وهم؟

http://www.islamonline/arabic/contemporary/2004/08/article03

ستاك، مايجن. زلزال حماس: اختبار للحركات الإسلامية، (ترجمة): وليد نور،

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home=7384

ستيك، ميغان ن.ك و مارشال، تايلر. التحديات في العراق: الإسلاميون يركبون موجة الحرية، (ترجمة): زينب محمد، موقع المدى http://www.almadapaper.com/sub/12-565/po4.htm

السياسة في الفكر الإسلامي: تأصيل شرعي

http://ikhwan.net/vb/shouthr4ead.php?t=9103

السيد، رضوان. الإسلام السياسي وقضايا التسوية والتطبيع: مصالحة محتشمة

http://www.mafhoum.com/press/117c31.htm

السيد، رضوان. الدولة الدينية لدى الإسلاميين المعاصرين 2005/2/21

http://www.islamonline.net/arabic/contemporary/2005/02/article03.shtml

الشنقيطي، محمد. الحركة الإسلامية في السودان، موقع الأحرار

http://www.ala7rar.net/files/doc

صادق، عدلي. الحركة الإسلامية والنظام السياسي الفلسطيني. موقع الطريق

http://www.attareek.org/details.php?id=4&aid=111&eid=6

الصـــوراني، غـــازي. الدســـتور الفلســـطيني ومفهـــوم التنميـــة 2004/8/8
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=21740

عبد الجبار، محمد. تداول السـلطة سـلمياً وحـق الآخـرين فـي الاخـتلاف: عقـد جديـد
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar8mlf=interpage8sid=6828

عبد الرزاق، صلاح. مشاركة الإسلاميين في السلطة: الأسس الشرعية والمتطلبـات السياسـية
http://www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=159

عبــــد الـــــرزاق، مـــــروان. الانتخابـــــات والديمقراطيــــة 2006/2/28
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=58377

عبـد الفتـاح، معتـز بـا . مـن تسـلطية تقليديـة إلـى تسـلطية تنافسـية 2006/2/21
http://www.islamonline.net/politices/2006/02/article19d.htm

العريـــــان، عصــــــام. الإســــلاميون والوطنيــــة والقوميــــة 2006/3/28
http://www.miniaonline.com/article.php?page=Cases8id=403

عطـــوان، عبـــد البـــاري. ســـلطة فلســـطينية برأســـين، موقـــع فلســـطين اليـــوم،
http://www.paltody.com/arabic/print.php?newsid=29153

عيســـى، عبـــد ا . كتائـــب عـــز الـــدين القســـام، موقـــع دنيـــا الـــوطن
http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show8id

فهمــــي، احمــــد. حــــوار هــــادئ مــــع المقاومــــة الفلســـطينية. مفكـــرة الإســـلام
http://islammemo.cc/KASHAF/one-news.asp?IDnews=583

فولر، غراهام. الإسلاميون في العالم العربي: الرقص حول الديمقراطية، (ترجمـة): الحـارث النبهان، أيلول 2004 http://arabic.tharwaproject.com/node/791

فيرينفيكيز، ايزابيل. تجارب دول المغرب العربي مع الأحزاب الإسلاموية (ترجمـة): عـارف حجاج http://www.nawaat.org/portail/article.php3?2006/04/05

قاسم، عبد الستار. الانتخابات فـي ظـل الاحـتلال 2005/1/26 http://www.palestine-info.info.com/arabic/palestoday/press/new6/theent.htm

قاسـم، عبـد السـتار. حمـاس والإخـوان المسـلمين، موقـع شـبكة فلسـطين للحـوار http://www.palestinianforum.net/forum/showthread.php?t=169899

كيالي، ماجد. محددات ومتطلبات التطوير الـديمقراطي فـي السـاحة الفلسـطينية 2005/7/7 http://www.arabs48.com/display.x?cid=25&id=29502

ليفيـ ـت، مـ ـاثيو. جنـ ـاح حمـ ـاس العسـ ـكري: إرهـ ـاب بوسـ ـائل أخـ ـرى. http://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-j-h.htm

مؤتمر مستقبل الإسلاميين بين التسامح والاستبداد http://kalema.net/1/1/?art=60&art

مجدلاني، أحمد. قراءة أولية فـي الانتخابـات البلديـة فـي قطـاع غـزة http://www.al-moharer.net/moh21/majdalni211.htm

مجلة الإسلام والديمقراطية. نضر، فالي. نهوض الديمقراطية الإسلامية، (ترجمة): سهيل نجـم 2006/7/8 http://www.demoislam.com/modules.php?name=news8file=519

محمــد، جبريــل. الحصــار الاقتصــادي علــى الشــعب الفلســطيني 2006/10/2 http://www.islamtoday.net/articles/show-article-content.cfm?id=988artid=7989

محيسن. تيسير. برنامج حكومة حماس بين الواقـع والمـأمول- نظـرة تنمويـة 2006/6/6 http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/news/paper-tayseer.htm

محيسن، تيسير. آفاق التحـولات البنيويـة فـي النظـام السياسـي الفلسـطيني 2006/6/12

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=67282

المدهون، محمد إبراهيم. دراسة في السلوك القيـادي عنـد الياسـين، موقـع أحمـد ياسـين

http://www.ahmedyaseen.com/showData.php?id=223

المـرأة الفلسـطينية فـي ضـوء نتـائج الانتخابـات التشـريعية الثانيـة 2006/7/17

http://www.amanjordan.org/aman-studies/wmview.php?ArtID=1089

المرأة عند حماس. موقع القسام، http://www.alqassam.ps/entifada-18/page4.htm

مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات، نشرة آفاق استراتيجية، ع11، بيروت، تمـوز 2006

http://www.palestine-info.net/arabic/book/2006/16-8-06/zaytona

مركـــز الشـــرق الأوســـط. القضـــية الفلســـطينية مـــا بعـــد عرفـــات،

http://www.mesc.com.jo/IndexAr-06.htm

المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث. ندوة: الحكومة الفلسـطينية بـين الواقـع والطموح http://www.paldsr.com/c1.htm

مركز المعلومات حـول الاسـتخبارات والإرهـاب الإسـرائيلي http://www.terrorism-information.com/?act=articles

مركز دراسات رويت انستيتوت الإسرائيلي. فتح ليست بـديلاً حقيقيـاً لحمـاس 2006/9/9

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=3538a=16064

مســتقبل المشــروع الــوطني الفلســطيني 2005/11/12، موقــع مجلــة رؤيــة.

http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page6.htm

ميشال، شاؤول وسيلع، أبراهام. عصر حماس: من العنف إلى التكيـف، يـديعوت احرونـوت 1999، http://www.palestine-info. /arabic/book/aser-hamas.htm

المصري، مشير عمر. المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة 2006/6/9
http://www.palestine-info.info/arabic/books/musheer/musheer.htm

معهد ريؤت البحثي الإسرائيلي. هل ستعترف حماس بالكيان الإسـرائيلي؟ (ترجمـة): أحمـد إبراهيم، http://www.cc/article1.aspx?id=3313

الملتقى الفكري العربي. اتجاهات البوصلة الفلسطينية وسط التحولات التاريخيـة 2007/1/11
http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=322

منبـــر الجزيــــرة. اقتــراح تشــكيل حكومـــة كفــاءات فلســطينية 2006/10/22
http://www.aljazeera.net/NR/exere/E6651185Doc-48.htm

موقع الإخوان المسلمون. حبيب، رفيق. النظام والإخوان: الرهان على الجمـاهير 2005/6/1
http://www.ikhwan.net/vb/showthread.php?t=1255

موقـــع الجزيـــــرة. مســــتقبل العلاقـــــة بـــين فـــتح وحمــــاس
http://www.aljazeera.net/channel/archive?ArchiveId=298030#L3

موقع الملتقى. المعارضة الفلسطينية بين الجمـود السـلبي والتفاءـل الايجـابي 1998/8/19
http://www.almultaqa.org/pdfs/mo3ard-analysis.doc

موقـــع حركــــة فـــتح. حمــــاس والصـــراع علـــى الســـلطة
http://www.fateh.net/puplic/news/etter/2005/15-07-05/1.htm

موقع فـولتير. الانتخابـات الفلسـطينية: مـا هـو البرنـامج الانتخـابي لحركـة حمـاس؟
http://www.voltairenet.org/article134330.htm

موقـع مفتـاح. وثيقـة الوفـاق الـوطني: تقيـيم الأداء والإنجـازات 2006/12/12

http://www.miftah.org/Arabic/Docs/Documents/policypaper/policy=150806

موقـف حمـاس مـن الانتخابـات الفلسـطينية 2005/12/18

http://www.news.media.gov.kw/malf%20.Doc

نـزال، محمـد. حمـاس بـين الـداخل الفلسـطيني والشـتات http://www.palestine-info.info.info.com/arabic/palestoday/press/new1/nazzal.htm

نصار، إبراهيم. المأزق الفلسطيني الضغوط الخارجية.. الفوضى الخلاقة والانتخابات المبكـرة 2006/12/20

http://www.alternativenews.org/index.php?option=content&task=view=104

نوفـل، ممـدوح. أزمـة النظـام السياسـي الفلسـطيني وحـوارات الفصـائل 1999/8/24

htpp://www.mnofal.ps/articles/?nb=2118lg=ar

هـلال، جميـل. العلمانيـة فـي الثقافـة السياسـية الفلسـطينية 2006/3/2

http://www.arraee.com/modules.php?name.conten&pa=showpage&paid=41

يوسف، حسـن. حمـاس والتشـريعي: احتـواء للحركـة أم تعزيـز للمقاومـة 2005/4/5

http://www.alburaq.org/showdetails.asp?typ=pub